المركز الديمقراطي العربي

أثر المتغيرات السياسية والاستراتيجية على الحركة الكردية في العراق وتركيا

تأليف:
د .طارق صالح عبدالنبي الذباح
د.منى رمضان أبو بكر المطردي

2022

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا
أثر المتغيرات السياسية والاستراتيجية على الحركة الكردية في العراق وتركيا

أثر المتغيرات السياسية والاستراتيجية على الحركة الكردية في العراق وتركيا

تأليف :

د .طارق صالح عبدالنبي الذباح

استاذ العلوم السياسية المشارك كلية الاقتصادوالعلوم السياسية جامعة اجدابيا

د.منى رمضان أبو بكر المطردي

استاذ العلوم السياسية المشارك الاكاديمية الليبية _بنغازي

الطبعة الأولى 2022 م

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

كتاب : أثر المتغيرات السياسية والاستراتيجية على الحركة الكردية في العراق وتركيا

تأليف :

د .طارق صالح عبدالنبي الذباح

د.منى رمضان أبو بكر المطردي

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب : VR . 3383 - 6702. B

الطبعة الأولى 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

الفهرس المحتويات

الاهداء

الشكر و التقدير

فهرس المحتويات

فصل تمهيدي 4

المبحث الأول: التعريف بالحركة القومية وعلاقتها بالمفاهيم ذات العلاقة 6

أولاً: مفهوم القومية 6

ثانياً: مفهوم الأقلية 14

ثالثاً: مفهوم الأقليات القومية 32

رابعاً:مفهوم العرقية 38

المبحث الثاني: حقوق الأقليات القومية في المواثيق الدولية 43

الفصل الأول: أصل وتطور المشكلة الكردية 74

المبحث الأول: أصل الأكراد وثقافتهم ولغتهم في العراق وتركيا 74

أولاً: تعريف الأكراد 74

ثانياً: تعداد الأكراد وتوزيعهم الجغرافي 85

المبحث الثاني: نشأة وتطور المشكلة الكردية 96

أولاً- تطور القومية الكردية 98

ثانياً: الحركة التحررية الكردية 109

الفصل الثاني: الأكراد والحكم الذاتي في العراق وتركيا 127

المبحث الأول: الحركة القومية الكردية في العراق 127

المبحث الثاني: الحركة التحررية الكردية داخل تركيا 158

أولاً– مرحلة النهوض الأولى للحركة التحررية الكردية في تركيا: 159

ثانيًا: مرحلة النهوض الثانية للحركة التحررية الكردية داخل تركيا 172

الفصل الثالث: أثر المتغيرات السياسيةعلى الحركة القومية الكردية 194

المبحث الأول: المتغيرات السياسية المحليةوأثرها على الحركة القومية الكردية في العراق وتركيا 195

1- التوجهات السياسية الكردية 199

2- العوامل المؤثرة في التطلعات السياسية الكردية 209

3- تطور الأوضاع السياسية الأكراد العراق في ظل دستور 2005م 214
المبحث الثاني: المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على الحركة الكردية في العراق وتركيا 225
أولاً– متغيرات الحرب العراقية – الإيرانية..... 225
ثانياً: متغيرات حرب الخليج الثانية (1990-1991)..... 227
ثالثاً– متغيرات مشكلة الأكراد مع إسرائيل:..... 228
رابعاً– المتغيرات التركية من حزب العمل الكردستاني وأكراد العراق:..... 231
خامساً– المتغيرات الإيرانية من أكراد العراق: 239
المبحث الثالث: المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الحركة الكردية في العراق وتركيا..... 251
أولاً- موقف الولايات المتحدة الأمريكية 251
ثانيًا- العولمة والسياسة الأمريكية والقضية الكردية..... 261
ثالثًا- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الكردية في تركيا 263
الفصل الرابع: الأقلية الكردية في العراق وتركيا "رؤية تحليلية استشرافية" 269
المبحث الأول: الأقلية الكردية والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية في الشرق الأوسط..... 269
أولاً- تأثيرالقضية الكرديةعلى الاستقرارالداخلي..... 269
ثانيًا-القضية الكرديةوتأثيرهاعلىالاستقرارالإقليمي..... 273
ثالثًا- القضية الكردية وتأثيرها على الاستقرار الدولي..... 275
المبحث الثاني: الأقلية الكردية في العراق وتركيا "رؤية تحليلية" 278
أولاً- القضية الكردية كمؤثر على سياسة العراق لحسن الجوار تجاه تركيا..... 278
ثانيًا- رؤية تحليلية لوضع الأقلية الكردية في العراق..... 281
ثالثًا- رؤية تحليلية لوضع الأقلية الكردية في تركيا..... 287
المبحث الثالث: الأقلية الكردية في العراق وتركيا: رؤية استشرافية 303
أولاً- سيناريوهات مستقبلية لوضع الأقلية الكردية في العراق 303
ثانيًا- سيناريوهات مستقبلية لوضع الأقلية الكردية في تركيا 315
ثالثًا- معوقات قيام الدولة الكردية 321
الخاتمة 326
قائمة المراجع..... 332

مقدمة

مقدمة الطبعة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات جذرية في مفاهيم السياسة الدولية، فلم تعد المسائل التقليدية العسكرية مهيمنة في الدراسات الأمنية، والعلاقات الدولية، بل تعدت إلى قضايا ومفاهيم جديدة تهتم بالجانب غير العسكري من بينها مسألة الأقليات والجماعات العرقية والأمن الإقليمي وغيرها، فمسألة الأقليات تعد من أهم المسائل التي أخذت تبرز بشكل هام على الساحة الدولية، وذلك ابتداءً من السبعينات من القرن العشرين.

ويستمر ذلك إلى الوقت الحالي، نظرًا للتطورات التي عرفها العالم وكذا النظام الدولي من أحداث وحروب كان لها الأثر في ظهور هذه المسألة بشكل يوضح مدى الدور التي باتت تلعبه خاصة، وأنها أصبحت لا تعد فقط من الشؤون الداخلية للدول التي توجد بها، بل تعدى الأمر إلى نطاق جغرافي وسياسي أوسع، مما أدت إلى اتخاذ هذه المسائل بعدا داخليًا، وآخر خارجيًا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ومن أبرزها ما عرف بـ "صحوة الأقليات" حيث بروز موجة من الثورات والصراعات العرقية والقومية والدينية والطائفية في العديد من الدول، ترتب عليها العديد من الأضرار والأخطار، ففي الوقت التي شكلت فيه الحركة القومية تحديًا كبيرًا يهدد الأمن والاستقرار الداخلي بل والدولي، كانت هي المتضرر الأكبر من الصراعات التي أثارتها، والتوترات التي ترتبت عنها.

وكذلك شهدت السنوات القليلة الماضية اهتمامًا أيضًا بمسألة حقوق الإنسان حيث احتلت تلك المسألة مكانة دولية بالغة الأهمية، فكم من المؤتمرات عقدت وتعقد تحت هذا المسمى وكم من تدخلات سياسية وعسكرية وعقوبات اقتصادية فرضت بحجة انتهاك دولة ما لحقوق الإنسان، ليس هذا فحسب، بل إن مفهوم سيادة الدولة تم تفريغه من معناه من جراء ما يتم من تدخلات من قبل قوة دولية كبرى من أجل حماية قومية معينة، هذا بالإضافة للتعديلات التي يتم إدخالها على كثير من الدساتير كي تأتي متوافقة مع ما نصت عليه المواثيق والإعلانات الدولية بشأن حقوق الإنسان.

ولعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة الأقليات هي ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية، واستقرار الدول التي توجدبها، وحتى الاستقرار الإقليمي والدولي، كذلك تعد الأقليات من العوامل المؤدية إلى إثارة النزاعات الداخلية، والنزاعات على المستوى الدولي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى كونها مسألة تنتشر

في العديد من دول العالم من جهة، و إلى طبيعة هذه الأقليات، ومطالبها، وأهدافها، وأساليبها من جهة أخرى، إلى جانب سياسة تعامل الدولة معها؛ ومن ثم تركز الدراسة الحالية على مسألة الأكراد وخاصة أكراد العراق وتركيا.

ولقد اتسمت الأوضاع في كردستان العراق قبل احتلال الكويت بنوع من الاستقرار المفروض بالقوة والهدوء النسبي، حيث اضطرت الحركة التحريرية الكردية المسلحة إلى ترك مقدراتها وقواعدها الرئيسية في كردستان العراق واللجوء إلى المناطق الحدودية الإيرانية والتركية أثر تعرض تلك القواعد إلى هجوم شامل من جانب الجيش العراقي قبل وقف الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988 وتقلص النشاط العسكري إلى حد كبير.

غير أن إقليم العراقشهد ابتداء من عام 1990 العديد من الأحداث التي لم يشهد الشعب الكردي مثيلاً لها على مر العصورحيث شكلت الحركة القومية الكردية هاجسًا أمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا لغالبية حكومات الدول التي تتواجد فيها (العراق؛ تركيا؛ إيران؛ سوريا) منذ تبلورها في نهاية الحرب العالمية الأول إلى اليوم؛ ومثل أكراد العراق وتركيا على وجه الخصوص أحد العوامل الهامة والمؤثرة إيجابًا وسلبًا في علاقات بغداد وعواصم الدول التي تتواجد فيها الأكراد من خلال ما جرى من أحداث على مستوى الصراع الكردي– الكردي؛ وكذلك على مستوى الصراع الكردي الحكومي العراقي؛ التركيا؛ إضافة إلى مستوى الصراع بمتغيره الإقليمي والدولي.

ولابد لنا من القول اننا لاندعي الاحاطة بجميع مفردات هذه المادة ,لانها من التشعب و العرضة للتغير هذه من ناحية و من ناحية اخرى لقد اعتمدنا اسلوب يتسم بالوضوح و عدم التعقيد في عرض المادة ,هادفين من ذلك السهولة في استعاب موضوع هذه الدراسة

والله من وراء القصد

الباحثان / د.طارق صالح الذباح

/ د. منى رمضان المطردي

فصل تمهيدي

المبحث الأول: التعريف بالحركة القومية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: حقوق الأقليات القومية في المواثيق الدولية

فصل تمهيدي

ظلت ظاهرة الأقليات القومية والعرقية تلعب دورا مهماً في حياة الشعوب والأمم عبر التاريخ، وقد كانت لها مظاهرها الإيجابية المتمثلة في تعاون الجماعات العرقية فيما بينها علي المستوى الاقتصادي من خلال التبادل التجاري، أو على المستوى العسكري من خلال الاتحاد، بهدف الدفاع عن الإقليم ضد الغزو الخارجي، أو غير ذلك. وكانت له أيضا مظاهره السلبية، والتي بدت واضحة من خلال الحروب التي تصارعت فيها الجماعات القومية والعرقية المتنافسة.

إن الأقليات القومية والمشكلات الناتجة عنها ليست مقصورة على منطقة دون الأخرى، فمعظم دول العالم تعيش فيها أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، تعاني من مشكلة التعددية العرقية خاصة مع تداخل أسس الاختلاف والتمايزات الدينية، الثقافية، اللغوية والإثنية مع بعضها البعض[1]. وعليه، فقد أصبحت هذه الأقليات منذ وقت مبكر حقلاً للدراسة والبحث واستطاعت العديد من الدول أن تراكم كماً علميًا ومعرفيًا عن أسباب تحريك هذه الأقليات ومظاهر ومداخل معالجة مشكلاتها.

ومما لا شك فيه أن وجود الأقليات القومية أو اللغوية أو الإيديولوجية في حد ذاته لا يعد خطرا علي الأمن القومي، ولكن الخطر يكمن في شعور الأقليات بعدم الأمن علي حياتها ومستقبلها وذاتيتها وفي هذه الحالة تصبح الأقليات غير المندمجة خطراً ينبغي علاجه.

وقد تعد قضايا عدم اندماج وانصهار الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية من أهم مصادر تهديد الأمن القومي، لما يمكن أن يترتب عليها من استثمار للمصادر الرئيسية للتهديد، وما يمكن أن تؤدي إليه من هدر للقدرات الوطنية والقومية.

ويكمن الحل الأمثل لقضية الأقليات القومية والعرقية في نجاح الحكومات في اتخاذ سياسات تكفل دمج الأقليات دمجاً قومياً في إطار مفهوم الأمة الواحدة وذلك بتحقيق أعلى موجه ممكنة من المساواة

---

1) Jack David Eller , **From Culture To Ethnicity To Confict: An Anthropological Perspective** (the university of michigan press.ch.1,1999) ,pp.7-10.

وعدم التميز، ولعل هذا يتوقف علي مدى ما يتوفر لدى الدولة من قدرات، ومدى ما تملكه من آليات توزيع لهذه القدرات وغيرها من الموارد، ومدى ما تشعر به كافة الأقليات العرقية.

والقومية بالمساواة مع غيرها[1].وعليه، نقدم خلال هذا الفصل تحليلاً لمفهوم القومية ومفهوم الأقلية من خلال بعدين مختلفين، حيث يتناول المبحث الأول تعريف مصطلح القومية والأقلية وبعض المصطلحات المرتبطة به مثل مصطلح الجماعة العرقية، وذلك من خلال تعريفها، وتحديد خصائصها، وأيضا تصنيفها. أما المبحث الثاني فيتحدث عن حقوق الأقليات القومية في المواثيق الدولية.

- **المبحث الأول: التعريف بالحركة القومية وعلاقتها بالمفاهيم ذات العلاقة.**
- **المبحث الثاني:حقوق الأقليات القومية في المواثيق الدولية.**

[1] مجموعة من المؤلفين، **الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها علي الأمن القومي العربي**،(مصر: وزارة الدفاع، إدارة المطبوعات والنشر، 2005،) ص152.

انظر أيضا:شفيق الغبرا، " الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم "، **مجلة العلوم والاجتماعية**، العدد الثالث، خريف 1988، ص53.

المبحث الأول

التعريف بالحركة القومية وعلاقتها بالمفاهيم ذات العلاقة

منذ سبعينيات القرن الماضي، بدأت أدبيات العلوم الاجتماعية في تناول مفهوم القومية، وقد كان الأساس في تناول هذا المصطلح هو تحليل الاختلاف بين الجماعات البشرية، وليس الاختلاف الطبقية الموجودة بين جماعتين قوميتين في علاقة تعاون أو صراع من هنا تحاول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة، بيان المقصود بالقومية والأقلية والأقليات القومية والحركة القومية، والتميز بينها وبين المفاهيم المتداخلة معها سعياً نحو إزالة الغموض الذي شاب هذه المفاهيم والتوصل إلي جوهر كل مفهوم.

أولاً: مفهوم القومية

يشير التفسير اللغوي للفظة – القومية – إلي أنها تشتق من كلمة – **القوم** – والتي تعني، جماعة من الناس يقومون قومة رجل واحد للقتال أو الدفاع من خلال التجانس والتضامن والولاء... وينطوي مفهوم القومية **nationality** علي عدة أبعاد قام الباحثون بتحليلها كل من خلال دائرة اختصاصه... وهي البعد التاريخي والبعد الاجتماعي والبعد النفسي والبعد السياسي. لذلك قدمت العديد من التفسيرات لمفهوم القومية كمعالجة للمفهوم من كافة الجوانب.

فالتفسير التاريخي للقومية يعني تلك العمليات التاريخية التي أدت إلي الارتباط الجماعة بالمكان. أما التفسير الاجتماعي للقومية فيعني ارتباط الفرد بكيان اجتماعي هو المجتمع وذلك من خلال وحدة عدة مقومات أو عناصر هي اللغة والتاريخ والمصالح والأهداف. أما التفسير النفسي للقومية فيعني انفعال الفرد بانفعال جماعته من خلال العواصف والإحساس المشترك وهو ما يعبر عنه بالشعور القومي.

ومن ثم، فإن العامل النفسي يعد من أقوى العوامل التي تميز القومية عن سائر القوميات. ويعد عالم النفس – **وليم مكدوجل** – من الرواد في دراسة موضوع الشعور القومي ولقد حدد عدد شروط يجب توافرها في جماعة معينة حتى يتكون لديها الشعور القومي الذي يمثل جوهر قوميتها عن الآخرين وهي: استمرار الجماعة فلا يكون وجودها مؤقت وأن يكون للجماعة موقف من المجتمع بمعنى الاشتراك في الحياة العامة وأن يكون هناك اتصال بالمجتمعات الأخرى وتوافر ثقافة مشتركة أي وحدة العادات والتقاليد

والأعراف والقيم[1]. وأخيراً تنظيم المجتمع بمعنى أن يكون لكل فرد ولكل مجموعة دور في المجتمع.

أما التفسير السياسي للقومية فيؤكد على أنها عقيدة سياسية قوامها إيمان الجماعة البشرية بأن لها خصائص مشتركة تجعل لها ذاتية معينة تميزها عن الجماعات الأخرى ولها كيانها المستقل وتطلعاتها القومية وتنتظم في وحدة سياسية تنظيماً اجتماعيا وسياسياً واقتصاديا بما يحقق لها شخصيتها القومية.

ويعرف – **ستوسنجر** – القومية بأنها، وعي تجمع بشري بمصيره المشترك وماضيه الواحد ورؤيته المستقبلية الموحده [2].

ويرى – **سنجر** – أن القومية هي عملية سياسية تهدف إلي الاندماج القومي للجماعة البشرية إزاء غيرها من الجماعات البشرية إزاء غيرها من الجماعات ويذكر – **فريدرك هارتز** أن القومية مكونة من أربعة عناصر:

- السعي للوحدة القومية التي تتضمن الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمشاركة والتضامن **solidarity**.
- السعي للاستقلال القومي الذي يتضمن الاستقلال عن السيطرة والتدخل الأجنبي والحرية الداخلية والتطلع إلي قدر كبير من المساواة السياسية.
- التميز والتفرد بخصائص معينة.
- استهداف التفوق بين الأمم في الهيبة والنفوذ.

ومن التفسيرات العامة لمفهوم القومية، ما أشار إليه – **ليناردوب** – من أن القومية تعنى نوعاً من العرف والتاريخ الاجتماعي المستقر وهي تتضمن المطالب المشتركة التي تجمع بين أعضاء مجتمع

---

[1] حازم جمعة، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993)، ص 15.

[2]) Russett,Bruce&Starr ,Harrey,**WorldPolities**,**ThemenuForChoice** , Second Edition,W.H.Freemanand and Company ,New York , Oxford,1985 P47.

معين والتي تجعلهم علي استعداد للتضحية من أجل المثل الأعلى القومي [1].

أما المفكر العربي القومي " **ساطع الحصري** " فيرى أن القومية هي ارتباط الفرد بجماعة معينة هي الأمة وعلي ذلك يطابق ساطع الحصري بين القومية والأمة. ويتفق معه في ذلك الدكتور/ **عبد الرحمن البزاز**، ويحدد الدكتور / **محمد أنيس** مفهوم القومية بأنها الرابطة التي تربط الفرد بأمته وتجعله ينفعل بانفعالاتها ويرتبط بحاضرها ومستقبلها. ويتشرب لغتها وثقافتها ويطمح لتحقيق الكيان الوطني والمحافظة عليه ويتفق دكتور محمد أنيس أيضاً مع المفكر ساطع الحصري في ارتباط القومية بمفهوم الأمة "**nation**" ويعتقد –**ميشيل عفلق** – أن القومية واقع بديهي "**emotion**" يفرض نفسه وهي عاطفة تربط الفرد بالوطن [2].

ويشير أحد الباحثين العرب إلي أن الفكر القومي قد تطور حتى استقر علي عدة نظريات في تعريف القومية هي:

أ– **النظرية الألمانيةفيتفسيرالقومية**، التي جعلت وحدة اللغة الأساس في تكوين القومية، وأهم من عبر عنها – فيخته.

ب– **النظرية الفرنسية**.. والتي جعلت إرادة العيش المشترك هي أساس تكوين القومية وقد عبر عنها – رينان–.

ج– **النظرية الماركسيةالتي** جعلت وحدة الحياة الاقتصادية من الأمور الضرورية لتكوين القومية.

وتجمع دوائر المعارف المختلفة علي أن القومية هي حالة عقلية وشعور مشترك بالولاء نحو كيان جماعي أعلى من الولاء المحلي الإقليمي.

وإجمالاً: للتعريفات السابقة للقومية يمكننا استخلاص تعريف عام يتحدث عن القومية على أنها "

---

[1] محمد طه بدوى , **النظرية السياسية** ,(المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2009) ص 43.

[2] راجع في هذا الخصوص , إبراهيم أحمد شلبي , **علم السياسة, دراسة في قواعد الاصولية** , **وضوابطه النظرية** ,(الدار الجامعية , بيروت , 1985,) ص 58.

ظاهرة سياسية ذات أبعاد تاريخية واجتماعية ونفسية تعبر عن ذاتية الجماعة تجاه الجماعات الأخرى من خلال مجموعة العواصف والأحاسيس النفسية المشتركة والتي تجعل الفرد ينفعل بانفعالات جماعته ويرتبط بها ويدين بالولاء السياسي لها من أجل صالح الجماعة ككل ".

وعلى ذلك تمثل القومية **nationality** بمفهومها المتقدم صورة التمايز داخل المجتمع الإنساني تعتمد علي توفر مجموعة خصائص أو عناصر لمجموعة بشرية معينة تولد لدى أفرادها إحساسا مشتركاً بالتجانس فيما بينهم وتميزهم عما عداهم [1].

والقومية من هذا المنظور هي إيديولوجية سياسية عامة تقوم علي أسس الفكر الوطني وتؤدي إلي تدعيم الولاء لأمة واحدة من خلال مشاعر وطنية واحدة تتميز بالوعي القومي.

وتنطوي القومية علي إحساس بوحدة المصير والأهداف وبالمسؤولية المشتركة. ويشير المصطلح إلي العمليات التاريخية الحديثة التي أدت إلي تحول الأمم إلي وحدات سياسية مستقلة.

وعن النشأة التاريخية الحديثة لمفهوم القومية تشير موسوعة العلوم الاجتماعية إلي أن القومية قد انتشرت مع ظهورها , النظام الرأسمالي، وينمو الأفكار الليبرالية، ورسوخ سلطة الدولة وتضاؤل دور الدين ونمو المذهب العلماني.

ويرجع عالم السياسة – **كارل دوتيش** – نشأة القومية الحديثة إلي التطابق الذي تم بين الأمة والدولة.. فالأمة باعتبارها مجموعة من الأفراد الذين يوحدهم تصور شائع عن أصولهم يسعون لتكوين دولة تحقق أرادتهم القومية[2].

ولقد اجمع الباحثون علي أن القومية هي مبدأ ومذهب سياسي نشأ في أوروبا الغربية مع بدايو القرن التاسع عشر وهي تقدم المعيار الذي أساسه يمكن تنظيم وممارسة السلطة الشرعية في المجتمع.

فحتى قبيل نهاية القرن الثامن عشر – ظل مبدأ " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب، يمثل

---

[1] محمد طه بدوى، **مرجع سابق ذكره**، ص 49.

[2] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، د.ت)، ص 15.

واحد من أظهر المبادئ التي ظلت تحكم أوروبا لفترة طويلة حيث كان مصير الأمم يتقرر تبعاً لإرادة أصحاب العروش وبمعنى آخر فقد ارتبطت " **السيادة** " بشخصية الملوك وأضحت خاصية من خصائصهم.. حتى أن ملك فرنسا آنذاك لويس الرابع عشر كان يقول في خطبه وتصريحاته " **أنا الدولة**

وتمكيناً لمبدأ " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب، أطلق عليه الملوك مبدأ الشرعية والذي بمقتضاه يحق لهم التصرف في الأقاليم الخاضعة لسيطرتهم سواء بمبادلة هذه المقاطعات تابعة لملوك آخرين، أو أن يهدوا بعضها إلي ملوك آخرين. كذلك فقد كانت مقاطعات الملوك خاضعة تورث إلي إبناء أقارب الملوك وذلك تبعاً للتقاليد الموروثة من القرون الوسطي[1].

ولقد ظل مبدأ " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب سائراً بهذه الشكل لعقود طويلة إلي ان قامت الثورة الفرنسية عام **1789** متأثرة بأفكار وكتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر حول مذهب الحقوق الطبيعية وهو المذهب الذي بزغ في فكر جون لوك متضمناً فكرته عن سيادة الأمة وفي فكر جان جاك روسو متضمناً فكرته عن العقد الاجتماعي والإرادة العامة.. وفي فكر مونتسكيو– فيما يتعلق بفكرتيه عن الحرية وعن فصل السلطات.

وهكذا راح المجال ينفتح لعدد من المبادئ السياسية مناقضة تماماً لمبدأ " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب، كان أولها مبدأ القومية أو مبدأ القوميات. ولقد كان من أظهر المبادئ التي صاحبت الثورة الفرنسية – كواحد من الحقوق الطبيعية مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرها – كبديل لحق العروش في تقرير مصائر الشعوب. ولقد نجح وجمال الثورة الفرنسية في صياغة هذه المبادئ في شكل وثيقة أطلق عليها وثيقة أو إعلان " حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي " **Human Rights** " والتي تعتبر بحق ثمرة لجهود شعبية وفكرية والتي قدمتها الثورة الفرنسية لتكون دستور للحكم ولشعوب الأرض كافة وما من شك في أن رجال الثورة الفرنسية قد أتو بعمل من البطولة عندما أخرجوا للناس هذه الوثيقة بعد فترة طويلة من عقود الكبت والظلم وعدم المساواة.

---

[1] السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية** (الاسكندرية منشأة المعارف، د.ت)، ص 15.

من هنا فإن الوثيقة تبدوا معبرة عن مذهب الحقوق الطبيعية وهي تعد ملخصاً لأفكار وكتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر.وبالتالي فهي تعبر تعبيراً صادقاً عن مبادئ وأهداف الثورة الفرنسية.[1]

ومن جهة أخرى، فإن تبنى الثورة الفرنسية لمذهب القومية قادها وطبيعية الحال إلي تبنى سياسات ومبادئ ذات صلة بالقومية كأيديولوجية مثل مبدأ حق تقرير المصير القومي، ومبدأ السيادة القومية أو الشعبية.

فمن حق الشعوب وفق مبدأ حق تقرير المصير أن تختار نمط الحكم الذي يناسبها وكذلك السياسة المناسبة التي تعكس مصالحها القومية.

وهو ما يقوض مبدأ حق العروش في تقرير مصير الشعوب. والذي ظل لعقود طويلة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلي الرغم من أن الثورة نادت بمبادئ سامية ذات تأبيد عالمي، إلا أنها رأت أن نشر مبادئ وقيم الثورة يعتبر مهمة خاصة يجب أن تقوم بها الدولة الفرنسية في العالم ككل[2].

تطور القومية كحركة سياسية

يرجع تاريخ القومية إلي حركة سياسية إلي قيام الثورة الفرنسية في عام **1789** ونشرها لقيم الحرية والمساواة والإخاء وإرساء مبدأ القومية. لقد انحصرت القومية في القرنين الثامن والتاسع عشر في فرنسا علي وجه الخصوص وفي بقية دول غرب أوروبا علي وجه العموم. أما دول العالم الثالث فقد كانت معظمها تخضع سيطرة الاستعمار في أبشع صور الاستغلال والقهر.

إذن فالقومية استخدمت علي نطاق واسع لأول مرة في التاريخ مع نجاح الثورة الفرنسية والتي

---

[1] عبد العزيز سرحان، **الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1966)، ص 15.

[2] عبد الوهاب الافندي، **الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات، 2002)، ص 101.

قضت علي دعائم المجتمع الإقطاعي التقليدي الذي كان يتجه فيه ولاء الفرد إلي شخص الحاكم. وكان من أهم نتائج هذا التحول الكبير ظهور الدولة القومية وبروز الطبقة الوسطى والتي لعبت دوراً ملموساً في السياسة الفرنسية وأيضاً كان من نتائج ذلك أن الأمة الجديدة باشرت مسؤولياتها تجاه مواطنيها والذين قابلوا ذلك بالتأييد والولاء.

ولقد تأكد حرص الأمة الجديدة علي منح مواطنيها حقوقهم وتحديد مسؤولياتهم مع صدور أول إعلان لحقوق الإنسان في عام **1789** والذي أكد علي عدة مبادئ اهمها أن سيادة الدولة مستمدة أساساً من إرادة الأمة ومبدأ المساواة السياسية والقانونية ومبدأ كفالة الحريات وصيانتها[1].

إبان الحقبة التاريخية السابقة ظهرت أغلب الدول القومية في القارة الأوروبية.. وإذا كانت هذه الدول قد نشأت كثمرة مباشرة لانتصارات حربية أو ثورات شعبية أو لاعتبارات متعلقة بالتوازن الاوروبي وتحالف الدول الكبرى فإن ثمة حقيقة هامة مؤداها أن استقرار الوعي القومي والإيمان بمبادئ القومية كان بمثابة الدافع القوي والمؤثر في نجاح الحركات القومية فلا تفتيت لوحدة الأمة الواحدة ولا سيطرة أجنبية ولا إكراه علي وحده سياسية بين أمم مختلفة.[2].

إن القومية في القرن العشرين تطورت إلي ما يعرف بالقومية الحديثة أو القومية الشرقية فلقد تحول انتباه الباحثون والسياسيين إلي دول العالم الثالث التي كانت تخضع للاستعمار والاحتلال الأجنبي والذي اشتدت ضده حركات المقاومة التحررية علي كافة الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية إلي أن تحقق للدول النامية الاستقلال الوطني عن الاستعمار الأوروبي.. وفي مرحلة لاحقة أخذ استخدام القومية من جانب قادة هذه الدول بعداً جديداً تمثل في السعي لتحقيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تحتاج دائماً إلي تأييد ودعم رسمي وينبغي علي كافة المستويات.[3]

---

[1] محمد حافظ غانم، **مبادئ القانون الدولي العام**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1972) .

[2] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم... دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي** (الاسكندرية: منشأة المعارف، د.ت)، ص 102.

[3] المرجع السابق، ص 107.

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين **1918-1939** نمو مشاعر قومية قوية معادية للاستعمار في بعض دول العالم الثالث مثل الهند والصين ومصر. ولقد نشطت حركات المقاومة المسلحة ضد الدول الاستعمارية في كل من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل غير مسبوق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولقد أولت منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة للحركات القومية التحررية المضادة للاستعمار حيث نص الباب الحادي عشر من ميثاق المنظمة الدولية علي الإعلان الخاص بالأقاليم الخاضعة للاستعمار. والباب الثاني عشر والثالث عشر بإنشاء نظام وصاية **Trusteeship system**ليحل محل نظام الانتداب في عهد عصبة الأمم. وعلي ذلك استطاعت الأمم المتحدة أن تسيطر إلي حد ما علي إدارة شئون المستعمرات التي تقع في بند الوصاية[1].

ونتيجة لجهود المنظمة الدولية في مناصرة المعامل القومي بالدول النامية استطاع العديد منها نيل استقلاله والانضمام أي عضوية الأمم المتحدة. لقد انحصرت أهداف القومية إذاً في العصر الحديث في هدفين أساسين تمثل الأول في القضاء علي الاستعمار الغربي وتمثل الثاني في خلق الدولة – الأمة تمشياً مع قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تؤكد علي مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة **Sovereignty**.وتمشياً مع أهداف ومتطلبات التحليل يمكننا الحديث عن أوجه الاختلاف بين قومية القرن التاسع عشر وقومية العصر الحديث علي النحو التالي:

أ-بينما تمركزت أهداف القومية في أوائل القرن التاسع عشر علي خلق الأمة- الدولة علي مبادئ وقيم الثورة الفرنسية من خلال الأداة السياسية والدبلوماسية السلمية- انحصر هدف القومية في العصر الحديث علي استخدام القوة من ناحية والضغط السياسي من ناحية أخرى لإخراج المستعمرين من دول العالم الثالث بقصد تحقيق الاستقلال الوطني.

ب-ظهرت قومية القرن التاسع عشر في القارة الأوروبية يلاحظ أن القومية في العصر الحديث بزرت في الدول النامية الفقيرة.

---

[1] وائل أحمد علام، **حماية حقوق الاقليات في القانون الدولي**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1996)،ص 178.

ج- أن الحدود السياسية للدول الإفريقية المستقلة هي حدود إدارية رسمها الحكم الاستعماري، وبالتالي هناك الكثير من الأمم التي تمت تجزئتها بين عدة دول مستقلة وأظهر المثلة علي ذلك الأمة العربية علي عكس ما حدث نتيجة لقومية القرن التاسع عشر من خلق الأمة – الدولة.

د-إن استخدام العامل القومي في قومية القرن التاسع عشر في فرنسا اتجه إلي الطبقة الوسطى وتجاهل بعض الطبقات الأخرى – بينما اتجه قادة حركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث في استخدامهم للعامل القومي إلي كافة قطاعات المجتمع. يقصد تحقيق أقصى درجات التلاحم القومي لمواجهته وطرد المستعمرين[1].

وعلى غرار ما حدث في أوروبا حيث تحول العديد من دولها من دول تدعى الحكم الديمقراطي إلي نظم استبدادية – ديكتاتورية فإن العديد من نظم الحكم الأفريقية تحولت أيضاً إلي نظم حكم شمولية ديكتاتورية تقوم على أساس مركزية حكم الحزب الواحد وعلى ذلك فإن العديد من دول العالم الثالث قد أساءت بدورها استخدام الروح القومية لخدمة مصالحها والدفاع عن نظم حكمها فبالرغم من ان قادة حركات التحرر في العديد من الدول النامية انحدروا في الأساس من طبقات معدمة، إلا أنهم أصبحوا بعد توليهم الحكم متعالين علي الجماهير ويسيئون معاملتهم عن طريق الجهزة القمعية باسم القومية والمحافظة علي وحدة الأمة.[2]

ثانياً: مفهوم الأقلية

يعتبر موضوع الأقليات من الموضوعات الهامة والقديمة المتجددة مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في الحقب التاريخية المختلفة، وهو موضوع متداخل بين تخصصات عديدة مثل الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والتاريخ ودراسات الحضارة وعلم الوراثة، لذلك فهو يثير الجدل والمناقشة والاختلاف بين قطاعات واسعة من الأكاديميين والمهتمين بالمشكلات الإنسانية، لأن مشكلة الأقليات والعنصرية وحقوق الإنسان برزت واقعياً علي سطح حياة كثير من المجتمعات خاصة

---

[1] يوسف حسن يوسف، حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014)، ص 62.

[2] المرجع السابق، ص 64.

الدول حديثة الاستقلال، لأنها مرتبطة بالوحدة الوطنية، وكيان الدولة الجديدة المتماسكة، وبقضايا التنمية والتطور الاقتصادي [1]، كما أن هذه المشكلة تخفى داخلها صراعات حقيقة أخرى مثل الصراعات الطبقية الاجتماعية، والاقتصادية المختلفة والتي تظهر كصراعات عرقية أو أثنية، وعندما طرحت أسس لبناء نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت مقاربة بديلة، وقد تمثلت هذه المقاربة الجديدة في استبدال الحقوق الإنسانية الشاملة بالحقوق الخاصة بالأقلية، وبدلاً من الحماية المباشرة للجماعات الضعيفة من خلال الحقوق الخاصة بأعضاء جماعات معينة تحمى الأقليات بطريقة غير مباشرة، عن طريق ضمان الحقوق السياسية والمدنية الأساسية لجميع الأفراد، بغض النظر عن عضويتهم في الجماعة والحقوق الإنسانية مثل حرية التعبير والتجمع.[2]

إن الملاحظ للتطورات الدولية يلاحظ أن فكرة حقوق الأقليات نفسها أصبحت معيبة بعد الحرب العالمية الثانية، علي أساس أنها غير ضرورية ومزعزعة للاستقرار في آن واحد، ولهذا لم تعد هناك إشارات إلي حقوق الأقليات لا في ميثاق الأمم المتحدة، ولا في الإعلان العالمي للحقوق الإنسان في العام **1948**، وكذلك في المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان، مثال علي ذلك: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام **1950**، الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته عام **1948**، أو الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في عام **1969**، أو الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام **1981**. [3]

---

[1] حيدر إبراهيم على، ميلاد حنا **أزمة الأقليات في الوطن العربي** (الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر، دمشق 2003) ، ص15.

[2] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولة الجديدة في تنوع، **منشورات مجلة عالم المعرفة**،(الجزء الأول، الكويت، العدد377، يونيو 2011،) ص48.

[3] ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولة الجديدة في تنوع، **مرجع سابق**، ص49.

ويبدو أن منظور حقوق الإنسان يفي بالغرض، فهو يحمى أعضاء جماعة ما من الأقليات بوصفهم أفراد، لكنه لا يحمى مؤسساتهم، ومن ثم فهو يضعهم كممثلين للجماعة.

وعلي الرغم من أنه قد جرت محاولات عديدة لطرح مفاهيم لمفهوم " **الأقلية** "، إلا أن المفاهيم البديلة ظلت قاصرة علي الإحاطة بشتى جوانب ظاهرة التعددية الثقافية [1].

وهنا نلاحظ أن د. نيفين مسعد في تحديدها لمضمون الأقليات تحرص علي تأكيد النقاط التالية[2]:

1- أن الأقلية هي في الأساس ظاهرة ثقافية، قد يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من مقومات اللغة أو العرق أو الدين أو الطائفة، فتكون بصدد أقلية لغوية أو عرقية أو دينية أو طائفية، وقد يشتركون في هذه العوامل كافة، فإذا نحن إزاء أقلية قومية، وفي كلتا الحالتين تنعكس تلك الخصوصية الثقافية في أطر تنظيمية وأنماط متمايزة للتفاعلات الداخلية.

2- أن الأقلية يجب أن تكون واعية تماماً بتلك المقومات المشتركة التي تحقق لها التضامن الداخلي والتمايز في التعامل الخارجي، ذلك أن الأقلية هي نتائج عمليتين: الأولي هي استقطاب كل من يشترك معها في تلك المقومات، والثانية هي استبعاد كل من يختلف معها فيها.

3- أن الأقلية عادة ما تكون هذا الوعي نتيجة المعاملة الخاصة التي تلقاها بواسطة الجماعة الحاكمة، وهي ليست بالضرورة الأكثر عدداً إذ أن هذه الجماعة قد تجمع بين قلة العدد والفعالية السياسية، وتعرف هذه الحالة باسم الأقلية الاستراتيجية.

---

[1] نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، منشورات مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص جـ.

[2] نفس المرجع السابق، ص د.**ولمزيد من الإيضاح حول موضوع التمييز الديني أو العرقي أو اللغوي يمكن مراجعة:**

- سعيد زيداني، المواطنة والديمقراطية والعرب في إسرائيل، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد3، صيف1990، ص55.

- Mark A.Tessler; The Identity Of Religious Minorities in Non-Secular States:Jews in Tunisia and Morocco and Arabs in Israel**", Comparative Studies in Society and History**,Vol.20,No.3,July1987,P.365.

4- إن انتماء الأقلية ليس جامداً، إنما هو متغير تحركه المصلحة حيث لا يمكن فصل أي عنصر من عناصر الاختلافات الثقافية أو الطبيعية للجماعة الفرعية عن طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه.

وهنا لابد من أن نوضح إذا كان الاختلاف واقعاً موضوعياً،فإن العبرة في مسألة الأقليات تكمن في العنصر الذاتي، أي في إدراك أفراد جماعة معينة باختلافهم وتمايزهم، وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا الاختلاف والتمايز، وهو ما يؤدى إلي الشعور بالانتماء إلي جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى وهو ما يدعوه بعضهم بالحاجة إلي الانتماء[1].

هنا نجد أن العنصر الذاتي يعززه في حالة الأقلية القومية عنصر موضوعي هو اللغة، فاللغة كانت ولا تزال شرطاً رئيسياً من شرط الاجتماع البشرى، ففي ضوء هذا الانتماء تتشكل العناصر الأولية للهوية القائمة أساساً علي إدراك الاختلاف والمغايرة، ولكن هذه الهوية الأولية ليست معطى نهائياً، فلابد لها لكي تغدو كذلك من تعزيز أو تأكيد يقوم به الآخر المختلف، فللآخر أثر حاسم في عملية تقوية الأقلية وتعزيز تلاحمها الداخلي [2]، كما تثير دراسة الأقليات

العديد من الإشكاليات النظرية، فمن ناحية أولى تختلف الادبيات العلمية حول تعريف مفهوم الأقلية، وتحليل الدور السياسي الذي تؤديه، ومن ناحية ثانية تتباين هذه الأدبيات في تحديد ماهية الآثار السياسية المتوقعة لوجود الأقليات علي استقرار النظام السياسي وشرعيته، ومن ثم ماهية الحقوق التي ينبغي لتلك

---

[1] جاد عبد الكريم الجباعى، **مسألةالأقليات**، على موقع:

http://hem.bredband.net/b153948/st414.htm.

ولمزيد من الإيضاح راجع في هذا الخصوص:

- صبري جريس، **العرب في إسرائيل**، "(جزء1"، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت1967).
- فوزي الأسمر، **عرب في إسرائيل**،(دار المعارف، القاهرة، 1976.)
- عبد المنعم سعيد، **وثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة**، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.)
- عزيز حيدر، **مظاهر الفقر بين العرب في إسرائيل**،(دار الأسوار، عكا، 1988).

[2] **نفس المرجع السابق.**

الأقليات أن تتمتع بها، أما أبعاد هذا الاختلاف وحدوده فهو ما نركز عليه في النقاط التالية:

التعريف بمفهوم الأقلية Minority:

تشير ملاحظة الواقع الدولي إلي عدم خلو أية دولة من الأقليات، فمن النادر جداً وجود الدولة يتمتع جميع أفراد شعبها بالتجانس من حيث الأصل أو الدين أو اللغة أو الثقافة. [1]

تجدر الإشارة بصدد تعريف الأقلية إلي أنه توجد بعض الصعوبة في وضع تعريف محدد للأقلية، وتأتي هذه الصعوبة نتيجة لعدة أمور منها:

- **أولاً:** أن بعض هذه الأقليات قد تعيش في مناطق منفصلة عن الجماعة الأغلبية أو المسيطرة، وبعض الأقليات الأخرى قد تتوزع على مستوى الدولة التي يعيشون فيها.
- **ثانياً:** أن بعض الأقليات قد يكون لها شعور قوى بهويتها في حين عدم وجود هذا الشعور بالتمايز لدى بعض الأقليات الأخرى، بمعني أن أقلية تنتمي إلي أمة وهي الحالة الأولى، وأقلية لا تنتمي إلي أمة وهي الحالة الثانية.
- **ثالثاً:** أن هناك بعض الحالات كانت الأقليات تتمتع فيها بدرجة أو بأخرى من الاستقلال الذاتي، والعكس في بعض الحالات الأخرى [2].
- **رابعاً:** أن هناك بعض الأقليات كانت أغلبية في دولها ثم أصبحت أقلية، مثال علي ذلك: عرب

---

[1] السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية**،(منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990،) ص79. **ولمزيد من المعلومات حول الأقليات وتواجدها في العالم. انظر:**

- تيد روبت جار، **أقليات في خطر 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، تعريب: مجدي عبد الكريم، سامية الشامي،(منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولي، 1990.)
- مصطفي محمد رمضان، إلهام محمد على ذهني، **الأقليات المسلمة في آسيا والمحيط الهادي**، الجزء الأول والثاني، (منشورات الأزهر الشريف، سلسلة البحوث الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولي، 2011.)

[2] جمال الدين عطية محمد، **نحو فقه جديد للأقليات، في: الأمة في قرن:الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل**، الكتاب الخامس، أمتى في العالم"، **حولية قضايا العالم الإسلامي**، ("مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002م"،) ص9.

فلسطين " الأقلية العربية في إسرائيل ".

وفيما يتعلق بالتعريف يمكن التمييز بين اتجاهين أساسين هما الاتجاه القانوني والاتجاه السوسيولوجي. أما الاتجاه القانوني فظهرت في إطار ثلاثة تعريفات، أستند أولها إلي المعيار العددي " الكمي"، والثاني إلي المعيار الموضوعي، فيما تبنى الثالث المعيار الشخصي. وقد برز المعيار العددي داخل الأمم المتحدة وتحديداً في اللجنة الفرعية للقانون الدولي بشأن الأقليات، حيث عرفت هذه اللجنة الأقلية بأنها " مجموعة أصغر عدداً من باقي شعب الدولة، أو جزء من مواطنيها يختلفون عن بقية شعبها من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة، ولا يكونون في وضع مسيطر[1].

ويقوم **المعيار الموضوعي** علي أن الأقلية " مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة [2]، أو أنها " مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها الهيمنة أو السيطرة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب وتصبو إلي حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة [3]، وبهذا المعنى فإن الأقلية تنقسم إلي نوعين: الأولى: الأقلية الأجنبية، ويقصد بها مجموعة من الأجانب تتعرض للتمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللغة بالمقارنة بأغلبية أجنبية موجودة في نفس الدولة.

والثانية: الأقلية المحلية التي تتعرض للتمييز لأي من الأسباب السابقة، ولكن بالمقارنة مع الأغلبية المحلية [4].

وخلافاً لما سبق يعلي التعريف الثالث " الشخصي " من شأن الإرادة والمشاعر في تعريف الأقلية، بحيث تصبح الأقلية " مجموعة من الشعب لها ثقافة خاصة تختلف عن ثقافة باقي مجموع الشعب ويشعر أفرادها بأنهم يعاملون معاملة متميزة عن الغالبية "، أو تصبح " أي كيان بشري يشعر أفراده بوحده

---

[1] السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون العام**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] نفس المرجع السابق، ص 91.

[3] نفس المرجع السابق، ص 95.

[4] يذكر أن المحكمة الدولية للعدل التابعة لعصبة الأمم قد اعتمدت علي هذا المعيار في عدد من القضايا التي عرضت عليها، وأبرزها قضية مدارس الأقليات في أسبانيا، وكذلك في حكمها الخاص بقضية الأقلية الألمانية في بولندا، انظر في هذا الخصوص المرجع السابق، ص111.

الانتماء لاشتراكهم الجماعي في خاصية لا تشترك معهم فيها الجماعة أو الجماعات الأخرى في المجتمع".[1]

أما الاتجاه السوسيولوجى فيقدم مجموعة أخرى من التعريفات حيث نجد أن د. نيفين مسعد، تعرف الأقلية علي أنها " جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وفي عدد المصالح التي تعكسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعى بتمايزهم في مواجهة الخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمه".[2]

هناك تعريف مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات حيث قررت أن مصطلح الأقلية يعنى "جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون علي استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهمأو لغتهم"، وقد عرفت إحدى الوثائق الدولية الأقلية بأنها " جماعة تقل عدد عن بقية سكان الدولة ويكون أعضاؤها من مواطنيها، ولهم خصائص أثنية أو دينية أو لغوية مختلفة عن تلك الخاصة بقية السكان، كما أن لديهم الرغبة في المحافظة علي تقاليدهم الثقافية والدينية.[3]

وتقدم الموسوعة البريطانية الجديدة تعريفاً يقول " الأقلية هي مجموعة متميزة ثقافياً أو اثنياً أو عرقياً تعيش ضمن مجتمع أكبر، وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة من الآثار السياسية والاجتماعية".[4]

وقد تناولت الموسوعة الأمريكية الأقليات علي أنها:" جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع

---

[1] نفس المرجع السابق، ص120.

[2] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص د.

[3] انظر المادة الأولي من قانون حماية حقوق الأقليات الصادرة من المبادرة الأوروبية بتورينتمو في 18 تشرين الثاني 1994.

- كذلك لمزيد من المعلومات يمكن النظر إلي وثيقة الأمم المتحدة (E/CN.4/367) المؤرخة في 7 نيسان 1950، وكذلك المادة الأولي من العهد الضامن لحقوق الأشخاص المنتمين إلي الأقليات، الصادر بموسكو في 21 من تشرين الأول 1994 عن رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً.

[4] The New Encyclopedia Britannica,Vol.8,15th edition 1994,P.169.

أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدراً من القوة والنفوذ وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولي"[1]، وهنا في هذا التعريف علي الوضع الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية أم أنه "دعاية أمريكية للتصدير".

والمعجم النقدي لعلم الاجتماع يقدم تعريفاً للأقليات يرى أنها عبارة " نذكر أولاً بتجزئة مجموعة إلي مجموعتين داخليتين علي الأقل، تكون إحداهما أكثر عدداً من الأخرى، أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين أكثر عدداً منها كلها ".[2]

ونلاحظ أن هذا التعريف يفرق بين الأقلية والأكثرية ويعطى الأكثرية الأفضلية، وما يأخذ علي هذا التعريف عدم الربط بين جماعة ما كونها أقلية وبين كونها غير مسيطرة، بالإضافة إلي كونها أيضاً مضطهدة[3]، وهذا مرفوض نظراً لوجود أقليات مسيطرة حال الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا في السابق، وثانياً وجود أقليات غير مسيطرة وغير مضطهدة.

كما يعرف الدكتور وائل أحمد علام الأقلية بأنها " جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ما أقل عددياً من بقية السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية تميزهم عن بقية السكان، ويتضامن أفراج هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ علي هذه الخصائص وتنميتها[4].

كما نجد أن د. أحمد سويلم العمرى يعرف الأقلية بأنها " مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم، ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة

---

[1] جاد عبد الكريم الجباعي، مسألة الأقليات، علي موقع شبكة الإنترنت ;
http://hem.bredband.net/b153948/stu14.htm

[2] بودون دن، بوريكو:**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة:سليم حداد، (منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986،) ص ص50-51.

[3] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (منشورات دار سعاد الصباح، الكويت، 1991)، ص28.

[4] وائل أحمد علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، (منشورات دار النهضة العربية، القاهرة، 1994)، ص8.

والتاريخ والعادات".[1]

كما تجدر الإشارة إلي عدة أمور بصدد اعتبار جماعة ما أقلية وجب التنويه عليها:[2]

1- توافر شرط المواطنة، فالأجانب واللاجئون والعمال الرحالة الذين لا يحملون جنسية الدولة التي يعملون بها، لا يمكن اعتبارهم أقليات.

2- أن يكون عدد الأقلية كافياً، فوجود مجموعة صغيرة من الأسر أو الجماعات مفتقدة لروح المشاركة والتعاون ولا يوجد بينها روابط عرقية تمنحها تمايزها عن باقي الجماعات، تلك لا يمكن اعتبارها أقلية.

3- وجود الروابط في خاصية أو أكثر (سواء روابط فيزيقية أو اجتماعية) لتعطيها التمايز والتباين عن باقي أفراد المجتمع.

4- وعن الأقلية وإدراكها لسماتها العرقية، والسعي دوماً للحفاظ عليها ضد الذوبان في خصائص الأغلبية أو الجماعات الأخرى والشعور الواحد بهويتهم.

إذن، فالأقلية هي أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من العوامل التالية: الدين أو اللغة –الثقافة– السلالة، والعبرة هنا أي من هذه الأشياء يطغى علي مجموعة بشرية معينة بسمات اجتماعية –اقتصادية– حضارية تلون سلوكها وموافقها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية; حيث نجد الدكتور سعد الدين إبراهيم يعرف الأقلية بأنها " جماعة أثنية تتعرض للقهر والسيطرة من قبل جماعة أخرى " [3]، وهو بذلك يستبعد أهمية عنصر الحجم كمعيار لتحديد الأقلية لصالح المعيار مدللاً علي ذلك بأن الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا خلال عهد التمييز العنصري لم تكن هي الجماعة

---

[1] أحمد سويلم العمرى، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، (الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1959)، ص576.
نقلاً عن: أحمد وهبان، **الصراعات العرقية،واستقرار العالم المعاصر، دراسة الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، (دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001)، ص100.

[2] وائل أحمد علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، مرجع سبق ذكره، ص23-28.

القاهرة رغم أنها كانت الأكبر عدداً.

ورغم أن تمتع بعض من الأقليات بالمساواة مع الأغلبية في القوانين أو الدساتير التي تظهرها الدول التي بها أقلية، إلا أن ذلك لم يؤد إلي وأد المطالبة بالمساواة الفعلية وعدم التهميش، وأن يكون لهم دور في الحياة السياسية، إذ ظلت ولا زالت هذه الأقليات علي إدراكهم العميق لمقوماتهم الذاتية وتمايزهم العرقي إزاء أفراد الجماعات الأخرى، في حين تذهب موسوعة السياسة إلي أن الأقلية هي " مجموعة من السكان في قطر أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني دون أن يعنى ذلك موفقاً سياسياً أو طبقياً متميزاً. [1]

كما تنظر دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية على أن الأقلية هي " مجموعة من الأفراد تختلف عن الآخرين داخل نفس المجتمع في العرق والقومية والدين واللغة، وتنظر إلي نفسها بصورة مختلفة عن الآخرين ".[2]

ويقدم د. أحمد وهبان تعريفاً للأقلية علي أنها " الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشرى الأقل في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلي الحفاظ عليها، وغالباً ما تكون هذه الجماعةأو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعانى كثير منها – بدرجات متفاوتة–من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. [3]

وبهذا يمكن القول أن هذا التعريف هو الذي سيتم الاعتماد عليه في تحليلنا لدراسة الحركة الكردية،

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**،(الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)، ص244.

[2] International Encylcopedia Of the social sciences(New York:The MacMillan Company&The Free Pree,1983) ,Vol(10) ,P.365.

[3] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سبق ذكره، ص113.

وهنا نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن الأدبيات النظرية تتباين في تحديد الجماعات التي ينطبق عليها وصف أقلية، فثمة من يقصر استخدام المفهوم علي الجماعات التي تتميز ببعض الخصائص المميزة كاللغة والدين واللون، وهناك من يرى أن مفهوم الأقلية ينطبق علي الجماعات التي تختلف عن الجماعة الغالبة داخل الدولة في الثقافة أو الأصل العرقي أو التاريخ السياسي، وفي الإطار نميز الأدبيات النظرية بين عدة أنواع من الأقليات[1].

أنواع الأقليات:

1- الأقليات اللغوية

أن المقصود بالأقليات اللغوية هي تلك الجماعات الفرعية من سكان دولة معينة،التي تتكلم لغة غالباً ما تختلف عن اللغة السائدة أو لغة الأغلبية والمسماة باللغة الأم، والتي يتحدث بها الإنسان منذ صغره لذا فإن البعض يسميها باللغة الأصلية للفرد[2] .

وبسبب الأهمية الخاصة للغة داخل أي بلد وخاصة البلدان التي يوجد فيها هذا النوع من الأقليات فإنه غالباً ما تكون هناك ضغوطات علي تلك الأقليات بسبب اعتماد السلطات العامة لغة رسمية والتي تكون عادة لغة الأغلبية، ويلاحظ أن أبناء الأقليات وفي مثل تلك الظروف يتكلمون بأكثر من لغة; وذلك

---

[1] **في هذا الموضوع يمكن مراجعة:**

- أحمد وهبان، **الصراعات العرقية**، مرجع سابق ذكره، ص ص120-126، وكذلك:
- أسماء جابر أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع"1950-2006"**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية للعام2008-2009)، ص40.
- ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية**، مرجع سبق ذكره، ص ص50-58.
- توماس هايلاند إريكس، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، **العرقية والقومية.. وجهات نظر أنتروبولوجية**، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 393، أكتوبر 2012)، ص ص185-190.
- حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، ص ص17-28.

[2] Encyclopedia Americana,international lidition(New york,Amrican Croportion 1980,Vol.9,P.208.

بحكم واقع الحياة التي يعيشونها مع أبناء الأغلبية الذين غالباً ما تكون لغتهم هي الرسمية [1].

كما أن أغلب الدول تتبنى في دساتيرها لغة معينة، ومن ثم تعتبرها لغة رسمية وكذلك فإن لوسائل الإعلام أهمية أخرى في الضغط علي أبناء الأقلية لتعلم لغة الأغلبية، لذا فقد أولت الاتفاقيات الدولية المنظمة لمركز الأقليات في القانون الدولي أهمية كبيرة لمسألة اللغة، حيث تم اعتبار اللغة من الحقوق التي يجب أن تلتزم بها الدولة وضمانة لكل فرد من أبناء الأقليات الموجودة علي إقليمها.

2- الأقليات الدينية

إن الدين كان ولا يزال له الدور الواضح في حياة الشعوب والجماعات المختلفة، حيث يكاد أن يدخل في جميع مفاصل الحياة العامة وأحياناً ينظم أدق التفاصيل لحياة البشر كالمأكل والملبس والمسكن[2] .

ومن هنا وبقدر تعلق الدين بمسألة الأقليات الدينية فإنه يمكن القول إن المشكلة تثور عندما يكون هناك اختلاف ديني بين المجاميع السكانية، فقد تكون كل مجموعة لها من المعتقدات الخاصة ما يؤهلها وأن تكون مختلفة عن الأخري، كما هو الحال في إسرائيل والهند مثلاً حيث تعيش الديانة الإسلامية إلي جانب المسيحية واليهودية، فضلاً عن الديانات الوضعية كالديانة الهندوسية، والبوذية، والسيخية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الديانات وسواء كانت سماوية أو وضعية فإنها لم تحجب الديانات التي تسبقها فمثلاً أن الديانة المسيحية لم تحجب الديانة اليهودية مما أدي بالنتيجة إلي بقاء وجود جماعات تختلف في اعتقادها عن الجماعات الأخرى التي أخذت بالديانة الجديدة; لذا فإن الجماعات السابقة سوف تكون نواة للأقليات الدينية[3]

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2] جورج قدم، الطائفية ومشكلة الاندماج القومي، **مجلة دراسات عربية**، العدد1، 1987، ص6.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص19.

ومهما يكن من أمر، فإن الذي يهمنا في الإطار هو التباين الذي يولده الدين علي الجماعات الموجودة داخل بلد معين; حيث أن الدين غالباً ما يكون سلاح ذو حدين، فقد يلعب الدين عدة أدوار قد تكون أدواراً تكميلية في الوحدة والتلاحم، أو أدواراً معرقلة إلا أن هذه الأمور تتحدد بحسب طبيعية كل بلد ومدى تمسكه بالمعتقدات الدينية.

لذا يمكن القول أن الدين قد يكون عاملاً للوحدة والتآلف وخاصة إذا ما ساد دين واحد بين جميع أبناء البلد، مما يؤدي ذلك بدوره إلي تآلف المجتمع بسبب عدم وجود اختلاف عقائدي، هذا وقد لعب الإسلام دوراً تكميلياً في جميع البلدان العربية التي انضوت تحت لواء الدولة الإسلامية، مع التنويه إلي أن الاختلافات الدينية ليست شرطاً بحيث إذا ما توافرت فإنها سوف تسبب المشاكل والانقسامات مما يهدد بتمزيق الوحدة الوطنية; ذلك لأن الخلافات العقائدية لا تؤثر علي الوحدة الوطنية إذا ما كانت تلك المجتمعات علي درجة من الثقافة الدينية والوعي الحضاري، وقدست احترام حرية المعتقدات، وحرية ممارسة الشعائر الدينية التي نصت عليها جميع الأديان السماوية والمواثيق الدولية والإقليمية.

ومع ذلك فقد يلعب الدين دوراً يؤدي إلي تمزيق الوحدة الوطنية وتوليد الصراعات الطائفية في مختلف الشعوب، فمثلاً بسبب الكبت الذي تعرضت له الطائفة البروتستانتية في أغلب المجتمعات الأوروبية أدى ذلك بدوره إلي تمزيق النسيج القومي لأغلب دول أوروبا [1] .

لذا ومن كل ما تقدم فإن جميع المواثيق الدولية والإقليمية قد أعطت لموضوع حرية الأديان الأهمية القصوى، فقد نصت المادة **(2)** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي التركيز علي حرية الأديانوالمعتقدات وكفلتها لجميع أبناء البشر دون تمييز ولأي سبب كان، كما نضت المادة **(27)** من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام **1966م**، علي كفالة هذا الحق ودون تمييز سواء بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو أي مميزات أخرى، كما نصت المادة**(9)** من الاتفاقية الأوروبية

---

[1] سعاد الشرقاوي، **منع التمييز وحماية الأقليات في المواثيق الدولية حقوق الإنسان**،(المجلد2، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1989،) ص201.

وللمزيد من أيضاح راجع:ول يورنت، قصة الحضارة، ج33، مطبعة الدجوي، دار القاهرة، 1988، ص128-145.

لحقوق الإنسان والنافذة عام **1953** علي ضمان ممارسة الشعائر الدينية لكافة أبناء البشر[1].

وعليه ومن أجل معالجة مثل هكذا مشاكل، فقد قامت بعض الدول وخاصة تلك التي توجد فيها أقليات دينية أو رواج أكثر من دين داخلها بإجراءات وقائية تضمنت فصل الدين عن الدولة، أي تكوين نظام علماني لا يعير أهمية لأي ديانة كانت، وقصر دور الدولة فقط علي تأدية الخدمات وقد انتهجت أغلب الدول هذا النظام وخاصة الديمقراطية منها.

وبالمقابل فقد تلجأ الدول إلي صيغة أخرى تختلف عما سبق لمعالجة التداعيات، من خلال تطبيق نظام، داري فدالي، من أجل إعطاء مرونة أكبر لجميع أبناء الأديان في ممارسة شعائرهم الدينية وتطبيقها علي أرض الواقع وبصورة عملية، من خلال تقسيم البلد علي شكل مقاطعات مستقلة الواحدة عن الأخرى من الناحية الداخلية، مما يتيح لها تطبيق المفاهيم التي تؤمن بها، وقد أخذت بهذا النظام أغلب دول العالم التي توجد فيها هكذا أقليات [2]، حدث تماماً إبان عهد الشيوعية، فلم تمنع من انقسام الكتلة إلي أمم وشعوب [3].

ومع ذلك فإن الباحثين والمتخصصين في تلك المفاهيم لم يتوصلوا إلي اتفاق لتحديد معنى مستقر وثابت للقومية ومن ثم جمع مكوناتها في معنى واحد، فقد تطرق البعض إلي المعنى اللغوي، فقالوا أنها منبثقة من كلمة القوم والمقصود بها الجماعة من الناس المنضوين تحت مفاهيم مشتركة، في حين ذهب آخرون إلي المعنى الاصطلاحي، وقالوا أن القوم هو جماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد الاجتماعية، وأصول الثقافة فضلاً عن وحدة المصالح المشتركة[4]، ومنهم من أعطي للمفهوم منظور

---

[1] حيث نصت المادة (9) من الاتفاقية الأوروبية والمبرمة عام 1950 على أن " لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير دينه أو معتقده وكذلك حرية التعبير عنها أو تعليمها بإقامة الشعائر الدينية سواء بطريقة فردية أو جماعية ".

[2] فقد نصت المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ودون أي تمييز بسبب اللون، أو العنصر أو الجنس أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو أي وضع أخر ودون أي تفرقة بين الرجال أو النساء".

[3] عوني فرسخ، الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت، **المستقبل العربي**،(السنة4، العدد38نيسان1982،) ص127.

[4] محمد عبد الجليل الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص19 ومابعدها.

تاريخي وعبروا عنه علي أنه مسيرة تاريخية وليست معطى جاهز [1]، وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الباحثين من أعطى لمفهوم الأقلية أهمية في تفسير معنى القومية، وذلك بأن يكون لكل قومية إقليمياً خاصاً بها ترتبط به بشكل ملزم مع عدم تجاهل العوامل الأخرى، كاللغة والثقافة والاندماج الاقتصادي. [2]

وبالرغم من تباين وجهات النظر في طبيعية مقومات الجماعات القومية والتي ردها البعض إلي عنصر اللغة فيما ذهب آخرون للعنصر التاريخي وآخرون للعنصر الثقافي.

مما تقدم يمكن القول من الأقليات أن الجماعة القومية هي الأكثر تماسكاً وتلاحماً من أي جماعة بشرية أخرى، لذلك فإن تأثير هذا النوع من الأقليات في وحدة الدولة ودرجة تلاحمها، هو أكثر وحدة تأثير من أنواع الأقليات الأخرى، لا سيما إذا كانت هذه الأقلية (القومية) دولة مجاورة، حيث أنها تكون متمتعة بجملة من الخصائص المركبة والمتداخلة في اللغة والتاريخ، الثقافة، فضلاً عن وحدة الأقاليم كما هو الحال في قضية كشمير بين الهند وباكستان [3].

وعليه يمكن القول، أن هذا النوع من الأقليات لا يمكن ذوبانه في المجتمعات التي يتواجد فيها، لأن بعضها يعتبر معطياته تؤهله لأن يكون أمة قائمة بذاتها وانطلاقاً من هذا التطور فإن هذا النوع من الأقليات وبسبب مؤهلاته السابقة، غالباً ما تطالب بحق تقرير المصير الذي نصت عليه المادة **(1)** في فقراتها الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يعطي الحق لجميع الأقليات بحق تقرير مصيرها وفقاً للضوابط والشروط الخاصة التي يجب توفرها لتقرير هذا الحق [4]، وهذا النوع من الأقلية القومية ما

---

[1] محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص284.

[2] برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، **دراسات عربية**(، السنه22، العدد8، حزيران، 1986،) ص12.

[3] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**،(دار الطليعة بيروت، 1979،) ص7.

[4] حيث نصت المادة (1) الفقرة الثانية من مثياق الأمم المتحدة علي (إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس المبدأ الذي يقتضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيره، واتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام)، للمزيد من المعلومات راجع د. عصام العطية، **القانون الدولي العام**، بغداد، بدون دار نشر، 1992، ص222.

ينطبق على الأقلية العربية في إسرائيل.

3- الأقليات العرقية أو السلالية

لا يوجد اتفاق قاطع وشامل في تفسير معنى العرق، لذلك فقد لجأ العلماء إلي تقسيم البشرية لعدة أجناس أو اعراق معتمدين، أما على أساس التمايز بين كل مجموعة بشرية مثل لون الوجه وشكل الجمجمة أو لون العين أو لون الشعر.[1]

إلا أن البعض الآخر من العلماء بين أن الجماعة العرقية تجد من خلال التأكيد علي العامل الوراثي مع التأكيد في نفس الوقت علي عدم وجود حدود وراثية فاصلة بين الجماعات البشرية وفقاً إلي وجهة النظر هذه فإن الوقت كمصطلح يطلق علي مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، ولكن المشكلة تثور إذا علمنا أنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العمرية الواحدة عن الأخرى.[2]

لذا لا يمكن القول بوجود عروق بشرية، ولكن ليست صافية تماماً، وهذه مسألة طبيعية بسبب الحركة الطبيعية المستمرة للجماعات البشرية بفعل الهجرة أو العمل أو المصاهرة... الخ.

ومن هنا فإن الواقع العلمي يشير إلي تخالط الأجناس في كل بلدان العالم، وإن حاول البعض منهم تنقية الجنس الذي ينتمون إليه، إلا أن ذلك يعد أمراً مستحيلا، لأنه يؤدي بدوره إلي إبادة أغلب أبناء الشعب الذين لا توجد فيهم الصفات المطلوبة للجنس المختار، وهذا ما حدث فعلاً إبادة الحكم النازي بقيادة هتلر لألمانيا، وكذلك الحال نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الولايات الجنوبية تسيطر عليها الأقلية البيضاء من الناحية العرقية، إلا أنهم لا يشعرون بنقائهم العرقي تماماً، وذلك بسبب اختلاط

---

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص120-121، ولمزيد من الإيضاح راجع: ضاري رشيد الشامرائي، **الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام**،(دار الرشيد للنشر، بغداد، 1983،) ص20.

[2] دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان حمد الحسن،(بغداد، دار الرشيد للنشر، 1985،) ص223.

الأجناس مع بعضها البعض، كما في حالة الهنوج الحمر والزنوج والصينيين [1].

وانطلاقاً من الحقيقة القائلة مثلما لا توجد اعراق نقية تماماً فإنه لا يوجد أساس علمي أو سند تأريخي يقر بتفوق أعراق معينة على أخرى ;لأن وجود فوارق في الوقت الحاضر لا يرد إلي العوامل العرقية بل للعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السامية التي يعيشها كل مجتمع [2].

ومع ذلك فإن العرقية تمثل حقيقة موجودة علي الصعيد النفسي وتمارس على أرض الواقع; لأن أغلب المجتمعات وإلي الوقت الحاضر تصف بعضها البعض على أساس المظهر الخارجي وأصل السلالة التي ينتمي إليها كل مجتمع، وقد كان ذلك سبباً في ظهور التمييز العرقي في جنوب أفريقيا فقد اتبعت الجماعة البيضاء (الأقلية) سياسة التمييز العنصري إزاء الجماعة السوداء الأغلبية [3]، وهذا ما تقوم به إسرائيل الآن ضد الأقلية العربية في إسرائيل.

كما تستخدم الدول على وجه العموم واحدة أو بضعاً من الاستراتيجيات الرئيسية الثلاث في تعاملاتها مع الأقليات:

- **أولا: الاستيعاب:** قد تصر الدولة على استيعاب الجماعات المقاومة للاندماج بهدف نيل الحقوق المتساوية لتحسين مكانتهم الاجتماعية.
- **ثانياً: الهيمنة:** مما يتضمن في الغالب التمييز علي أسس عرقية، والرغبة في اقتلاع الأقلية من الأكثرية، والنظرة الدونية الثقافية المفترضة للأقلية.
- **ثالثا:تبني أيديولوجيا التعددية الثقافية:** التسامي بالأيديولوجية العرقية القومية حيث المواطنة

---

[1] معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة في أفغانستان، العدد 111، **مجلة السياسة الدولية**، يناير 1993، ص156 ولمزيد من الإيضاح راجع: عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، رسالة دكتوراه، كلية القانون السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص182.

[2] نفس المرجع السابق، ص182.

[3] بطرس غالي، الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**،(العدد121، حزيران، 1995،) ص10 وما بعدها.

والحقوق المدنية التامة منسجمة مع بعض هويات عرقية أو دينية، نموذج فدرالي غير مركزي يوفر درجة عالية من الحكم الذاتي المحلي، أو نموذج جمهوري كما في فرنسا حيث تكون الهوية الثقافية محددة لا صلة لها بالمواطنة[1].

وتستجيب الأقليات لهيمنة الدولة بثلاث طرق رئيسية:

- **الخيار الأول:** الاستيعاب والعزل.
- **الخيار الثاني:** محاولة التعايش بصورة سليمة مع الدولية القومية، وقد يفاوضون أحياناً من أجل الحصول علي استقلال ذاتي في بعض القضايا الدينية أو اللغوية أو السياسية.
- **الخيار الثالث:** الخروج أو الانفصال بشكل لا يتوافق مع سياسات الدولة. [2]، وهذا ما تسعى وتحاول الأقلية العربية في إسرائيل أن تفعله في صراعها مع الدولة الإسرائيلية، وهذا ما سوف نقوم بالحديث عنه في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

وبقراءة تكاملية لهذه الاتجاهات يمكن القول أن التعرض لدراسة أي أقلية يستدعي تناول الأبعاد التالية:

تحديد معنى وأشكال الأقليات، حيث أوضحت تلك التعريفات أن الأقلية قد تكون دينية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، أو أنها قد تجمع بين عنصرين أو أكثر مما سبق، فتصبح أقلية قومية National Minority[3]، وبحسب الدكتور إبراهيم فإن تصنيف الأقليات قد يتم بالمعيار الوراثي، والذي تنقسم الأقليات وفقاً له إلي أقليات عرقية أو لغوية أو دينية [4]، وقد يتم من خلال التصنيف التحليلي، وهذا الأخير يركز علي نمط العلاقات السائدة بين الجماعات الأثنية المختلفة، وكذلك القواعد التي تحكم هذه

---

[1] توماس هايلاند إريكسن، **العرقية والقومية..وجهات نظر أنتروبولوجية**، مرجع سبق ذكره، ص188-190.

[2] نفس المرجع السابق، ص189، 190.

[3] المرتوماس هايلاند إريكسن، **العرقية والقومية**، مرجع سبق ذكره، ص133-141.

[4] يطلق الدكتور سعد الدين إبراهيم على هذا التصنيف، **التنميط الوصفي الهيكلي**، انظر للمزيد:سعد الدين إبراهيم، **تأملاتفي مسألة الأقليات**، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

العلاقات [1]، وبحسب هذا التصنيف يتم التمييز بين مجتمع هرمي تمثل قمته جماعة مسيطرة، تليها جماعة أخرى وهكذا.

ومجتمع ديمقراطي تتساوى فيه الفرص بين مختلف الجماعات، وبجانب هذين التصنيفين يوجد تصنيف ثالث يطلق عليه التصنيف الحركي، ويعتمد أساساً علي الهدف الأعلى الذي تسعى الأقلية لتحقيقه، ووفقاً لذلك يتم التمييز بين جماعات ذات اتجاه انصهاري وجماعات اندماجية وجماعات تعددية، وجماعات استعلائية، وجماعات انفصالية [2].

1- **الاهتمام بالبعد الذاتي في تكوين وحركة أي أقلية**، بمعنى دراسة أصولها التاريخية والثقافية باعتبار أن ذلك يمثل أحد المداخل اللازمة لفهم وضعها العام من جهة، ثم لفهم طبيعة العلاقة التي تربطها بمحيطها السياسي والاجتماعي من جهة ثانية.

2- **التركيز علي ما يسمى بالمعاملة التمييزية** التي تلقاها تلك الأقلية من جانب الأغلبية المسيطرة، وهذا الجانب يؤدي إلي تناول عدد من الأبعاد المهمة المرتبطة بطبيعة النظام السياسي القائم، ومنها آليات عمله، ومصادر شرعيته إضافة إلي القوى الرئيسية الفاعلة داخله سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

ثالثاً: مفهوم الأقليات القومية

ارتبطت ظاهرة الأقليات القومية بما طرأ عليها من تغيير، أما بضم أقاليم تسكنها شعوب تنتمي إلي قوميات مختلفة أو باقتطاع أجراء من الدولة مما يترتب عليه تشتيت أبناء الوحدة الواحدة وفي الحالتين، كان الإخضاع هو أساس التعامل مع تلك الأقليات من منطلق رفض التمايز وهو ما تأكد مع عصر القوميات بحرص الدول علي تحقيق وحدتها القومية في الوقت الذي بدأت فيه هذه الأقليات تسعي بذاتها. والواقع أن الأقليات القومية من أكثر الأقليات امتناعا عن الذوبان في مجتمعاتها لأنها تعتبر نفسها أمما

---

[1] نفس المرجع السابق، ص40-42.

[2] حول هذه الأنواع من الأقليات، انظر المرجع السابق، ص 44-50.

بذاتها كثيراً ما تطالب بحقها في تقرير المصير[1].

تعد مشكلة الأقليات القومية إحدى المشكلات الحادة والمستمرة في العلاقات الدولية وهي مصدر من مصادر الصراع الدولي.

يقصد بالأقلية القومية ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون إلي أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان [2]. وبمعيار الأهمية السياسية فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الأقلية القومية:

أ. الأقلية القومية التي يتركز وجودها في المناطق الحدودية للدولة التي تعيش فيها،

ب. الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها.

بالنسبة **للنوع الأول** من الأقليات فإن تطلعها يكون متجهاً إلي تحقيق هدف من اثنين هما، إما الانفصال وتكوين دولة مستقلة خاصة بها، أو الحصول علي درجة عالية من الحكم الذاتي والتمتع بحق المعاملة المتساوية مع الأغلبية. أما النوع الثاني من الأقليات فإنها تطالب عادةً بتعديل الحدود الدولية كي يتاح لها الانضمام إلي الدولة المجاورة التي تشاركها قوميتها لتصبح بذلك جزءاً من شعبها. ومثل ذلك التطلع غالباً ما يلقى تأييد الدولة المجاورة التي تحاول الترويج لوجهة النظر القائلة بأن الحل العملي

---

[1] Pentassglia.G,"The EU And The Protection Of Monorities:The Case Of Eastern Europe",**European Journal Of International Law** ,Vol.12,No.1.2002.P3.

ولمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة، السيد محمد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، (سلسلة عالم المعرفة، 107، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986)، ص103، وكذلك يمكن مراجعة محمد عبد الجليل الحديثي، تمثيل القوميات في السلطة التشريعية المركزية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1972، ص21-23.

[2] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، محرران، **موسوعةالعلومالسياسية**،(الكويت، مطبوعات جامعة دولة الكويت، 1994،) ص774.

للمشكلة لا يكون إلا بضم إقليم الذي تسكنه هذه الأقلية القومية إليها[1].

وتنعكس هذه التفرقة في نوع الأقليات القومية على طبيعة السياسات التي يمكن للدول صاحبة المشكلة انتهاجها للتغلب عليها، ففي الحالة الأولى، قد يكفى منح الاستقلال الذاتي وكفالة المساواة في المعاملة مع الأغلبية في إرضاء مطالب الأقلية، وبالتالي فإن الأمر قد يسوى بين نقطة الانفصال. أما في الحالة الثانية، فإنه مهما نفذت الدولة من سياسات متسامحة في مواجهة مثل هذه القومية فإنها قد لا تنجح في إخماد نزعتها الانفصالية وستبقى تلك الأقلية باستمرار تطالب بتعديل الحدود بما يتيح لها الانضمام إلي الدولة المجاورة التي ترتبط معها بأواصر قومية واحدة[2].

علي أنه في بعض الحالات، يصبح من الممكن إدماج أقلية قومية في صلب الأغلبية التي تختلف قومياً عنها، ولكن لكي يتحقق ذلك، فإنه يلزم توافر الاشتراطات الآتية:

1- أن ترضى كل من الأغلبية والأقلية عن هذا التزاوج العنصري بمعنى إلا يكون الأمر موضع تحفظ أو اعتراض من جانب أي متهما.

2- أن يبرهن أفراد هذه الأقلية على ولائهم كمواطنين للدولة التي يعيشون فيها، على أن يقترن ذلك بمنحهم حق المعاملة المتساوية مع الأغلبية حتى لا يحسوا بانهم مواطنون من الدرجة الثانية.

3- أن يضعف الشعور لدي الأقلية بضرورة الحفاظ على كيانها الثقافي المتميز في مواجهة الأغلبية وان يتوافر الاستعداد للانصهار مع تلك الأغلبية في بوتقة ثقافية مشتركة[3].

وفي الحالات التي يتسنى فيها تحقيق هذا التزاوج ومن ثم الاندماج بين الأقلية والأغلبية فإن الأقلية كجماعة عنصرية متميزة داخل الدولة لابد وأن تختفي لتحل مشكلتها بذلك حلاً نهائياً ودائماً.

---

[1] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 775.

[2] وائل أحمد علام، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم... دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي** (الاسكندرية،منشأة المعارف، د.ت)، ص 58.

وقد شهد القرن العشرون العديد من الحلول التي نفذتها الدول لحل مشكلة الأقليات القومية فيها، وقد تركزت أبرز هذه الحلول في الآتي:-

- **أولاً:** السماح بانفصال الأقلية القومية عن الدولة وقد تتعدد الأسباب الدافعة إلي هذا التساهل

أ. التدهور في قوة الدولة وعجزها عن ان تخضع لسيطرتها الأقلية التي تصر على مطالب الانفصال.

ب. عجز الدولة عن تحمل الأعباء التي تستلزم التنمية الاقتصادية للمناطق التي تقطنها تلك الأقليات خاصة إذا كانت الخيرة تصمم على ضرورة تنفيذ مثل هذه التنمية الباهظة التكاليف وتشترطها كثمن لعدم انفصالها.

ج. الضغوط التي تمارسها الدول الأجنبية من أجل أن تقر الدولة بحق الانفصال لهذه الأقلية المتمردة[1].

- **ثانياً:** الرضوخ لبعض مطالب هذه الأقليات القومية والعمل علي إرضائها، وبالتالي إقناعها بضرورة التنازل عن دعاويها الانفصالية. ومثل هذا الحل التوفيقي الذي يبني على التعاطف مع الأقلية ويحاول الاستجابة لبعض رغباتها وتطلعاتها، يخدم مصالح الدولة بصورة لا توفرها الحلول التي تتسم بالتشدد المسلح، واستنزاف طاقات الدولة في صراع داخلي تخسر من ورائه الكثير.

- **ثالثاً:** إن بعض الدول مثل ألمانيا النازية لجأت إلي الحلول اللاإنسانية في حل مشكلة الأقليات العنصرية والدينية وكانت وسيلتها إلي ذلك هي التصفية والإبادة الجسدية الكاملة. كما رافق ذلك تنفيذ سياسات الطرد والتهجير الإجباري لإخلاء المناطق التي تقطنها الأقليات غير الألمانية وإعادة توطينها بالجنس الألماني.[2]

أما الاتحاد السوفيتي فهو وإن كان قد نفذ حلولاً عنيفة للقضاء على مشكلة الأقليات فيه، إلا أنها كانت أكثر إنسانية من الحلول النازية. فبعض الأقليات التي اتهمت بعدم الولاء للوطن السوفيتي خلال

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، المرجع السابق، ص 60.

[2] محمد زيتون، **المسلمون في الشرق الأقصى.. الفلبين- أندونسيا – ماليزيا** (القاهرة: دار الوفاء للطباعة، 1985)، ص 48.

الحرب العالمية الثانية رحلت إجبارياً من مناطق إقامتها وأعيد توزيعها من جديد علي مختلف المناطق والأقاليم السوفيتية. وقد أعيد النظر في سياسات التهجير الجماعي الإجباري بعد موت ستالين إذ سمح لمن ظلوا أحياء من أفراد القوميات التي تناولها التهجير خلال الحرب بالعودة ثانية إلي مواطنهم الأصلية، باستثناء أفراد القوميتين الألمانية والتتارية.

- **رابعاً:** تبادل الأقليات القومية بين الدول. ويتحقق هذا الحل عن طريق المفاوضات الدبلوماسية الحرة بين الحكومات المعنية. ومن الأمثلة العملية لذلك، ما فعلته اليونان وتركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد تم تبادل اليونانيين الذين يعيشون في آسيا الصغرى التركية، بالأتراك الذين يعيشون في اليونان. ولما كان قد نتج عن هذا الحل أن تقلصت الأقليتان إلي حد لم تصبحا معه تشكلان أيه مشكلة أو تهديد فإن الدولتين سلمتا بتقسيمات الحدود المشتركة بينهما علي أنها نهائية ودائمة، بعد أن أستمرت هذه المشكلة قرونا تحول دون إقامة علاقات طبيعية بينهما. غير أن هذا الحل تحقق بثمن فادح ولا إنساني وهو اقتلاع الملايين من مواطن إقامتهم التي عاش فيها أباءهم وأجدادهم، وترحيلهم إلي الدولة الأخرى تحت مزاعم الانتماء القومي المشترك دون أن يكون لهم بهذه الدولة سابق معرفة أو ارتباط نفسي حقيقي.[1]

أما عن دور التنظيم الدولي في تأمين حقوق الأقليات القومية، فيلاحظ أنه بعد الحرب العالمية الأولي أخذت الدول الكبرى المتحالفة زمام المبادأة في الدعوة إلي وجوب التقيد بالتزامات دولية تضمن حسن معاملة الأقليات وتحول دون اضطهادها أو حرمانها من حقوقها وتطلعاتها الإنسانية المشروعة، سواء كانت هذه الأقليات عرقية أو لغوية أو دينية. وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه فعلياً في صورة معاهدات خاصة وقعتها بعض الدول الأوروبية التي عاشت فيها مثل هذه الأقليات. كما شارك في التوقيع عليها الدول المتحالفة نفسها. كما صدرت بعض إعلانات تقر بحقوق الأقليات واعتبر ذلك شرطاً أساسياً من شروط انضمام بعض الدول إلي عصبة الأمم. وقد انطبق ذلك بشكل خاص على دول شرق أوروبا.[2]

---

[1] محمد زيتون، **المسلمون في الشرق الأقصى**، المرجع السابق، ص 50.

[2] محمد حافظ غانم، مرجع سبق ذكره، ص 87.

وقد أنيط بمجلس عصبة الأمم مراقبة تنفيذ هذه المعاهدات والإعلانات المتصلة بتأمين حقوق الأقليات، وفي الأحوال التي كان يثبت فيها للمجلس أن ثمة إخلالاً بهذه الحقوق قد وقع، كان من سلطته أن يطالب الحكومات المعنية بتنفيذ تدابير معنية لتصحيح المظالم أو التعويض عن الأضرار التي تصيب هذه الأقليات.

استمر هذا الوضع طيلة الفترة التي أستغرقها قيام عصبة الأمم أي حتى نهاية الثلاثينيات وعلى الرغم من أن هذه المواثيق الدولية لم تنفذ بأمانة،إلا أنه مع وجود شكل ما من أشكال الحماية الدولية للأقليات، فإن الأمر بصورة عامة كان يمثل تقدماً عما كانت عليه الحل في السابق.[1]

على أن من بين الأسباب التي حالت دون تطبيق هذه المواثيق الدولية على النحو المأمول، أن تلك الحماية جاءت مفروضة على الدول المعنية بالمشكلة من خارجها، ولم تكن نتيجة استعداد ذاتي للتقيد بما ورد فيها من تعهدات.

يضاف إلي ذلك أن إحساس بعض الدول،وبالتحديد دول شرق أوروبا،انها المعنية دون سواها بهذه المواثيق في الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية متحررة من أي رقابة دولية على ما يجري داخل مناطق نفوذها ومستعمراتها، جعلها تتراخى في تنفيذ الالتزامات التي فرضت عليها.[2]

من ناحية ثانية، فإن الشكاوي التي تقدمت بها بعض الأقليات إلي مجلس العصبة، والمناقشات التي دارت حولها، استغلت دعائياً من جانب بعض الدول للمطالبة بتعديل الحدود الإقليمية لضم تلك الأقليات إليها وبالتالي فإنه بدلاً من أن تتكاتف الجهود الدولية لحل المشكلة وإزالة أسبابها أدى سلوك بعض الدول إلي تعقيد الأمور ومضاعفة الحساسيات القائمة.

وعندما قامت الأمم المتحدة،فقد ضمنت ميثاقها الأساسي النصوص التي تؤكد علي الحقوق

---

[1] علا أبو زيد "محرر"، **الحركات الاسلامية في آسيا، ماجدة صالح في "الحركة الإسلامية في الفلبين** " (مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998) .

[2] Walgren, Scott A., Explaining Intervention in Southeast Asia: A Comparison Of The Muslim Insurgencies In Thailand And The Philippines, (Naval Postgraduate School, Monterey, California, December 2007) , P 74.

الإنسانية التي ينبغي احترامها دون تفرقة بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو العقيدة أو الأصل.ثم تدعم هذا الاتجاه أكثر بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام **1948** والاتفاقيات المكملة له التي صدرت فيما بعد.وكان من المفروض بطبيعة الحال أن تكون الأقليات في طليعة الذين عنتهم هذه المواثيق العالمية بمختلف التأكيدات التي اشتملت عليها.[1]

رابعاً:مفهوم العرقية

أصبح تعبير "العرقية" يستخدم،بشكل متزايد في الأدبيات العربية ليقابل التعبير الإنجليزي **Ethnicity** – المشتق من الأصل اليوناني **Ethnod** بمعنى شعب أو أمة أو جنس وتعنى لدي اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل [2] وقد شهد المصطلح تطوراً كبيراً في القرن العشرين، خاصة منذ الحرب العالمية الأولي، بحيث أصبح ينطوي، على أساليب ومعايير تصنيف الكيانات، البشرية وتمايز هويتها،وفقاً للخصائص العضوية كأجناس أو سلالات، وكذلك وفقاً للخصائص الثقافية وطرائق المعيشة [3].

ويشير مفهوم العرقية (العنصرية) إلي الارتباط بين السمات الجسمانية والبيئة الثقافية والاجتماعية وانعكاساتها على تفوق بعض السلالات علي الأخرى.[4]

ويعرف معجم " **المصباح المنير** " "**العرق**" على أنه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع

---

[1] Bertelsen ,Judy(ed) :Non-State Nations in International Politics,(New York, Praeger, 1977) .Glazer,Nathan.

- Ethnic Dilemmas 1964-1982, Mass,Harvard University Press,1983.
- Shermerhorn,Richard:Comparative Ethnic Relations, N.Y.,Random House,1970.
- Van-Dyke,Vernon:International Politics, N.y.,Appleton-Century Crofts,1971.

[2] Walker Connor,"Anation is anation,is A State is an ethnic group",in Joun Hutchinson Anthony and D.Smith,nationalism(New york:Oxford,1989) ,P71

[3] محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، **مجلة الدراسات الأفريقية**، (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد 59، 2000،) ص5.

[4] هالة جمال ثابت، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص12

أعراق [1]، ويذهب معجم الوسيط إلي نفس المعنى حيث يقول إن "العرق" هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك من معانية كذلك الجبل الغليظ الذي لا ترتقي لصعوبته[2].

ويقصد به معجم "**المنجد**" **أعرق- أعراقا (عرق الرجل)** صار عريقاً في الشرف، والأعرق:هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا، أي أصل منك والجمع عروق وأعراق وهي أصل كل شيء[3]. ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلي تعريف "العرق" بأنه مصطلح يطلق علي مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة.[4]

ويعرفه" دينكن ميشيل" على أنه اصطلاح "يطلق علي مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية،لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى".[5]

ويذهب قاموس "**المورد**" ليعرف "**العرق**" على أنه مصطلح بيولوجي، ولكن مع انتقاله إلي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى تسبب في الخلط والاختلاف حول مضمونه.[6]

وتقوم فكرة العرق البيولوجي biological raceعلي معتقدات محورية وهي[7]:

1- أن المجال الإنساني مقسم إلي فئات صغيرة ومميزة وغير مترابطة.

---

[1] سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق:هموم الأقليات في الوطن العربي**،(القاهرة: مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994)، ص28.

[2] المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، القاهرة، 1985، ص ص 617-618.

[3] سعد الدين إبراهيم، **مرجع سابق**، ص27.

[4] علي الدين هلال، نيفين مسعد(محرران)، **معجم المصطلحات السياسية**،(القاهرة:جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994،) ص215.

[5] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1993، ص180.

[6] منير البعلبكي، **المورد**، بيروت: دار العلم للملايين، 1989، ص321.

[7] Benjamin B.Ringer and Elinor R. Lawless, **Race, Ethnicity and Society**.(New York:Routledge,1989) ,P61

2- أن هذه الفئات قديمة وثابتة.

3- أن سلوك الفرد وتكوينه البيولوجي يمكن تفسيره عن طريق العرق الذي ينتمي له.

4- أن الأعراق في ترتيب هيراكي.

ويشير عالم الأنثروبولوجيا "**رونالد كوهين**" إلي أن العرقية تعد أحد النتائج العديدة لتفاعل الجماعة والتي تكمن فيه خلافات حول السلطة بين الجماعات الأغلبية والأقلية ومن هذا المنظور تعتبر العرقية أحد جوانب الطبقية وهي ليست مشكلة في حد ذاتها [1].

1- الجماعة العرقية Ethnic Group:

هناك اختلاف بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية ولا سيما الأنثروبولوجيا منها فيما يتصل بمدلول عبارة الجماعة العرقية **Ethnic Group**. فثمة من يقول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية

Racial Group، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادف لمفهوم الأمة **Nation**، وذلك فضلاً عن أن فريقاً يعتد به من الباحثين في ضروب الظواهر الاجتماعية لا يرى ثمة تبايناً في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية ولفظة الأقلية **Minority**، غير أن الخلاف على أشده بين باحثي هذا الفريق، لا بصدد تعريف الأقلية فحسب وإنما كذلك بخصوص تسميتها، فثمة من يكتفي بلفظة الأقلية للدلالة عليها، وثمة من يطلق عليها الأقلية القومية **MinorityNational** في حين أن ثمة من يستخدم عبارة الأقلية العرقية **EthnicMinority** كي يشير إليها [2].

فتذهب الجمعية الأنثروبولوجيا الملكية في بريطانيا لتعرف"المجموعة العرقية" على أنها "مجموعة

---

[1] ديبوراج.جيرنر(محرر)، أحمد عبد الحميد (مترجم)، **الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003،) ص435.

[2] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص71.

بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية تتميز به عن غيرها من المجموعات"[1].

ويعرفها محمود أبو العنين – على أنها " جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك،فضلاً عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد".[2]

ويتضح من خلال هذا المفهوم، أن ثمة ثلاثة عناصر لتحديد مصطلح الجماعة العرقية وهي[3]:

1.وجود مجموعة مركبة من العناصر تتألف فيما بينها لتشكيل هوية الجماعة وتميزها عن غيرها من الجماعات. وفي الغالب تكون هذه العناصر المركبة مشتملة علي عناصر بيولوجية، أو عناصر ثقافية، إضافة للإقليم المشترك الذي يمثل الحيز المكاني الذي تعيش عليه الجماعة في أغلبها.

2.توفير قدر من التضامن بين أفراد الجماعة، بمعنى وجود حياة جماعية مشتركة Community، تلعب فيها الاعتبارات الاقتصادية دوراً في تنشيط هذا التعاون.

3.توفير قدر من الاتصال بين الجماعة العرقية وبين المجتمع ككل، الأمر الذي يسمح بظهور الاختلافات والتمايزات.

ويذهب محمد أحمد بيومي في تعريفه للجماعة العرقية علي أنها"عبارة عن تجمع لعدد من الصفات القياسية والوراثية، وأن هذا التجمع مؤقت ومرتبط بإقليم جغرافي".[4]

كما يذهب أخرون في تعريفهم للجماعة العرقية علي أنها عبارة عن تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص180.

[2] محمود أبو العنين، **حق تقرير المصير في دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية**، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987، ص25–27.

[3] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص ص 25–28.

[4] محمد أحمد بيومي، **الانثروبولوجيا الثقافية** (بيروت: الدار الجامعية، 1983)، ص256.

المقومات الثقافية).[1]

2- الأقليات العرقية أو العنصرية

ينحدر مظهر الأقلية من لونها أو عرقها كالسود والهنود الحمر والصينيين واليابانيين في أمريكا الشمالية والجنوبية والسود في أفريقيا الشمالية وقد يكون الفرق الجذري بين عرق الأقلية وعرق الأكثرية **(كالسود والبيض)** عاملاً ظاهراً في عدم تمثيل واندماج الأقلية في الأكثرية سبباً من أسباب إذكاء الصراع بينهما[2].

وفي هذا الإطار يمكن التفرقة بين ثلاثة مصطلحات، القومية العرقية وهي شعوب متركزة إقليميا وكبيرة ذات تاريخ في الاستقلال الذاتي المنظم ولها أهداف انفصالية [3]، والأجناس العرقية، وهي شعوب متميزة عرقياً وثقافياً وتنحدر من المهاجرين ولهم أدوارا اقتصادية خاصة ومكانتهم تكاد تكون منخفضة[4]، الحركة العرقية، وهي عبارة عن حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة (غالباً ما تكون أقلية).[5]

---

[1] Anthony Richmond ,**Reading in Race and Ethnic Relations,**oxford,Pergamum,1972,P199.

[2] عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص223.

[3] تيد روبرت جار، **أقليات في خطر، 230أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية،** (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولي، 1995)، ص260.

[4] **المرجعالسابق،** ص38.

[5] أحمد وهبان، **مرجعسابق،** ص127.

المبحث الثاني

حقوق الأقليات القومية في المواثيق الدولية

تعددت التعريفات الدولية للأقليات نظرًا لتعدد المعايير التي تثور في ذهن كل فقيه أثناء بحثه لمشكلة الأقليات، فالبعض سيطرت عليه فكرة المفهوم العددي، وآخرين وضعوا تعريفاتهم انطلاقًا من المعيار الموضوعي، وذهب البعض الآخر للمعيار الشخصي.

1- المعايير المختلفة لتعريف الاقليات وفقًا للقانون الدولي

أ- المعيار العددي

ذهبت اللجنة الفرعية للقانون الدولي بشأن الاقليات والتمييز العنصري إلي تعريف الاقليات باعتبارها " مجموعة أصغر عددًا من باقي شعب الدولة أو جزء من مواطنيها يختلفون عن بقية شعبها من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة تكون في وضع غير مسيطر"[1].

ويتضح من هذا التعريف أنه يستعبد الأقلية الت تكون في وضع مسيطر في الدولة.

ومن ثم ذهبت المحكمة العليا في الهند إلي الأخذ بالمعيار العددي ومفاده أن أي جماعة دينية أو لغوية يكون تعدادها أقل من خمسين في المائة من مجموع شعب الدولة يجب أن نضمن لها الحقوق الاساسية بواسطة الدستور. [2]

ويذهب البعض الآخر أن هذا التعريف يغلق الباب أمام أقليات جديدة قد تستحدث مستقبلاً، ومن جهة أخري فإن هذا التعريف غير جامع لأنه أخرج بعض الاقليات التي لها الهيمنة والسيطرة على الأغلبية.

---

[1] The review international Commission, UN sub commission on Discrimination and minorities, 1984, No.33, P 33, P 38.

[2] R.C. Hingoranl, Minorities in India and their rights**, Human Rights journal**, Vol 2-3, 1972, P4.

ب- المعيار الموضوعي

يتجه انصار هذا الاتجاه للأخذ بمفهوم موضوعي لتحديد ماهية الأقليات، ومفاده وجود اختلاف من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة أو التقاليد الخاصة بمجموعة من أفراد الشعب عن باقي الرعايا".[1]

ذهب "فان ديك" إلي تعريف الأقليات على أنها "مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب ونصبوا إلي حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة".[2]

إن هذا التعريف أكد اعتناقه للمعيار الموضوعي الواقعي فضلاً على أنه أضاف فكرة السيطرة والهيمنة، بمعني أنه عندما تكون الأقلية ليست مسيطرة ومعرضة للاضطهاد أو سوء المعاملة من جانب الأغلبية فعندئذ تنشأ مشكلة الأقليات أو العنصر الجدير بالحماية، أما في حالة سيطرة الأقلية كما هو الوضع في جنوب أفريقيا فإن غالبية الشعب تعاني من التفرقة والتمييز والاضطهاد فتكون هي الجديرة بالحماية لا الاقلية المسيطرة. [3]

ج- المعيار الشخصي

يتجه هذا المعيار إلي تعريف الأقليات على أساس شخصي مبني على الارادة والمشاعر، وذهب هذا الرأي إلي تعريف الاقليات على أنها مجموعة من الشعب لهم ثقافة خاصة تختلف عن ثقافة باقي مجموع الشعب ويشعرون بأنهم يعاملون معاملة متميزة عن الغالبية. [4]

---

[1] محمد حافظ غانم، **مبادئ القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1972) ص 523.

[2] Vernon Vandyke, The Culture Rights of peoples, Universal Human Rights , Vol2, No 2, April June 1980, London Earl. M. Coleman, P3.

[3] السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية** (الاسكندرية منشأة المعارف، د.ت) ص ص 86- 87.

[4] سعد الدين إبراهيم، "نحو دراسة سوسيولوجية لوحدة الأقليات في الوطن العربي"، **مجلة قضايا عربية**،(السنة الثالثة، العدد 1- 6، عام 1976،) ص 16.

وفيما يتعلق بعنصر المشاعر ودوره في تحديد مفهوم الأقلية فإن البعض قد أكد أن قاعدة الزواج والاندماج داخل الأقلية تلعب دورًا هامًا في تحديد مفهوم الأقليات، فالزواج بين الأقارب أو من داخل المجموعة اختياريًا أو جبريًا يعد من العوامل الشخصية التي تتعلق بالإرادة ومن ثم تفيد وبلا أدني شبهة في تحديد مفهوم الأقلية إذ قد تفرض الأغلبية على الأقلية الزواج من ذات مجموعتها وتحرم عليها الزواج من أخري أو العكس. [1]

إن الاعتماد على العنصر الشخصي غير كافي لأن من يُولد ضمن أقلية معينة يخرج عن أطار التعريف الذي أتي به المعيار الشخصي، وهي نتيجة منطقية يمكن أن تُساق إذا اعتمدنا على هذا المعيار، وفي هذا يذهب البعض إلى أن الشخص الذي ولد في أقلية معينة لن يعتبر ضمن هذه المجموعة، وكذلك الحال فيمن ولد نتيجة تزاوج.

نستخلص مما سبق أن هناك اختلاف بين أصحاب هذه الاتجاهات الثلاث في تحديد معني الأقلية وفقًا للقانون الدولي، ولكنهم اتفقوا في كون الأقلية تختلف عن الأغلبية، وهذا معناه وجود اختلاف بين مجموعتين أو أكثر من رعايا شعب الدولة الواحدة. وبالنظر إلى المفاهيم المقدمة من انصار كل اتجاه يمكن استنتاج تعريف موحد وهو أن الأقلية "مجموعة وطنية مختلفة عن الأغلبية إما من حيث الجنس أو الدين أو من حيث اللغة أو الثقافة وغير مسيطرة ومستهدفة الحماية الدولية لها من اضطهاد الاغلبية".[2]

ويمكن القول أن هذا التعريف يجمع بين العدد والارادات والمشاعر، وعليه فلابد من وجود اختلاف بين الاقلية والأكثرية ولابد أن يتجلى هذا الاختلاف في واحدة من هذه الجوانب أو أكثر وهي الجنس واللغة والدين والثقافة بشرط أن لا تكون هذه الأقلية مسيطرة ومهيمنة، وإلا فهي غير معنية بهذا التعريف، وأن تكون هذه الاقلية مضطهدة من طرف الأغلبية في الدولة الواحدة.

حظيت مسألة حماية حقوق وحريات القومية بالاهتمام الدولي منذ فترة زمنية طويلة، ويمكن تصنيف

---

[1] السيد محمد جبر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] يوسف حسن يوسف، **حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014) ص 14.

أو تقسيم تاريخ الحماية الدولية لحقوق الأقليات إلي 3 فترات أساسية هي فترة ما قبل الحرب العالمية الأولي، وفترة ما بين الحربين، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الأمم المتحدة [1]، وذلك كما يلي:

1- حماية حقوق الأقليات القومية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

تجدر الإشارة بداية إلي أن تاريخ الحماية الدولية لحقوق الأقليات القومية بدأ مع جهود القرنين السابع عشر والثامن عشر لتقديم الحماية للأقليات الدينية، نتيجة للصراعات الدينية في أوروبا.[2] فقد ظهرت في هذه الفترة مجموعات من الأفراد **(الأقليات)** داخل المجتمعات، وراحت تخاطب الضمير الإنساني وتعلن عن حاجتها للحماية على المستوى الدولي، ومنذ القرن السابع عشر عقدت العديد من المعاهدات لإقرار بعض الحقوق لأفراد وجماعات يتمايزون بعنصر الدين عن الجماعة الأغلبية في مجتمعاتهم .ومن هذه المعاهدات، وستفاليا **1648** م لإقرار حقوق دينية للبروتستانت في ألمانيا، مروراً بالعديد من المؤتمرات والاتفاقيات في هذا الصدد، ومن المؤتمرات المهمة في هذا المجال في فترة ما قبل الحرب الأولى، مؤتمر فيينا **1815م**.[3] ولم يبدأ الاهتمام بالأقليات غير الدينية إلا مع بداية القرن التاسع عشر مع انتشار فكرة القومية كايدلوجية. [4] بإضافة إلي أنه ابتداء من القرن ال **19** تغيرت النظرة لحماية الأقليات، فلم تعد تقتصر على الدول التي يوجد بها أقليات فقط، وإنما غدت هذه الحماية أمراً يهم مجموعة الدول الأوروبية كلها، ويظهر ذلك في أن معاهدات القرنين ال **17** وال **18** كانت معاهدات ثنائية، بينما أخذت معاهدات القرن ال 19 فيما يتعلق بالأقليات،شكل معاهدات جماعية، كما أن دائرة الحقوق المحمية اتسعت لتشمل حقوقاً أخرى مثل حق المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلي الحقوق الدينية.[5]

---

(1) Natan Lerner,Group Rights and Discrimination in International Law, International Studies in human rights,v.15,martinus Nijhoff Publishers,London,1991,P.7.

(2) Asbjorn Eide,The Non Inclusion of Minority Rights: Resolution 217,In:Gudmundur Alfred son &)Asbjorn Eide (Editor) ,The Universal Declaration of Human Rights: A Common Standard of Achievement,Martinus Nijhoff Publishers,London,199,P.707.

(3) Natan Lerner ,op.cit,p.7.

(4) Asbjorn Eide,op.cit,p.707.

(5) انظر: وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص39:40.

ويرى البعض أن بداية الاهتمام الدولي بحقوق الأقليات ترجع إلي مؤتمر فيينا **1815** م وما نص عليه من حقوق خاصة للأقلية الكاثوليكية.[1]

وتجدر الإشارة إلي معاهدات القرن ال **19** قد فرضت فقط علي الدول الصغيرة والضعيفة، مثل دول البلقان باعتبارها دول مختلفة ولا تعتنق أية مبادئ للحرية والتسامح، أما فيما يتعلق بالدول القوية، فلم يفرض عليها أية تعهدات مماثلة، كألمانيا. وكأن الصورة السائدة هي: شروط تفرض من قبل أوروبا الغربية القوية على أوروبا الشرقية الضعيفة.

كما أن معاهدات القرن ال **19** تلك لا يمكن القول بأي حال بأنها أقامت نظاماً عالمياً لحماية حقوق القومية والأقليات، ولكنها أدت إلي لفت انتباه الجماعة الدولية إلي وجود مشكلة بدأت في الظهور على المستوى القانوني الدولي، الا وهي مشكلة الأقليات. [2]

وهكذا يمكن القول بشأن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أنها كانت فقط بمثابة إنذار بوجود أقليات تعاني حرماناً من جل حقوقها وحرياتها، مع ملاحظة أن معظم التعاطي لهذه المسألة كان فيما يخص الأقليات الدينية.

2- حماية حقوق الأقليات القومية في فترة ما بين الحربين العالميتين (عهد عصبة الأمم):

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نظاماً غامضاً ومعقداً لحماية القومية الأقليات، قام هذا النظام على خليط من المعاهدات الخاصة بالأقليات السابقة في شكل نصوص خاصة بحماية الأقليات القومية وذلك في معاهدات الصلح المنعقدة مع الدول المنهزمة. [3]

ويلاحظ هنا مرة أخرى إملاء الشروط فقط على الدول الضعيفة وهي الدول التي خرجت منهزمة من الحلاب، إذاً فالازدواجية في معايير التعامل مع مشكلات الجماعة الدولية وخاصة فيما يتعلق بمسألة الأقليات ليس بشيء جديد على واقع السياسات الدولية.

---

[1] **انظر في هذا الصدد:** نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1987، ص33.

[2] انظر: وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص43:45.

[3] Malcom n.Shaw,The Definition of Minorities in International Law,In:Isreal Year Book on Human Rights,v.20,Martinus Nijhoff Publishers,London,1990,P.20.

فقد شهدت معاهدات الصلح **1919-1920م** نشأة وتوسع خمس دول **(بولندا- تشيكوسلوفاكيا- رومانيا -اليونان - مملكة الصرب والكروات والسلاف)**، مما أدى إلي ظهور العديد من القوميات على هذه الأراضي، ولذا راحت الدول المنتصرة تأخذ العهود على تلك الدول لحماية هذه الأقليات على أراضيها.[1]

وبهذا يمكن القول أنه في هذه الفترة لم يكن يوجد مبادئ أو قواعد عامة في القانون الدولي لحماية الأقليات، وإنما مجرد ترتيبات جزئية جاءت في سياق معاهدات الصلح أو مؤتمر السلام، بسبب تغير الحدود الذي نتج عنه ظهور دول جديدة، وبالتالي احتواءها على أقليات.[2] كما تجدر الإشارة إلي أنه عندما أنشئت عصبة الأمم لم يذكر ميثاقها (عهدها) مبدأ حماية الأقلية القومية إلا بالنسبة للدول المنهزمة وأعفيت الدول المنتصرة من أي شروط بهذا الصدد. [3]

وبهذا فلم توجد ضمانات لحقوق الأفراد وأصبح من الصعب في ظل عصبة الأمم تحديد بالضبط ماهية حقوق القوميات وأين تبدأ وأين تنتهي , فكل ما نم النص عليه هو حقوق عامة , فلم يرد أي إقرار لحقوق خاصة بالأقليات. [4] وقد فشلت عصبة الأمم في وضع نظام حماية للأقليات، فهي لم تستهدف إقرار حقوق , ولكن الحد من أشكال التمييز في المعاملة التي قد تتعرض لها الأقليات داخل الدول بسبب تمايزها العرقي، أضف إلي ما سبق (كأحد أسباب فشل العصبة في وضع نظام حماية للأقليات) الازدواجية في تطبيق نظام الحماية من خلال فرضه على الدول الضعيفة دون القوية، وهذا بدوره أدى إلي اضطرابات كبيرة راحت تهدد السلم والأمن الدوليين بسبب محاولات بعض الدول القوية مثل ألمانيا

---

(1) **انظر**:باتريك هرمان، ايريك روماكل، نحو **قانون جديد للأقليات، في:باتريك هرمان وآخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين**، ترجمة أنور مغيث، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولي، 1995)، ص166.

(2) Asbjorn Eide ,Op.cit,P.707:708.

(3) **انظر**:السيد محمد جبر، م.س.ذ، ص261.

(4) Patrick Thomberry,ethnic Dimensions of International Human rights,in:angela hegarty and siobhan leonard(editors) ,A Human Rights:An Agenda For the 21st century Cavendish ,london,1999,p.365:366.

- Natan Lerner ,op.cit,p.11:14.

التدخل في شؤون الدول الأخرى بدعوى حماية حقوق أقلياتها في هذه الدول. [1]

3- حماية حقوق الأقليات القومية بعد الحرب العالمية الثانية (في عهد الأمم المتحدة):

بداية لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أي نص يتعلق بحماية حقوق الأقليات، فقد رفضت فكرة استمرار حماية حقوق الأقليات في ظل المنظمة الجديدة بعد فشل عصبة الأمم في ذلك، كما أنه عند إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أثيرت مسألة تضمين الإعلان مادة خاصة بحقوق الأقليات، إلا أنه تم رفض هذا الاقتراح مع تبرير هذا الرفض بأنه من الأفضل عدم النص في الإعلان على مثل هذه الحقوق حتى يكون الإعلان مقبول على نحو عالمي دون أية تمييزات وأنه في حقوق الإنسان عموما الكفاية.[2]و إزاء ذلك فيمكن القول بأن الأمم المتحدة تعاملت مع مسألة حقوق الأقليات في إطار مسألة أكبر الا وهي مسألة حقوق الإنسان والعمل على احترامها وتعزيز دونما أي تمييز عرقي. فلديهم أنه إذا ما توفر لحقوق الإنسان الاحترام الكامل واللازم سوف تحل مشاكل الأقليات تلقائياً. [3]

إلا أن هذا لا يعنى عدم اهتمام الأمم المتحدة لشأن الأقليات، ففي **1946**م قامت الأمم المتحدة بإنشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، [4] تلك اللجنة التي كان لها دور كبير في صياغة المادة 27 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في **1966**م، بالإضافة إلي اجتهادها في وضع تعريف الأقلية، وصياغة العديد من المستندات فيما يتعلق بالأقليات وحماية حقوقهم. [5] كما قامت الأمم المتحدة بالتصديق على عدد من الاتفاقيات لحقوق الإنسان تستفيد منها الأقليات بشأن تقرير الحماية

---

[1] انظر: السيد محمد جبر، م.س.ذ، ص280-282.

[2] انظر في ذلك:وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص70.

[3] انظر في هذا كل من: سعاد محمد الصباح، م.س.ذ، ص83.

- Asbjorn Eide ,Op.cit,P.708:709.

-Natan Lerner ,op.cit,p.14.

[4] انظر:وائل احمد علام، م.س.ذ، ص79.

- Malcom N.Shaw,op.cit,p.23.

[5] انظر في ذلك:

Natan Lerner ,op.cit,p.14:15.

الدولية لحقوقها وحرياتها، أهمها:

-اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام **1948م**،والتي تحظر أي عمل يتم ارتكابه بقصد إبادة أي جماعة.

-اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز في مجال التعليم عام **1960م**، والتي راحت تؤكد على الحقوق التعليمية واللغوية للأقليات وحظر منع انتهاك هذه الحقوق.[1]

-هناك أيضاً الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام **1965** م والتي دخلت حيز التنفيذ عام **1969م** والتي جاء بمادتها الخامسة تفصيل حول مجموعة كبيرة من الحقوق لا يحق التمييز ضد أي أقلية بصدد التمتع بهذه الحقوق **(كماسيأتي)**.[2]

-وتواصل الأمم المتحدة جهودها، فجأة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام **1966م**،واختصت المادة **27** من العهد بالإشارة إلي وجوب تمتع الأقليات باختلاف أنواعها بحقوقها الثقافية.[3] حيث نصت المادة **27** من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه "في تلك الدول حيث يوجد أقليات عرقية، ودينية أو لغوية، الأفراد المنتمون إلي مثل هذه الأقليات لا يمكن أن يحرموا من حقهم، بالاشتراك مع الأفراد الآخرين في جماعتهم ،في ممارسة شعائر دينهم، أو استخدام لغتهم الخاصة".[4]

-هناك أيضا إعلان اليونسكو بشأن العنصر والتمييز العنصري عام **1978م**.بالإضافة إلي إعلان

---

(1) انظر :وائل احمد علام، م.س.ذ، ص 81:82.

(2) Human Rights:An Rerference Handbook,Library of congress,U.S.A,Second edition,1998,p.129.
-Nina Redman,Lucille Whalen,op.cit,p.125:139.
- Otto Malmgren ,op.cit,p.21:28.

(3) انظر في كل من: السيد محمد جبر، م.س.ذ، ص295-297.
- سعاد محمد الصباح، م.س.ذ، ص80:81.
-Patrick Thornberry,op.cit,p.366.
-Malcom N.Shaw,op.cit,p.23.

(4) انظر كل من:
- باتريس رولان، بول تافيرنييه، م.س.ذ، ص42.
Natan Lerner ,op.cit,p.15.

القضاء على جميع أشكال التمييز بسبب الدين أو الاعتقاد.[1]

-إن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وتفتت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والبلقان، جعل مسألة الأقليات والحفاظ على حقوقهم وحرياتهم وحمايتها مسألة ملحة، ويعتبر إصدار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأفراد المنتمين إلي أقليات قومية أو عرقية وإلي أقليات دينية ولغوية، عام **1992م** دلالة على ذلك.[2]

تراقب الأمم المتحدة احترام الدول لحقوق الأقليات من خلال عدة وسائل مختلفة، وهذه الوسائل هي:-

أولاً: التقارير الدولية

تلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بأن تقدم إلي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تقارير دورية عن التقدم المحرز في تمتع جميع الأفراد بحقوق الانسان والحريات الأساسية، وأنه لا يوجد أي تمييز ضد الأفراد أو الجماعات يخل بحق المساواة بين جميع المواطنين. كذلك تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بأن تقدم تقارير دولية إلي لجنة القضاء على التمييز العنصري.

ثانيًا: بلاغات الدول عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان

تستطيع الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن تُلفت نظر لجنة القضاء على التمييز العنصري إلي أن دولة طرفًا أخري تُمارس سياسة تمييزية ضد جماعة

---

[1] Natan Lerner ,op.cit,p.17.
- Lan Brownlie,op.cit,p.109:112.

[2] انظر كل من:باتريك هرمان، **الأمم المتحدة وحقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية**، في:باتريك هرمان وآخرون، **القانون الدولي وسياسة المكيالين**، ترجمة أنور مغيث،(الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995،) ص181.

وبصدد نصوص إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلي أقليات قومية أو إثنية أو دينية انظر:

- بهي الدين حسين، **المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، دستور عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان**،(الطبعة الأولى، 1993،) ص105:109.

معينة وعندئذ تدخل اللجنة لتحري الحقيقة حول ذلك ولحل الأمر على نحو سلمي بين الدولتين. كذلك تستطيع الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تقبل اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تلقي البلاغات من الدول أن تلجأ إلي هذه الوسيلة عند وجود انتهاك لحقوق الأقليات في دولة طرف أخري. [1]

ثالثًا: حق الشكوى للأفراد

يجوز لأفراد الأقلية طبقًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1503 أن يوجهوا إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات رسالة تتضمن شكواهم من وجود نمط ثابت من انتهاكات حقوق الانسان يتعرض له أفراد الأقلية، كذلك لأفراد الأقلية طبقًا للبروتوكول الاختياري- بالنسبة للدول التي صدقت على البروتوكول - التقدم إلي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشكوي حول وجود حرمانهم من ممارستهم لحقهم في أن يمارسوا ثقافتهم أو دينهم أو لغتهم . كذلك لهم الحق في حالة وقوع تمييز عليهم أن يرفعوا شكوي إلي لجنة القضاء على التمييز العنصري وذلك بالنسبة للدول التي تعترف باختصاص اللجنة في استلام شكاوي من الافراد. [2]

رابعًا: حق الشكوى لجماعة الأقلية

يجوز للجمعيات المعنية بشئون الأقلية أن تتقدم بشكوي إلي اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات حول وجود نمط ثابت من انتهاكات حقوق الإنسان تتعرض له جماعة الأقلية طبقًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1503، وكذلك لهذه الجمعيات أن تتقدم بشكوي إلي لجنة القضاء على التمييز العنصري وذلك بالنسبة للدول التي وافقت على اختصاص اللجنة في تلقي الشكاوي.

ويؤخذ على نظام الرقابة على احترام حقوق الأقليات في ظل الأمم المتحدة أنه لا يوجد جهاز واحد له دور رقابي متكامل في الإشراف على احترام الأقليات، بل نجد أن هذه الرقابة تقوم بها اكثر من لجنة .

---

[1] Dorinic Mcgoldrick, **The Human Rights committee** (Oxford: Clarendon press, 1991), P69.

[2] عبد العزيز سرحان،مرجع سبق ذكره، ص 32.

لذلك فمن المرغوب فيه أن تطور الأمم المتحدة من اختصاص اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وتمنحها صلاحيات أكثر في مجال مراقبة احترام الدول لحقوق الاقليات وأن تُمارس اللجنة الفرعية دورًا منعيًا أكبر في الحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الأقليات من خلال ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية .

وتجدر الإشارة أيضا إلي أنه خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تنامى الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان، وفي إطار هذا الاهتمام أنشئت العديد من المنظمات غير الحكومية أو غير الرسمية والتي تقوم على مراقبة والاهتمام بحالة حقوق الإنسان في كل مكان، و تستفيد الأقليات من وجود مثل هذه المنظمات، من خلال ما تقوم به هذه المنظمات من متابعة حالة حقوق الإنسان وما يترتب عليها من كشف لانتهاكات حقوق الأقليات في بلد ما، بالإضافة إلي عمل دراسات تناقش مشاكل الأقليات، والمساهمة في عمل مشاريع اتفاقات وحث الحكومات على تبنيها.

وبصدد **حقوق القومية الأقلية** فيمكن تصنيفها إلي مجموعتين، **الأولى وهي الحقوق العامة** وهي التي يشترك أفراد الأقليات مع بقية الأفراد في التمتع بها، وهي حقوق الإنسان بشكل عام.

أما المجموعة الثانية:وهي الحقوق الخاصة،وهي نوعية من الحقوق تتطلبها خصوصية القومية الأقلية، وتختلف الحقوق الخاصة عن الحقوق العامة في:

-أن الحقوق العامة يتمتع بها أفراد الأقلية بوصفهم أناس مواطنون في دولة، اما الحقوق الخاصة فيتمتع بها هؤلاء الفراد بوصفهم ينتمون إلي أقلية ما.

-أن الحقوق العامة لا تؤثر على وجود الأقلية كجماعة متميزة في الدولة، فهم يتأثرون بها كبقية أفراد المجتمع، ولكن إذا انعدمت الحقوق الخاصة فإن هذا قد يعني فناء الأقلية كجماعة متمايزة، حتى وأن ظل أفرادها أحياء،فالأقليات تتأثر **بالحقوق الخاصة** وجوداً وعدماً[1].

[1] أسماء جابر أحمد يوسف، **حقوق الاقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع 1950**– 2006، رسالة ماجيستير، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، ص 134.

وتتمثل الحقوق الخاصة في:

1- **الحق في الوجود:** أي حق القومية في وجودها كجماعة عرقية متمايزة عن بقية أفراد أو جماعات المجتمع، وعدم القيام بأية أعمال تؤدي إلي القضاء عليها جزئياً أو كلياً. وتعتبر اتفاقية تحريم جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها **(1948م)** بمثابة حجر الزاوية بصدد حماية هذا الحق من حقوق الأقليات،[1] وقد نصت هذه الاتفاقية في مادتها الثانية على إضفاء الحماية على الجماعات العرقية بشكل عام.[2]

و تعني الإبادة الجماعية، أي عمل يرتكب بهدف التدمير الجزئي أو الكلي لمجموعة عرقية معينة، **وقد تأخذ الإبادة الجماعية عدة أشكال:**

- قتل أعضاء الجماعة.
- الأذى البدني والعقلي لأعضاء الجماعة.
- استهداف الإضرار بظروف حياة الجماعة مما يؤدي إلي التدمير الجسدي لهم كلياً أو جزئياً.
- منع التناسل في الجماعة.
- القيام بنقل أطفال هذه الجماعة إلي جماعة أخرى قسراً، وتوقع العقوبة في هذا الصدد على كل من الإبادة والتحريض عليها بشكل مباشر، ومحاولة ارتكابها.[3] بالإضافة إلي ذلك فقد نصت المادة الأولى من إعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الأفراد المنتمين إلي أقليات **1992م** على حماية وجود الأقليات.[4]

---

[1] انظر :وائل احمد علام، م.س.ذ، ص 84:87.

[2] انظر : السيد محمد جبر، م.س.ذ، ص300.

[3] انظر :جون أس.جيبسون، م.س.ذ، ص174.

[4] انظر :سعد الدين إبراهيم (مشرف)، الملل والأعراق: **التقرير السنوي السادس 1999**، (دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999،) ص20.

وبهذا فيمكن القول،بشأن الحق في الوجود،انه لا يعني فقط بقاء أفراد الأقلية على قيد الحياة، بل أيضا يعني بقائها كجماعة عرقية متمايزة بخصائص محددة عن بقية أفراد المجتمع أو الجماعات الأخرى في مجتمعها.

2- **الحق في منع التمييز:** يعرف التمييز على أنه أي تمييز أو استثناء أو تفضيل مبني على أساس الدين أو اللغة أو الأصل أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الظروف الاقتصادية، ويكون الهدف من هذا التمييز هو إلغاء المساواة والتفرقة في المعاملة بين أفراد الجماعة التي يمارس ضدها التمييز وبقية أفراد المجتمع.[1]ويضمن الحق في منع التمييز لأفراد الأقلية التمتع بممارسة حقيقية وعادلة لحقوقها وحرياتها الإنسانية كما جاءت في المواثيق والإعلانات الدولية.

وفي هذا الإطار قامت الأمم المتحدة بإصدار عدد من النصوص لمحاربة التمييز مثلت هذه النصوص الأساس القانوني لمطالبة أي أقلية بحقها في عدم التعرض لأي نوع من أنواع التمييز،[2] ومن أهم هذه الاتفاقيات والنصوص:

- المادة26 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية **1966**.
- إعلان اليونسكو حول العنصر والتمييز العنصري **1978**.
- الاتفاقية الدولية لتحريم كل أشكال التمييز العنصري 1965، [3] وقد نصت المادة الخامسة من هذه الاتفاقية (الأخيرة) على تحريم التمييز العنصري في جميع أشكاله وضمان تمتع كل فرد بحقه، دونما تمييز بسبب أصل أو لون أو جنس، في المساواة أمام القانون، وينصرف هذا أيضا إلي المساواة في التمتع بكافة الحقوق سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .[4]

---

[1] انظر :جون اس.جيبسون، م.س.ذ، ص61.

[2] انظر :وائل احمد علام، م.س.ذ، ص88.

[3] انظر كل من:جون اس.جيبسون، م.س.ذ، ص60:61.

[4] باتريس رولان، بول تافيرنييه، م.س.ذ، ص42.

=

وبهذا فالحق في منع التمييز يتضمن عدم التمييز بين الأفراد استنادا إلي أي خاصية عرقية، سواء كانت الأصل أو الدين أو اللغة أو غيرها من السمات العرقية التي قد تتمايز بها أقلية ما على بقية الأفراد الموجودين معها في مجتمعها، وذلك بصدد تمتعهم بأي حق من حقوقهم كبشر.

3- **الحق في تحديد الهوية والحفاظ عليها:** وتعني أن تتمتع الأقلية القومية بحقها في تحديد هويتها وذلك من خلال الحفاظ على وتنمية خصائصها التي تتمايز بها كأقلية وقد تكون الخصائص ثقافية أو دينية أو لغوية.[1] ومن أبرز النصوص التي جاءت في معاهدات دولية بصدد حق الأقلية في تحديد هويتها، **المادة27** من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية **1966**، وما نصت عليه من تمتع الأقليات على اختلاف أنواعها بممارسة حقوقها الثقافية وحقها في استخدام لغتها الخاصة.[2]

وبالإضافة إلي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأفراد المنتمين إلي أقليات **1992**، في المواد **1و2و4** على هذا الحق. [3]

وبهذا يضمن هذا الحق لأي أقلية الحفاظ على مقوماتها الذاتية وخصائصها العرقية التي تمثل عنصر تمايزها عرقياً، ليس هذا فحسب، بل يضمن لها تنمية هذه الخصائص، وإلا انتهت الأقلية كجماعة عرقية لها سمات عرقية (**سواء بيولوجية أو جماعية)** مخالفة لمن حولها من الجماعات أو الأفراد.

4- **الحق في تقرير المصير:** يرى البعض بداية أن حق تقرير المصير ليس حقاً من حقوق الأقليات بدليل أنه في العهد الدولي للحقو المدنية والسياسية نصت المادة الأولى على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم جاءت المادة **27** لتشير إلي حقوق الأقليات. إلا أن مشاهدة الواقع تشير إلي

=

Natan Lerner ,op.cit,p.16:18.-

- Human Rights:An Rerference Handbook,op.cit,p.120:121.

[1] انظر :وائل احمد علام، م.س.ذ، ص 88.

[2] انظر في ذلك كل من:

- Asbjorn Eide ,Op.cit,P.715.

Patrick Thomberry,op.cit,p.366.

[3] انظر: سعد الدين إبراهيم (مشرف)، الملل والأعراق، م.س.ذ، ص20: 21.

وجود العديد من الاقليات التي تريد الانفصال عن الدول التي تعيش بها وتتذرع هذه الأقليات بحقها في تقرير مصيرها كما نصت عليه الاتفاقات الدولية. فما هو مدى صدق هذه الأقليات في دعواها تلك؟ أم أن حق تقرير المصير له أبعاد ومضامين أخرى غير الانفصال؟ وماذا سيكون عليه الوضع الدولي إذا ما ترك لكل أقلية حرية انفصالها أو بقائها داخل مجتمعاتها؟

تجدر الإشارة بداية إلي أنه هناك من عرف حق تقرير المصير انطلاقاً من الآثار المترتبة عليه، فظهرت عدة مصطلحات مختلفة مثل تقرير المصير الديمقراطي **(الداخلي)**، وتقرير المصير الوطني **(الخارجي)**،وتقرير المصير الفيدرالي. وهذا التباين يعد مؤشراً إلي مرونة المصطلح وتطوره.[1] إلا أنه هناك تعريف قانوني دولي مفاده أن الحق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون تدخل أيضاً، وأن يكون له كامل السيطرة على ثرواته وموارده، وبهذا يمكن القول بأن للحق في تقرير المصير مظهرين: الأول داخلي ويتمثل في حق الشعب في أن يختار وبحرية نظامه السياسي وأن يواصل تنميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بنفسه، وأن يختار ما يرتأيه من نظم ليحكم بها، دون أي تدخل أجنبي، والثاني خارجي ويتمثل في استقلال هذا الشعب وسيادته الكاملة على جميع موارده وثرواته بالإضافة إلي وجوب احترام الدول الأخرى لهذه السيادة.[2] وقد جاء النص على حق الشعوب في تقرير مصيرها في عدة نصوص قانونية دولية:

- ذكر هذا الحق مرتان في ميثاق الأمم المتحدة، فقد نصت المادة الأولى في فقرتها الثانية على أن تنمية العلاقات الودية بين الأمم بناء على احترام مبدأ المساواة بين الشعوب وتمتع كل منها بحق تقرير مصيرها، هو أحد مقاصد الأمم المتحدة، وقد تكرر هذا النص تقريبا في **المادة55** من الميثاق، وإن كان يرى البعض أن هذه نصوص ضيقة جاءت فقط لتعزيز علاقات الصداقة

---

[1] انظر:سلمان قادم آدم فضل، حق تقصير المصير طرح جديد لمبدأ قديم: دراسة لحالات اريتريا–الصحراء الغربية–جنوب السودان دراسات استراتيجية، ، **مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية**،(عدد78الطبعة الأولى، 2002، ص16.

[2] انظر:وائل احمد علام، م.س.ذ، ص 186: 187.

والاستقرار بين الدول، إلا أنه نص موجود في الميثاق.[1]

- هنالك أيضاً إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أو ما يعرف بالقرار رقم **1514** ديسمبر **1960**، وينص هذا الإعلان ويؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، بل إنه لا يعتبر نقص الاستعداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو التعليمي، مبرراً لتأخير الاستقلال.[2]

- نصت أيضا المادة الأولى في كل من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية **1966** والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **1966**، على حق الشعوب في تقرير مصيرها.[3]

- كما جاء النص على حق الشعوب في تقرير مصيرها في قرار الأمم المتحدة رقم **2625** بتاريخ أكتوبر **1970** م والذي صدر تحت عنوان: إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقة الودية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.[4]

وبرغم تعدد النصوص التي تناولت هذا الحق إلا أنه تثار العديد من المشاكل بصدد تطبيق هذا الحق في حالات الأقليات. فهل الأقلية تدخل ضمن نطاق الشعب الذي له حق تقرير المصير؟

يعرف الشعب الذي له حق تقرير المصير بأنه " جماعية بشرية – يرتبط أعضاؤها ببعضهم عن طريق ثقافة وتاريخ وتقاليد واحدة– ترتبط تاريخياً بإقليم أو منطقة جغرافية معينة، والتي في غياب أية سيطرة أو هيمنة أجنبية يمكن أن تشكل دولة كاملة الاستقلال وذات سيادة تامة."[5]

---

[1] انظر في ذلك كل من: المرجع السابق، ص182: 183.

- Hurst Hannom , Rethinking Self-Determination,In:Henry J.Steiner & Philip Alston(editors) ,International Human Rights In Context:Law,Politics,Morrals:text and materials ,oxford university,new york,first published,1996,p.973:974.

[2] **انظر في ذلك كل من:** وائل أنور بندق، **التنظيم الدولي لحقوق الإنسان**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص159: 161.

[3] Richard Falk,op,cit,p.98.

[4] انظر :أحمد الرشيدي، م.س.ذ، ص149.

[5] وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص187.

وهنا يثور التساؤل هل تدخل الأقلية ضمن هذا التعريف للشعب ؟ أم أنه هناك فرق ما بين الشعب والجماعة الأقلية ؟ أم أن الأقلية تعامل هنا بصدد تقرير المصير كجزء من الشعب ؟

الحق أن الأقلية تعامل هنا كجزء من الشعب، فلجميع أفراد الشعب متضمنا كل من الأقلية والأغلبية معا الحق في تقرير مصيره، وبهذا فأفراد الأقلية يتمتعون بالحق في تقرير المصير بالمشاركة مع بقية أفراد الشعب، فللشعب كله بما فيه الأقلية أن يناضل من أجل إقامة دولة مستقلة، وبهذا تتمتع الأقلية بالحق في تحقيق مصيرها كجزء من المجتمع وفي إطار النطاق الوطني للدولة وضمن هيكل المؤسسات القانونية، وإذا ما سعت إلي تحقيق تنمية اقتصادية أو سعت إلي تنمية ثقافتها يكون ذلك أيضاً في إطار الدولة [1]، وليس الانفصال وذلك لعدة اعتبارات أهمها الحفاظ على وحدة واستقلال الدول.

وتظهر المشكلة عندما تكون هناك أقلية ما داخل دولة معينة، وتطلب الانفصال عن تلك الدولة سواء كان هذا ناتج عن مجرد وجود آمال وطموحات لهذه الأقلية لا تتفق مع آمال وطموحات الأغلبية[2]، أو أنها تعاني حقاً من التمييز في المعاملة، والاضطهاد وغيرها من الممارسات التي قد تصل إلي حد التطهير العرقي، هنا يكون الجدل، هل هذا المطلب بالانفصال شرعي وقانوني؟ و إذا كان غير ذلك ماذا تفعل الأقليات المقهورة والتي هي في الأصل كانت أقاليم أو حتى دولاً مستقلة؟

---

[1] انظر في ذلك: المرجع السابق، ص 195: 197.

[2] انظر: السيد محمد جبر، م.س.ذ، ص 314.

يرفض الكثيرون حق الأقلية في الانفصال (كأحد أشكال تقرير المصير) عن الدولة، ويستندون في ذلك ما يلي:

1. أن ميثاق الأمم المتحدة عندما ذكر حق الشعوب في تقرير مصيرها لم يقصد منح هذا الحق للأقليات بمفهوم انفصالها عن الدولة الأم وتكوين دولة مستقلة، انطلاقاً من أن مشكلة الأقليات لم يتم بحثها في الأصل ولم تكن محل نقاش من جانب الدول عند وضع الميثاق.

2. أن الفقرة السادسة من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة **1960 (القرار 1514)**، قد أكدت على أن أي محاولة لتقويض الوحدة والسلامة الإقليمية للدولة **(سواء بشكل جزئي أو كلي)**، تتنافى ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3. إنه عند وضع المادة الأولى من كل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص علي حق تقرير المصير أكدت الدول على ضرورة عدم حدوث خلط بين حق تقرير المصير وحقوق الأقليات، وأكدت على ضرورة ألا يمارس حق تقرير المصير على نحو يحطم وحدة الأمة ويقسمها، وان **المادة27** من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحدثت عن حقوق الأقليات بشكل لا يتعارض مع المفهوم السابق ولا يتضمن أي حق للأقلية في الانفصال.[1]

أضف إلي ذلك أن العهدين لم يورداً أي تعريف للشعب، وبالتأكيد هناك فرق بين الشعوب والجماعات ويتضح ذلك من نص **المادة27** من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على وجوب تمتع الأقليات بثقافتهم الخاصة وممارسة شعائرهم الدينية واستخدام لغاتهم مع أفراد الجماعة التي ينتمون إليها، وذلك في إطار المجتمع الذي يضمهم. وبهذا يمكن القول أن حقوق الشعوب تمتد لتشمل حق الاستقلال، بينما تنحصر حقوق الأقليات، في إدارة شؤونهم وتحقيق استقلالهم الإداري.[2]

---

[1] انظر :وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص197: 199.

[2] **انظر**: سلمان قادم آدم فضل، م.س.ذ، ص 22: 23.

4. أما بصدد إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة **1970**، فقد نص في الفقرة السابعة على مبدأ الوحدة الوطنية وأنه لا يجوز القيام بأي عمل يهدد هذه الوحدة واشترط في تطبيق هذا المبدأ أن تلتزم الدول في تصرفاتها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، تلك الدولة التي لها حكومة تمثل شعب الإقليم كله دونما تمييز بسبب أصل أو لون عقيدة.[1]

وبهذا فلا حق لأقلية، تمثل جزءاً من دولة ما، في الانفصال عن هذه الدولة تذرعاً بحقها في تقرير المصير، فهذا الحق لا يجيز للأقلية الانفصال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن السماح بهذا الانفصال للأقليات استناداً إلي حق تقرير المصير سيؤدي إلي إشاعة الفوضى على المستوى الدولي وتفتيت الدول وتهديد السلم والأمن الدوليين، ثم هب أنه سمح لكل أقلية بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، فهذه الدولة الجديدة لابد وأن تضم بينها أقليات، فنادراً ما يوجد مجتمع متجانس تماما وهذه الأقليات الجديدة قد تطالب هي الأخرى بالانفصال ليؤدي الأمر إلي مزيد من الفوضى.[2]

فالحق في تقرير المصير ينصرف نطاقه أصلا إلي التخلص من السيطرة الأجنبية، دونما تعريض مبدأ السلامة الإقليمية للدولة للخطر، وبالتالي ينصرف هذا الحق كحق جماعي من حقوق الإنسان إلي حالة الشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية، ومن ثم ليس لجماعة معينة تعيش داخل دولة ما تحتج له بالتفصيل عن دولتها، وإذا حدث وتم الاعتداد على حقوقها فليس أمامها سوى العمل على كفالة هذه الحقوق من مدخل حقوق الإنسان ومن منطلق وطني.[3]

ويستخلص من كل ما سبق، أن مفهوم حق تقرير المصير لأقلية ما مختلف عنه بالنسبة لشعب معين، فهو قد يعني للأخير الانفصال والاستقلال عن هيمنة استعمارية معينة، أما بالنسبة للأقلية، فهو حق تتمتع به مع بقية أفراد شعب الدولة لتقرير مصير الشعب كله وأنه إن حدث ونادت أقلية بهذا الحق لنفسها، فهذا قد يعني حق تقرير المصير الداخلي **(حكم ذاتي – فيدرالية–إصلاح ديمقراطي)** لتتمكن من

---

[1] انظر :وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص 198.

[2] انظر :وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص 200: 199.

[3] انظر : أحمد الرشيدي، م.س.ذ، ص149.

خلاله الأقلية من ممارسة حقوقها وحرياتها.

ولكن مازالت المشكلة قائمة فهناك العديد من الأقليات والتي تم التعبير عنها في شكل حركات عرقية **(أغلبهامسلحة)**مازالت تنادي بالانفصال كما أنه أقليات انفصلت بالفعل مثل انفصال اريتريا عن إثيوبيا بعد أن كانت داخلة معها في اتحاد فيدرالي فما هو الحل وكيف تعالج مشكلات الأقليات المطالبة بالانفصال؟ **وإزاء ذلك يتم التمييز بين حالتين:**

1- وجود أقلية تطالب بالانفصال، في ظل حكومة تمثل شعب الدولة كله وتحكمه دونما تمييز او استخدام لأية سياسيات عنصرية فمثل هذه الأقلية مطلبها في الانفصال غير شرعي.

2- وجود أقلية تطالب بالانفصال في ظل حكومة عنصرية لا تمثل الشعب كله وتمارس شتى صنوف الاضطهاد والإبادة ضد هذه الأقلية، وإزاء هذه الحالة يرى البعض أنه ليس أمام مثل هذه الأقلية سوى اللجوء إلي المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية لكي تساعدها لإصلاح هذه الانتهاكات بجميع الوسائل لإعادة الاستقرار والأمن لهذه الدولة وأن تمنح هذه الأقلية الحق في تنمية قيمها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن كل هذا في ظل حكومة تمثل الشعب كله وتحكمه دون تمييز مع عدم الانفصال.[1] وهذا يعني أن مثل هذه الأقلية ليس أمامها إلا أحد أشكال تقرير المصير الداخلي.

ولكن ماذا تفعل أقلية تعاني كل صنوف الاضطهاد والتمييز ابتداء من الحرمان من أبسط حقوقها وحرياتها وانتهاءً إلي ممارسة التطهير العرقي ضد أفرادها ؟ أو أن لجوئها للمنظمات الدولية لمساعدتها لم يفلح في شيء وازدادت الأوضاع سوءاً؟

وفي هذه الحالة يأتي فريق آخر ويرون أن القانون الدولي يجيز في مثل هذه الحالات حق الانفصال للجماعة العرقية التي تنتهك حقوقها ويمارس ضدها التطهير العرقي، وغالباً ما يكون حق الانفصال في هذه الحالة ناشئا من مبدأ تقرير المصير الداخلي الذي تحول **(نتيجة لاستمرار الانتهاكات ومحاولات التذويب)** إلي حق تقرير المصير الوطني، مثلما حدث في اريتريا، والتي كانت قد دخلت مع إثيوبيا في

[1] انظر :وائل أحمد علام، م.س.ذ، ص 201: 202.

اتحاد فيدرالي، ثم راحت الحكومة الإثيوبية تحاول دمج هذا الإقليم وتذويب ثقافة ساكنيه في الثقافة الإثيوبية فكان الانفصال.[1]

وهذا تثار المخاوف مرة أخرى فمع الادعاءات المتكررة للأقليات بتعرض حقوقهم وحرياتهم للانتهاك، وقيامهم بإثارة المشاكل والفتن داخل الدول التي يعيشون بها، ثم قيامهم بالمطالبة بممارسة حق تقرير المصير نظراً لعدم تجانسهم مع أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه، كل هذا قد يؤدي إلي تفتيت الدول إلي دويلات وتشيع الفوضى على المسرح الدولي.

ولتفادي ذلك اشترطت الأمم المتحدة في قرارها رقم 2625 الصادر عام 1970م ما يلي:

1- أن تشكل هذه الأقلية ذاتية معينة تتمايز بأحد السمات العرقية عن بقية أفراد الشعب.

2- لا يسوغ هذا التمايز القيام بأي عمل يؤدي إلي الانفصال عن الدولة إذا كانت هذه الدولة تراعي مبدأ الحقوق المتساوية لكافة فئات وقطاعات الشعب، وإذا كانت حكومتها ممثلة لكل الشعب دونما تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل أو غيره.

3- علي كل دولة الامتناع عن القيام بأي عمل تستهدف من وراءه تفتيت جزئي أو كلي للوحدة الوطنية والإقليمية لأي دولة أخرى.

وقد أضافت الدول الأوروبية إلي هذه الشروط أن يكون الانفصال بالطرق السلمية، وألا يؤثر في الحدود القائمة والمعترف بها دولياً.

وبصدد تقرير المصير هناك عدة إجراءات:

1- **الاتفاق بين الطرفين:** أي من خلال اتفاق الأطراف المعنية.

2- **الاستفتاء:** وذلك من خلال استفتاء يشارك فيه جميع مواطني الدولة مثلما حدث في إقليم كيبيك الكندي، حيث جرى استفتاء أيدت فيه الأغلبية في **1995** أن يظل الإقليم جزءاً من كندا، ويكون

[1] انظر :سلمان قادم آدم فضل، م.س.ذ، ص30: 31.

الاستفتاء تحت إشراف دولي وإقليمي لضمان عدم التلاعب من جانب أي من الأطراف.

3- **النص الدستوري:** قد يكون ممارسة هذا الحق إنفاذاً لنص دستوري مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، فقد استقلت جمهوريات الاتحاد استناداً إلي نص **المادة71** من دستور الاتحاد والذي كفل حق تقرير المصير لجمهوريات الاتحاد متضمناً الانفصال.[1]

وقد قام الدكتور **جمال الدين محمد عطية** بطرح بعض الاقتراحات والحلول لمعالجة بعض مشكلات الأقليات ولكن قبل أن يعرض لهذه الحلول اشترط مجموعة من الاعتبارات ألا وهي:

1. **عدد أفراد الأقلية المسلمة ونسبتها إلي العدد الكلي للسكان:** فوجود قانون أحوال شخصية خاص بالمسلمين في الهند لا يستهجن إذا علم أن عدد أفراد الأقلية المسلمة هناك قد يزيد على **135** مليون مسلم، كما أن عدد المسيحيون في لبنان لا يتجاوز **470 ألف مسيحي**، لكن إذا علم أن هذا العدد يمثل **42%** من السكان لا يمكن استغراب ما يتمتعون به من حقوق حتى أن رئيس الدولة قد يكون منهم وقائد الجيش.

2. **التركيز الجغرافي للأقلية:** إن لم تكن الأقلية مركزة في إقليم جغرافي معين، يستبعد التفكير في إعطائهم حق الإدارة المحلية أو حكماً ذاتياً خاصاً بهم هذا فضلاً عن أي طلب للاستقلال. ولكن إن تركزت الأقلية في إقليم جغرافي معين يكون الحكم الذاتي أو الإدارة المحلية أو الاستقلال، كلها حلول مطروحة.

3. **التمثيل النسبي:** إذا كانت نظم الانتخابات الفردية قد لا تسمح بوصول ممثلي الأقليات إلي المجالس إلا في الدوائر التي لهم فيها أغلبية عددية، مع الأخذ في الاعتبار عدم تركز الأقلية في إقليم جغرافي معين، فيمكن التفكير في مجموعة من الحلول مثل الانتخاب بالقائمة، قيام رئيس الدولة بتعيين ممثلين للأقلية يعوضهم عن عدم إتاحة نظام الانتخاب تمثيلهم، وإنشاء وزارة للأقليات تهتم بشئونهم، بالإضافة لتوفير حد أدنى من الوظائف لضمان عدم غبنهم في فرص العمل.

وإذا كان هناك إلحاح بصدد خيار الاستقلال أو الانفصال أو أنه هناك من الانتهاكات ما يبرره ثم تم عمل

[1] انظر :سلمان قادم آدم فضل، م.س.ذ، ص 37: 43.

الاستفتاءات اللازمة وتم التراضي بين الطرفين، فهناك عدة شروط لابد من توافرها:

1- توفر عناصر الاستقلال الاقتصادي.

2- توافر الالتصاق الإقليمي لكافة أجزاء الإقليم، بحيث لا يتم تقطيع أوصال الإقليم المستقل.

3- توافر المنافذ البحرية للإقليم بحيث لا يحبس ولا أن يحرم من وجود منافذ له للبحر.

هناك أيضا خيار الصورة الفيدرالية: وهي هنا تستخدم بمعناها الواسع سواء كانت تعني الصورة الفيدرالية بمعناها الضيق، أو حتى الكونفدرالية أو الحكم الذاتي أو الإدارة المحلية، وهذا يتوقف على ما إذا كانت الأجزاء المنفصلة تكتسب الشخصية الدولية أم الدولية لا، وما إذا كانت اللامركزية إدارية أو سياسية.

هناك أيضاً خيار الاندماج النسبي: وهو أن تمارس الأقلية معظم مقتضيات المواطنة مع بعض الامتيازات والاستثناءات التي تضمن حماية حقوق وهوية الأقلية مثل حرية ممارسة العبادة وحرية استعمال الرموز الدينية بشرط عدم إثارة حفيظة الآخرين وحرية إنشاء أماكن العبادة وحرية الاحتفال بالأعياد الدينية وحق الوالدين في تعليم أبنائهم بالشكل الذي يرتأوه وأيضاً حريتهم في تعليم أبنائهم لغتهم القومية والحق في القيام بالدعوة أو التبشير ولكن بشرط عدم المساس بالديانات الأخرى ومقدساتها وعدم المساس بالأمن والنظام العام وإلي غير ذلك من الحقوق التي تضمن عدم تمييع هوية الأقلية.[1]

موقف المنظمات الاقليمية من حقوق الأقليات

1- الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات

أبرمت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في روما في 1950 ودخلت حيز النفاذ عام 1953، وانطلاقًا من الأمرين الذين راعتهما منظمة الدول الاوروبية جاءت نصوص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان على نحو يتوافق مع هذين الأمرين حيث أوردت من ناحية وعلى سبيل الاستثناء نصًا صريحًا

[1] **انظر في ذلك:** جمال الدين عطيه محمد، م.س.ذ، ص 86: 91.

في شأن حماية نوع معين من الأقليات وهو الأقليات القومية.

جاءت نصوص الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان التي جاءت على نحو يعالج بشكل فردي مشاكل الأقليات الفعلية بأسلوب علمي ملموس ولكن دون تصريح بأنها نصوص خاصة بالأقليات، فقد وردت بعض النصوص بغية حماية واحترام حقوقهم اللغوية، كما وردت نصوص أخري منها بغية حماية واحترام حقوقهم التعليمية والثقافية، كذلك فقد وردت بعض النصوص بغية حماية واحترام حقوقهم الوجدانية والعقائدية . [1]

وفي شأن نصوص الاتفاقية الاوربية الواردة بشكل فردي لحماية واحترام حقوق الأقليات التعليمية والتثقفية، فقد ورد نص المادة الثانية من البروتوكول الأول الملحق بهذه الاتفاقية والمبرم في 20 مارس 1952 على نحو يذكر فيه "أنه لا يجوز حرمان أحد من حقه في التعليم وتحترم الدول من خلال ممارستها للوظائف التي تضطلع بها في ميدان التعليم – حق الآباء في ضمان تربية وتعليم أولادهم على النحو الذي يتوافق ومعتقداتهم الدينية والفلسفية "[2] .

إن النصوص الواردة في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان في شأن حماية حقوق الاقليات سواء تلك التي جاءت بشكل صريح في هذا الشأن أو تلك التي وردت لمعالجة مشاكل ملموسة للأقليات دون أن تصرح بذلك، فإن باقي نصوص الاتفاقية قد جاءت على نحو يدعم ويفعل حقوق الانسان.

فقد وردت هذه النصوص على نحو يحدد تفصيلاً الحقوق الفردية للإنسان والتي تكون محلاً لحماية هذه الاتفاقية وموضعًا لتنفيذ آلياتها، ومن هذه النصوص المادة الثالثة من الاتفاقية التي توفر الحماية للفرد ضد التعذيب أو العقوبات المبالغ فيها أو المعاملات اللاإنسانية أو المهنية، ومن هذه النصوص أيضًا نص المادة الرابعة من الاتفاقية التي تحظر الرق والعبودية والأعمال القسرية أو الجبرية .

ومن هذه النصوص أيضًا تلك النصوص الواردة في البروتوكول الإضافي الأول والتي جاءت بعضها على نحو يحمي الحياة الخاصة والعائلية للإنسان وأيضا ضمان حقه في اللجوء لقضاء عادل

[1] جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 538.

[2] وائل أحمد علام، مرجع سبق ذكره، ص235

مستقل وكذلك حماية ممتلكاته.

وبالطبع فإن من المفترض أن أفراد الأقليات يتمتعون هم أيضًا بحماية هذه النصوص الواردة في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان من منطلق كونهم أفراد بشريين وليس من منطلق كونهم أعضاء في جماعة.[1]

2- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات

أصدرت الدول الأمريكية الاعضاء في منظمة الدول الامريكية الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في سان خوسيه في 22 نوفمبر 1969، ودخلت حيز التنفيذ في 18 يوليو 1978 .

في حقيقة الأمر لم تخصص الاتفاقية أيا من موادها للأقليات، وإن كانت قد نصت على منع التمييز في الفقرة الأولي من المادة الأولي التي تنص على ما يلي "تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تحترم الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية وبأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة لتلك الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غير السياسية أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الوضع السياسي أو أي وضع اجتماعي آخر" . [2]

ونصت الاتفاقية كذلك على حرية الضمير والدين وعلى حرية الفكر والتعبير وعلى حق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق المشاركة في الحكم، ويستفيد أفراد الأقليات كم هذه الحقوق بصفتهم الفردية لا بصفتهم الجماعية، فالاتفاقية تضمن حقوقًا للأفراد وليس الجماعات . [3]

عهدت الاتفاقية بالرقابة على تنفيذ التعهدات الواردة فيها إلي كل من : -

أولاً:- اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

تتكون اللجنة الأمريكية من سبعة أعضاء يتمتعون بصفات خلقية عالية ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الانسان ويتم انتخاب الأعضاء عن طريق الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية التي

---

[1] محمد أمين الميداني، **مجموعة وثائق أوروبية** (عمان: دار البشير، 1992) ص 74.

[2] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم ... دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكرالإسلامي** (الاسكندرية: منشأة المعارف، د.ت) ص 1124.

[3] المرجع السابق، ص 1129

تنتخبهم من قائمة أسماء المرشحين ؛ حيث لكل حكومة أن ترشح ثلاثة اشخاص في هذه القائمة، وتكون ولاية اعضاء اللجنة لمدة اربع سنوات، ويمكن اعادة انتخابهم مرة واحدة فقط.

واللجنة في هذا الصدد لها اختصاصات واسعة النطاق حتي في مواجهة الدول التي لم تنضم للاتفاقية إلا أنها في نفس الوقت عضوة بمنظمة الدول الامريكية فتنص المادة 35 على أنه "تمثل اللجنة جميع الدول الأعضاء في المنظمة الأمريكية". [1]

يجوز لأفراد الأقليات، وكذلك للجمعيات المعنية بشئون الأقلية أن يرفعوا إلي اللجنة الأمريكية شكاوي وعرائض تتعلق بانتهاك دولة طرف لأحكام الاتفاقية فتنص المادة 44 على أنه "يحق لأي شخص أو جماعة أو أية هيئة غير حكومية معترف بها قانونًا في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في المنظمة أن ترفع إلى اللجنة عرائض تتضمن شجبًا أو شكاوي ضد أي انتهاك لهذه الاتفاقية من قبل دولة طرف".[2]**ولكي تقبل اللجنة الشكوى لابد من توافر الشروط الآتية :-**

- استنفاد طرق الطعن الداخلية،
- ان تقدم الشكوى خلال ستة أشهر من استنفاد طرق الطعن،
- عدم تكرار الشكوى بألا تكون معروضة أمام هيئة دولية أخري،
- أن يكون مقدم الشكوى معلومًا، أي غير مجهول المصدر.

فإذا اعتبرت اللجنة العريضة أو التبليغ مقبولاً، فإنها تطلب معلومات من حكومة الدولة التي ذكر أنها السلطة المسئولة عن الانتهاكات المشكو منها، وتزود تلك الحكومة بنسخة من الأوراق الهامة من العريضة أو التبليغ .

وتقدم تلك المعلومات المطلوبة خلال مدة معقولة من الزمن تحددها اللجنة في ضوء كل قضية، وتسعي اللجنة بعد ذلك للتوصل إلي تسوية ودية، وفي حالة تعذر ذلك يمكن لها رفع الأمر إلي المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.[3]

---

[1] Georg Schwarzenenberger, International Law , Vol 1, London , sons limited , 1957, P 98.

[2] وائل أحمد علام، مرجع سبق ذكره،ص 265.

[3]Patrick Thornberry , **International Law and The Rights of minorities** (Oxford: Clarendon, 1991) P89.

ثانيًا: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

تتكون المحكمة من سبعة قضاة من مواطني الدول الأعضاء في المنظمة، ينتخبون بصفتهم الفردية من بين فقهاء يتمتعون بأعلى الصفات الخلفية ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الانسان .

اختصاص المحكمة هو اختصاص اختياري غير إلزامي، فيمكن لأية دولة طرف، عندما تودع وثيقة تصديقها أو انضمامها إلي هذه الاتفاقية، أن تعلن أنها تعترف باختصاص المحكمة الملزم، في ذات نفسه، ودنما حاجة إلي اتفاق خاص في كل المسائل المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها.

الدول الاطراف لهم الحق في رفع قضية أمام المحكمة، كما يجوز للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان إذا اتضح لها بعد مدلولاتها حول الشكوى المقدمة إليها أن الشكوى تكشف عن انتهاكات خطيرة أو جماعية لحقوق الإنسان فإنه يمكن لها إحالة الأمر للمحكمة . [1]

ثالثاً: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحماية حقوق الأقليات

تمت الموافقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في مؤتمر القمة الأفريقية المنعقد في نيروبي بكينيا في 27 يونيو 1981 ودخل حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986، وقد جاء هذا الميثاق على نحو يبدو وكأنه يعبر عن دول مازالت في طور التخلف الحضاري فبالرغم من أنه قد وضع لضمان وكفالة حقوق وحريات الانسان الافريقي في دول القارة الافريقية. [2]

تناول الميثاق الافريقي لكافة جوانب الحقوق والحريات الانساني فنص الميثاق على ما يلي:

1. الاعلاء من قيمة الانسان وتحريم كافة أشكال استغلاله والتقليل من شأنه .
2. حرية الرأي
3. حرية كل فرد في الاجتماع بالآخرين
4. حق المشاركة في حكم الدولة.
5. الحق في التعليم.
6. حرية المشاركة في الحياة السياسية .

---

[1] Ben Whitaker , **Human Rights** (London: Routledge, 1988) P65.

[2] حازم جمعة، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993) ص 54.

هذا وقد نص الميثاق الافريقي على تمتع كل إنسان إفريقي بالحقوق والحريات الواردة به دون أي تمييز فيما بينهم حيث نصت المادة الثانية من الميثاق الأفريقي على أنه "يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز يقوم على أساس النوع أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي".[1]

حق اللجوء الأقليات للجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب

للدول الأطراف في الميثاق إخطار اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب بحدوث انتهاك لأحكام الميثاق وتعمل اللجنة حينئذ على جمع المعلومات حول هذا الأمر ثم تسعى للوصول إلى حل ودي وتعد تقريرًا بذلك وترفعه مشفوعًا بتوصيات لها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.[2]

كذلك للأفراد والمنظمات غير الحكومية اللجوء للجنة في حالة انتهاك إحدى الدول الأطراف لحق من الحقوق التي يكلفها الميثاق الإفريقي، وإذا اتضح للجنة أن الرسالة المقدمة إليها تكشف عن انتهاكات خطيرة أو جماعية لحقوق الإنسان والشعوب فعليها أن توجه نظر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلي هذه الأوضاع، ولكي تقبل اللجنة الشكوى لابد من توافر الشروط الآتية:-

- أي يكون مقدم الشكوى معلومًا.
- أن تكون الشكوى متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.
- ألا تتضمن الشكوى أي ألفاظ نابية أو سيئة.
- استنفاذ طرق الطعن الداخلية.
- عدم تكرار الشكوى بألا تكون متعلقة بحالات تمت تسويتها من قبل. [3]

---

[1] حسام محمد هنداوي، **قانون المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت) ص 239

[2] رافع بن عاشور، الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في محمد السعيد الدقاق، "**حقوق الإنسان**"،(المجلد الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، 1989،) ص 58.

[3] حامد سلطان، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1987) ص 427.

رابعاً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات

تمت الموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بإقرار مجلس الجامعة العربية على مستوي القمة له في دورته العادية السادسة عشر المنعقد 22 – 23 مايو 2004 ودخل حيز النفاذ في عام 2008.

وقد جاءت صياغة نصوص هذا الميثاق على نحو يبدو وكأنه يجمع محاسن المواثيق الدولية الإقليمية التي صدرت في شأن حماية حقوق الإنسان، فقد بدا الميثاق العربي لحقوق الانسان من جانب وكأنه يدعم ويرسخ نظام حماية حقوق الإنسان، وذلك بنصه على كل الحقوق والحريات الإنسانية الواردة في هذه المواثيق الدولية الإقليمية، ومن جانب آخر بدا الميثاق العربي وكأنه لم يغفل نظام حماية حقوق الأقليات وذلك بخصه لأحد نصوصه وبشكل صريح لحماية حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق وحده جاءت صياغة نصوص الميثاق العربي لحقوق الانسان على شكل متميز لأنها في الوقت الذي دعمت فيه نظام حماية حقوق الانسان السائد على الساحة الدولية لم تغفل التأكيد على حماية حقوق الأقليات. [1]

إن النص الوارد بالميثاق العربي في شأن حماية حقوق الاقليات يكفل للأقليات المتواجدة في الدول العربية حق التمتع بثقافتها أو إتباع ديانتها دون أن يعيقها في ذلك أية عوائق وهو على هذا النحو نص عام شامل يحتاج في تفسيره لنصوص أخري أكثر تفصيلاً وأكثر تحديدًا لمنع وإزالة أي لبس قد يثور بشأن سبل تفعيله أو بشأن المقصود حقًا بمضمونه

وفضلاً عن ذلك فالنص الخاص بالأقليات الوارد في الميثاق العربي قد جاء على نحو يسمح بالاختلاف الفقهي حول طبيعة الالتزامات المفروضة على الدول العربية بموجب النص.

فالبعض يري أن الالتزام المفروض على الدول العربية بموجب هذا النص هو التزام سلبي يتمثل فقط في عدم إعاقة أو وضع عراقيل أمام الأقليات عند سعيها نحو التمتع بثقافتها أو إتباع ديانتها.

والبعض الآخر يري أن الالتزام المفروض على الدول العربية بموجب هذا النص هو التزام إيجابي

---

[1] Von Glahn, **Law Among Nations: An introduction to public international Law**, (New York: Macmillan, 1986) , P112.

يفرض على الدول العربية الإتيان ببعض التدابير التي تكفل وفائها بالتزاماتها الواردة بهذا النص والتي من بينها تقديمها مساعدات مالية وعينية للأقليات المتواجدة على أراضيها حتي تتمكن من التمتع بثقافتها أو اتباع ديانتها دون عوائق.

إن الالتزام المفروض على الدول العربية بموجب هذا النص هو التزام إيجابي بطريق الامتناع، بحيث يتعين على الدول العربية الإتيان بتصرفات إيجابية تتمثل في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لكفالة حماية حقوق وحريات الأقليات الواردة في النص، ولكن في المقابل يجب أن تتوقف تصرفات الدول العربية عند هذا الحد بحيث يمتنع عليها تقديم أية مساعدات مالية أو مادية أو عينية لأفراد الأقليات بغية مساعدتهم على التمتع بحقوقهم الواردة في النص.[1]

[1] أيمن جرجس حبيب، **الوضع القانوني للأقليات في ظل قواعد القانون الدولي العام وقواعد الشريعة الاسلامية**، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2010)، ص ص 456،457.

الفصل الأول
أصل وتطور المشكلة الكردية

المبحث الأول: أصل الأكراد وثقافتهم ولغتهم في العراق وتركيا

المبحث الثاني: نشأة وتطور المشكلة الكردية

الفصل الأول

أصل وتطور المشكلة الكردية

المبحث الأول

أصل الأكراد وثقافتهم ولغتهم في العراق وتركيا

تتفق العديد إن لم نقل أغلب الدراسات سواء التاريخية أو اللغوية وحتى الأنثروبولوجية، على أن لأكراد يشكلون قومية لها خصائص التي تميزها غيرها من القوميات الأخرى، سواء من ناحية الأصول العرقية أو من ناحية الدين واللغة وحتى من جانبها التاريخي، ومع ذلك فإن دراسة الشؤون الكردية تعد من الدراسات الصعبة، إذ يسودها أحياناً نوع من الغموض، وفي الكثير من الأحيان التضارب في الآراء والاتجاهات، إلا أنه يوجد إطار عام حول موضوع المجموعة الكردية، نحاول توضيحه، سواء من جانب التعريف بهم من ناحية الأصل واللغة والدين و التاريخ، أو من جانب تعدادهم وتوزيعهم الجغرافي.

أولاً: تعريف الأكراد

أ- أصل الأكراد:

يختلف الباحثون والمختصون في تحديد أصل و منشأ الأكراد، ويرى البعض بأن هذا الاختلاف يرجع إلي كون موضوع الأكراد أو الكرد، لم يدرس بصفة كافية ووافية حتى الآن [1].ويدور هذا الخلاف حول إمكانية إرجاع الأكراد إلي العرب أم للأتراك، أم إلي الآريين.

من خلال هذا ظهرت العديد من الآراء، وتعددت النظريات حول أصل الأكراد، ويمكن توضيح أهم هذه الآراء والنظريات فيما يلي:

أ-يرى بعض المؤرخين و الكتاب – ومعظمهم مسلمين – بأن أصل الأكراد يعود إلي العرب من خلال انتسابهم إلي ربيعة بن بكر بن وائل أو إلي مضر بن نزار، ولقد عاشوا بالجبال سعيا وراء المياه والمراعي، كما ينسبهم البعض الآخر إلي إماء – جمع أمة- سليمان بن داود، الذي كان يعتقد بأن من

[1] حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**،(ط1،القاهرة :مكتبة مذبولي،2002،) ص 17.

نسلهن الأكراد[1].

ويرجع المؤرخ العراقي العباسي المسعودي أصل الأكراد، إلي القبائل الإيرانية التي لجأت إلي الجبال "**هربا**" من اضطهاد الملك الإيراني "**الضحاك**". في حين يرى توفيق وهبي بأن أكراد اليوم هم أحفاد الميديين أو الماد، وذلك بالاستناد إلي ما يراه بعض المؤرخين من كون الأكراد الحاليين كانوا يقطنون في الماضي بالمنطقة التي كانت تسمى ببلاد ميديا، و لذلك فهم أحفاد الميديين الذين قطنوا بلاد فارس سنة **836** قبل الميلاد[2].

ب- على خلاف ما تقدم، يرى العديد من المختصين في الدراسات اللغوية و خاصة الكردية، بأن كلمة كرد أو أكراد ذكرت لأول مرة قبل المؤرخ اليوناني القديم إكزينوفون(**Xe`nophon**)، و ذلك في كتابه أناباس (**L Anabase**) سنة **400ق.م**، حيث أرجع أصل الأكراد إلي الشعب الكردوخي أو شعب كردوخ الذي سكن منطقة كردستان [3]. وبالتالي فإن الكردوخين ما هم إلا أجداد الأكراد حسب هذا الاعتقاد.

ج- إضافة إلي هذا، ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تحديد أصل الأكراد، أهمها تلك التي تقدم بها العالم الروسي فلاديمير مينورسكي (**Vladimir Minorsky**)[*] و الذي طرحها لأول مرة في

---

[1] عبد الرازق محمد أسود، **موسوعة العراق السياسية**،(مج7، ط1، بدون مكان النشر، الدار العربية للموسوعات، 1986،) ص13.

*يرى البعض بأن هذا الرأي يعد من بين الأساطير السائدة حول أصل الأكراد.

انظر: سليم مطر، **جدل الهويات: عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط**، الأردن، دار الفارس للنشر و التوزيع، 2003، ص55.

[2] ورد في: عبد الرازق محمد أسود،مرجع سابق، ص13.

[3] ورد في:

Sabri Cigerbi ,Les Kurdes et Leurs histoire ,(paris:L'harmatton,1999) ,p18.

[*] يعد فلاديمير مينورسكي من أكبر المستشرقين العالميين اللذين أعطوا المسألة الكردية اهتماما كبيرا.

دعم مينورسكي نظريته سنة 1966 قبل وفاته سنة 1969، من خلال دراسة في شكل رسالة وجهها إلي العالم الكردي السوفياتي ق.كورديف تحت عنوان " الكرد أحفاد الميديين ".

كتاب له تحت عنوان "الكرد ملاحظات و انطباعات سنة **1915**"[**].

يري **مينورسكي** بأن الأكراد هم من أصل آري، قدموا إلي منطقة كردستان منذ عدة قرون ترجع إلي ما قبل الميلاد، كما أكد في دراسة أخرى، بأن الأكراد هم أحفاد الميديين اللذين شكلوا في السابق إلي جانب الفارسيين مجموعتين من القبائل الإيرانية التي ترجع تاريخها إلي النصف الثاني من القرن **9** ق.م. وهناك احتمال كبير حسب مينورسكي، بأن يكون الشعب الكردي قد هاجر في الأصل من شرقي إيران او الهضبة الإيرانية في الشرق نحو الغرب، أو مناطقهم الحالية أي كردستان ومكثوا بها فجر التاريخ، ثم امتزجوا مع مرور الزمن مع عناصر أخرى قدمت إلي المنطقة، ليكون الأكراد بذلك مزيجا من القبائل العديدة و المتنقلة [1].

د–في رأى آخر، يشير سيدني سميث **(SidneySmith)** إلي الشعب الكردي وفي فجر التاريخ الآشوري هو من الأقوام الهندو إيرانية التي جاءت إلي موطنها الحالي تزامناً مع مجيء الميديين إلي ميديا و الإيرانيين إلي إيران، حيث وصلوا إلي موطنهم الحالي بعد سنة **650ق.م.**

هـ– أما الآراء الحديثة حول أصل الأكراد، فأهمها ما تقدم به جاسم محمد الخلف حول أن الأكراد ينحدرون من جنس البحر المتوسط، وهم ينتسبون إلي شعوب "زاغروس" التي تقطن المنطقة التي تقع جنوب بحيرة وان، ويرى **محمد غلاب**، بأن أراضي الجزيرة و شمال العراق ظلت لفترة طويلة من الزمن وجهة للمهاجرين من البدو الهندية – الأوروبية من وسط آسيا [2].

ويتفق باحثون آخرون على أن الأكراد الحاليين هم من أصل البحر المتوسط، وهم يشبهون الجنوبي أوروبيين و الشرقيين في البشرة و اللون، كما يبرز العنصر الأشقر الألبي في قلب أرض كردستان [3].

[**] يتفق مع هذا الرأي ما تقدم به الأستاذ سايس من كون أن الشعب الميدي كان يتشكل من قبائل أو عشائر كردية، كانت حدود بلادها تمتد إلي جنوب بحر قزوين، و بالتالي فإن الشعب الكردي هو من القبائل أو من الأمم الهندو أوروبية، حتى أن اللغة الميدية حسب هذا الباحث كانت هي ذاتها لغة الأكراد أو على الأقل كانت أساساً لها.

انظر :حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص18.

[1] ورد في :أحمد وهبان، مرجع سابق،ص193.

[2] ورد في :حامد محمود عيسى مرجع سابق،ص15.

[3] Group of research , "**Kurds and Kurdistan :facts and figures**", **The International** =

أما الباحث الكردي معروف **جيادوك فيرى** بأن النظر إلي أن الأكراد هم من أبناء العرب ليس بالأمر الموكد ولا المقنع، و يؤكد على أن ما ذهب إليه الباحثون في علم الشعوب من أن الأكراد هم من أصل آري(*)هو القول الأصح و الأجدر بالتصديق[1].

من خلال ما تقدم نستنتج بأنه يوجد اتفاق عام أو أكبر بين أكثر العلماء و الباحثين حول أصل الأكراد مفاده بأنه منذ أقدم العصور و منذ فجر التاريخ كانت تعيش في منطقة جبال زاغروس والمسماة حاليا بكردستان، أقوم و عشائر تاريخية مختلفة و متنوعة، المعروف منها هي : شعوب "**كوتى**"، "**لولو**"،"**خالدي**" أو "**كالدى**"، "**كاسى**"،"**سووبار**"،و"**هورى**"، ولقد عرفت هذه المنطقة موجات هجرة كبيرة لشعوب و قبائل هندو أوروبية أو آرية، يتفق إلى حد ما على أنها جاءت من الشرق منذ **2000 سنة ق.م**، ومن أهم هذه القبائل :القبائل الإيرانية، الميديين، البازيين و الفرس وقسم من الأقوام السامية [2].

ومن هنا حدث تعايش و تمازج بين القبائل والشعوب الأصلية في المنطقة و بين القبائل الوافدة على مر العصور، أين غلب الهندو أوروبي أو الآري على هذه الشعوب الأصلية و على كل شعوب المنطقة، خاصة غلبة الميديين اللذين كانوا من أقوى الأقوام الوافدة [3].

من هنا يتضح بأن الشعب الكردي هو نتائج التمازج الذي حدث على مر العصور بين الأقوام الأصلية لجبال زاغروس التي تعد الأصل الأقدام لهم وبين الأقوام الآرية الوافدة، وبالتالي فإن الأكراد هم آريو الأصل وسكنوا بلادهم منذ فجر التاريخ حسب ما بينته أغلب الدراسات.

= **Journal of Kurdish Studies**,(The Kurdish Libruary ,vo15,1992): http://www.xs4all.nl/thank/kurdish/n docs/facts/race.html(20/3/2004) .

(*) يقال بأن الأكراد ذاتهم يرجعون أنفسهم إلي الأصل الميدي؛ انظر :

Kjersti L' Ken,Sven Gunnar Simonsen,"The Kurds":The Columbi Encyclopedia ,(6th edition2001) : http://www.prio.no/htm/osce-kurds-asp/google.fr.

(1) ورد في: عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص13.

(2) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص18.

(3) Group of research,Kurds and Kurdistan,op.cit.

مع ذلك فإن الأكراد يختلفون عن باقي الأقوام ولهم خصائصهم المميزة، الأمر الذي أكده عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي فيلد **(Field)** من خلال دراسته للعنصر الكردي التي أثبتت بأن الأكراد يشكلون مجموعة متوحدة و منسجمة بحيث لا يوجد اختلاف بينها في الصفات، في حين أنهم يختلفون تماما عن عرب الجنوب [1].

في حين يرى بعض من علماء الأجناس بأن الشعب الكردي يحمل العديد من التأثيرات الثقافية والسكانية، حيث لاحظ البعض منهم بأن الأكراد اللذين يتواجدون بصفة خاصة في غرب زاغروس قريبون من ناحية العرق و الثقافة إلي سكان شمال الرافديين، حتى أن بعض القبائل الكردية المعروفة في العراق مثل قبائل "**الجاف** " و"**بابان**" و "**الطلباني** " وغيرها، تعتقد بأنها تعود إلي أصول عربية، وهو الأمر الذي ذكره الرحالة الأوروبي هاي، الذي زار المنطقة في أوائل القرن العشرين[2].

ب- لغة الأكراد:

لغة الأكراد أو اللغة الكردية حسب الأخصائيين هي لغة قديمة، تعد من أقدم اللغات في بلاد آسيا الغربية، وفي هذا الإطار كتب الباحث المختص في علم اللغات موريزيو غارزوني (**MaurizioGarzoni**) في كتابه "**Gramatic Vocabulario Dela Lingua Kurda**"حول القواعد النحوية و الصرفية للغة الكردية سنة **1787بروما**، بأن اللغة الكردية هي لغة أصلية تختلف عن باقي اللغات[3].

يتفق أغلب الباحثين على أن اللغة الكردية المعاصرة ترجع إلي مجموعة أو عائلة اللغات الهندو أوروبية، فرع اللغات الآرية أو الهندو إيرانية، في الفرع أو المجموعة الشمالية الغربية لعائلة اللغات الإيرانية، بحيث تتكون هذه الأخيرة من عدة لغات : الفارسية، الكردية، الباشتونية، البالوخية أو البالوشية،

---

[1] ورد في: عبد الحكيم عموش مرجع سابق،ص85.

[2] سليم مطر، مرجع سابق، ص 55، 56.

[3] ورد في:

Thomas Bois,"Langue et Litte'rature",dans:"Kurdes":Encyclopedia Universalis ,(Paris:Corps13 N°=104,1996) ,p387.

الطاجيكية والأستيتية أو الأوستية، وبذلك فاللغة الكردية تختلف عن كل من العربية والتركية والسومارية و غيرها من اللغات [1].

كما يوضح العديد من الباحثين بأن اللغة الكردية هي لغة آرية نقية، ليست مشتقة من الفارسية، بل تمتلك قواعدا نحوية و صرفية خاصة بها، على اعتبار أنها لغة مستقلة بذاتها [2].

تتميز اللغة الكردية من جهة أخرى بتعدد و تتنوع لهجاتها، الذي يرجعه البعض إلي غياب وحدة سياسية تتمتع بها كردستان، و بالتالي كان تجزؤ اللغة الكردية كتجزؤ الأكراد ذاتهم من منطقة لأخرى.

على هذا الأساس فإن اللغة الكردية تتضمن لهجتين أساسيتين :الكورمانجي أو الكرمانجية والسوراني أو لهجة الشمال و لهجة الجنوب:

أ-**لهجة الكورمانجي** : وهي لهجة يتحدث بها الأكراد في تركيا وسوريا وفي الجزء الشمالي من المنطقة الكردية العراقية وكذلك في أرمينيا [3].وتعرف في العراق **بالبهدنانية**.

ب-**لهجة السوراني** : ويتحدث بها أغلبية أكراد إيران والعراق حيث أصبحت لغة رسمية بها، إذ تسود في القسم الشرقي من المنطقة الكردية العراقية أي السليمانية وما حولها وأربيل وكركوك، وفي المناطق الكردية الإيرانية المجاورة في محافظة كردستان [4].

وتجدر الإشارة إلي أن لهجة السوراني، هي اللهجة السائدة في الأدب الكردي المعاصر والتي يعتمد عليها الأكراد في كتاباتهم ومؤلفاتهم.

إضافة إلي هاتين اللهجتين الأساسيتين، هناك لهجات كردية أخرى تعتبر لهجات ثانوية، منها:

أ-**اللهجة الزازائية** : وهي لهجة إيرانية حسب البعض، يتحدث بها حوالي 4 ملايين كردي أو جزء من أكراد تركيا [5].

ب-**اللهجة الكرمنشاهية** : وتسود في كل من خانقين ومندلي في العراق وفي باقي المناطق الإيرانية المجاورة كمدينة كرمنشاه.

---

[1] Group of research ,Kurds and Kurdistan,op.cit, P 87.

[2] عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 17.

[3] Thomas Bois,op.cit,dans:kurdes,op.cit,p387.

[4] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143.

[5] Group of research ,Kurds and Kurdistan,op.cit, P 365.

ج- **اللهجة الفيلية** : ويقال بأنها تأثرت باللغة العربية وكذلك باللورية وأخذت منها، وهي تسود بالمناطق الجنوبية الحدودية الواقعة على الحدود بين العراق وإيران، بين قبيلة الكوت وبغداد والمناطق اللورية في إيران [1].

د-**لهجة الكوراني** : ويتحدث بها حوالي 3 ملايين كردي وتنتشر في بعض القبائل بالعرق[2].

إن هذا التعدد في اللهجات الكردية خلق في الكثير من الأحيان وحسب البعض صعوبة لدى أصحاب اللغة الواحدة في فهم لهجات أكراد يقطنون في مناطق أخرى[*].

في الأخير تجدر الإشارة إلي أن اللغة الكردية تكتب بالأحرف اللاتينية **(السريالية)**، إلا أن الكتابة بالأحرف العربية أخذت تنتشر في أوساط الكتابات الكردية [3]. ومن هنا أصبحت اللغة الكردية تكتب بالأحرف العربية بصفة أكثر انتشارا، إلي جانب الكتابة بالأحرف اللاتينية.

➢ **التهديد اللغوي للأكراد**

ينظر إلى المسألة اللغوية عند الكرد من منظور الجماعة المهددة لغويا، ولذلك اتجاهات مختلفة:تهديد خارجي مصدره سياسات الدول؛ وتهديد داخلي مصدره المنافسات بين الكرد أنفسهم على أولويات الاختيار اللغوي وأفضلياته واللغة القومية وغير ذلك.وثمة أوضاع للجماعة اللغوية المهددة، يمكن تركيزها في النقاط التالية :

- أن تمارس دولة ما سياسات تهدف بصورة مباشرة إلى ضعاف اللغات غير الرسمية أو غير المقبولة من السلطات أو منعها.

- أن تكون الجماعة اللغوية قليلة العدد، أو أن يكون عددها متناقصا لأسباب عديدة مثل الهجرة أو

---

[1] سليم مطر، مرجع سابق، ص53.

[2] Group of research ,Kurds and Kurdistan,op.cit, P 366.

[*] على سبيل المثال نجد بأن سكان السليمانية في العراق يصعب عليهم التفاهم مع سكان العمادية، و الحال نفسه بين الأكراد في الموصل و أربيل و بين أكراد السليمانية، و يسود هذا الوضع داخل الدولة الواحدة و بين المناطق الكردية المختلفة في بقية الدول الأخرى.

انظر :عبد الرازق محمد أسود، مرجع سابق ذكره، ص17.

[3] Group of research ,Kurds and Kurdistan,op.cit, P 355.

التحول عن اللغة الأم إلى لغات أخرى[1].

– أن تكون الجماعة اللغوية ضعيفة اقتصاديا أو قليلة الموارد، وبالتالي تجد صعوبة في تخصيص الموارد اللازمة لدعم اللغة والعمل الثُ قافي والهوية اللغوية.

– أن تكون الجماعة اللغوية أقل اهتماما بالجوانب الثقافية والهوية، وتجد صعوبة في حشد التأييد، أو أن يميل أبناؤها إلى التعبير الثقافي بلغات أخرى لأسباب مثل الرغبة في الانتشار والحضور الواسع أو توسل لغات أكثر دينامية.

تؤدي سياسات التهديد المباشرة وغير المباشرة، ومدارك التهديد الفعلية أو المفترضة إلى بروز سياسات واتجاهات رأي مناهضة بل سياسات قصدية بشأن اللغة، وهو نوع من الفاعلية التي تتجاوز ردة الفعل إلى صنع سياسة تستهدف ليس الحفاظ على اللغة/ات (واللـهجات الكردية فحسب، وإنما أيضا إعادة هندستها وتأهيلها من حيث الألفبائية والقواعد والقوانين اللغوية والقواميس والإعلام والنشر والتعليم، وهو ما يعرف أيضا بـ "الإصلاح اللغوي"[2].

جـ – دين الأكراد:

يدين أغلب الأكراد، إن لم تقل كلهم بالإسلام **(حوالي ثلاثة أخماس)**، وقد اعتنقوه بعد أن كانوا يتبعون ديانات مختلفة، ويرى البعض بأنهم اعتنقوا الإسلام في السنة الثانية من الهجرة [3].

في حين يرى البعض الآخر بأنهم اعتنقوه في السنة 15 للهجرة. ويتبع أغلب الأكراد المسلمين المذهب السني الشافعي ويوجد من بينهم من يتبع المذهب الشيعي، خاصة في مدن كرمنشاه، حمدان وبيجار بإيران وهم يقاربون النصف مليون. ويلاحظ بأن الأغلبية الساحقة من الأكراد لا يزالون يتبعون الطرق الصوفية وأهمها : **الطريقة القادرية في شرق ووسط كردستان، الطريقة النربخشية في الجنوب، والطريقة النقشبندية**، ففي العراق مثلا تسود الطريقة القادرية بين السورانيين وتتزعمها عائلة الطالباني،

---

[1] Kurds, Language and Politics: A Study of Linguistic Structure and Identity Policies. Arab Center forResearch and Policy Studies ،2013, P 14.

[2] عقيل سعيد محفوض،**الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية،** (بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2013)، ص 41.

[3] عبد الحكيم عموش،مرجع سابق،ص87.

في حين تسود الطريقة النقشبندية بين الكورمانجيين أو البهدنانيين وتتزعمها عائلة البرازاني [1].

أما بقية الأكراد فتتواجد بهم جماعات تتبع معتقدات دينية منذ القدم، يعتبرها البعض غامضة كاليزيدية في غرب وغرب وسط كردستان بنسبة **2%** من مجموع الأكراد، وجماعة ما يعرف بـ:"**أهل الحق**" بنسبة **13%**، إضافة إلي العلويين (**العلى إلهية**) في جنوبي كردستانن، مع وجود أقلية مسيحية تقدر ببعض مئات من الآلاف، في بعض مناطق كردستانن كمردين بتركيا والموصل بالعراق وحول نهر أوروميا بإيران، في حين أن الأقلية الكردية اليهودية التي كانت تقطن كردستان قد هاجرت تدريجيا إلي فلسطين [2].

د- لمحة عن تاريخ الأكراد :

إن تميز المجموعة الكردية بهذه المقومات جعل العديد من الباحثين يؤكدون على أن الأكراد يملكون تاريخا قديما وعريقا. إذ يرى معروف جيادوك بأن الأمة الكردية قد نشأت منذ القدم في مناطقها المعاصرة (**كردستان**)[3]. في حين يرى المؤرخ مارك بلوش (**Marc Bloch**) بأنه قبل ميلاد القوميات في أوروبا وقبل قرون من التطرق إلي تسميات كفرنسي أو إنجليزي أو ألماني، تم التطرق إلي كلمة كردي أو أكراد ضمن دراسات لمؤرخين يونان ثم عرب وفرس[4]. وهذا ما يدل على أن الأكراد بلغتهم وثقافتهم وتقاليدهم يشكلون أحد أقدم القوميات في منطقة الشرق الأوسط.

مع ذلك يوجد شبه اتفاق على أن الأكراد بقوا لزمن طويل بدون مؤرخين، الأمر الذي جعل من تاريخهم خاصة القديم منه يسوده نوع من الغموض، على أساس أن العلماء الأكراد لم يدونوا تاريخهم والتطورات التي شهدوها[5]. حتى أن الكتابات والمنشورات باللغة الكردية لم تبرز إلا في الفترات

---

[1] سليم مطر، مرجع سابق،ص54.

[2] Group of research ,Kurds and Kurdistan,op.cit.

[3] ورد في :عبد الرازق محمد أسود، مرجع سابق ذكره، ص16.

[4] ورد في:

Chris Kutschera,Le d'efit Kurde: ou Le reˆve fou de 1 inde pendance,(Paris:Bayard Edition,1997) pp9-10

[5] Chris Kutschera ,Le mouvement national Kurde,(Paris:Flammarion,1979) ,p6.

المعاصرة.

يذكر التاريخ الكردي بأن **سنة 612 ق.م** كانت بمثابة سنة التحول في أوضاع الأكراد وكردستان وهو تاريخ سقوط نينيف **(Ninive)** – الموصل حاليا– في يد الميديين [1]. وهي السنة ذاتها التي إنهارت ممتلكات الإمبراطورية المنهارة بين كل من الميديين والفرس والبابانيين، حيث إستولت الإمبراطورية الميدية على الجزء الأكبر **(القسم الأكبر من إيران وبلاد آشور وشمال بلاد ما بين النهرين وأرمينيا التي كانت كردستان تعد جزءا منها)**.

بعد زوال الدولة الميدية على يد الفرس، خضعت العديد من الشعوب ومن بينها الشعب الكردي لحكم الفرس حتى سنة **331 ق. م**، ليخضعوا فيما بعد لحكم الإسكندر المقدوني، وبعد الاستقلال بأرمينيا عادت كردستان لسكانها بعد مجيء الرومان، وخلال هذه الفترة ظهرت العديد من الإمارات الكردية والمقاطعات غير الموحدة، التي يمكن القول بأن الأكراد قد حكموا أنفسهم من خلالها، لكنه ومع تشكل الإمبراطورية الساسانية **سنة266 ميلادي**، وضعت كردستان إلي جانب مناطق أخرى تحت الحكم الساساني أي الحكم الفارسي من جديد [2].

يذكر العديد من الباحثين بأن تاريخ الأكراد أصبح معروفا – ولو بدرجة ليست بالكبيرة – مع مجيء الإسلام إلي بلادهم، حيث أنه وبعد سقوط الإمبراطورية الفارسية على يد العرب سنة **640 م** ودخول الأكراد ٱسلام، استقل هؤلاء بإدارة مناطقهم، مع الإبقاء على الارتباط بمقر الخلافة الإسلامية، بعد أن كانوا يتقاسمون المهام فيها العرب، وخلال هذه الفترة عرفت منطقة كردستان عدة تقسيمات كردية، أهمها:

الشداديين **(951 – 1174 م)** في الشمال، الحسناويين **(960 – 1015 م)** في المنطقة المسماة الآن بجنوب كردستان إيران، المروانيين **(990–1096م)** في ديار بكر، وتبقي العائلة الأثيوبية في الغرب **(1169 –1250 م)** من أشهر هذه الدول [3]. كما يعد **صلاح الدين الأيوبي** من أشهر الشخصيات الكردية، الذي حارب الصليبيين، إلا أنه لم يعمل على إقامة دولة كردية تضم كل المناطق الكردية.

---

[1] Eric Rouleau,"histoire",dans:"kurdes":EncyclopediaUniversalis,(Paris,corps13,n°=104 1996) ,p381.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سابق،ص 23– ص24.

[3] Chris Kutschera ,Le mouvement national Kurde,op,cit,p7.

إضافة إلي هذا، يشهد العديد من الباحثين بأن الأكراد قد ساهموا بصفة كبيرة في التاريخ الإسلامي إذ واجهوا الغزو ورفضوا الولاء لأية دولة كانت، كما حاربوا السلاجقة وغزو المغول والتاتار، اللذين هزموا على يد الأكراد في معركة العمادية الشهيرة، التي تعد معركة حاسمة، أوقف فيها الأكراد زحف "**تيمورلنك**".

من جهة أخرى، فقد شكلت المناطق الكردية مواقع تنافس بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية مع بداية القرن الـ**16م**، إذ حاولت الإمبراطورية الفارسية نشر مذهبها الشيعي وواجهتها الإمبراطورية العثمانية بالمذهب السني، ليقف الأكراد إلي جانب هذه الأخيرة في معركة "**جالديران**" **أو** "**تشالديران**" **سنة 1514 م**، تبعتها إتفاقية **سنة 1639 م** أقرت بتقسيم كردستان بين كل من العثمانيين والفرس، حيث تحصلت الإمبراطورية العثمانية على الجزء الأكبر، ليصبح فيما بعد أغلب الأكراد تابعين للسلطة العثمانية [1].

خلال حكم العثمانيين الذي دام حوالي 4 قرون، عرفت منطقة كردستان العثمانية نوعا من الاستقرار النسبي، إذ بقيت مناطق الأكراد تحت إدارة زعمائهم، فمنها ما كان يتمتع بالحكم الذاتي ومنها ما كان في شكل إمارات أو مماليك مستقلة، في حين اكتفت الدولة العثمانية بمراقبة المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية والعسكرية.

إلا أن السياسة العثمانية تغيرت بعد هزيمة فيينا **سنة 1683 م**، وتجسد ذلك من خلال التدخل في الشؤون الكردية، إضافة إلي العمل على تشتيت الإمارات الكردية، الأمر الذي أدى إلي حدوث العديد من الاضطرابات والثورات [2]، وربما كانت هذه هي بداية بروز الروح القومية لدى الجماعات الكردية.

أما كردستان التي كانت تخضع للحكم الفارسي فقد عرفت هي الأخرى نوعاً من الاستقرار، كما عرفت حكم **كريمخان** – أمير من الأسرة الزندية وهي إحدى العائلات الكردية – الذي يرى البعض بأنه كان **مثل صلاح الدين الأيوبي**، لم يعمل على توحيد المناطق الكردية [3].

من هنا بقيت كردستان مقسمة وعرف الأكراد بذلك حالة التشتت. ونحاول في أقسام لاحقة من

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143.

[2] Chris Kutschera ,Le movement national Kurde,op,cit,p7-8.

[3] عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص90.

البحث توضيح اهم القضايا المتعلقة بقيام الحركات الكردية وموقفها من توحيد منطقة كردستان.

إذا كان هذا هو وضع الأكراد من الناحية التاريخية، فإن وضعهم من الناحية الثقافية يشهد له العديد من الباحثين بأنه تراث أدبي وثقافي غني وعريق، فالأكراد يملكون ثراتاً غنيا من الشعر والأدب وحتى في مجال الفولكلور والأغاني، حيث يذكر الشاعر ميلا جيزري **(1570 – 1640م)** على أنه اول شاعر كردي تقليدي.

ومع أن العديد من الباحثين يرون بأن العزلة التي فرضتها الظروف الطبيعية لمنطقة كردستان، شكلت إحدى العوامل التي لم تكمن من تشكل مركز حضاري تاريخي معروف وهام بها، على الرغم من أنها كانت محاطة بأكبر المراكز الحضارية في منطقة الشرق الأوسط (العراق وإيران والأناضول)، إلا أن الأدب الكردي قد تطور عبر مراحل عديدة من تاريخ [*]، وبرز ذلك خاصة مع الأعمال الأدبية لكتابة وشعراء أكراد، من خلال أعمال الترجمة والنشر في الصحف والمجلات التي انتعشت مع مطلع القرن العشرين.

ثانياً: تعداد الأكراد وتوزيعهم الجغرافي

أ- تعداد الأكراد

اتضح من خلال المطلب الأول أن الجدل لا يزال قائماً بين الدارسين والباحثين حول تحديد أصل الأكراد، والأمر ذاته بالنسبة لمسألة تحديد تعداد الأكراد والمناطق التي يتواجدون بها، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً، مما يزيد في دراسة موضوع الأكراد تعقيداً وصعوبة.

ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلي ذلك التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي تتواجد بها الجماعات الكردية وتلك التي تقدمها المصادر الكردية، إضافة إلي تقديرات تقدمها أطراف خارجية. ويتفق الكثير على أن المصادر الكردية تميل إلي الزيادة أو "**المبالغة**" في تقديم تعداد الأكراد، بينما تميل

---

[*] للمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط انظر :

أحمد السيد، " الثقافة الكردية تتعرض للإهمال من المثقفين العرب (حوار مع د. مثنى أحمد أمين عضو جمعية الكتاب المسلمين الكردية) "، **مجلةالعالمالإسلامي**،(السعودية: رابطة العالم الإسلامي، العدد 1819، 17 نوفمبر 2003)، ص3.

حكومات الدول التي يتواجد بها الأكراد إلي تقليص هذا العدد [1].

عموماً فإن تعداد الأكراد يخضع للتقدير، فحسب إحصائيات **سنة 1968** قدرت المصادر الكردية عدد الأكراد بحوالي **13 مليون** نسمة، في حين قدرته لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بحوالي **8.9 مليون نسمة موزعين كالتالي :4 مليون نسمة** في تركيا، **2.5 مليون نسمة في إيران، 1.5 مليون نسمة في العراق و0.5 مليون نسمة في سوريا والاتحاد السوفيتي – سابقاً**[2]. في حين كانت تقديرات أواخر سنوات الثمانينيات تشير إلي عدد الأكراد يقارب **20 مليون نسمة** مع تواجد أكبر عدد منهم في تركيا، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: حجم الجماعات الكردية أواخر سنوات الثمانينيات.

الدولة	النسبة إلي السكان	العدد بالملايين
إيران	%10	5
العراق	%23	3.9
تركيا	%19	9.6
سوريا	%18	0.9
الاتحاد السوفييتي	..	0.3
التقديرات الكلية لسنة 1987	...	19.7

المصدر :عن جدول :Size of Kurdish communities,Late 1980s في :

Map of kurdistan :http://www.google.mb.ca/kahel/kurdistan.html.

أما إحصائيات سنة 1997 فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

---

[1] Sabric Cigerbi,op.cit,p20.

[2] محمد عبد الغني سعودي مرجع سابق، ص67.

الجدول رقم 2: تعداد الأكراد حسب إحصائيات سنة 1997.

الدولة	تعدادها من السكان (مليون)	الأكراد(مليون)	نسبهم المئوية%
تركيا	50	13	23
العراق	60	4.3	23
إيران	64	5.3	10
سوريا	14	1	7
لبنان	4	80ألف	
أرمينياوأذربيجان	...	400ألف	
أوروبا	...	700ألف	
المجموع	**24.800**		

المصدر: محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، **(ج1، ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)،ص81.**

قدرت الإحصاءات عام (2012) عدد الكرد بـ 27,380,000 نسمة، 56% في تركيا، و16% في إيران، و15% في العراق، و6% في سوريا، متوزعة على مختلف الشعوب الكردية على النحو التالي:

---	عالمياً	تركيا	إيران	العراق	سوريا
كرمانجي	14,419,000	7,919,000	443,000	3,185,000	1,661,000
متحدث بالتركية	5,732,000	5,732,000	–	–	–
جنوبي	3,381,000	–	3,381,000	غير معروف	–

سوراني	1,576,000	–	502,000	567,000	–
زازا–دملي	1,125,000	1,125,000	–	–	–
زازا–الفيكا	184,000	179,000	–	–	–
حركي	90,000	38,000	20,000	33,000	–
هورامي	54,000	–	26,000	28,000	–
باجلاني	53,000	–	–	53,000	–
شكاكي	49,000	23,000	26,000	–	–
شبك	27,000	–	–	27,000	–
سارلي	23,000	–	–	23,000	–
المجموع	27,380,000	15,016,000	4,398,000	3,916,000	1,661,000

والباقون (7%) يتوزعون في أنحاء العالم المختلفة.[1]

المصدر: محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، **(ج1، ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)،ص81.**

تجدر الإشارة إلي أن الإحصائيات حول تعداد الأكراد قليلة وربما يرجع ذلك إلي عدم قيام الدول التي تتواجد بها هذه الجماعات بإجراء مثل هذه الإحصائيات، نظرا لما تشكله المسألة الكردية بالنسبة لبعض الإقليمي والدول – خاصة العراق وتركيا – من نقاط حساسة سواء على المستوى الداخلي أو المستويين

[1] Bois, Th.; Minorsky, V.; Bois, Th.; Bois, Th.; MacKenzie, D.N.; Bois, Th. "Kurds, Kurdistan." Encyclopaedia of Islam. Edited by: P. Bearman , Th. Bianquis , C.E. Bosworth , E. van Donzel and W.P. Heinrichs. Brill, 2013, P 52.

الإقليمي والدولي، كما أن العديد من التقريرات تركز على تقديم تعداد الجماعات الكردية التي تتواجد في كل من تركيا والعراق وإيران، نظرا لأهمية المسألة الكردية بها خاصة تركيا والعراق.

بصفة عامة يمكن القول انطلاقا من بعض التقديرات المقدمة، أن تعداد الأكراد يتراوح ما بين **20** إلي **30** مليون نسمة، وأن أكبر الجماعات الكردية عددا هي تلك التي تتواجد بتركيا، تليها تلك التي تقطن بإيران والعراق، بينما توجد جماعات أقل عدداً في كل من سوريا وأرمينيا **(الجمهوريات السوفياتية سابق)**.

كما يوجد اتفاق عام بين مختلف الدراسات والبحوث على أن الأكراد يشكلون المجموعة العرقية الرابعة في منطقة الشرق الأوسط من حيث اتساعها بعد كل من العرب، الإيرانيين والأتراك. إذ يمثلون حسب بعض التقديرات حوالي **15%** من مجموع سكان المنطقة، كما تثير بعض التوقعات بأنه في حالة استمرار تزايد عدد الجماعات الكردية، فإنه من الممكن أن يحل الأكراد محل الأتراك وقد يصبحون ثالث أكبر جماعة عرقية في منطقة الشرق الأوسط [1].

ب- التوزيع الجغرافي للأكراد:

إن الجماعات الكردية مهما كان حجمها وتعدادها تتوزع على خمس دول أساسية وذلك على النحو التالي:

أ-**تركيا:** توجد بها أكبر الجماعات الكردية عدداً كما ذكر سالفاً، وتجمع أغلب الدراسات على أن أوسع المناطق الكردية توجد كذلك بتركيا وتقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي **230 ألف كلم2**، أي بنسبة **30%** من مساحة تركيا كلها [2]. في حين تقدرها مصادر أخرى بحوالي **194 ألف كلم2**[3]. ويتواجد الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا ثم في المدن الجنوبية وأهمها: ديار بكر التي تعتبر من

---

[1] Group of research,Kurds and Kurdistan,op.cit, P 388.

[2] Sabri Cigerbi,op.cit,p20.

[3] صلاح سالم، "المشكلة الكردية و إنعكاساتها على دول المنطقة "، **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 116، أبريل 1994،) ص193.

بين أقدم المدن الكردية، وأن، **هكارى أو حكارى، بتليس ودرسيم**[1].

ب- **إيران** : يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بنحو **125 ألف كلم2** أي بنسبة **8%** من مساحة إيران كلها [2]. وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولاتي كرمنشاه وأردلان إضافة إلي مقاطعتي لورستان وخوراسان[3].

ج- **العراق:** يتوزع الأكراد في العراق علي مساحة تقدر بحوالي **172 ألف كلم2**[4]، وتتمثل أهم المناطق الكردية بالعراق في المحافظات الشمالية : السليمانية، أربيل، دهوك وكركوك، إضافة إلي كل من الموصل وديالى وخانقين ومندلي.

د-**سوريا:** تمتد المنطقة الكردية في سوريا في الشمال وهي أقل من المساحة الكردية في الدول السابقة الذكر، كما أنها تمتد في الجنوب من جبل سنجار في الشرق إلي جبل كرداغ (جبل الأكراد)، وعموماً فإن أكراد سوريا يتمركزون بصفة خاصة في كل من جبل الأكراد (**شرق نهر الفرات**)، شمال مدينة حلب ودمشق، اللاذقية، حمص ومنطقية الجزيرة مابين طرفي خابور مع رأس العين. وبذلك فهم تابعون إداريا إلي ست محافظات إدارية.

هـ- **الاتحاد السوفياتي (سابقاً)** : تعيش غالبية الجماعات الكردية في الاتحاد السوفياتي **(سابقاً)** بشكل خاص بأرمينيا (بريفان)، كما يتواجد جزء منها في كل من أذربيجان، جورجيا، كازاخستان وتركمستان.ويفسر البعض هذا التقسيم لأسباب سياسية ودينية ترجع إلي الحروب الروسية التركية أين حاولت روسيا القيصرية إثارة الأكراد ضد الإمبراطورية العثمانية والفرس حتى يهاجروا إلي أراضيها، كما يرجع ذلك إلي هجرة وتنقل الأكراد من دولة لأخرى للأسباب ذاتها[5].

و- إضافة إلي تواجد الأكراد في هذه المناطق[*]،توجد جماعات كردية كردية بأوروبا تقدر بما بين

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق،ص142..

[2] Sabri Cigerbi,op.cit,p23.

[3] أحمد وهبان،مرجع سابق،ص143

[4] صلاح سالم، مرجع سابق، ص 193.

[5] Sabri Cigerbi,op.cit,p 170.

[*] تجدر الإشارة إلي أن بعض المناطق التي يتواجد بها الأكراد ليست بمناطق أصلية لهم، فإضافة إلي مناطقهم الأصلية =

700 إلي **800** ألف نسمة قدمت منذ سنوات الستينيات كلاجئين سياسيين أو عمالا مهاجرين. ومع ذلك فإن أغلب الجماعات الكردية داخل بعض الدول، وهذا ما ساهم فيما يسميه البعض الدراسات حول موضوع المسألة الكردية تركز على توزيع الأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران وبالأخص في تركيا والعراق.

عموما، فإن التواجد الكردي يرتبط بالمنطقة المقسمة بين الدول الأساسية والمسماة بـ"**كردستان**"(**) أو "**بلادالأكراد**"، وتجدر الإشارة إلي أن هذه المنطقة لم تعرف وعلى مر التاريخ مفهوم الدولة الموحدة ذات حدود سياسية واضحة و مؤكدة تجمع بين مختلف المناطق الكردية، كما أنه لا يعترف بها قانونياً دولياً ولا تستعمل في الخرائط وكتب الأطلس الجغرافية[1].

إذا كان الباحثون قد اختلفوا في تحديد أصل الأكراد و تعدادهم فالأمر ذاته بالنسبة لمسألة حدود كردستان و مساحتها. إذ تشير بعض الدراسات إلي أن كردستان تقع بين خطي **30 – 40 °شرقاً** وخطي

=

قطن الأكراد مناطق أخرى، و لقد أدت إلي ذلك العديد من العوامل منها عامل الترحال و الهجرة التي يتميز به المجتمع الكردي إضافة إلي عمليات التهجير التي مست الجماعات الكردية داخل بعض الدول، وهذا ما ساهم فيما يسميه البعض بتكريد المناطق على يد الأكراد، إضافة إلي أنهم يشكلون الأغلبية في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى يمثلون قومية تعيش إلي جانب قوميات أخرى كالأتراك و العرب و غيرهم.

انظر:سليم مطر، مرجع سابق، ص 57 – ص 58.

(**) مصطلح كردستان هو لفظ فارسي الأصل يتألف من شقين: "كرد" و تعني الشجعان و "ستان " و تعني بلاد ومنه لفظ كردستان تعني "بلاد الشجعان".

–انظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق،ص9.

- تذكر مصادر أخرى بأن السلطان السلجوقي سنجار قام في أواسط القرن 6 للهجرة بفصل البلدان الواقعة غربي إقليم الجبال التي كانت تابعة لمقاطعة كرمنشاه و سماها بكردستان، كما جعلها مقاطعة مستقلة بذاتها وولى أخاه سليمان شاه حاكما عليها ما بين سنتي 554 هـ و 556هـ كانت عاصمتها "بهار" التي أصبحت فيما بعد تسمى بـ"سلطان أباد"، بعدها تم تعميم مصطلح كردستان ليشمل المناطق و الأراضي الكردية أو بلاد الأكراد عموما وهو الراي الأكثر انتشارا واتفاقا بين العديد من الباحثين.

- انظر: حامد محمود عيسى،مرجع سابق، ص10.

(1) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص 10.

عرض **37 °- 48 °شمالاً**[1].

وتشير دراسات أخرى إلي أن إقليم كردستان هو عبارة عن منطقة أو سهل واسع أو منطقة جبلية في جنوب غرب آسيا، تشمل أجزاء في شرق تركيا، شمال العراق شمال غرب إيران و أقساما صغيرة في شرق سوريا و أرمينيا. وهي كذلك المنطقة التي تربط بين جبال زاغروس الواقعة بين إيران و العراق و جبال طوروس بتركيا، وتتجه جنوباً نحو نهري الدجلة والفرات و تقدر مساحتها بحوالي **191.660كلم2**[2].

وكتب الباحث الكردي عبد الرحمن غاسملوا بأن الحدود التقريبية لكردستان يمكن رسمها كالآتي: « يبدأ خط مستقيم عند قمة أرارات في الشمال الشرقي ينحدر جنوباً إلي الجزء الجنوبي من زاغروس **(غرب إيران)**، ومن تلك المنطقة نرسم خطأ مستقيماً نحو الغرب إلي الموصل في العرق، ثم خطا مستقيماً نحو الغرب يمتد من الموصل إلي المنطقة الكردية من لواء الإسكندرونة، ومن تلك المنطقة يمتد نحو الشمال الشرقي حتى أرضروم في تركيا، ثم من أرضروم يمتد الخط نحو الشرق إلي قمة ارارات و تقدر المساحة الكلية لهذه الأرض بحوالي **409.650كلم2** »[3].

ما هو متفق عليه عموماً هو أن كردستان هي منطقة جبلية تقع في المنطقة التي تربط بين جبال زاغروس و شرقي جبال طوروس، وبأه توجد أقاليم كردية في القسم الجنوبي الشرقي لتركيا القسم الشمالي الشرقي للعراق، القسم الغربي لإيران مع قسم في شمال شرقي سوريا و في غرب أرمينيا، و إن كانت مساحة هذه المنطقة محل خلاف بين الباحثين فإن ما هو متفق عليه هو أن أكبر قسم منها يقع بتركيا.

تتسم منطقة كردستان بكونها منطقة مرتفعة (**منطقة جبلية**) حيث ترتفع عن سطح البحر بما بين **1000 و1500** متر ويسمونها بـ"**بلاد الجبال العالية و الهضاب العالية** "، وبذلك فهي تحتل موقعا

---

[1] نفس المرجع، ص 11.

[2] Kjersti L Ken,Sven Gunnar Simonsen,op.cit, P 399.

[3] احمد وهبان، مرجع سابق، ص20.

استراتيجيا لكونها منطقة جبلية محصنة. إذ تعد الجبال الكردية جبالا وعرة يصعب التغلغل إليها، كما أنها لا تملك هضبة جامعة ولا واد نهري أساسي بها، الأمر الذي شكل أحد العوامل – حسب البعض – التي لم تعمل على توحد الأكراد في إطار دولة واحدة. كما أن الجبال الكردية تتميز كذلك بكونها مغلقة و ضيقة الممرات، لم تسمح حسب البعض بمرور التجار و الغزاة، مما جعل الأكراد يعيشون وعبر قرون من الزمن بصفة مستقلة أو شبه مستقلة [1]. مع ذلك ظلت كردستان وخلال فترات مختلفة من التاريخ مطمعا للإمبراطوريات المجاورة و هدفا للغزاة و المحتلين.

أما من ناحية المناخ فمنطقة كردستان تتميز بكونها تقع في المنطقة الشمالية المعتدلة و بالمناخ الصحراوي[*]، مما جعلها منطقة غنية بالثروة المائية و بمصادرها المتنوعة من أمطار و أنهار و أودية، إذ تنبع منها أشهر الأنهار المعروفة في المنطقة كالدجلة والفرات اللذان يعتبران "مصدر الحياة "لكل من تركيا و العراق و سوريا [2].إضافة إلي العديد من الأنهار الفرعية و البحيرات أشهرها بحيرة "**وان**".

و قد ميزت هذه الطبيعة المناخية منطقة كردستان بتواجد الأراضي الصالحة للزراعة التي تعتبرها بعض الدراسات بأنها أراض أخصب من تلك التي تتواجد بالمدن في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلي الأراضي المخصصة للرعي، إذ تعد الزراعة بالمنطقة و بالأخص الحبوب، الخضر والفواكه، القطن، الأرز و البنجر السكري، هذا إلي جانب تميز المنطقة بكثافة غاباتها التي تغطي معظم جبالها إذ أن معظم أراضي كردستان تسودها الغابات [3].

---

[1] سليم مطر، مرجع سابق، ص51.

[*] يستمر الشتاء بالمنطقة مدة طويلة و بأمطار غزيرة يبلغ مستواها السنوي ما بين 135–500مم و قد تصل هذه النسبة إلي 1000 مم و ذلك بالمناطق العالية و تكون في أحيان أخرى في شكل ثلوج سريعة الذوبان، أما درجة الحرارة فهي تتراوح ما بين 31 ° و 40 ° و ذلك في المناطق المعتدلة بينما ما بين 37 ° و 48 °في المنخفضات حيث المناخ شبه الصحراوي، في حين تكون بالمناطق ذات المناخ القاري الشتوي ما بين 21 ° و 54 °وقد تنخفض درجة الحرارة في بعض المناطق العالية إلي ما بين 15 ° و 20 تحت الصفر.

انظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص13– ص14.

[2] Sabri Cigerbi,op.cit,p20

[3] Group of research,Kurds and Kurdistan ,op.cit, P 399.

إضافة إلي الثروة المائية فكردستان تتميز بغناها بالثروات الطبيعية أو المعدنية اهمها النفط، إذ تحتوي المنطقة على نسبة هامة من الاحتياطي العالمي تقدر بـ**9%**[1].خاصة بتركيا و العراق حيث تتركز أكبر الآبار النفطية في كل من منطقة رامان و غازان و بدياربكر، إضافة إلي ثروات أخرى كالنحاس الحديد الفحم، الفوسفات و الكروم [2].

أما عن تنظيم المجتمع الكردي فإن السمة البارزة داخل هذا المجتمع هو كونه مجتمعا بدويا و الأكراد هم بالأساس رعاة بدو رحل[**]، ينتظمون في إطار قبائل، فهو مجتمع قبلي، الولاء الإقليمي أو المحلي وترى العديد من الدراسات بأن هذا النمط من العيش في إطار الحس العشائري وغلبة القبلية، كان وعلى مر فترات طويلة من الزمن سببا في الاختلافات والانقسامات التي تحدث داخل المجتمع الكردي ذاته.[3]

وعلى الرغم من أن المجتمع الكردي قد عرف تطورات عديدة خاصة مع بداية القرن العشرين و يرجع ذلك إلي العديد من العوامل أهمها تطور المنطقة الكردية اقتصاديا خاصة ما بين القرنين الـ**16** و **19** وتوسع الأسواق الداخلية بها إضافة إلي ظاهرة الهجرة نحو المدن، مع تنامي الشعور القومي و السياسي وبروز نخب جديدة مثقفة، إلا الطابع الريفي و القبلي لا يزال يميز هذا المجتمع ولا تزال القبيلة محل ولاء للكثير من أفراد هذا الشعب [4].

إن كل هذه المميزات التي تتمتع بها منطقة كردستان جعلت منها منطقة ذات أهمية استراتيجية سواء من الجانب الاقتصادي أو من الجانب السياسي، كما أن الطبيعة الجبلية الصعبة للمنطقة أكسبت الأكراد كما كتب البعض شخصية "**الشجاعة**" و "**تحمل الصعاب**"، كما أدت إلي بروز النزعة القومية و الشعور

---

[1] عبدالحكيم عموش،مرجع سابق، ص100.

[2] Kjersti L Ken ,Sven Gunnar Simonse,op.cit, P 400.

[**] معظم الأكراد كانوا ولا يزالون بدوا رحلا ينتقلون بين الجبال و الأدوية، حيث يصعدون إلي الجبال صيفا و ينزلون إلي الوديان و الوديان الدافئة شتاء بحثا عن الكلأ.

انظر :سليم مطر،مرجع سابق، ص 58.

[3] Group of research,Kurds and Kurdistan ,op.cit, P 402.

[4] Ibid, P 405.

بالانتماء إلي وحدة المصير و ذلك بالرغم من أن الجماعات الكردية لم تنجح على مر التاريخ في تشكيل دولة موحدة تجمع بين مختلف الجماعات الكردية.

كما تجدر الإشارة إلي أنه وبالرغم من امتلاك كردستان لمصادر طبيعية و ثروات معدنية هامة، إلا أن طابع النشاط الزراعي لا يزال يغلب على المنطقة. وتجمع الكثير من الدراسات على أن المناطق الكردية هي مناطق متخلفة خاصة في الميدان الصناعي و بانها تعيش حسب ما أشارت إليه بعض الدراسات أوضاعا اقتصادية واجتماعية "**مزرية**"، أرجع البعض أسباب ذلك إلي العديد من العوامل منها ما هو مرتبط بالنزاعات التي تدور بالمنطقة ومنها ما يرتبط بالسياسة التي تتبعها الدول المعنية اتجاه المناطق الكردية بها.[1]

[1] . G. Barkey, **Preventing conflict over Kurdistan**, (Washington: Carnegie endowment for international peace, 2009) , P 16.

المبحث الثاني

نشأة وتطور المشكلة الكردية

تعود جذور المشكلة الكردية إلى ما قبل الميلاد بفترة طويلة، وإن لم تعرف بهذا الوصف، فقد تسبب سقوط الإمبراطورية الميدية التي أسسها الأكراد على يد الفرس الأخمينيين، وتعرضهم لاستبعاد الأقوام الهندو–أوروبية التي نزحت لمنطقة كردستان الحالية في ظهور شعور مبكر بالظلم واغتصاب الهوية، لم يتخذ ذلك مظاهر قومية في حينه، لكنه أسس للمشكلة التي مرت عليها فترات هدوء بعد الفتح الإسلامي الذي أنقذ الأكراد ومنحهم حقوقاً قومية، وحرية تأسيس إمارات عديدة تحكم نفسها بنفسها في إطار الدولة الإسلامية، وذلك قبل أن تبدأ المعالم الحديثة للمشكلة الكردية بالتشكل منذ بدايات القرن السادس عشر[1].

ففي العصر الحديث بدأت ملامح المشكلة الكردية تتبلور بصورة واضحة عند اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية عام 1514 في معركة جالديران التي كانت كبيرة وغير حاسمة، وكان من نتائجها تقسيم كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية فقد كانت كردستان قبل القرن السادس عشر تسود فيها إمارات مستقلة مشغولة بتنظيم شؤونها الداخلية، لكن سوء معاملة الشاة إسماعيل الصفوي،[2] إضافة إلى الاختلاف المذهبي، جعل سكان كردستان في انتظار من يخلصهم من الحكم الصفوي، وكذلك جهود الشيوخ والزعامات القبلية الذين لعبوا دوراً في استمالة الأكراد إلى جانب الدولة العثمانية، وقد جاءت المعركة المذكورة لتضع أغلبية أراضي كردستان تحت سيطرة الدولة العثمانية[3].

وهكذا انضمت معظم الإمارات الكردية طواعية إلى السلطان العثماني تحت مفهوم الإسلام والمسلمين، وتحت شعار راية إسلامية واحدة، وتغير الوضع السياسي للأكراد حيث خضع ثلثا الأقاليم الكردية تقريباً للسيادة العثمانية، بمعنى آخر انفصلت جميع مناطق أربيل والموصل وديار بكر عن إيران،

---

[1] عبد الله محمد على العلياوي، جذور المشكلة الكردية، www.aljazera.studies,net, 1 -11 2010، ص7.

[2] Chorev, M.. "**Iraqi Kurdistan: the internal dynamics and statecraft of a semi-state.**" Boston: Fletcher School, Tufts University, 2007) , P102.

[3] ياسر درويش، القضية الكردية في العصر الحديث، www.alamode.net، 7-12-2011، ص11.

وبقيت تحت السيطرة الإيرانية تلك القبائل التي كانت تعيش في السفوح الشمالية الشرقية لجبال زاجروس، وهي نفس المناطق الكردية الحالية في إيران ونلاحظ عبر التاريخ أن الأكراد كانوا يحتفظون بعلاقات مفتوحة مع إحدى الدولتين، فعندما تسوء علاقاتهم مع تركيا، يتصالحون مع إيران والعكس صحيح[1].

ومن الآثار السلبية لمعركة جالديران على الأكراد، فضلاً عن احتلال معظم أراضيهم، يمكن تلخيصه في النقاط التالية[2]:

1- تقسيم المجتمع الكردي، وفرضت عليهم حدود مصطنعة أثرت فيهم كثيراً، وخاصة إذا ما علمنا أن المجتمع الكردي آنذاك كان في أغلبه يمارس الرعي فيهاجرون بسبب ذلك إلى الشمال في الصيف، ويرجعون إلى الجنوب عندما يحل الشتاء.

2- شتت الانقسام والاحتلال المران الفكر الكردي بين دولتين، فوجب عليهم النضال ضد دولتين قوميتين للحصول على حقوقهم القومية، وليس ضد دولة واحدة.

3- وكان التأثير الكبير في كردستان، بعد هذه المعركة، هو تحولها إلى ساحة للقتال بين هاتين الدولتين لمدة أربعة قرون، وصار الكرد مع كل ما يملكونه وقوداً لها[3].

لقد اتبعت كلتا الدولتين العثمانية والإيرانية عدة سياسات تجاه الأكراد، منها سياسة الترحيل القسري والتهجير، وسياسة النهب الاقتصادي لموارد كردستان، إلا أن أشد هذه السياسات وطأه على الأكراد، والتي أحدثت شرخاً واضحاً في المجتمع الكردي هي سياسة "فرق تسد" والحقيقة أن أكبر مصيبة يمكن أن تحل في تاريخ أمة ما، هي أن تصبح هدفاً لسياسة فرق تسد، وذلك لأن هذه السياسة تقطع أوصال المجتمع، وتدمر كيان الأمة، فالشعب الذي تطبق عليه هذه السياسة لن يكون في معظم الحالات في وضع يسمح له بإعادة تكوين ذاته، وكردستان ومجتمعها أكبر برهان على آثار هذه السياسة التي لم يفق

---

(1) أحمد تاج الدين، تاريخ الأكراد، www,AlMustafa.cam. 1-12-2011، ص18.

(2) هوكر طاهر توفيق، **قومية بلا عنوان**، (أربيل: مؤسسة موكزياني للطباعة والنشر، 2006)، ص53.

(3) Bremer, P. and McConnell, M.. **My Year in Iraq: the Struggle to Build a Future of Hope**. New York: Simon and Schuster, 2006, p107.

منها الشعب الكردي إلى الوقت الحاضر[1].

وضمن هذا السياق يذكر الأستاذ إسماعيل بشيكيجي الباحث في الشؤون الكردية بأن سياسة فرق تسد التقليدية تحولت في كردستان إلى سياسة "فرق تسد ودمر"، أما ما يدمر فقد طال أولاً الخصائص القومية للأكراد، أي حقهم في أن يكون لهم مجتمع كردياً، أي أن الذي سيدمر هي الهوية الكردية وهوية كردستان، وهما اللتان تمثلان الخصائص والقيم القومية للأكراد، وخير مثال على هذه السياسة تظهر في الإمارة اليابانية التي كانت آخر الإمارات الكردية سقوطاً في قبضة الدولة العثمانية عام 1851[2].

حاولنا في البداية تسليط الضوء على حدث تاريخي هام، وهو موقعة جالديران في بداية القرن السادس عشر، والتي يعتبرها الكثير من الكتاب والمحللين أساس نشأة المشكلة الكردية، ومن ثم نتعرف على أصول الأكراد العرقية، ومناطق تواجدهم، ولغتهم وتكوينهم الاجتماعي والثقافي، وتعدادهم السكاني، وأخيراً أهم الحركات السياسية الكردية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

أولاً- تطور القومية الكردية:

إن مصطلح " الأكراد" أو "الكرد" الوارد في المصادر التاريخية والجغرافية في العصر الوسيط تصادفه في روايات ذات طابع تاريخي وأسطوري، فمن الثابت تاريخياً أن المناطق الجبلية المتأخمة لسوريا، كانت تسكنها أمة تسمى "الجوتو"، ومعناها بالأشوري المحارب، وكان الجوتو على جانب عظيم من الرقي والمدنية، واستطاعوا نشر حضارتهم بين الأمم المجاورة والمعاصرة لهم مثل العيلاميون والحيثيين والبابليين، مستخدمين في ذلك الكتابة المسمارية حيث أثبتت الدراسات والبحوث الانثربولوجية والأنثولوجية بالأدلة القطعية أن الكرد من أصل أرى، وأنهم قدموا إلى مناطق كردستان في فترة ما قبل التاريخ، ونظراً للتفوق الحضاري والمدني استطاعوا أن يصهروا هؤلاء السكان الأصليون بفعل الزمن[3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص53.

[2] إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، www.alamode.cam، 1-12-2011، ص8.

[3] أحمد تاج الدين، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**،(القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2006،) ص15.

وبهذا الصدد تتبغي الإشارة بأن استخدام مصطلح "كردي" كان يحمل معنى محدداً، منها مثلاً على أنه "بدوي راعي" حيث ورد بهذا المعنى في مؤلفات الجاحظ والدينوري والطبري وابن الأثير، ومن خلال البحث في المصادر العربية وغيرها، يُستدل أن مصطلح "كرد" في العصور الوسطى، كان ذا معنيين: الأول وهو المعنى السلالي، أما الثاني فكان يعني احياناً مربي المواشي، ولا يمكن أن نعتبر من قبل الصدفة إن هذا الاتجاه قد ظهر بالدرجة الأولى لدى الشعوب الإيرانية نفسها، وهكذا فإن الفُرس أطلقوا تسمية "الديلميين" " أكراد طبرستان" والعرب "أكراد سورستان"، وتحت التأثير الإيراني أصبح هذا المعنى مقبولاً لدى المؤلفين، ودخل في مؤلفاتهم[1].

وقد حدث هذا على ما يبدو لأن كلمة " كرد" كمرادف لمفهوم " مربي الماشية "، أصبحت تستخدم لتدل على تلك القبائل التي كانت حسب معيشتها تشبه الأكراد، رغم أن لها خصائص أخرى، وكانت لتقاليد الرعي لدى الأكراد التي امتدت قروناً، هي على الأرجح السبب الذي جعل الإيرانيين يسبغون على المعنى السلالي لكلمة "كرد"، معنى اجتماعي[2].

ومن هذا المنطلق نجد أن الأمة الكردية تتفرع من شعوب أربعة هي: كرمانج وكوران ولور وكلهر، وهم من أقدم الشعوب الأرية التي أقامت مدنية، وأنشأت حضارة زاهرة أرست قواعدها في هضبة إيران، والبلاد المحيطة بها، قد استطاعت أن تفرض سطوتها وتبسط نفوذها على القبائل الآرية الأخرى، وفرضت لغتها الكردية لغة عامة تستخدمها جميع القبائل والأمم في تلك الإمبراطورية الممتدة من منابع دجلة والفرات حتى خليج العرب وعاصمتها "اكباتان"، بالقرب من كرمنشاه، وقد أطلق على اللغة الكردية لغة البهلوان أي لغة الأبطال أو المحاربين، وتؤكد المراجع الفارسية أن كلمة "كرد" معناها في الفارسية البطل أو المحارب والشجاع، وقد أكد الفردوسي في كتابه "الشاهنامة " أن جميع القبائل الكردية في مختلف أنحاء كردستان، يعرفون أن لفظ كرد وجمعها أكراد، لم تطلق على هذا الشعب إلا لما عُرف عنهم الشجاعة النادرة والبطولة الفائقة التي امتازوا بها منذ فجر التاريخ، ومما يؤكد أن الأكراد قوم أريون أن دينهم الرسمي قبل اعتناقهم الإسلام كان الزرادشتيه التي لم تنتشر إلا بين الأجناس الأرية، ورغم كل هذه

---

[1] عايدة العلي، **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**(، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 2000،) ص178.

[2] نفس المرجع السابق، ص187.

العصور الزمنية، فلا يزال هناك من يدينون بالزرادشتية في مناطق كردستان، وإن كان عددهم لا يتجاوز بضع مئات[1].

وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه وبطبيعة الحال هناك جدل يصاحبه غموض عفوي أو متعمد حول نشأة القومية الكردية، تجعل الكثير من الطرق والأساليب العلمية مسدودة أو شائكة أمام الباحثين الذين يتناولون تاريخ الأكراد سواء لنقص الكتب والمراجع والأسانيد التاريخية، أو لوجود الكثير من التناقض بين الكتب والمراجع واضطراب بعض النظريات التاريخية، إلا أنه هناك نظريتان في أصل الأكراد هما أقرب النظريات معقولية[2].

الأولى: هي ما ذهب إليه بعض المستشرقين بانتساب الأكراد إلى منظومة زاجروس باعتبارهم من الجنس القوقازي "قفقاسيا"، وإن تاريخهم يبدأ مع ظهور السومريين والأكاديين، وأنهم لعبوا دوراً أساسياً في ظهور الأشوريين القدماء[3].

الثانية: ويتبناها جزء آخر من المستشرقين، فيؤكدون أنهم ينتمون إلى عناصر أرية أو "هندواوروبية" وهي شعوب انتشر في مساحات جغرافية شاسعة تمتد من جبال أوروبا وقفقاسيا إلى سهول ووديان آسيا وتعتبر من المكونات الأساسية لمجموعة كبيرة من شعوب العالم أهمها: الأكراد، الفرس، الباكستان "البشتون أردو، البلوش"، الأذريين، وشعب الهند الأري، هاجرت منذ الألف الثانية قبل الميلاد نحو زاجروس، ومن ثم إلى شرقها وغربها، واندمجت مع بقايا أهالي زاجروس وكردستان الأصلية، وشكلت هذه الهجرات الطبقة الثانية لمنظومة زاجروس المسماة بالآريين الذين ترجع إليهم أصل الأمة الكردية، ورغم ذلك فهناك علاقة متينة بين الأكراد ومنظومة زاجروس الأولى، كما يؤيد ذلك بعض علماء التاريخ الذين يؤكدون أنهم من أقوى العناصر المهاجرة إلى زاجروس وكردستان، وكانوا من الميديين، واحتلوا شرقي بحيرة أورمية، سواء كان هؤلاء الوافدون هم من القوقاز، أو من أصول آريه فإنهم على كل الأحوال

---

[1] أحمد تاج الدين، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] نفس المرجع السابق، ص17.

[3] لقاء مكي، **الكرد دروب التاريخ الوعرة**،(الجزيرة للدراسات والبحوث، قطر، 2006،) ص 106.

مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بمنظومتي زاجروس الأولى والثانية[1].

وإذا أمعنا النظر في موقع كردستان الجغرافي وطبوغرافيتها من جهة، واستعرضنا مسيرتها التاريخية من جهة أخرى، سيتبين لنا أن كردستان قد دفعت ثمناً باهظاً نتيجة لموقعها الذي عرضها لحروب متواصلة بين الدول التي كانت تتنافس للسيطرة عليها، حيث كان اليونان والرومان والأرمن، والأمبراطوريات الإيرانية المتعاقبة في التاريخ القديم، وكذلك الإمبراطورية العثمانية، والدول المتعاقبة على حكم إيران في التاريخ الحديث، قد دخلوا في حروب دامية وصراعات مريرة بغية السيطرة على كردستان أو على أجزاء منها وفي غالب الأحيان كانت البلاد الكردية تقع بين دولتين قوميتين فتصبح هدفاً لمطامعهما التوسعية، وساحة لصراعاتها المستمرة، ولهذا لا يمكن اعتبار هذا العامل الجغرافي ضمن الأسباب غير المباشرة لأنه يشمل منطقة حساسة منذ القدم حتى الآن، بل إنها مثلت في مرات عديدة مقياس القوة في المنطقة، بعبارة أخرى: إن من يسيطر عليها يعد هو الأقوى[2].

وكردستان تعني الأرض التي يؤلف عليها الأكراد أكثرية من السكان حيث يتخطى عددهم كثيراً الأقليات الساكنة بين ظهرانيهم، وكردستان بالمفهوم الواسع يقصد بها ديار الأكراد بوصفهم مجتمع ذو وحدة قومية متجانسة[3].

وتقع كردستان في قلب الشرق الأوسط، وهي تؤلف القسم الأعظم من الجبال الممتدة من البحر الأسود حتى الخليج العربي، وتضم السهول الخصبة غرباً، الممتدة من البحر الأسود حتى الخليج العربي، وتضم السهول الخصبة غرباً، والمنطقة الكردية لا حدود سياسية لها، وهي مجزأة بين تركيا والعراق وإيران فضلاً عن نتوءات داخل سوريا، ففي تركيا يتركز الأكراد في حوالي 30% من مساحتها في الجزء الشرقي منها، كما يقطن الأكراد الجزء الشمالي للعراق، ومعظمهم يقطن في الويسة والسليمانية وأربيل وكركوك واقضية الموصل وراخو ودهوك وعقره، وفي أقاليم مثل خانقين ومندلي من لواء ديالي، وفي مدن الكوت

---

[1] مسعود البرزاني، **البرزاني والحركة التحررية الكردية**، (بيروت، كاو للثقافة الكردية،2007)، ص 41.

[2] هوكر صادق توفيق، **قومية بلا عنوان**، مرجع سابق ذكره، ص67.

[3] عبد الرحمن قاسملو، **كردستان وأكراد**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، 1970، ص11.

وبغداد، كما يتركزون في شمال غرب إيران، وخاصة حول بحيرة أورمية وسنندا ج ومهاباد، كما يتواجدون في شمال شرق سوريا، وفي بعض أجزاء من جمهورية أرمينيا، وفي بلاد مثل لبنان والأردن، وقد أتى الأكراد إلى هذه البلاد من تركيا عبر سوريا قراراً من الاضطهاد، ولكن بأعداد صغيرة[1].

إن سطح كردستان ممزق تحجزه بعضه عن بعض سلاسل جبلية وأنهار عديدة تتألف ميانها من ينابيع لا يحصى لها عد، ولا ترتبط بخطوط مواصلات حديثة تسهل اتصال الأكراد بعضهم ببعض، ويضاف إلى ذلك حدود الدول التي اقتسمتها فيما بينها، وقد أدى هذا الواقع الجغرافي إلى قيام الإمارات الكردية الكثيرة التي عرفها التاريخ، والتي كانت تعتمد على ضعف وانحطاط المراكز الحضارية المجاورة أو اشتداد الصراعات فيما بينها[2].

كما أصبحت كردستان مسرحاً للاضطرابات والفتن، وكثيراً ما كان حكامها الأكراد يثور بعضهم على بعض، والذي يُهزم منهم يفر إلى فارس يميناً أو تركيا يساراً لاجئاً، وكانت صلة هذه المطاحنات بالعلاقة العامة بين فارس والدولة العثمانية واضحة، وبرغم ذلك فقد صان الأكراد احتفاظهم بمعاقلهم الجبلية من غزوات العالم الخارجي ومن مؤثراته، فكان ذلك من الأسباب التي جعلت لهم مزايا خاصة فهم كشعب جبلي أقوياء ذو بأس شديد يتعصبون لقوميتهم تعصباً شديداً، ويتحدث الأكراد اللغة الكردية، بالإضافة إلى اللغة العربية في العراق وسوريا، والفارسية في إيران، والتركية في تركيا[3].

إن اللغة الكردية ولهاجتها المحلية هي لغة شعب الأكراد، الذين ينتمون إلى الجنس الآري، وهذه اللغة ولهجاتها تنتشر انتشاراً واسعاً بين الأكراد داخل الدول الأربعة إيران، تركيا، سوريا، العراق، وقد انتشرت هذه اللغة مع هجرات شعوب هذه القبائل وبخاصة في آسيا وأوروبا حيث هاجر قسم منهم إلى البلقان، وأوروبا الشرقية وهم أسلاف اليونان والرومان وغيرهم من الشعوب الأوروبية الناطقة باللغات الأوربية الحديثة، كما توجه قسم آخر إلى الجنوب الشرقي فسكنوا الهند والسند، وهم " أريو" جنوب آسيا الذين يتكلمون اليوم باللغة الهندية، وأما القسم الثالث فقد هاجروا إلى آسيا الصغرى، وجبال زاجروس

---

[1] ادموند سي. جي، **كرد وترك وعرب**، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، مطبعة التايمز، 1971، ص2.

[2] محمود دره، **القضية الكردية**، بيروت، دار الطليعة للنشر، 1966، ص9.

[3] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992، ص3.

وانتشروا في إيران وكردستان أي إقليم الأكراد، وهم الميديون أسلاف الأكراد والفرس، وكان هؤلاء يتكلمون لغات متقاربة تتشابه في بعض خصائصها اللغوية، اصطلح على تسميتها مجموعة اللغات الإيرانية[1].

وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعاً من أسرة اللغات "الهندوأوروبية"، لذا فهي تمت بصلة قرابة إلى الفروع الشرقية للغات الهندوأوروبية مثل الفارسية والهندية والأفغانية والطاجيكية، وعلى ذ لك فاللغة الكردية ليست مشتقة من اللغة الإيرانية أو محرفة عنها، فقد أصبح من الواضح أن اللغة الكردية ليست أيضاً لهجة فارسية محرفة مضطربة، بل لغة أرية نقية لها مميزاتها الخاصة وتطوراتها القديمة، صحيح أن اللغتين متصلتان بصلة النسب، إلا أن البون شاسع بينهما، ونقاط اختلافهما عديدة سواء في المفردات أو النحو أو النطق، وكان الأكراد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل الإسلام، ولكن انتشار الإسلام وفتح المسلمين لما بين النهرين، ودخول كردستان تحت سلطة الدولة العربية الإسلامية، كان من نتيجته أن استعمل الأكراد الأبجدية العربية في كتابة لغتهم حتى يومنا هذا في كردستان العراق وإيران، بينما يستعمل أكراد تركيا وسوريا الأبجدية اللاتينية[2].

يتحدث الأكراد بلهجات كردية عديدة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الكرمانجي يتحدث بها 75% من الأكراد، وتتألف من فرعين رئيسيين هما: البادينانى أو "الكرمانجية الشمالية" وهي اللهجة الأكثر شيوعاً بين الأكراد، والسوراني أو "الكرمانجية الجنوبية"، أما المجموعة الثانية من مجموعة اللهجات فهي مجموعة بهلواني التي يتحدث بها بقية الأكراد وتتألف بدورها من فرعين رئيسيين هما: الديملي أو "الزازا" وكوراني، وجميع هذه اللهجات تنتمي إلى القسم الشمالي الغربي من الفرع الإيراني لأسرة اللهجات الهندواوروبية، لذا لا صلة لها بالتركية أو العربية[3].

وفي محاولاتها قمع الهوية والانبعاث الكردي استخدمت تركيا وإيران وسوريا والعراق أشكال مختلفة مع القمع ضد الأكراد بدرجات متفاوتة من النجاح، إلا أن القمع الثقافي الذي كان أكثر فعالية من القمع السياسي أو الاستغلال الاقتصادي، أثبت كونه سلاحاً يمكن بواسطته منع الأكراد من تأكيد هويتهم، إن الأشكال التي نفذ بها القمع الثقافي كانت متنوعة، ومن ضمها محاربة اللغة الكردية التي كانت بمثابة

---

[1] أحمد تاج الدين، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، بيروت، دار الطليعة، 1971، ص47.

[3] لقمان أ. محو، **الكورد وكردستان ببلوغرافيا مختارة ومعرفة، أربيل،**(مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2007،) ص13.

"القوة المثبتة للهوية الكردية وبقائها "[1].

وعندما تقوم بدراسة عن شعب ما، لا يمكن بطبيعة الحال إغفال الوجهة النفسية لدى هذا الشعب، ومن المؤكد أن لكل شعب نفسيته الخاصة، وهي عبارة عن مجموعة من الملامح تميزه عن شعب آخر أو تقربه منه، ومع ذلك ودون أن نذكر وجود ملامح ثابتة في أخلاق شعب ما هي حصيلة ماضية وظروف معيشته، فلابد لنا من الإشارة إلى خطر إطلاق التعميمات في هذا المجال، وكثيراً ما تكون هذه التعميمات غير واقعية، ثم تلتصق بهذا الشعب أو ذاك مع الأيام، ويصبح من الصعب تصحيحها[2].

إن الشعب الكردي يتميز بخصاله القومية الخاصة به، بتأثير صراعه مع الطبيعة ومع الأعداء، فالصفات المشتركة لهذا الشعب هي استعداد دائم للقتال، فلقد علمت الحياة الكردي أن العالم مُلك للشجاع، والأكراد يدينون بالإسلام، وهناك مذهبان رئيسيان السُنة والشيعة، فالأكراد الذين يعيشون في العراق وكردستان الإيرانية وفي غرب أذربيجان وحوالي ثلثي أكراد تركيا هم على المذهب السني، بينما الآخرون على المذهب الشيعي، كما توجد عدة مذاهب أخرى كعلي إلهي، وهم الذين يعتقدون أن على ابن أبي طالب فيه نفحه من الإلوهية، ويقطن هؤلاء أساساً في جبل سنجار والشيخان في شمال غرب العراق، كما توجد جيوب من اليزيديين في إيران، وفي تركيا وشمال شرق سورياً[3].

وقيام حياة رعوية ارتبط بشكل مباشر بتأثير الطبيعة وما يرافقها من طغيان الأنماط القبلية والتنقل والغزو والفروسية، وكذلك الكرم والشجاعة، وغيرها من الصفات أو السمات الشخصية، فضلاً عن الحياة الزراعية الريفية، وحياة حضارية تجارية إدارية في المدن[4]، وبالتالي يمكن تعريف المجتمع بأنه كيان جماعي من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، والتي تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان، وينطبق هذا التعريف على الشعب الكردي بكونه مجتمعاً مثل أي مجتمع بشري آخر، بما يتوفر له من المقومات الأساسية، كالأرض، البيئة، السكان، التنظيم

---

[1] هوكر طاهر توفيق، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] باسيل نيكيتين، **الكرد: دراسة اجتماعية اقتصادية**، ترجمة، صلاح برواري،(القاهرة، دار اسو، 1993،) ص55.

[3] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[4] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص43.

الاجتماعي ومؤسساته التي تفاعلت فيما بينها وبين المجتمعات الأخرى عبر التاريخ[1]. حيث يمتاز الأكراد بنظامهم العشائري وروحهم القبلية، فالأكراد كانوا يعيشون في جماعات بمعزل عن المجتمع المحيط بهم، فنراهم يشكلون "دولة وسط دولة"، وكانت المجتمعات العشائرية إلى عهد قريب تتمتع بشيء كثير من النفوذ والاستقلال القضائي والإداري الذي يعتمد على الحق العرفي وليس الحق المدني، ولم يشعر أفراد العشائر منذ عصور طويلة بضرورة الخضوع إلى تنظيم سياسي أو إداري غير العشيرة، لقد كان الجميع من أهل القبائل والعشائر يدينون لزعيم القبيلة، والكردي يلبي رغبة زعيمه ليس فقط قياماً بواجب، وإنما في أحيان كثيرة عن إيمان راسخ واندفاع عنيف فرجال القبائل في مساحات واسعة من كردستان، كانوا يكنون الولاء إلى قادتهم أكثر من رجال السلطة سواء كانت السلطة العثمانية أو غيرها[2].

والمجتمع القبلي الكردي شأنه شأن المجتمع البدوي العربي ينقسم إلى بطون وأفخاذ، وفي كل قبيلة توجد أسرة ينحدر منها زعماء أو رؤساء القبيلة أو الأغوات، ومنهم الأغا وهو العمدة، ومن أقوى وأهم عشائر الأكراد الجبليين هي[3]:

1- عشيرة الجاف وهي المسيطرة على منطقة شهرزور وما حولها "حلبجة وخرمال" وتاريخها ضارب في القدم ويعود إلى القرن السابع الميلادي.

2- عشيرة بشدر وتستوطن منطقة قلعة دزه وفي شمال العراق وجنوب شرق تركيا.

3- عشيرة زنكنة، وتستوطن في شمال العراق وجنوب شرق تركيا.

4- عشيرة الطالبانية والتي ينتمي إليها الزعيم الكردي جلال الطالباني وتستوطن شمال العراق.

5- عشيرة الكاكانية، وتستوطن شمال غرب إيران.

6- عشيرة البابان اليزيدية، وتستوطن شمال العراق.

---

[1] طاهر حسو الزيباري، بنية المجتمع الكردي، www.aliajazeera.net2-7-2012، ص22.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص53.

7- عشيرة البرزنجية وتستوطن منطقة السليمانية وما حولها.

وهذه العشائر هي التي تشكل المجتمع الكردي، وهي التي تضم معظم وحداته العسكرية المقاتلة، ومن بين أبنائها يخرج الزعماء والقادة والثوار، وترتبط هذه العشائر مع بعضها البعض بحكم العصبية القبلية، والمصاهرة ويحكم العاطفة الدينية، وكما أن هناك أموراً أخرى تحرك الكردي من أجل الثورة والتمرد أهمها شغف الأكراد بالمغامرة، كما أنهم يتهربون من قانون التجنيد الإجباري لانعدام الشعور بالمواطنة لديهم لأنهم يخدمون دولاً تحرمهم حق المواطنة[1].

وإذا أردنا أن نقتحم العالم الخاص لشخصية الإنسان الكردي، فنجد أنه إنسان عنيد شجاع متكبر لديه أباء وكبرياء قاس حتى مع نفسه مثابر، فهو من سلالة شعب متكبر جبل على الاستقلال ورفض الخضوع للغير، وبصفة عامة فإن شخصية الإنسان الكردي لا تنفصل عن حياة أرضه، فهو شأنه شأن الإنسان العربي القديم ارتبط بالأرض والصحراء، فالكردي يعيش بالأرض فكانت الزراعة والرعي أهم الحرف التي عمل فيها، وللطبيعة في نفس الإنسان الكردي مكانة خاصة، كما للماشية مكانة حميمة عند الكردي الذي يرتبط بماشيته ارتباطاً وثيقاً مثلما يرتبط العربي البدوي بالناقة أو الفرس، فحياة البداوة وأخلاق الصحراء وقوانينها تفرض نفسها على الكردي، كما كانت تفرض نفسها على العربي، وحياة البداوة الصحراوية علمت الكردي عادة الترحال والتنقل وعدم الاستقرار، كما علمته الصبر على المصاعب، واحتمال الشدائد، وربت نفسه على شظف العيش والخشونة، والاقتصاد وعدم الشكوى[2].

وهذه الصفات تكاد تكون عامة ومشتركة بين المجتمعات الكردية العشائرية أو القبلية أو البدوية، أما الأكراد سكان المدن الذين تعلموا وتحضروا، وتخرج منهم مهندسون وأطباء ومحامون وأساتذة جامعات، ومهن كثيرة مختلفة، فقد اختلطوا بغيرهم وتأثروا بالمجتمعات التي يعيشون فيها.

إن تقدير عدد سكان كردستان من الصعوبة بمكان بسبب تضارب الاحصائيات وتنوعها، وخصوصاً التيارات السياسية السائدة في المناطق التي تضم أكراد، فالتقديرات الرسمية تختلف عن التقديرات الحقيقية في هذه البلاد بسبب إنكار بعض هذه الدول لحقوق الأكراد أو حتى لوجودهم كقومية لها ما للقوميات من

---

[1] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] نفس المرجع السابق، ص51.

حقوق، فإحصاء عدد الأكراد في تركيا مثلاً من أشق الأمور لأن الحكومة لا تسميهم كرداً، وإنما أتراكاً جبليين، وتنكر عليهم إنكاراً تاماً دعواهم القومية، وزيهم الوطني محرم ارتداؤه في مراكز ووحدات الإدارة على الأقل، ولا يُعرف إلا النذر اليسير عن عدد الضحايا الذين صرعوا في سلسلة متتابعة من الثورات، كما لا يعلم شيء عن عمليات التهجير التي كانت تتم في أعقاب تلك الثورات عادة[1].

ولا تزال إيران تنكر على الأكراد حقوقهم القومية أو تشير إليهم بهذا المعنى في أي إحصاءات رسمية، وهناك عقبة أخرى، ألا وهي امتناع العشائر والفلاحين الأكراد عن تسجيل أنفسهم أثناء الإحصاءات الرسمية، خوفاً من التجنيد والضرائب لإنعدام الشعور بالمواطنة، أما في العراق فلا توجد خلافات كبيرة بين تقديرات الأكراد لعددهم وتقديرات الحكومة، فالعراق بلد متعدد القوميات والأديان، وإن القومية الرئيسية للسكان هي القومية العربية وتليها القومية الكردية حيث تمثل الأولى حوالي 80% من السكان بينما تمثل الثانية حوالي 17% من إجمالي السكان البالغ عددهم 24 مليون نسمة[2].

وبالرغم من أن معظم الإحصائيات حول التعداد السكاني للأكراد، يشوبها كثير من الخلط والتحريف والتناقض والتعتيم، بسبب بعض العوامل السياسية التي أشرنا إلى جانب منها، فإن معظم الإحصائيات السكانية تعود إلى ما قبل عام 1960، ومن المؤكد أن التعداد السكاني للأكراد قد تضاعف بعد هذا التاريخ، وسنقوم بعرض هذه الإحصائيات بغض النظر عن مدى دقتها ومصداقيتها.

ونذكر منها على سبيل المثال، ما نشرته الموسوعة السوفيتية الصادرة عام 1952، فقد قدرت عدد الأكراد في إيران بما يقرب 2.5 مليون نسمة، 1.2 مليون نسمة في العراق، وبالتالي تكون نسبة أكراد إيران إلى العراق 1: 2 وقدرت المجلة الفرنسية Marché lemonade الصادرة عام 1956، عدد الأكراد بثمانية ملايين نسمة، بينما قدرت بعض المصادر الأخرى أن عدد الأكراد في تركيا وحدها يصل إلى خمسة أو ستة ملايين نسمة[3].

---

[1] جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] أدمونس، سي. جي، **كرد وترك وعرب**، مرجع سبق ذكره، ص4.

كما يقدر عد أكراد تركيا بما يساوي عددي أكراد العراق وإيران، وتوزع نسب الأكراد في الدول التي يعيشون فيها كالآتي[1]:

الأكراد في تركيا يؤلفون 46.20% من مجموع الشعب الكردي.

والأكراد في إيران 30.74% من مجموع الشعب الكردي.

والأكراد في العراق 18.34% من مجموع الشعب الكردي.

والأكراد في سوريا 4.72% من مجموع الشعب الكردي

وكما قلنا بأن معظم الإحصائيات حول التعداد السكاني للأكراد قديمة يصل أحداثها إلى ما يقرب نصف قرن من الزمان، ولكن أحدث البيانات عن تعداد الأكراد عام 1992 جاء كالتالي على وجه التقريب:

جدول رقم (3) التعداد السكاني للأكراد

الدولة	عدد الأكراد
تركيا	16.000.000
إيران	6.000.000
العراق	3.500.000
سوريا	1.500.000
المجموع	27.000.000

المصدر: www.almostafa.cam

وطبعاً غير مدرج في هذا التعداد باقي الأكراد المنتشرين في الاتحاد السوفيتي سابقاً وأرمينيا وباقي

[1] نفس المرجع السابق، ص8.

الدول، وكذلك غير مدرج فيها الأكراد المهاجرون إلى معظم دول أوروبا، ولكن بنظرة فاحصة إلى أعداد السكان الأكراد في الدول المذكورة، ومقارنتها بعدد سكان هذه الدول الآن، لن نكون مغالين، إذا أكدنا أن عدد الأكراد قد اقترب من ثلاثين مليون[1].

وهذه الحقيقة التي يؤكدها الأكراد أنفسهم، ولكن تحاول معظم الدول تجاهلها والتعتيم عليها، مع أنه يجب أن نضع في اعتبارنا، أن الشعب الكردي قد تعرض طوال تاريخه للاضطهاد والإبادة الجماعية والتنكيل الوحشي من قبل الحكومات المتعاقبة في الدول التي يخضع لسلطاتها الأكراد، ويكفي أن نقول أن هناك تقريراً للحزب الشيوعي التركي قدر عدد من قتل أو نفي من الأكراد خلال ثلاث عشر عام فقط بمليون ونصف مليون كردي، هذا عدا من هم داخل السجون والمعتقلات أو من شردوا وانصهروا مع شعوب أخرى، أو من هُجروا إجبارياً إلى خارج حدود الوطن، كما أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن أكراد العراق قد تعرضوا لعدة حملات شرسة وأقربها مأساة قرية حليجة التي قصفت بالطائرات وأبيد سكانها بالغازات السامة، وقتل فيها ما يقرب من خمسة آلاف مواطن، وقد اختلفت علاقة أكراد العراق مع الحكومات المتعاقبة، وتعرضت للمد والجزر تبعاً للظروف السياسية[2].

ثانياً: الحركة التحررية الكردية

ووصولاً إلى تطور الحركة الوطنية الكردية، سنركز ضمن إطار هذا السياق على أهم الحركات التحررية الكردية في إيران والعراق، أما في ما يتعلق بتطور المسألة الكردية في تركيا، فهذا الموضوع سيتم التطرق إليه بشيء من الإيجاز، وسوف نكتفي بعرض أحداث رئيسية في مسار الحركة الوطنية الكردية في تركيا.

إن السمة البارزة والقاسم المشترك في معظم الحركات الوطنية الكردية منذ نهاية القرن التاسع عشر، والتي كانت تهدف إلى قيام دولة كردية مستقلة سواء ضمت كل كردستان أو بعضها، والتخلص من السيطرة العثمانية والإيرانية، هي فقدانها للتخطيط المسبق للحركة والتخطيط في معناه العام هو تحديد

[1] خليل إسماعيل، **القضية الكردية وجود أم حدود**، (أربيل: جامعة صلاح الدين، 2006)، ص 12.

[2] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص41.

أهداف معينة يجب أن يحققها المجتمع خلال مدة معينة مع تحديد الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ووضع هذه الوسائل والأدوات موضع التنفيذ، والتخطيط يشمل خطة الحركة ومكان المعركة، والبدائل سواء كان ذلك للقوات المحاربة أم لقادتها، فضلاً عن علاقات الحركة الخارجية وكسب الدعم، ولابد لكل خطة في حال فشلها من خطة بديلة، وتعد هذه الأمور من مسلمات التخطيط الجيد[1].

أما التنظيم فيقصد به تنظيم قوات الحركة من حيث المراتب والأسلحة ثم تنظيم مكتسبات الحركة على أرض الواقع من أسرى وغنائم وأسلحة وأرض، وإدارة هذه المكتسبات لضمان نجاح الحركة، وربما كان افتقار الحركة الوطنية الكردية إلى هذا التخطيط والتنظيم يعود في الأساس على طبيعة المجتمع الكردي، وطبيعة الحياة الكردية آنذاك، والتي يمكن أن نسميها "الحياة البسيطة" البعيدة كل البعد عن تعقيدات العصر الحديث التي شهدت أوروبا تطوراته الأولى، فضلاً عن الطبيعة العشائرية للأكراد آنذاك، وطبيعة بلادهم الجبلية شديدة الوعورة[2].

لقد ساعدت طبيعة كردستان على ظهور إمارات متناحرة كل منها تحاول أن تبلع الأخرى دون جدوى، وقد كانت هذه الظاهرة موجودة في كردستان في القرن التاسع عشر وما قبله، مما أدى إلى تدهور أحوال البلاد العسكرية والاقتصادية، وجعل الولاة يتبعون سياسات ضارة بكردستان في سبيل فرض سيطرتهم عليها، إذ لجأ الولاة إلى ضرب الأكراد بالأكراد، وهذه السياسات تسمح بظهور إمارات قوية نسبياً لكن هذه الأمارات سرعان ما تضعف لتحل محلها إمارات أخرى نامية، ولذلك لم تستطيع إمارة واحدة أن تسيطر بمفردها على كردستان بأسرها، وقد كان الطابع القبلي يغلب على الأكراد في القرن التاسع عشر فكانوا غالباً ما يفتقدون عنصر الوحدة أو التكامل، فظلوا حتى الحرب العالمية الأولى لا تعنيهم الحدود الوطنية[3].

إن حكام هذه الإمارات من الإقطاعيين الأكراد، قد لعبوا دوراً كبيراً في الحركة التحررية الكردية إبان القرن التاسع عشر، وكانوا في الواقع ممثلين لفئة اجتماعية عشائرية المظهر، ولكنها تحمل الجنين الرأسمالي بين ضلوعها، هذا فضلاً عن تعرضها للاضطهاد القومي من قبل الأتراك والفرس، مما ساهم

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،(بيروت، دار الطليعة، 1990،) ص701.

[2] نفس المرجع السابق، ص702.

[3] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص13.

في دفعهم إلى حلبة الكفاح ضد الغزاة الأجانب، خاصة وأن محاولات فرض المركزية قد هددت مصالحهم وإماراتهم بالضياع، ولذلك كانت الثورات الكردية تشتد في حالة ضعف السلطة المركزية، وحينما تقوى السلطة المركزية تضعف هذه الثورات ويقضي عليها[1].

إن تاريخ الأكراد مع الثورات على الاحتلال والمحتلين دام. وصفحات معاركهم في سبيل صد الغزاة مليئة بالقصص والحكايات البطولية التي تستحق أن تسجل بحروف من نور، وتنقش على صفائح من ذهب وفضة، ولا نستطيع أن نتحدث بالتفصيل والإسهاب عن كل الثورات التحرر، وحركات الكفاح المسلح التي قام بها الأكراد من أجل الحصول على كردستان المستقلة، وتحقيق الوطن القومي لهم، ولكننا سوف نشير إلى أهم هذه الثورات وزعمائها، بقدر ما تسمح به المساحة في هذا المبحث، ومن ثم نحاول بحث أسباب فشل كل الثورات الكردية.

لقد بدأ الشعور القومي ينتشر بين الوطنيين الأكراد من المتعلمين والتجار ورجال الأعمال، وهم الذين أربكت السيطرة التركية أعمالهم، كما نمت العاطفة القومية وما الحركات التي حدثت في مناطق بايزيد، وان، تخجوان، وإشراك الأكراد فيها، ضد السلطة إلا ثورات كردية هي وغيرها مثل حركة أحمد باشا بابان والأمير بدر الدين خان[2].

ففي عام 1878، اندلعت في شهدينان ثورة عارمة قادها الشيخ "عبيد الله النهري" في كردستان تركيا، واليت تعتبر ثورة قومية بالمفهوم الحديث لأن قائدها هو أول من دعا إلى وحدة كردية واستقلال ذاتي للأكراد، وربما كان في بداية هذه الحركة شيء من التخطيط الأولى من حيث اختيار كردستان إيران نقطة لإنطلاق شرارة الحركة، وذلك لضعف الحكومة القاجارية آنذاك، وجعل كردستان إيران وخاصة السهل الأرمني فيها قاعدة اقتصادية تمد الحركة بالتموين، إلا أنه عند المتابعة الدقيقة لتفاصيل الحركة وأحداثها يظهر جلياً ضعف هذا التخطيط الأولى بدءاً، ثم غياب التنظيم الجيد بشكل كبير لهذه الحركة، إذ لم يكن هناك أي تنسيق بين العشائر الكردية المشتركة في الحركة، بل إن أغلبهم التحقوا بالحركة لا لدافع قومي، بل لمجرد حصولهم على غنائم، فلو كان هناك تخطيط وتنظيم مسبقين لما كان لهذه الحركة أن تنتهي بمجرد القبض على رئيسيها، ولا يزال بدور الجدل حول أسباب سرعة انطفاء هذه الحركة، وعدم

---

[1] جلال الطالباني، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] محمد أمين زكي، **تاريخ الكرد وكردستان**،(القاهرة، مطبعة السعادة، 1936،) ص259.

لجوء الشيخ عبيدالله النهري إلى حرب العصابات بعد خسارته في أورمية، وذلك يرجع على ما يبدو إلى العداوات والخصومات بين القبائل التي لم يفلح الشيخ في معالجتها، وعدم وجود برنامج محدد وأساس واضح يقام عليه بناء مستقبلي، فضلاً عن تعذر فهم المنطق القبلي المحدود لطبيعة الأهداف[1]، وإذا وقفنا للنظر في بيان أسباب إخفاق الثورات الكردية في القرن التاسع عشر، نجد أنها في الدرجة الأولى داخلية ناشئة عن نفس الأكراد وكردستان، ويمكن إيجاد هذه الأسباب والعوامل في الآتي[2]:-

1- الانشقاق الداخلي والتحاسد، وقد مكن ذلك الدولة العثمانية والفرس من القضاء على حركتهم بسهولة ويسر بالاستعانة بقوة بعض الأمراء الأكراد لضرب إمارات أقوى وهكذا.

2- لا ينكر أن جميع الثورات والمحاولات الكردية في القرن التاسع عشر قد حدثت قبل أوانها، ولم يكن الشعب الكردي قد استعد لمثل هذه الغايات، خصوصاً من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل محاولة بدون هذا الاستعداد لا توصل إلى الهدف المنشود.

3- كانت قيادة هذه الثورات عشائرية، وقد فشلت في قيادة الحركة التحررية للشعب الكردي نحو الحصول على الاستقلال بسبب ميل هذه القيادة للمساومة وهجر الثورة والفرار من ميدانها.

4- إن القائمين على هذه الحركات لم يكونوا يحسنون الاضطلاع بمهام الحكم ولا مدركين للعوامل والظروف السياسية التي تحيط بهم[3].

فقد استعملهم جيرانهم أدوات يحققون بها أهدافهم، حيث استعملهم الأتراك العثمانيون ضد الفرس، واستعملهم الفرس ضد العثمانيين وسلطانهم في العراق، وفي العصر الحديث تستخدمهم إيران ضد العراق، وسوريا أيضاً ضد تركيا، كما تقوم هذه الدول في أحيان كثيرة بضرب الأكراد بعضهم ببعض، وحينما يسود الوئام والسلام بين هذه الدول تتحد ضد الأكراد.

---

[1] هوكر طاهر توفيق، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

[3] Barth, F.. "Enduring and emerging issues in the analysis of ethnicity". In **The Anthropology of Ethnicity: Beyond "Ethnic Groups and Boundaries"**. Vermeulen, H. and Govers, C., eds,. The Hague: Martinus Nijhoff International, 200, P 58.

دخل الأكراد القرن العشرين، وهم على نفس حالهم من الصراع المستمر مع المركزية لاسيما الدولة العثمانية التي شكلت أهم مراكز الصراع مع الأكراد، ويجيء عام 1908 ليشهد تحولاً هاماً في الحياة السياسية في المنطقة، عندما يقع الانقلاب العثماني، وتنتقل زمام السلطة الحاكمة إلى الاتحاديين الذين كانوا يحملون في جعبتهم عدداً من الوعود الخلابة والعهود المغرية، معتمدين برنامجاً إصلاحياً، استطاعوا أن يجمعوا حوله جموع الشعب وعناصر الإمبراطورية العثمانية، كما أعلنوا الدستور العثماني، مما أعطى انطباعاً لدى الجميع أن هناك توجهات إصلاحية كبرى لدرجة أن الدول الأوربية نفسها انطلت عليها هذه الوعود، فأوقفت تنفيذ العقوبات التي اتخذتها في مؤتمر ريفال ضد الدول العثمانية.[1]

ولكن بمرور الوقت تبين أن هؤلاء الاتحاديين ودعاة التجديد والتمدين والحضارة، ليسوا أحسن حالاً من أسلافهم العثمانيين، وأن زعمهم بأنهم أبناء وأحفاد المجددين الأوروبيين، إنما هم أتراك طورانيون يريدون إحياء النزعة الطورانية العرقية لأنهم أنسال المغول والتتار بكل نزعاتهم الدموية والعنصرية، وإذا كان العثمانيون يعتبرون غيرهم من العناصر الأخرى أجناساً أدنى، وكانوا يسخرونهم لخدمة أهدافهم وأغراضهم، فإن الاتحاديين كانوا يهدفون إلى إذابة جميع القوميات والعرقيات الأخرى في القومية التركية أو إبادتها بأساليب عصرية جديدة[2].

ولما استعصى الأكراد على مخطط التتريك والانصهار في القومية التركية والتضافر مع المجتمع التركي، حيث ظل الأكراد على قوميتهم وعرقيتهم وتماسكهم القبلي والعشائري، خاصة وأنهم يمثلون عدد لا بأس به كان يبلغ حوالي الخمسة ملايين نسمة حينذاك، لذلك فقد أصدر الخليفة العثماني السلطان محمد رشاد الخامس قانوناً كان الضربة القاضية للأكراد، إذ وضع هذا القانون في اعتباره تشتيت الأكراد للقضاء على "الكردية" دون القضاء على الأكراد، بمعنى إلغاء القومية والعرقية مع الإبقاء على البشر للاستفادة منهم[3].

---

[1] احمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] نفس المرجع السابق، ص100.

[3] www.almostafa Cam، 4-10-2011، ص5.

وقد لوحظ أن قوة الأكراد في تماسكهم عشائرياً وتكوين عصبية قومية، لذلك تضمن المرسوم السلطاني الجديد نفي وتشتيت الأكراد[1]، وإعادة توزيعهم على جميع الولايات العثمانية بحيث لا تزيد نسبة هؤلاء المبعدين من الأكراد في أية مدينة يهجرون إليها عن 5% من السكان الأتراك، وبشرط أن يقيم زعماء الأكراد وبكواتهم وأمراء العشائر في الحواضر والمدن العثمانية، ليكونوا تحت سمع وبصر الحكومات أي تحت الرقابة المستمرة، مع إبعاد عشائر هؤلاء الزعماء والأمراء إلى القوى الثانية البعيدة، حتى تنعدم الاتصالات ثم الصلات بينهم بحيث يمكن أن تضيع معالم الأمة واللغة الكردية والعصبية القومية بين المجتمعات الجديدة التي ينقلون إليها[2].

نلاحظ أن الفكر القومي الكردي حتى الحرب العالمية الأولى، لم يتبلور في حركة فكرية فلسفية يقودها مفكرون وسياسيون كالذي حدث في الحركات القومية بأوروبا أو في الشرق الأوسط، ولذلك فإنه وإن كان إطاره العام معروفاً كمفاهيم " الاستقلال" و "الحرية" التمتع بالحقوق القومية المشروعة "، فإن الحركة القومية الكردية بقيت تعاني من أزمة فكرية فلسفية لكونها لا تملك فلسفة خاصة بها، حيث بقيت تتأرجح بين الأفكار والمفاهيم الرجعية والليبرالية والاشتراكية والماركسية، ونشأت صراعات عنيفة أثرت وبعمق على توحيد هذه الحركة[3].

وهكذا لم يظهر مفكر قومي كردي يستطيع أن يبلور الإطار الفلسفي للحركة القومية الكردية، فبقيت تلك الحركة بيد قادة سياسيين يقودون أحزاباً سياسية أو حركات ثورية أو انتفاضات شعبية، ومن أهم هؤلاء القادة الذين ساهموا في دفع الحركة القومية الكردية للتطور في القرن العشرين، وإن لم يتمكنوا من تحقيق أهداف حركاتهم[4]:

1- الشيخ محمود البرزنجي قاد حركات مسلحة أعوام 1918، 1920، 1923 العراق.

---

[1] للمزيد حول عمليات التهجير وتشتيت الأكراد راجع: شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989، ص ص 88-122.

[2] سعدي هروني، كردستان والدولة العثمانية، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3] شير زاد أحمد نجار، تطور الفكر القومي الكردي، www.aljazeetra.net، 7-4-2012، ص21.

[4] Kerim yildiz, the kurds in Turkey eu accession. And Human rights, London 2005, p:118- 123

2- الشيخ أحمد البارزاني 1943 العراق.

3- مصطفى البارزاني 1945، 1961، 1975، العراق.

4- القاضي محمد 1946 إيران.

لابد أن نشير للدخول في تفاصيل الحركات القومية الكردية إلى السياسة البريطانية في منطقة بلاد ما بين النهرين في النصف الأول من القرن العشرين، والتي لها مصالح حيوية في هذه المنطقة بحكم تواجد البترول بوجه خاص، والأهمية الاستراتيجية لبلاد النهرين بوجه عام، حيث أعلنت بريطانيا في عام 1914 الحرب على تركيا، وبعد مقاومة تركية واهية احتلت البصرة، وبعد احتلال بغداد، تم تشكيل لجنة عرفت باسم لجنة "إدارة ما بين النهرين" يناط بها رسم المستقبل السياسي للعراق، وفي عام 1917 عقدت اللجنة أول اجتماعاتها، ثم أصدرت قرارات أهمها[1]:

1- إن المناطق المحتلة تكون إدارتها من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا وليس من قبل حكومة الهند.

2- تبقى البصرة مباشرة تحت الإدارة البريطانية.

3- تصبح بغداد ولاية عربية يحكمها حاكم محلي أو حكومة تحت الحماية البريطانية في كل شيء أي تكون واجهتها عربية.

بذل الأكراد جهوداً كبيرة في الحرب إلى جانب العثمانيين ضد القوات البريطانية في العراق، فقد سار فرسان القبائل الكردية والعربية لمواجهة القوات البريطانية قبل أن تصل إلى حدود لواء الكوت، حيث تصدت للقوات البريطانية في الشعيبة، وكان يقود القوات الكردية الشيخ محمود البرزنجي على رأس ألف فارس كردي، وقد قتل في معركة الشعيبة كثير من الأكراد[2].

بدأت مقدمات هزيمة الدولة العثمانية تلوح في الأفق، مما أدى إلى الاضطراب في صفوف الأكراد،

---

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] نفس المرجع السابق، ص33.

وإلى زيادة القلق لدى الشيخ محمود، خاصة وأن العلاقات بدأت تسوء بينه وبين العثمانيين، فقد أخذ العسكريون العثمانيون يتهمون زعماء العشائر الكردية بالسلب والنهب، مما دفع بالشيخ محمود إلى أن يترك ميدان القتال وينسحب بقواته إلى حدود لواء السليمانية، وقد ارتاب الأتراك في أمره، ولكن ظروفهم العسكرية السيئة لم تساعدهم على اتخاذ إجراءات عنيفة ضده، فلم يكونوا في ذلك الوقت مستعدين إلى أن يفتحوا باباً يعود عليهم بالخسران[1].

وفي السابع من إبريل عام 1917، وصلت قوة إنجليزية إلى كركوك فقرر الشيخ محمود أن يتصل بالإنجليز القادمين إليها، بأمل التوصل إلى نوع من الاتفاق معهم يضمن تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية، وذلك قبل وصولهم إلى السليمانية، وقد تداول الشيخ في الأمر مع رجاله المقربين، وكتب بصورة سرية رسالة إلى الحاكم البريطاني في العراق، طلب فيها أن يتخذ الإنجليز قراراً بتشكيل حكومة في السليمانية يكون هو على رأسها وتكون خاضعة لحمايتهم[2].

كان الحاكم البريطاني في العراق يرى إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق، وإخراجها من نطاق دولة كردستان التي كان تشكيلها مدار البحث خاصة، وأن الأكراد كانوا يلحون في المطالبة باستقلال كردستان المركزية، هذا الرأي يحمل في طياته نكثاً بالعهد، وتخلي بريطانيا عن الضمانات التي أعطيت في مجلس العموم البريطاني، ومؤداها أن الأكراد لن يُرغموا على الخضوع لأية حكومة عربية[3].

حاولت بريطانيا[4] أن تتخذ من الأكراد قوة لها في سبيل سيطرتها على بلاد ما بين النهرين، فتظاهرت بالدفاع عن قوميتهم والمحافظة على مصالحهم حتى أغرتهم بطلب الرجوع إليها مباشرة فيما يتعلق بأمورهم، وعلى هذا الأساس تم تعيين الشيخ محمود البرزنجي حاكماً في السليمانية، ومعه المستشارين الإنجليزيين ميجر نوئيل وميجر دانلس، للشئون السياسية والعسكرية.

---

[1] نفس المرجع الساق، ص34.

[2] جلال الطالباني، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] نفس المرجع السابق، ص114.

[4] للمزيد حول السياسة البريطانية تجاه الأكراد في تلك الفترة راجع: وليد حمدي، **الكرد وكردستان دراسة تاريخية وثائقية**، القاهرة، مطبعة سجل العرب، 1992، ص ص 379، 420.

ولم تلبث علاقات الشيخ محمود بالإنجليز أن ساءت بعد فترة قصيرة من تعيينه حكمدار للسليمانية لأسباب أهمها الآتي[1]:

1- تصادم أهداف كل من الأكراد والإنجليز، فالشيخ محمود كان يهمه استقلال الأكراد، وبريطانيا يهمها بالدرجة الأولى السيطرة وضمان مصالحها بصرف النظر عن تعارض ذلك مع الأماني الوطنية الكردية أو عدم تعارضه.

2- شعور الشيخ محمود بأن السلطات البريطانية تحاول الحد من نفوذه بين القبائل الكردية، بحيث لا يتعدى هذا النفوذ الحدود التي رسمتها، والتي كانت ترى أن نفوذه لابد أن يقف عندها.

بعد ترحيل الشيخ محمود ورفاقه إلى بغداد قدموا لمحكمة عرفية إنجليزية، وتم إصدار عليه حكماً بالإعدام، كما حُكم على عدد آخر من رجاله بغرامات وعقوبات مختلفة، ولكن لأسباب تتعلق بالسياسة البريطانية، وباستمرار النزاع على كردستان روى إبدال حكم الإعدام إلى السجن المؤبد، حيث تم نفي الشيخ محمود مع صهره محمد غريب إلى الهند[2].

في الوقت الذي استمر فيه الوطنيون الأكراد يطالبون بحكم كردي مستقل يرأسه الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، واشتداد الأعمال العسكرية ضد الوجود البريطاني في كردستان كان المجلس البلدي في السليمانية الذي يرأسه الشيخ قادر الحفيد أخو الشيخ محمود يلح على البريطانيين بضرورة عودة الشيخ، وقد استجاب البريطانيين واتفقوا مع الشيخ وهو في منفاه على العودة إلى السليمانية ليملأ الفراغ الذي حدث، وفي عام 1922 وصل الشيخ محمود إلى السليمانية، واستقبل استقبالاً حافلاً كزعيم وحكمدار لكردستان، الأمر الذي منحه ضرورة التمرد على الخطوط الضيقة التي فُرضت عليه من البريطانيين[3].

فقد بذل الشيخ محمود جهوداً في محاولة إعداد جيش كردي يحقق به هدف توحيد كردستان ومد سلطته إلى خارج السليمانية، وقد بدأ خطواته في هذا السبيل بالاتجاه نحو كركوك على أساس أن أغلبيتها

---

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص122.

[3] جلال الطالباني، مرجع سبق ذكره، ص216.

الساحقة من الأكراد، وقد طالب الشيخ محمود السلطات البريطانية بضمها إلى نفوذه، وكان هناك اتجاه للقيام باستفتاء عام فيها لمعرفة مدى موافقة أهلها على الانضواء تحت سلطة السليمانية، ولكن خشى البريطانيون من هذه الفكرة وصرفوا النظر عنها، فقد رأوا أن الشيخ محمود سيناصبهم العداء إذا ما حاولوا تزييف نتائج الاستفتاء، خاصة وأن الشيخ كان مقتنعاً أن ثلاث أرباع السكان سيصوتون إلى جانب انضمامهم إلى سلطته، وفي حال عدم حصوله على الأصوات اللازمة سيروح به الظن إلى أن العلمية قد دبرت، ولذلك فضل البريطانيون عدم الموافقة على الاستفتاء[1].

وفي صيف عام 1924 ساهمت وحدات من القوات البريطانية مع القوات العراقية في عمليات عسكرية ضد الشيخ، وقد تمكن الجيش العراقي من احتلال السليمانية في 19 يونيو عام 1924، إلا أن الشيخ أجبر قطاعات الجيش العراقي على التخلي عن السليمانية فجردت عليه حملة عسكرية أخرى، استطاعت أن تقضي على نفوذ الشيخ العسكري وتفرق اتباعه، وقد ترك الشيخ المدينة، ولجأ إلى الحدود الإيرانية العراقية[2].

إلا أن الحكومة العراقية لم توفق في القضاء نهائياً على مقاومة الشيخ محمود أو القبض عليه، رغم احتلالها للسليمانية، الأمر الذي دفعها إلى معاودة إرسال فوجاً من الجيش إلى "بنجوين" قرية الشيخ محمود فاحتلتها في 20 إبريل عام 1927، لذلك لم يرى الشيخ محمود مناصاً من قبول المصالحة، حيث وافق في اليوم الثاني من يونيو عام 1927 على ما يلي[3]:

- **أولاً:** أن لا يدخل الشيخ ولا بعض أقاربه المعنيين الأراضي العراقية دون إذن من الحكومة.
- **ثانياً:** أن يتعقد الشيخ بعدم التدخل في شئون الحكومة العراقية، وأن لا يشجع أحد على هذا التدخل أياً كان في السليمانية أو في أي نحل آخر، وأن يبتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق.

---

[1] أدمونس، سيز جي، مرجع سبق ذكره ص275.

[2] محمود دره، **القضية الكردية**، بيروت، منشورات دار الطليعة، 1966، ص15.

[3] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص145.

- **ثالثاً:** أن لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية أي تأثير على حقوق الغير من الذين يرغبون في إقامة الدعاوى الشخصية عليه في المحاكم المختصة.

ولكن لم يمر وقت طويل حتى استأنف الشيخ لحركاته بعد عقد المعاهدة العراقية البريطانية في سنة 1930، وحينما نشبت الحرب العالمية الثانية عام 1939، عادت إلى الظهور فكرة حصول الأكراد على الحكم الذاتي، ويرجع ذلك إلى نمو الروح القومية بين الأكراد من ناحية، ومن ناحية أخرى فق أخذت كثير من الدول تبت الدعايات الكثيرة وتضع الخطط والمناهج الاستقلالية لحل المسألة الكردية، فقد أعلنت الولايات المتحدة بأنها تحاول المساعدة في منح كردستان الحكم الذاتي تحت حكم تركيا، وودعت ألمانية الهلترية بالمساعدة في إنشاء دولة كردية[1].

اقترح الشيخ محمود أن تتولى الإدارة في المناطق الكردية لجنة تعين محلياً من الأكراد، وإنشاء قوة من المتطوعين للقيام بواجبات الأمن، وقد رفضت الحكومة مطالبه وأنذرته بالابتعاد عن هذه الأعمال والاستسلام للحكومة، كما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في منطقة السليمانية، أدرك الشيخ محمود حراجة موقفه مما سهل على الجيش العراقي إنهاء تمرد الشيخ بطريق المفاوضات حيث وافق الشيخ على شروط الحكومة ببقائه في منطقة "داري كري" على أن يسمح له بزيارة السليمانية كل يوم نجمع لأداء فريضة الصلاة، وأن يرسل ولده لطيف إلى بغداد ليقيم فيها دلالة على حسن نياته، وبذلك عاد الهدوء إلى كردستان العراق، ورفعت الأحكام العرفية عن لواء السليمانية لزوال الأسباب التي أدت إلى إعلانها، وهكذا انتهت ثورات الشيخ محمود في كردستان العراق بعد أن استمرت حوالي ربع قرن من الزمان[2].

غر أن أطول الثورات الكردية على الإطلاق، كانت ثورة البرزانيين التي اندلعت في كردستان العراق، وتزعمها الملا مصطفى البارزاني عام 1946، وكادت الثورة أن تحقق عدة انتصارات بفضل تبنيها لأسلوب حرب العصابات لولا أن القوات المركزية استطاعت مطاردتها، وعملت على القضاء عليها مستخدمة كل ألوان البطش والتنكيل حتى انهزمت قوات البارزاني عام 1946، فاستطاع الهروب من خلال سلاسل جبلية متجهاً إلى الاتحاد السوفيتي، وهناك رحب السوفييت كثيراً بالملا مصطفى البارزاني،

---

[1] محمود دره، القضية الكردية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سابق ذكره، ص148.

واعتبروه ورقة رابحة يمكن استغلالها في الوقت المناسب لاسيما، وأن الاتحاد السوفيتي كان يحتل جزءاً من إيران الذي يضم جزء كبير من كردستان.

وبعد انسحاب الجيش الأحمر السوفيتي من أجزاء من إيران الشمالية، ودخول القوات الإيرانية إلى "مهاباد" عاصمة جمهورية كردستان المستقلة[1] التي أعلنت استقلالها عام 1946 بقيادة القاضي محمد، فر الملا مصطفى إلى الاتحاد السوفيتي مرة أخرى ومعه 650 رجلاً من الزعماء الأكراد حيث مكث في الاتحاد السوفيتي قرابة 12 عاماً.

وحين قامت ثورة تموز/ يوليو عام 1958 في العراق، وتمكن الثوار بقيادة عبد الكريم قاسم من اعتلاء السلطة، وقتل الملك فيصل ونوري السعيد رئيس الوزراء والأمير عبد الله ولي العهد، ودانت لهم الأمور، أبدى الثوار تفهماً واضحاً للأماني القومية الكردية، وأظهروا عطفاً شديداً على قضيتهم، وقرروا مساندتهم وإعطائهم كافة حقوقهم المشروعة، وكانت بادرة طيبة من الثوار الجدد في العراق، واتفق حكام العراق مع البارزاني على أن تتألف الحكومة العراقية ولأول مرة في التاريخ من عنصري الأمة، وهما العرب والأكراد، وتم تصميم شعار الدولة الذي يتكون من السيف والخنجر، السيف رمز للعرب، والخنجر رمز للأكراد[2].

ولم يستمر الوفاق الودي العربي الكردي أكثر من عامين حيث قفز القوميون العراقيون إلى كرسي السلطة، ولم يكن ضمن مبادئهم تمزيق الدولة العراقية إلى عنصرين عربي وكردي، ومن جديد عاد الصراع بين الرازاني والحكومة العراقية التي شنت حملة تلو الحملة ضده لقمع ثورته، وذلك بعد أن استقال المحافظون الأكراد الذين سبق وعينتهم حكومة العراق، كما استقال الوزراء الأكراد من الحكومة العراقية، وعاد ليظهر من جديد جيش "البيش ميرغا" ومعناها "تقدموا إلى الموت" في معاقله في الجبال، واشتعلت

---

[1] للمزيد حول جمهورية مهاباد الكردية التي أعلنت استقلالها عام 1946، راجع، مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، بيروت، كاوا للثقافة الكردية، 1997، ص ص 36-51.

[2] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

حرب العصابات من جديد ضد الجيش العراقي[1].

وعادت العلاقات إلى الهدوء، فترة من الزمن بسبب مرض البارزاني من ناحية، وبسبب التغيرات السياسية في بغداد نتيجة الانقلابات المتلاحقة في تلك الفترة من ناحية أخرى، ووجدت الحكومة الإيرانية في البارزاني رجل الساعة، كما وجدت في ثورة الأكراد فرصة سائحة لضرب العراق، واستُخدم الأكراد للضغط على حكام العراق بشأن النزاعات القائمة، وقد استُدعى البارزاني لزيارة إيران، وأصبح أعداء الأمس أصدقاء اليوم، ونفذ البارزاني شعاره الذي كان يقول فيه: " أتحالف مع الشيطان في سبيل مصلحة بلادي"، وفعلاً تحالف البارزاني مع الشاه الذي كان قد أصدر حكماً بإعدامه منذ سنوات بعد أن أعدم رئيس جمهورية مهاباد وهرب البارزاني، وكان وزيراً للدفاع[2].

لقد قدم الشاه للأكراد الدعم المادي لتجهيز الجنود الأكراد وشراء الأسلحة والذخائر والمون والعتاد والمهمات وتدبير رواتب الجنود، وكافة الاحتياجات العسكرية، كما أوهم الإيرانيين الأكراد أن الأمريكيين يؤيدون ثورة الأكراد، وإنهم على استعداد لتقديم كل العون والدعم المطلوبين، ورتب الشاة لقاء بين البارزاني والمخابرات المركزية، وقد تم اللقاء في واشنطن عام 1968، وحصل البارزاني على 12 مليون دولار من المخابرات المركزية الأمريكية، كما تعهدت بتزويده بالمعلومات العسكرية والإمدادات والمعونة المطلوبة عاد البارزاني ليقود ثورة عارمة استعملت حرب العصابات، وشكلت حرب استنزاف طويلة المدى ضد الجيش العراقي، وهنا فكرت الحكومة العراقية في سلاح ذي حدين عندما سعوا لتقارب مع شاه إيران الرجل المريض في ذلك الوقت، خاصة وأنه بدأ يعاني من متاعب وقلاقل داخلية، بفعل الإرهاصات الأولى للثورة الإسلامية في إيران[3].

ووقعت اتفاقية بين العراق وإيران في أواخر عام 1970، تتنازل العراق بموجبها عن نصف شط العرب، مقابل وقف الدعم للأكراد من قبل الإيرانيين، وبالفعل نفض شاه إيران يديه من المسألة الكردية،

---

[1] مي الزغبي، شخصيات كردية، studiesAliazeera net، 13-3-2013، ص27.

[2] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] نفس المرجع السابق، ص119.

وأدار ظهره لها، فكانت ضربة قاصمة للبارزاني ولقوى الثورة الكردية.

وفي عام 1979 توفى الملا مصطفى البارزاني، بدون أن يحقق حلمه الذي كان قريب المنال منه، بعد أن أمضى آخر تسع سنوات من حياته غريباً ومنفياً في الولايات المتحدة حيث انقطع الدعم والمدد، وسقطت الشعارات، وتفرق الثوار واحداً تلو الآخر[1].

لقد شهدت القضية الكردية في الربع الأخير من القرن العشرين تحولات هامة بحكم المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية، وأهمها حروب الخليج التي نشبت بين العراق وإيران من ناحية، ثم العراق والكويت من ناحية أخرى، التي تمخض عنها دخول دول أجنبية وأطراف خارجية إلى الشرق الأوسط، وتدويل المشكلة العراقية، وفرض حصار اقتصادي وعسكري على العراق، ثم تقسيمه إلى ثلاث مناطق منها منطقتان منزوعتا السلاح، واحدة منها هي المنطقة الكردية التي وجدت الفرصة سائحة للحصول على الاستقلال الذاتي، لأول مرة تحت المظلة الدولية، ووفق الشرعية الدولية التي وجدت من المشكلة الكردية وسيلة ضغط على الحكومة المركزية في بغداد، ومحاولة إذلالها بتقليم أظافرها، بل وبتر أطرافها[2].

وبعد هزيمة العراق في حرب الكويت، صدر القرار رقم 688 بتاريخ الخامس من أبريل عام 1991 عن الأمم المتحدة، وتم على أساسه تحديد منطقتين للحظر استفاد الأكراد من المنطقة الشمالية، وبدأت الأحزاب والقوى السياسية الكردية تنشط في المنطقة، وتحاول هي الأخرى الاستفادة من ممتلكات الرجل المريض الجديدة "العراق"، وقد ضمت فصائل المعارضة عدة أحزاب أهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، كما ضمت أحزاب عراقية أخرى أهمها حزب الدعوة والحزب الشيوعي العراقي والحركة الاشتراكية العراقية وغيرها[3].

---

[1] Patrick Thomberry,ethnic Dimensions of International Human rights,in:angela hearty and Siobhan leonard(editors (, **A Human Rights: An Agenda For the 21st century Cavendish** ,london,1999, p 101.

[2] منذر الموصلي، **الحياة السياسية والحزبية في كردستان**،(الرياض: الريس للكتب والنشر، لندن 2007)، ص 98.

[3] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص167.

ومن الملاحظ ازدياد النشاط الحزبي للأكراد في الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب الوعي السياسي، وقفز المشكلة الكردية إلى سطح الأحداث، وحدوث بعض المتغيرات الأخرى[1]كما أهمها الآتي:

1- صدور دستور 1958 في العراق الذي نص صراحة على ضمانة جميع الحقوق الكردية في المادة الثالثة منه.

2- اتفاقية عام 1966 بين حكومة عبد الرحمن البزاز والملا مصطفى البارازاني التي أدت إلى تهيئة الأوضاع لمنح الأكراد حقوقهم.

3- اتفاقية مارس عام 1970، وهي أهم وأشمل نص قانوني يحصل عليه الأكراد منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، والذي تم على أساسه قانون حكم ذاتي للأكراد عام 1974.

4- دستور عام 1970 الذي نص صراحة أن الشعب العراقي يتكون من قوميتين هما العربية والكردية، وأقر لأول مرة بالحقوق المصيرية للشعب الكردي، ولأول مرة يرد ذكر الشعب الكردي والقومية الكردية، كما أن المادة السابعة من هذا الدستور نصت على أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية، وأشار الدستور أيضاً إلى مراعاة الكفاءة ومراعاة نسبة السكان في تولي مناصب القيادة في الدولة، وأن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية من الأكراد[2].

وفي مناطق الحكم الذاتي في العراق، أجريت لأول مرة انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني" البرلمان" لكردستان العراق، وكان ذلك في التاسع عشر من مارس عام 1992، حيث عقد البرلمان الجديد أول اجتماع له في الرابع من يونيو من العام نفسه، وبعد ذلك بشهر، تم تشكيل مجلس وزراء كردستان الذي روعي فيه التشكيل النوعي والفئوي لجميع الأحزاب والقوى السياسية العاملة، خاصة الاتحاد الوطني

---

[1] للمزيد حول التطورات الحديثة في القضية الكردية راجع: ديفين ماكدوال، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج أل محمد، بيروت، دار الرازي، 2006، ص ص 563-630.

[2] صلاح بدر الدين،**الأكراد شعبًا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية**، (بيروت: دار الكاتب، 2006)، ص 12.

الكردستاني، والحزب الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني[1].

أما في إيران، فقد أخذت الحكومة الإيرانية على عاتقها مسئولية تحقيق الخدمات الأساسية والحيوية للأكراد، وشكلت ما يسمى " بكتائب التعمير"، وكرست سائر أجهزة الدولة في خدمة الأكراد، وفي الخدمات الضرورية لقراهم ومدنهم النائية، مع الأخذ في الاعتبار عدم التفريط في السياسة الأمنية للبلاد عملاً بالشعار الذي اطلقه الإمام الخميني، والذي قال فيه: " إن حساب الشعب الكردي ينفصل تماماً عن حساب المعادين للثورة"، أي أن الرأفة والعطاء للشعب والعقاب والشدة مع المعادين للثورة، وعلى هذا الأساس، كانت حكومة الجمهورية الإسلامية تجد نفسها ملزمة بواجباتها حيال أبناء الشعب الكردي في كردستان إيران وتحمل إيران شعاراً آخر في مواجهة الأكراد، وهو يد تحمل السلاح، ويد تحمل معول البناء، بمعنى أن مواجهة أعداء الثورة ضرورة حتمية لا هوادة فيها، ومد يد العون للمواطنين العزل الأبرياء ضرورة حتمية لا تفريط فيها[2].

والدولة الإيرانية تعمل دائماً على إرساء هيبة الحكومة المركزية، والجيش الإيراني يعرف متى وكيف يكشر عن أنيابه وقت اللزوم دون حرب، لذلك لم تشهد كردستان إيران حروب إبادة مثل التي وقعت في كردستان تركيا، ولا مجازر ولا مذابح جماعية، كما لم تشهد خطط تهجير جماعية مثل التي وقعت في كردستان تركيا، كما لم يحدث في إيران مثلما حدث في كردستان العراق عام 1988، حينما ضرب الأكراد بالأسلحة الكيماوية والغازات السامة في مناطق حلبجة، وحتى عندما قامت " جمهورية مهاباد الكردية المستقلة " في كردستان إيران، ثم انسحبت القوات السوفيتية، وتعري ظهر هذه الجمهورية الوليدة، وبعد أن دخلها الجيش الإيراني، كل ما فعل كان القبض على قيادات الجمهورية، وتم إعدام ثلاثة منهم، ولم تحدث أي أعمال بطش أو قمع أو تدمير قرى أو إبادة جماعية أو تمثيل بالجثث مثلما يحدث في الجانب التركي مثلاً[3].

---

[1] فايز العساف، **الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية**، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2010،) ص ص 102-103.

[2] أحمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص132.

[3] محمد السماك، **الاستغلال الديني في الصراع السياسي**، (بيروت: دار النفاش، 2000)، ص 58.

ولهذا نجد أن القضية الكردية في إيران كانت أقل حضوراً من قضية نظرائهم في العراق وتركيا، وغالباً ما يعبرون عن حقوقهم بوصفهم المذهبي أكثر من وصفهم العراقي، إلا أن الأكراد في إيران مؤخراً تشجعوا أكثر من السابق لرفع الصوت بتمايزهم العرقي، وشجعهم على ذلك التغيير الجذري الذي حدث في العراق، وما نتج عنه من حكم ذاتي كردي داخل الدولة العراقية الجديدة، بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، ومن التأثيرات العراقية الواضحة على الأداء السياسي الكردي في إيران هو الإعلان عن قيام "الجبهة الكردية الموحدة" والتي تعمل ضمن الأطر القانونية الإيرانية، وتهدف إلى تحصيل حقوق الأكراد، والدفاع عن قضاياهم بالوسائل السياسية والسلمية[1].

[1]Saad Salloum، End of Diversity in Iraq، History under the Sword: Tracking Cultural Heritage Destruction، Human Migration، and the Dynamic Nature of Conflict in Iraq،**Exploratory Seminar at the Radcliffe Institute for Advanced Study**، Thursday and Friday، July 9-10، 2015, P 95.

الفصل الثاني

الأكراد والحكم الذاتي في العراق وتركيا

المبحث الأول: الحركة القومية الكردية في العراق.

المبحث الثاني: الحركة القومية الكردية في تركيا.

الفصل الثاني

الأكراد والحكم الذاتي في العراق وتركيا

المبحث الأول

الحركة القومية الكردية في العراق

يمثل إقليم كردستان العراق جزءاً من جمهورية العراق، يقع في شمال العراق تم تخصيصه للأكراد عام **1992**، وبالرغم من أن قيادات الأكراد في العراق، فإن للإقليم علماً وشعاراً ونشيداً ورئيساً وبرلمانا وجيشاً خاصاً به، انقسمت حكومة وبرلمان الإقليم إلي جزئيين في عام **1994** بعد نشوب خلافات داخلية بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في الحكومة والبرلمان، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني[*] والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني حيث شكل الاتحاد الوطني الكردستاني حكومة وبرلماناً خاصاً به، واتخذ من محافظة السليمانية عاصمة لها وشكل الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى حكومة وبرلماناً خاصاً به[**]، واتخذت من محافظة أربيل عاصمة لها وعقد في محافظة اربيل في **20 يناير 2006** اجتماعاً للحكومتين لتشكيل حكومة موحدة وتم تكليف نيجيرفان بارزاني بتشكيل الحكومة الموحدة.[1]

وقد أعلن الحكم الذاتي لأكراد العراق في عام **1970** بعد اعلان الحكومة العراقية من طرف واحد منح الحكم الذاتي للأكراد في العراق حيث اعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفي البارزاني آنذاك بنود اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد لعام **1970** لا تلبي المطالب القومية للشعب الكردي في العراق، كان مسؤول منطقة الحكم الذاتي من الأكراد الموالين أو المتعاطفين مع الحكومة المركزية

---

[*] انتخب مسعود البارزاني يوم 2005/6/12 من قبل المجلس الوطني لكردستان العراق بالاجماع كأول رئيس منتخب لاقليم كردستان والاولى في تاريخ الشعب الكردي باختيار رئيس الاقليم عن طريق الانتخابات.

[**] إتفاقية بين جلال طالبانى ومسعود البارزاني بإنشاء قيادة مشتركة و التعاون بين حزبيهما الاتحاد الوطنى الكردستانى و الوطنى الديمقراطى في منتجع دوكان (380 ك شمال بغداد) حيث توصل الحزبان الديمقراطى الكردستانى و الاتحاد الوطنى الكردستاني إلي إتفاقية تاريخية لتوحيد إدارتي حكومة أقليم كوردستان و ذلك يوم 2006/1/21.

[1] Gunter, M.. **The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope**. (New York: St Martin's Press, 1992, p 78.

العراقية، اتخذت منطقة الحكم الذاتي من محافظة أربيل عاصمة لها وكانت تمتلك حكومة اعتبرتها الأحزاب الكردية المعارضة حكومة صورية، وكان لهذه الحكومة مجلس تنفيذي وآخر تشريعي،وكان نطاق سلطات المجلسين يشمل محافظة أربيل، ومحافظة دهوك، ومحافظة السليمانية في العراق، ولكن في حقيقة الأمر كانت للمجلسين صلاحيات محدودة حيث كانت الحكومة المركزية هي صاحبة القرار،[1] استمر الحال على هذا المنوال حتى حرب الخليج الثانية حيث تشكلت على أعقاب هذه الحرب منطقة حظر الطيران في شمال العراق وفقدت السلطة المركزية في العراق زمام سيطرتها على مقاليد الأمور في منطقة الحكم الذاتي للأكراد،ويعد إقليم كردستان من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية مثل (**النفط والغاز الطبيعي والكبريت**)[2].

وفي **11 مارس / آذار 1970** تحقق للأكراد حلمهم عندما تم تثبيت حقهم في الحكم الذاتي في الوثيقة التي أصدرتها الحكومة التي يقودها حزب البعث في العراق، وحددت فترة أربع سنوات لإصدار التشريعات الخاصة بذلك، ثم أصدرت الحكومة نفسها في **مارس/آذار 1974** قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفي البارزاني رفض القانون ولجأ إلي السلاح مرة ثانية.[3]

وبعد حزب استمرت سنة واحدة تقريباً استطاعت القوات العراقية أن تحاصر المقاتلين التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني في مناطق محدودة، وتدخلت إيران بصورة مباشرة لجانب البارزاني، ثم جاء اتفاق الجزائر[*] بين العراق وإيران في **مارس 1975** لينهي الدعم الإيراني للأكراد، فتم سحب القوات والمعدات الإيرانية من كردستان العراق وانهارت الحركة الكردية المسلحة، وقام المقاتلون وقياداتهم بتسليم أنفسهم أما

---

[1] سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره،ص 32، 33.

[2] محمد فيلي، تركية قد تحقق نبوءة تاراسوف ويتحول الحلم الكوردي إلى حقيقة،**مجلة فيلي**، (العدد 132، كانون الأول 2013،) ص10.

[3] سعد ناجي جواد،**دراسات في الحركة القومية الكردية**،(الأهلية للطباعة،عمان،الأردن،2007،)ص56.

[*] أبرز محطات العلاقات العراقية الإيرانية توقيع "اتفاقية الجزائر" بين البلدين في 16 مارس / آذار 1975. وكان البعثيون قد ألغوا معاهدة 1937 العراقية الإيرانية المتعلقة باقتسام مياه شط العرب بموجب خط التالوك الوهمي الذي يقسم شط العرب إلي نصفين أحدهما للعراق و الآخر لإيران.

للحكومة العراقية أو إلي إيران.

وإثر قيام الحرب العراقية الإيرانية سنحت الفرصة ثانية للحزب الديمقراطي الكردستاني لكي يحمل السلاح مرة ثانية، غير أن هذا الحزب كان قد تعرض لانشقاقات كثيرة أضعفته، كما أظهرت أحزاب كردية أخرى مناوئة له العمل لعل من أهمها هو الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة **جلال الطالباني(تأسس 1975)** وكذلك ترتب على وفاة **الملا مصطفي البارزاني(1979)**، كما نشطت في الآونة الأخيرة الأحزاب الدينية الكردية التي لاقت دعماً خارجياً واستجابة لدى الأكراد الذين عرف عنهم عبر التاريخ تمسكهم الشديد بالدين الإسلامي الحنيف، ثم جاءت أزمة الكويت والحرب التي تبعتها لتضعف السلطة المركزية والقوات المسلحة العراقية وتشجع الأحزاب الكردية المعارضة على حمل السلاح مرة أخرى، في حين وقفت أحزاب كردية **(أصغر حجما وأقل نفوذاً بين الأكراد)** إلي جانب السلطة المركزية. [1]المهم أنه وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة والمأساوية ظلت كل الأطراف متمسكة ببيان مارس، أو بمبدأ الحكم الذاتي فلم تقدم السلطة المركزية على إلغاء نص دستوري أو مادة قانونية تتعلق بالحقوق القومية الكردية، كما أن الأحزاب الكردية المعارضة لم تتحدث في أي مرحلة من المراحل عن الانفصال عن العراق أو عن تأسيس دولة كردية خاصة بها.

لقد بدأ إقليم كردستان العراق في السعي نحو الاستقلال منذ التوقيع على اتفاق **11 مارس "1970"** حيث كان الاتفاق مبنيا على مسألتين لم يعلن عنهما في البلاغ الرسمي لقيادة الثورة.

المسألة الأولى:

تحديد فترة انتقالية قدرها أربع سنوات قبل الإعلان عن الاستقلال الذاتي الداخلي لكردستان في موعد أقصاه **11** مارس سنة **1974**.

المسألة الثانية:

إعادة إحصاء الشعب الكردي في كركوك، وفي موعد أقصاه **11 مارس 1979**، بقصد التعرف على نوع هذه المنطقة المتنازع عليها، وقد رفض البعث فكرة الاستفتاء سواء في التاريخ المذكور وفي أي تاريخ لاحق، لأن بغداد كانت تعلم جيداً أن الغالبية العظمى في محافظة كركوك هي من السكان الكرد[2].

---

[1] سعد ناجي جواد، **العراق والمسألة الكردية**، دار اللام، لندن،1990، ص45.

[2] Chaliandm Geraldm Leskurds et Le Jurdistanm p.251,paris 1981.

جدير بالذكر ان الفترة التي كانت محددة بأربع سنوات من عام **1970** إلي عام **1974** لتطبيق نظام الحكم الذاتي شهدت تصدعاً كبيراً في العلاقات بين الحكومة العراقية والحركة الوطنية الكردية، ويتضح ذلك جلياً فيما جاء بالتفصيل في المذكرتين المتبادلتين بين القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني **1972/10 / 28 ،1972/ 9/23**، وقد أشارت مذكرة حزب البعث إلي أسباب نشوء الأزمة بين الحكومة والحركة الكردية وتضمنت ما يلي :

1- محاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار وفرض الحل لا طابع الوفاق القومي الديمقراطي.

مسألة العلاقات الخارجية التي تقيمها الحركة الكردية بالدول الأجنبية مثل إيران واعتبرت ذلك حرباً للوحدة القومية وتهديداً لسياسة الدولة.

2- منطقة كردستان تسير في اتجاه بعيد عن سلطة الحكومة المركزية ونهجا نظراً لهيئة القوات المسلحة التابعة للحركة عليها[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد اعترفت المذكرة بوقوع الأخطاء من جانب الحكومة العراقية، وذلك لأن قسماً من الأجهزة الإدارية والأمنية التي تحملت مسئولية تنفيذ بيان مارس لم تستوعب مغزى هذا البيان وقيمته السياسية والقانونية، وبناء على هذا الفهم الخاطئ انطلقت هذه الأجهزة في تصرفها وتنفيذها لسياسة الدولة في كردستان[2].

ومن ثم أصدرت الحكومة العراقية في **11 مارس 1974**[*] نظام الحكم الذاتي للمنطقة الكردية

---

[1] Gagnon, A. "**The moral foundation of asymmetrical federalism: A normative exploration of the case of Quebec and Canada**." In Multinational Democracies. A. Gagnon and Tully J., eds. New York, Cambridge University Press, 2001, p 54.

[2] مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الموجهة إلي الحزب الديمقراطي الكردستاني في 1972 /9/23- الطليعة 1973.

[*] في 11 مارس 1970 م تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد بين الحكومة العراقية و الزعيم الكردي الملا مصطفي البارزاني وفيه اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات للأكراد بالمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية ولكن لم يتم التوصل إلي حل حاسم بشأن قضية كركوك التي بقيت عالقة بانتظار نتائج إحصاءات لمعرفة نسبة القوميات المختلفة في مدينة كركوك.

تطبيقاً لبيان **11 مارس سنة 1970**[**] وتتضمن "**قانون رقم 33**" المادة الأولى منه :

أ- تتمتع منطقة كردستان بالاستقلال الذاتي، ويرمز إلي هذه المنطقة في القانون الحالي بلفظة "**منطقة**".

ب- حدود المنطقة والقطاعات التي يسكنها أغلبية من الكرد، وسوف يحدد التعداد العام حدود المنطقة بما يتفق وتصريح **11مارس**، وتعد نتيجة إحصاءات عام **1958** أساس تحديد الطبيعة العراقية للأغلبية المطلقة لساكني المناطق التي سيجرى فيها التعداد.

ج- تشكل المنطقة وحدة إدارية موحدة، ولها الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال الذاتي في إطار الوحدة التشريعية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية والأقسام الإدارية فيها تتفق مع المحافظين.

د-تعد المنطقة جزءاً من الأراضي العراقية، ومن شعبها جزءاً لا يتجزأ من الشعب العراقي.

هـ- تعد أربيل المركز الإداري للمنطقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي.

و- أجهزة نظام الحكم الذاتي جزء من أجهزة الجمهورية العراقية [1].

ومع ذلك لو كان حزبا البعث والديمقراطي الكردي قد اتفقا على **المادة (14) من ميثاق 11 مارس 1970** في الشروع في إحصاء السكان، فإن هذا بالتأكيد يفرض أن يكون أساساً لتحديد أراضي بالمنطقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وكان ينبغي الشروع في التعداد لتحديد المنطقة، وكان الحزب الديمقراطي الكردي قد اقترح الآتي لتنفيذ التعداد:

1.إعادة الكرد الذين طردوا أو نزحوا من مواطنهم إلي مناطقهم الأصلية لأنهم يدخلون في تعداد السكان في تلك المناطق.

2.عدم الاعتداء بنظام الوحدات الإدارية بعد اتفاق **11مارس**، والتي كان من أغراضها تخفيض

[**] اعتبرت الحكومة العراقية إصرار الأكراد بشأن كردية كركوك كإعلان حرب مما حدا بالحكومة العراقية في آذار 1974 م إلي إعلان الحكم الذاتي للأكراد من جانب واحد فقط دون موافقة الأكراد الذين اعتبروا الاتفاقية الجديدة بعيدة كل البعد عن اتفاقيات سنة 1970 م حيث لم تعتبر إعلان 1974 م مدينة كركوك وخانقين وجبل سنجار من المناطق الواقعة ضمن مناطق الحكم الذاتي للأكراد وقامت الحكومة العراقية بإضافة إلي ذلك بإجراءات إدارية شاملة في مدينة كركوك كتغير الحدود الإدارية للمدينة بشكل يضمن الغالبية العددية العرب في كركوك و أطلقت تسمية محافظة التأميم على المنطقة.

[1] Public record office ,Conference on Middle East Affairs of a conference held at the foreign office on Thursday ,April, Geneva 2005,p.16-31

مساحة المناطق الكردية.

3.إلغاء التعديلات التي أدخلت على التركيب العرقي للسكان بسبب اتباع سياسة التعريب.

4.تنشأ إدارة مشتركة بالاتفاق بين الحزب الديمقراطي الكردي والبعث للإشراف على كركزك، وفي المناطق المتنازع عليها في نينوي وديالا، وكفالة مناخ مناسب لإجراء عملية الإحصاء لإجراء عملية الإحصاء والتعداد.

5.يجرى فحص وثائق التعداد لسنة **1957** وظروف عناصر السكان الأصليين في المناطق الأخرى في العراق.

6.يجرى التعداد تحت إشراف مشترك من الحكومة والحزب الديمقراطي الكردي.

7.وفي أعقاب فشل نضال الكرد بقيادة مصطفى البارزاني عام **1975**، تغير الوضع في العراق وكردستان العراق تغيراً حاداً، فقد أصبح حزب البعث في العراق، بعد أن قمع الثورة الكردية عملياً – سيد الوضع في البلاد ذا حقوق كاملة، وكان قبل هذا الوقت، أي عام **1975**، يفسر مراراً الكثير من إخفاقاته وعدم الثبات في اتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية وسياسية أكثر راديكالية على أنها "من فعل الإمبريالية والصهيونية التي تساعد الانفصاليين في الشمال أي الكرد، وبعد هزيمة الثورة الكردية وجد حزب البعث في العراق نفسه أمام ضرورة إظهار النوايا الحقيقية النظام القائم، سواء في القضايا العراقية العامة، أو في القضية الكردية[1].

كانت مواقف الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث في العراق، المشاركين في الجبهة القومية الوطنية التقدمية من الحركة في سبيل الحكم الذاتي لكردستان العراق عام **1974 – 1975 م**، تختلف عن بعضها البعض اختلافاً بيناً، وانتقد الحزب الشيوعي العراقي انتقاداً شديداً سياسة الجناح اليمينى المتطرف في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونشاطه،لكنه اعترف في الوقت نفسه بشرعية مطالب الشعب الكردي، فقد كان مهتماً بأن تحافظ القوى الديمقراطية الحقيقية في كردستان على مواقعها، أما حزب البعث في العراق فقد وقف من هذه المسألة موقفاً مغايراً تماماً.

---

[1] Funk, A.. “Asymmetrical federalism: a stabilizing or destabilizing factor in the multinational federation?” Master’s Thesis, Centre International de Formation Européenne. Nice, 2010, p 19.

ومما طرحته الأوساط الحاكمة في العراق برنامج الحكم الذاتي للكرد،حاولت في الوقت نفسه إشعال نار النزاع المسلح لكي تقضي على الحركة الكردية المسلحة،ورغم تناقضات هذه الأوساط مع العناصر اليمينية الكردية المتطرفة.[1]

فإنها لم تكن معنية موضوعياً باعتبارات الثورة الراديكالية التي نشبت في كردستان العراق فالسلطات العراقية قضت على الحركة الكردية المسلحة ليس فقط بالعناصر اليمينية فحسب، بل وبتلك القوى الكردية اليسارية التي أصبحت تشكل خطراً على النظام الحاكم في المستقبل، وقد بدأت السلطات العراقية بتهجير بعض الكرد من كردستان إلي مختلف المناطق العربية في العراق حيث وضعوا عملياً تحت رقابة السلطات المحلية الدائمة، ونزحت عشرات الآلاف من العائلات الكردية الحدود إلي كردستان إيران خشية الملاحقات، وهي تعاني الحرمان وشظف العيش ورداءة المأوي بفقدان الخدمات الطبية والبطالة [2].

وقد عمل الحزب الحاكم في العراق، على إظهار ردود تجاه الشخصيات التي انشقت عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعلى رأسها عزيزعقراوي، وذلك بهدف التشهير بالحزب الديمقراطي الكردستاني و**مصطفي البازراني** والذي تعاون مع الحكومة أملا في التوصل إلي إصدار قانون الحكم الذاتي بهذه الوسيلة.

وفي هذه الأثناء جرى تشكيل الأجهزة التنفيذية والتشريعية لمنطقة الحكم الذاتي للكرد،وحاول حزب البعث الحفاظ، ولو على الصلات الودية الشكلية مع الحزب الشيوعي العراقي، ونشرت مراراً على صفحات الجريدة الرسمية مواد تدل على نوايا العراق في "**الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الدول الاشتراكية**" كما أقام حزب البعث، لتقوية نفوذه عدداً من المؤتمرات الدولية بين **1976 و1978**، جرت فيها مناقشة قضايا النضال الوطني التحريري والتعاون مع الدولة الاشتراكية، وكذلك تمت المصادقة على العقوبات ضد سياسة أنور السادات، اعتقاداً بأن كل ما جرى كان وإلى حد معين، لجذب أنظار الرأي

---

[1] G.Chalaind (ed), people without aiomntry… op-cit in ismet shariff varmly kurdistan in iraq,2006,p.96-108.

[2] خليل جندي، **حركة التحرر الوطني الكردستاني**، دار الطليعة،ط1،بيروت 2007،صـ69 – 107.

العام العالمي التقدمي عن مخططات الحكومية العراقية المعادية للديمقراطية وعدم السماح بتوجيه النقد إليها، وعرقلة عزلتها على الساحة الدولية[1].

وبعد نجاح البعثيون العراقيون في اخماد الحركة الجماهيرية المسلحة في كردستان في أواسط السبعينيات، شرعوا في القضاء على إمكانات نشوئها من جديد ولأجل تحقيق هذا الهدف وجهوا جهودهم إلي ما يلي :

1.تغيير التركيب القومي لسكان كردستان العراق حيث احتاج ذلك إلي تهجير أكبر عدد ممكن من الكرد إلي المناطق الجنوبية والوسطي في العراق.

2.إنشاء ما يسمى بالحزام العربي في المنطقة الحدودية مع تركيا وإيران (ليكون بمثابة حاجز أمام الاتصالات القائمة بين الكرد في إيران والعراق وتركيا).

3.حرمان حركة الكرد من قياداتها من الديمقراطيين الكرد والشيوعيين وغيرهم عن طريق التهجير.

4.تحسين العلاقات مع خلفاء العراق السابقين في حلف بغداد (**إيران، تركيا**) مستغلين اهتمام الدولتين في الصراع المشترك ضد الخطر الكردي والتوصل إلي إزالة إمكانات نهوض جديد لحركة السياسة القومية – الديمقراطية[2].

وبعد ما توصل البعثيون إلي توطيد مواقعهم بعض الشيء، بدأوا في عام **1976** حملتهم ضد حلفائهم بالأمس في الجبهة القومية – الوطنية التقدمية من الشيوعيين، فالجبهة القومية – الوطنية التقدمية– حسب أقوال **الرئيس العراقي أحمد حسن البكر** – التي يجب ألا تتصف بطابع مؤقت، وإنما بطابع استراتيجي، قد تحولت إلي جهاز مدعو لانتهاج النمط السياسي للبعثيين فقط.[3]

وحرم الشيوعيون والديمقراطيون من إمكانية العمل بصورة مستقلة في إطار الجبهة – وعلاوة على ذلك، وضع **صدام حسين** وكأنه يرد على انتقاد الشيوعيين بشأن دور الجبهة القومية الوطنية التقدمية

---

[1] جلال حسن التل، **الأكراد ومستقبل العراق**،(المركز الإعلامي الأردني، عمان 2006،)صـ82 – 87.

[2] على سنجاري، **الحركة التحررية الكردية مواقف و آراء**(، مطبعة باتهوك،2005،)ص112.

[3] رجائي فايد،كردستان العراق أكثر من فيدرالية و أقل من استقلال، **دراسة استراتيجية**، (عدد 1516، سنة15، مركز الدراسات السياسيةوالاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2005،) ص116.

ومهامها.[1]

وفي مارس عام **1979** وضعت هذه الوثيقة موضع الشك، حيث بفضلها تشكلت الجبهة المشار إليها، وأعلن **(بوجه خاص)** أنه لم يكن قيام الجبهة القومية في أوضاع كان فيها حزب البعث في قيادة الدولة ضرورة ملحة.

ومن ناحية أخرى، فقد تعرض مؤسس حزب البعث في بغداد ميشل عفلق المعروف بآرائه اليمينية والمعادية للشيوعية إلى ضغوطاً من النظام القائم، وقام بزيادة نشاطه المعادي للديمقراطية وأخذت الحملة المعادية للشيوعية تتخذ طابعاً مكشوفاً أكثر فأكثر فقد اتخذ هذا الشكل للشيوعيين طابعاً جماهيرياً وتم إعدام عدد من ضباط الجيش العراقي بتهمة الانتماء إلي الحركة الشيوعية كما تعرض للملاحقة والاضطهاد عدد كبير من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي في الفروع المحلية للجبهة القومية التقدمية[2].

وقد شملت إجراءات التفرقة تجاه الكرد والديمقراطيين والشيوعيين نظام التعليم، حيث جرت إعادة بناء النشاط التربوي– التعليمي بروح "**التبعيث**"،وكأن لحزب البعث في العراق وحده حق "**تمثيلالأمة** " و"**الجماهيرية الشعبية**"، وقد بدأت هذه الحملة في جامعات بغداد والموصل والبصرة والسليمانية لتظهير المدرسة من أنصار الشيوعيين والمتعاطفين معهم.

يضاف إلي ذلك مجموعة من أعمال البعثيين المعادية للكرد،والتي تميزت بوحشيتها حيث كان يتم تهجيرهم والذي أسفر عن تهجير **700** ألف كردي من ديارهم الأصلية.[3]

وفي هذا الصدد أنشأت السلطات العراقية "وحدات سكنيةخاصة للمهاجرين الكرد،كانت تحرسها مجموعات مسلحة،وعاش المهاجرون الكرد في أماكن السكن الجديدة يعانون من البؤس والشقاء وشظف العيش، وكما تشير نشرة الحزب الشيوعي العراقيخطاب العراق"فإن هذه الوحدات السكنية أصبحت بظروفها الرهيبة ومعاملة المهاجرين الوحشية تعيد إلي الأذهان "القرى الاستراتيجية"التي أنشأها الأمريكيون لعائلات معينة أثناء الحرب في فيتنام،وقد قمعت المظاهرات المعادية للنظام القائم في الوحدات السكنية

---

[1] حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني، لجنة الإعلام الخارجي،1977.

[2] Eman, M.. **Ethnic Politics**. (New York: Cornell University Press, 2004), p 45.

[3] رجائي فايد، كردستان، مرجع سابق ذكره،ص120.

بوحشية، وأما تلك الحقيقة التي تدل على العنف الذي مارسه النظام العراقي السابق ضد الكرد، فالمنطقة التي تم تهجيرهم منها تبلغ مساحتها مساحة لبنان المعاصر، وحسب ما أعلنته نشره الحزب الشيوعي العراقي،فقد تم في الفترة من عام **1974** وحتى **1979** إخلاء **1222** قرية من سكانها في **محافظات ديالي والسليمانية، وأربيل،ودكوك،والموصل**[1].

وقد قام النظام الحاكم بإحراق قسم من هذه القرى الكردية وأزالها تماماً بالدبابات،وأدى توطيد العرب الرحل في القرى الكردية إلي تأزم شديد في العلاقات بين العرب والكرد وفي الوقت نفسه أغلقت المدارس الكردية بأمر من السلطات واستبدلت بالمدارس العربية،وأصبح التعليم يجرى في الأكثرية الساحقة من مدارس كردستان العراق باللغة العربية،رغم أن بيان **11 مارس عام 1970** والقانون رقم **33** بتاريخ **11** مارس عام **1974**،بشأن الحكم الذاتي للأكراد قد أشار إلي أن اللغة الرسمية في كردستان هي اللغة الكردية.[2]

وخلافاً لما جاء في بنود البيان حول حق السكان الكرد في أن تكون لهم مدارسهم يجرى التعليم فيها باللغة الأم، وحق تعليم الكرد في جميع الجامعات والكليات العسكرية، فقد أدخلت خلال السنة الدراسية لعام **1978-1979** نصف المدارس الكردية برامج المدارس العربية بدلاً من البرامج الكردية، حيث يكتب الطلاب بالعربية كما استبدلت وبأمر من السلطات العراقية أسماء أكثر المدارس، وكذلك أسماء التعاونيات الزراعية والفنادق والمطاعم في كردستان العراق بأسماء عربية.

وفي عام **1978** أغلقت أكاديمية العلوم الكردية التي تأسست حسب اتفاقية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية في نوفمبر عام **1970**، وفيما يتعلق بجامعة السليمانية التي كان هدفها إعداد الكوادر الكردية الوطنية، فهي لم تعد عملياً جامعة كردية، إذ إن عدد الكرد الدارسين فيها وصل إلي الحد الأدنى، وإلي جانب ذلك فإن جميع شئون منطقة الحكم الذاتي أخذ يديرها عملياً وزير الدولة

---

[1] برهان كور أوغلو، **الذاكرة التركية للقضية الكردية.. من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي**،(مركز الجزيرة للدراسات، قطر، آب2011،) ص5.

[2] سعد ناجى جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، **العراق اليوم**، 4 يونيو2006م.

لشئون التنسيق.

ولا ينتخب أعضاء الأجهزة التشريعية لمنطقة الحكم الذاتي الكردية من قبل السكان،وذلك خلافاً للقانون رقم **33** حول الحكم الذاتي، وإنما يتم تعيينهم من قبل السلطات العراقية الرسمية.

لقد أبعدت السلطات العراقية شخصيات في الحزب الديمقراطي الكردستاني موالية للنظام والتي وقفت أثناء أحداث عام **1974-1975** ضد نهج البارزاني والحزب الكردستاني الديمقراطي وتعاونت مع حزب البعث، وقام البعثيون في العراق بتطهير جماعي لأجهزة الإدارة الذاتية لمنطقة الحكم الذاتي من قيادة أجهزة الحكم الذاتي.[1]

لقد اتسمت المرحلة التي تلت انهيار ثورة أيلول بعد اتفاقية الجزائر بتأسيس حركات ثورية تقدمية، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني وأحزاب أخرى مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني وغيره، وأعلن الاتحاد الوطني وقوى الكردية أخرى الثورة من جديد وتصدت للإجراءات الحكومية في سنوات **(1976-1991)** وهي سنوات تعد أصعب فترة زمنية عاشها الحركة التحررية الكردية، شهدت خلالها الحرب العراقية الإيرانية **(1980-1988)** وتحولت مناطق كبيرة من كردستان إلي ساحة حرب بين الجانبين، وكانت الممارسات العراقية في كردستان شديدة العنف بشكل لم يسبق له مثيل.[2]

كذلك شهدت هذه الفترة، ولأول مرة في التاريخ استخدام الحكومة للأسلحة الكيماوية[*]، كان ذلك في **16 مارس 1988**، حينما أغارت الطائرات العراقية على مدينة حلبجة، وقصفها بالغازات السامة **(غاز الخردل والسيايند وغاز الأعصاب)** وقتلت في أقل من دقائق من **(5000 شخص)** من النساء والشيوخ والأطفال، ولم يكن الرأي العام العالمي مطلعاً على تفاصيل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكردي بسبب الحصار السياسي والإعلامي الذي فرض على اقليم كردستان،لكن الغزو العراقي للكويت الذي هدد مصالح الدول الكبرى، والتطورات المتلاحقة في الاتحاد السوفيتي إلي جانب تطور التقنية التكنولوجية

---

[1] عبد الرازق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، (دار لغة لبنان، ط3، بيروت، 2006)،صـ 84 – 89.

[2] حامد شريف الحمداني،**لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق**،(الدار الثقافة للنشر القاهرة، ط1 عام 2007،)ص43.

[*] تضل واحدة من أطول حروب الاستنزاف وأكثرها تدميراً في القرن العشرين، وخلال الحرب استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيماوية ضد حملات الأنفال التي أدت إلي مقتل أكثر من 182000 مدني كردي لعام 1987-1988م.

والمتعلقة بثورة الاتصالات والمعلومات سهل الاتصال بين جميع أرجاء العالم ككل.

هذا ساهم في إطلاع العالم على المسألة الكردية ومأساة هذا الشعب، وكان أمراً طبيعياً بعد انتهاء حرب الخليج وفشل الانتفاضة في كردستان العراق، وهروب أكثر من مليوني إنسان من سكان المدن الكردية إلي تركيا وإيران، والمشاهد المروعة التي نقلها أجهزة الإعلام والتلفاز عن معاناة هذا الشعب أن يهتز الضمير العالمي ويتحرك من أجل وقف المأساة، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يصدر مجلس الأمن قرار لصالح الشعب الكردي، وهو القرار **688** الذي يدعو الحكومة العراقية إلي وقف اضطهاد الشعب الكردي، ونبذ العنف وحل المشاكل عن طريق الديمقراطية.[1]

وقررت تلك الدول إقامة منطقة آمنة لكي يتنسى للاجئين العودة من تركيا وإيران، ويعد هذا القرار تطوراً إيجابياً لصالح الشعب الكردي، واستطاع أن يستفيد منه ومن العطف الدولي وتأييده كي ينظم صفوته خاصة، وقد كانت الأحزاب الكردية قد نجحت عام **1988** في تشكيل جبهة سياسية تحت اسم الجبهة الكردستانية[**]، فقامت في **1992/5/19** بإجراء انتخابات لتأسيس البرلمان الوطني الكردستاني، وتشكيل حكومة إقليمية في كردستان بعد أن فشلت في التوصل إلي اتفاق مع حكومة بغداد، وبعد أن سحبت بغداد إدارتها من المنطقة وتوقفت عن دفع الرواتب وفرضت حصاراً عليها.[2]

إن سياسات الحكومة العراقية المتعاقبة أوجدت شروخاً كبيرة في العلاقات العربية– الكردية، ينبغي بذل جهود استثنائية من أجل معالجتها، ولا شك أن حرب الخليج الثانية، حرب الكويت، قد عقدت القضية الكردية في العراق فأوجدت لها أبعاداً إقليمية ودولية، وهذا أمر يتطلب الحرص أكثر على تصحيح مسار العلاقات العربية الكردية، لأن الروابط التي تربط الشعبين أكثر من التشوهات التي تعرضت لها، وأن التحديات التي تواجه المنطقة تتطلب بذل جهود مشتركة دون أن يقتصر ذلك على العلاقة مع الشعب

---

[1] عدنان المفتي: **الكرد و العلاقات العربية الكردية**،(مكتبة مدبولي،القاهرة2002)، ص25.

[**] يتجه العراق اليوم،إلي دولة المركبة من أجزاء، لأن هناك شبه اتفاق سياسي من حيث المبدأ على جعل نظام إدارة الدولة نظاماً فدرالياً تتقاسم فيه السلطة المركزية و السلطات المحلة قيادة الدولة الجديد،والفيدرالية العراقية أطروحة بدأها الأكراد وأيدتها القوى السياسية المتحالفة معها في خارج العراق أيام المعارضة المشتركة.

[2] Gumter,Michael The KDP–puk conflict in Northern Iraq, Middle East Journal VOL.50,No.25 spring,UK,2001,P 75.

العربي في العراق فقط، وإنما أيضًا مع الشعب والحكومات العربية المختلفة[1].

وبعد الوثائق التي صدرت بخصوص المسألة الكردية وما صاحبها من تطورات في المنطقة، فإنه يمكن القول إن الفارق ظل شائعاً بين ما يصدر من قوانين وتشريعات وما هو موجود على أرض الواقع، وكثيراً ما تضرر الأكراد من تعثر تطبيق ما يصدر من تشريعات لصالحهم، أو أن ما يصدر يبقى حبراً على ورق، وإن طبق فإنه يطبق بطريقة تهدف إلي تصفية حركتهم وأحزابهم، في حين أن السلطة المركزية تعلن أن كل ما تفعله من أجل حل المشكلة لا يأتي بنتيجة لأن الأحزاب الكردية المعارضة تستغله كي تزيد من قوتها وابتعادها عن السلطة المركزية، كما أن كل الاتفاقات ومحاولات الحل الجاد لم تفلح في سحب الأحزاب الكردية المعارضة من دائرة التعاون مع أطراف إقليمية أو دولية معادية للعراق.[2]

ولذلك فإن لهذه الاتهامات أسبابها، وأهم هذه الأسباب هو انعدام الثقة بين الطرفين، في حين أن السبب الثاني يتمثل في التقلبات والتحولات الكثيرة التي تشهدها المنطقة الأمر الذي يعطي الانطباع لكل طرف بأنه يستطيع أن يفرض رأيه وحله إذا كان في موقع قوة أو أن تحين الفرص حتى يضعف الطرف الآخر كي تستفيد من ضعفه وهكذا، علماً بأن الحالة الإقليمية والعالمية بشأن العراق تدفع إلي هذا التذبذب.

انتفاضة أكراد العراق سنة 1991م وتطور أوضاعهم السياسية:

برزت الخلافات العراقية الكويتية إلى السطح بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، وذلك نتيجة لعدد من الأسباب، منها:[3]

---

[1] عدنان المفتي: مرجع سابق، انظر أيضاً_عدنان زياد فرحان،**الكرد في كردستان الجنوبية،دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، (جامعة صلاح الدين، أربيل2002م،) ص28.

[2] Randal,J.,After Knowledge, What Forgiveness ? Farron,Straus and Giroux ,U.S.A 1997,P.21-34.

[3] **جريدةالاتحاد**، ملفات العلاقة العراقية – الكويتية، (عدد 3379، 2013،)

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=56294

1-الديون العراقية، حيث أصبح العراق محملا بالديون بسبب حربه مع إيران، وأصبحت ديونه أكثر من 58 مليار دولار، منها 12 مليار دولار من الكويت. وقد طالب العراق بشطب هذه الديون على اعتبار أنها استحقاق من الكويت ودول الخليج للمشاركة في التصدي للثورة الإيرانية وتصدير أفكارها، الأمر الذي رفضته الكويت.

2- زيادة الكويت لإنتاجها النفطي دون تنسيق؛ مما أدى إلى انخفاض الأسعار، وأثر سلباً على العراق.

3- الخلاف على الحدود وبخاصة الحدود المائية مع الكويت، حيث طالب العراق باستخدام جزيرتي (وربة وبوبيان) الكويتيان لتوسيع مجاله البحري، الأمر الذي عارضته الكويت أيضًا.

4- ادعاء الحقوق التاريخية حيث يعتقد العراقيون بأن الكويت جزء من العراق تاريخيا تم اقتطاعه لأغراض استعمارية.

5- اتهام العراق للكويت بسرقة النفط من آبار الرميلة العراقي.

حركت القيادة العراقية بعدما شعرت بفشل جهودها السياسية مع الكويت، قطاعاتها العسكرية فجر 1990/8/2م فاجتاحت الكويت حتى وصلت العاصمة في ساعات الصباح الباكر، في حين تمكن أمير الكويت (الشيخ جابر الصباح) من الهرب إلى أراضي المملكة العربية السعودية. وقد برر مجلس الثورة العراقية الهجوم بأنه استجابة لطلب (حكومة الكويت الحرة المؤقتة) وبالتعاون معها ضد أي تدخل من الخارج في شئون الكويت، على أن تنسحب القوات العراقية حالما يستقر الحال"[1].

وأصدر مجلس الأمن قرارا تحت الرقم (660) أدان فيه العراق وطالبه بسحب قواته فورا من الكويت، وكذلك أدانت جامعة الدول العربية ما أسمته بالعدوان على الكويت، وطالبت بانسحاب القوات العراقية فورا. كما طالب السوفييت أيضا بالانسحاب العراقي، في حين وجه وزير خارجية إسرائيل تحذيرًا للعراق من مغبة نشره لقوات عراقية على الأراضي الأردنية، وهكذا توالت ردود الأفعال الدولية والإقليمية المستنكرة للاجتياح العراقي للكويت. واستغلت الإدارة الأمريكية المواقف الدولية، فحشدت أكبر عدد ممكن

[1] رفعت، سيد أحمد، الجنرال. **بداية النهاية –قصة الخليج– الحرب** (الملفات الكاملة للازمة ومستقبلها)،1991م، ص70

من القطع الحربية (بحرية وجوية) في الخليج العربي، وأمهلت قوات التحالف العراق حتى 15/ 1/1991م لسحب قواته من الكويت وإلا فالحرب.

وشنت القوات العسكرية الأمريكية وحلفائها هجوما صاروخيا (بحريا وجويا) في فجر 1991/1/17م على القوات العراقية، فيما عرف باسم (عملية عاصفة الصحراء) حسب التسمية الأمريكية، وعملية (أم المعارك) حسب التسمية العراقية، واستمر القصف، حيث ردت القوات العراقية بقصف مواقع في الخليج وكذلك في إسرائيل، وفي 2/24 أعلن وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) عن بدء العمليات البرية.

وفي اليوم التالي قامت قوات المارينز الأمريكية ولواء دبابات في الجيش، يتبعها جنود سعوديون، ومصريون، وكويتيون، وسوريون، وعرب آخرون باجتياز حدود الكويت[1] وفي 2/26 بدأت القوات العراقية بسحب قواتها من الكويت باتجاه البصرة، ولم تترك قوات التحالف فرصة للانسحاب الآمن، بل قامت بقصف القوات العراقية المنسحبة بالقذائف والصواريخ؛ مما خلف مزيدا من الضحايا والخسائر البشرية والمادية، وفي 11أبريل 1991م أعلن مجلس الأمن رسميا انتهاء الحرب بعد موافقة العراق على وقف إطلاق النار وتعويض الكويت عن خسائرها، وتدمير ما لديه من ترسانة عسكرية.

واستغل أكراد العراق حالة الإرباك والتخلخل في صفوف الجيش العراقي، فقاموا بانتفاضة ضد الحكومة المركزية في بغداد، حيث انطلقت الاحتجاجات في مارس 1991م في المدن الكردية الرئيسية، مثل (السليمانية ودهوك وأربيل) مطالبة بالحكم الذاتي، وبالحقوق القومية للشعب الكردي. وتدخلت حكومة بغداد باستخدام القوات المسلحة لصد هذه الاحتجاجات[2].

واستغلت الإدارة الأمريكية الوضع المتأزم في الشمال وتقدمت بطلب لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار دولي يقضي بحماية أكراد شمال العراق، ولقد نجح مجلس الأمن في استصدار قراره الشهير (688) يوم 5/4/ 1991م القاضي "بتشكيل قوة لتوفير الحماية للأكراد، ولإعادة الاستقرار، وإنهاء

---

[1] بريسكو، جوزيف، **يوميات كولن باول**،مرجع سبق ذكره ص 651

[2] نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995**، (ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995،) ص45.

القمع الذي يتعرض له الأكراد في شمال العراق. وتكونت هذه القوة من وحدات أمريكية وفرنسية وبريطانية، وتحدد لها ثلاثة أشهر لتنفيذ مهمتها. "في 16 نيسان أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن المنطقة الآمنة والتي تقع شمال خط عرض 36 لحماية الأكراد العائدين إلى ديارهم من هجمات الطائرات العراقية، وقد انسحبت هذه القوة في نهاية يوليو 1991م تاركة مجموعة من المراقبين. ومع انسحابها أعلن عن إنشاء منطقة أمنية كردية، يحدها خط العرض 36 درجة شمالا، ويحظر على الطائرات العراقية العسكرية الطيران فوقها، كما يمنع بقاء أي قوات عسكرية أو قوات أمن خاصة عراقية فيها"[1]

وقد سمحت الحكومة العراقية للأمم المتحدة بتقديم مساعدات إنسانية داخل العراق، بموجب مذكرة التفاهم، التي وقعها الأمير صدر الدين آغا خان الممثل التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإغاثة الإنسانية في العراق، وقامت على أساس هذه المذكرة بافتتاح مكاتب لها في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة، وقد احتفظت الحكومة الأمريكية بقوات لها في زاخو وفي قاعدة إنجرليك التركية لضمان عدم اعتداء الحكومة العراقية على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد"[2].

وهكذا شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991 منعطفا حاسما في مسار الحركة الكردية في العراق، وتركت الرعاية الأمريكية الغربية التي حظيت بها المنطقة الكردية بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت أثرها، في تصاعد طموحات الكرد لتحقيق مشروعهم القومي ولكن بصيغة فدرالية تعد أكثر تقدما من الناحية السياسية والدستورية من صيغة الحكم الذاتي التي كانوا يطالبون بها من قبل. وساعد نجاح الأحزاب الكردية في ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب مؤسسات الدولة بإنشاء إدارة محلية وبرلمان وحكومة في تعزيز ثقة الكرد بنفسهم وقدرتهم على إدارة دولة.

وساعد التحالف الأميركي الكردي في زيادة اقتناع قطاعات واسعة من الشعب الكردي بأن الحماية الأميركية لإقليم كردستان خلال مرحلة التسعينيات والعلاقة المتميزة التي ربطت الفصائل الكردية بالولايات

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، المبحث الخامس، **الأكراد عقب تحرير الكويت عام 1991م**، مرجع سابق.

[2] صاحب الحكيم، **عذاب بلا نهاية، انتفاضة مارس 1991مفي العراق، وما أعقبها من كوارث**،(منظمة مراقبة الشرق الأوسط، مؤسسة المنار، لندن، 1992م).

المتحدة، ستكون خير عون لهم لتحقيق مطالبهم المتعلقة بحق تقرير المصير وبالشكل الذي يرغبون به، لاسيما فيما يتعلق بالفدرالية التي أقرها إقليم كردستان عام 1992 كصيغة قانونية تربط علاقة الإقليم بالحكومة المركزية في بغداد، وعلى نحو يؤسس مطالب الأكراد بالفدرالية على أسس واقعية، دون أن يخفي القادة الأكراد أن مطلب الفدرالية الذي ثبته الأكراد في واقعهم السياسي المعاصر إنما يمثل مرحلة أولية في طريق الحصول على تقرير المصير وإقامة دولة كردية في المراحل المقبلة.[1]

"وبات مشروع الانتخابات عنصرا أساسيا في عملية رسم ملامح الكيان السياسي الكردي الفتي في محافظات الإقليم الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، ناهيك عن أهميتها في توزيع المسؤوليات وتقاسم السلطات بين الأحزاب والفصائل الكردية، التي كانت جميعها ترى أنها الأحق والأجدر في إدارة شؤون الإقليم، وأن برنامجها هو الأمثل والأنسب لإصلاح ما قام النظام السابق في المنطقة. وبناء على ذلك قررت الجبهة الكردستانية، التي كانت حينها بمثابة القيادة السياسية الأعلى بالنسبة لمجمل الحركة الكردية، إجراء انتخابات نيابية كخطوة أولى في ذلك الاتجاه، وقد شكلت الجبهة لجنة عليا لصياغة مشروع الانتخابات، خلال الفترة من 22 ديسمبر 1991ولغاية 28 يناير 1992، الذي صادقت عليه الجبهة بتاريخ 28 أبريل 1992 وأسمته مشروع القرار رقم 1 لسنة 1992.

وتم بموجب هذا القرار إجراء الانتخابات النيابية بتاريخ 19 مايو 1992 بمشاركة نحو مليون ناخب، وبحضور العشرات من المراقبين الأجانب وممثلي الكثير من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والكثير من أعضاء البرلمانيات الأوروبية، والعشرات من الصحافيين من مختلف دول العالم. وكان مشروع القرار يشترط حصول كل واحدة من القوائم السبع التي خاضت الانتخابات على نسبة 7 في المائة من أصوات الناخبين، لنيل مقعد واحد فقط من مقاعد البرلمان البالغة حينها 105 مقاعد"[2].

وكانت انتخابات 19 مايو 1992 أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ العراق. وكان إقبال الناخبين عاليا جدا، واعتبرت الانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية من قبل المراقبين الدوليين. وأصبح بإمكان الشعب في كردستان اختيار ممثليه بعد عقود من الدكتاتورية.

---

[1] العزاوي، دهام محمد، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية، المنعطف الحاسم، **الجزيرة نت**، 2006م

[2] **الشرق الأوسط**،الانتخابات في كردستان من المجلس التشريعي للحكم الذاتي، عدد 11197، 2009.

ورغم الملاحظات والمآخذ الكثيرة بخصوص أجواء ونزاهة وآلية إجراء الانتخابات على الصعيد المحلي، فإنها اعتبرت أنجح عملية انتخابية في تاريخ الإقليم كله، قياسا بالظروف والمناخ السياسي السائدين والإمكانات المادية واللوجستية التي كانت متوفرة وقتذاك. وتصدرت قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، لائحة القوائم الفائزة بنسبة 45.5 في المائة، تلتها قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، بنسبة 43.61 في المائة، ثم قائمة القوى الإسلامية بنسبة 5.5 في المائة، فالقائمة الموحدة التي ضمت الحزب الاشتراكي وحزب استقلال كردستان بنسبة 2.56 في المائة، ثم قائمة الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي والمستقلين بنسبة 2.17 في المائة، تلتها قائمة حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السياسي سامي عبد الرحمن، بنسبة 1.02 في المائة، وأخيرا قائمة الديمقراطيين المستقلين بنسبة 0.05 في المائة.

وأدت تلك الانتخابات الإقليمية إلى تشكيل أول مجلس وطني كردستاني، أصبح اسمه لاحقًا البرلمان الكردستاني، وإلى إقامة حكومة إقليم كردستان. وقررت قيادة إقليم كردستان وشعبه البقاء جزءا من العراق، واعتماد جميع القوانين الوطنية والالتزام بها باستثناء القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان والحقوق العامة"[1].

وقد كان من الطبيعي بعد انتفاضة الشعب العراقي عمومًا والشعب الكردستاني خصوصًا عام 1991، وبعد قرار الحكومة العراقية آنذاك سحب الإدارات والمؤسسات الحكومية من الإقليم، عمل الأكراد على ملء الفراغ السياسي وإعادة بناء المؤسسات والإدارات المعنية. ولذا صدر، بتاريخ 1992/4/8، القانون رقم (1)، "قانون المجلس الوطني الكردستاني" حيث خلق الأرضية القانونية لانتخاب أول برلمان في الإقليم،وقد تحقق ذلك بتاريخ 1992/5/19 بإجراء الانتخابات، وتم تأسيس السلطة التشريعية في الإقليم، واستكمل بناء باقي السلطات. وتشكلت بموجب ذلك، أول حكومة لإقليم كردستان، بتاريخ 1992/7/4، وذلك استنادا إلى القانون رقم (3) لعام 1992. وبموجب القانون رقم (14) لسنة 1992، تم تشريع "قانون السلطة القضائية"، وبموجبه أكتمل بناء السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية

[1] حكومة إقليم كردستان، الموقع الإلكتروني، wwwkrg.org

والقضائية"[1] .

وطبقًا لنتائج الانتخابات فإن الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والاتحاد تقاسما مائة من مقاعد البرلمان مناصفة، وخصصا المقاعد الخمسة الأخرى للقوى المسيحية في الإقليم. كما تقرر إلغاء نتائج التصويت الذي جري بالتزامن مع الانتخابات النيابية لانتخاب قائد للإقليم، الذي خاض المنافسة فيها كل من جلال طالباني، ومسعود بارزاني، ورجل الدين الملا عثمان عبد العزيز، المرشد الأسبق للحركة الإسلامية في كردستان، والدكتور محمود عثمان، الذي كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الكردستاني في حينه. وجاء قرار الإلغاء لتفادي الخلافات السياسية، وقطع الطريق أمام خصوم الأكراد، لاستغلال الأوضاع والأجواء السياسية الحساسة والدقيقة التي مر بها الإقليم في تلك المرحلة. فقد كان الإقليم آنذاك، يفتقر إلى دستور شرعي يحدد سمات وصلاحيات الرئيس أو القائد، كما أن أيا من المرشحين الأربعة لم يحصل على نسبة 50 في المائة + 1، التي وضعها قرار الانتخابات كشرط للفوز بالمنصب، فبقي الإقليم دون رئاسة. وبناء على ذلك تم إرجاء الانتخابات الرئاسية لأجل غير مسمى، حتى يتوفر المناخ والمقومات والمتطلبات المناسبة لها. وفي ضوء نتائج تلك الانتخابات، صار البرلمان من حصة الحزب الديمقراطي، وتولى رئاسته جوهر نامق سالم، عضو المكتب السياسي للحزب، فيما تولى الدكتور فؤاد معصوم، عضو المكتب السياسي في حزب الاتحاد الوطني رئاسة أول حكومة في إقليم كردستان العراق. لكنه سرعان ما استقال من منصبه بعد فترة قصية، ليتولى بعده كوسرت رسول علي، رئاسة الحكومة التي انشطرت.

بعد أقل من عامين إلى إدارتين في السليمانية وأربيل إثر اندلاع الاقتتال الداخلي بين الحزبين الشريكين في التجربة في الثاني من آذار/ مارس 1994"[2].

وهكذا تكون المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، قد لعبت دورا مهما في تحريك الوضع

---

[1] علي أحمد، جينيه، الوضع الدستوري لإقليم كردستان، المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، ar.pukccorg

[2] الشرق الأوسط، **الانتخابات في كردستان**.. من (المجلس التشريعي للحكم الذاتي) في عهد صدام إلى البرلمان 2005م، ص 45.

السياسي لأكراد العراق الذين استغلوا الحرب على الحكومة المركزية وقاموا بانتفاضتهم المطالبة بحقوقهم القومية بحجة المظلومية التاريخية، وبدعم خارجي استطاع الأكراد أن يحققوا جزءا مهما من أهدافهم السياسية والقومية، حيث تمثل ذلك من خلال فرض مناطق حظر الطيران العراقي فوق كردستان العراق، مما رسم حدودا للكيان السياسي الكردي في العراق.

تطور الموقف السياسي لأكراد العراق إبان عهد الرئيس صدام حسين:

يتضح هنا إلى أن أي متغير في الوضع السياسي الكردي سواء كان (حربًا أو سلمًا) إلا ونجد أثره على صياغة سياستهم مع المحيط الجغرافي، فما من حالة حرب دارت بين الجانبين الكرديين وبخاصة (حروب الحزبين بين طالباني وبرازاني) إلا ونجد أن بغداد قد استفادت منها، بحيث يخف الضغط الكردي عليها فيما يخص المطالبة الكدية بحوقها القومية في البلاد، ويتفرغ الأكراد لقتال بعضهما البعض للحصول على مزيد من الامتيازات الداخلية والمحلية الكردستانية لكل منهما، كما ونجد أن أي حالة سلم ووفاق بين الجانبين الكرديين، نجدها تنعكس على صياغة المواقف الكردية من بغداد، فنجدها تتحد في خطاباتها على مفهوم الحقوق الشرعية القومية للشعب الكردي، وهذا طبعا يشكل ضغطا على حكومة بغداد[1].

وبالنظر إلى الأوضاع الداخلية الكردية على سياساتهم في صياغة مواقفهم مع الجوار، يتضح مدى المتغيرات والتطورات المحلية الكردية العراقية وتأثيرها على المواقف السياسية وفق المستجدات المحلية، كما يشار هنا بأن هناك ارتباط بين المتغيرات المحلية الكردية، والمتغيرات والتطورات الإقليمية، وأثر كل منهما على الآخر، فنجد هنا أن ثمة تطورات هامة طرأت على الساحة الكردية كان لهما آثر بالغ في صياغة المواقف الكردية مع بغداد، أبرزها:

1-إبان الحرب الإيرانية العراقية 1980- 1988م كان الحزبان الكرديان (الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني، والاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني) يتنافسان السلطة والسيطرة في شمال

[1] هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ط 2، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1993، ص236 .

العراق، بحيث كان كل منهما ينظر لبرنامجه السياسي بأنه الأفضل لمستقبل الأكراد في العراق، كما أن العشائرية بدت ظاهرة للعيان في التنافس بين القطبين الكرديين في العراق، حيث انعكس هذا التنافس والتباين في وجهات النظر بين أكبر تنظيمين كرديين في العراق على سياسة كل منهما في صياغة موقفه السياسي، فعندما اتجه الحزب الديموقراطي بزعامة البرازاني نحو التحالف مع إيران عام 1983م، اتجه حزب الاتحاد الوطني بزعامة الطالباني نحو حكومة بغداد، ويبرر كل منهما تحالفه مع (طهران وبغداد) بأنه يأتي لمزيد من المكاسب السياسية للشعب الكردي في العراق، الأمر الذي أدى إلى استفحال الخلاف بينهما، حتى وصل إلى درجة شخصية بين الزعيمين[1].

استغلت إيران منطقة (حاج عمران) الكردية وجعلها جيبا عراقيا محتلا، ورفضت تسليمه للحزب الديموقراطي، في حين عمل حزب الاتحاد الوطني وبإيعاز من بغداد إلى إثارة إيران.

"كانت الحرب العراقية الإيرانية حربا نظامية تمتد على خط مواجهة لأكثر من ألف كيلومتر ومع ذلك لم تنجح إيران في تحريك عصابات البشمركة بنحو مؤثر سوى نجاحها في استغلالهم في منطقة حاج عمران وجعل هذه المنطقة ولفترات طويلة جيبا عراقيا محتلا من قبل قواتها حيث نجحت عبر مساعدة قوات البشمركة البرزانية والطبيعة الجغرافية الوعرة لتلك المنطقة والصعوبات التي تواجه أية قوة عسكرية تحاول استعادة السيطرة عليها، وباستثناء ذلك فإن العصابات البرزانية والطالبانية لم يكن لها تأثير يذكر في مسار الحرب العراقية الإيرانية[2].

كما أن فشل الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، وبالرغم من تبني وجهة النظر الإيرانية لم ينجح في إقناع طهران بتسليمه منطقة حاج عمران، إذ أصرت إيران على السيطرة عليها بواسطة القوات التابعة لها، وكذلك تصاعد الخلاف البرزاني الطالباني أدى إلى إضعاف تأثيرهما على الوضع داخل العراق وأيضًا سمح تفجير الصراع البرزاني الطالباني إلى تغلغل القوى الأجنبية داخل

---

[1] عادل مختار الهواري، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**،(القاهرة: مكتبة نهضة الشرق 2002،) ص 47.

[2] حنا بطاطو، **العراق: الشيوعيون، والبعثيون، والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز،(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992،) ص ص 33-34

الفصائل والميليشيات البرزانية والطالبانية"[1].

يشار إلى أن إيران أيضًا، كانت تعاني من المعارضة الكردية في البلاد، وكانت معنية جدا بعدم قيام أي كيان للأكراد في العراق حتى لا ينعكس ذلك على إيران، إلا أن مصالحها في عداء حكومة العراق، أدى إلى تبنيها دعم وإسناد قطاع كبير من أكراد العراق، في حين ذهب العراق إلى دعم وإيواء مقاتلي ما يعرفون (بمجاهدي خلق)[2] الإيرانية المعارضة.

ويتضح مما سبق، أن التنافس والتناحر بين الأكراد أدى إلى التشرذم والانشطار، والتدخل الإقليمي في شئون العراق، في حين تمكنت حكومة بغداد من إتمام سيطرتها على الشمال، وبخاصة بعد ما يعرف بواقعة الأنفال (حلبجة) التي اتهم النظام العراقي بقصفها بالسلاح الكيميائي عام 1988م والتي كان له إيقاع كبير على أوتار المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي أدانت النظام العراقي ووضعته في خانة الإرهاب الدولي، الأمر الذي أتاح مزيدا من التعاطف السياسي مع أكراد العراق في حينه، كما جاءت الواقعة مقربة بين وجهات النظر في وسط الأكراد الذين أجمعوا على إدانة الواقعة، وطالبوا بمحاسبة المسئولين عنها[3].

2- إبان حرب الخليج الثانية 1990- 1991م استغل أكراد العراق ضعف الحكومة العراقية بعد انسحابها بالقوة من الكويت، وبعد فرض مزيد من القرارات الدولية عليها، حتى شهدت الساحة الكردستانية العراقية بعضا من التقارب بين الأحزاب الكردية التي رأت فرصة سانحة لها لجني مزيد من المكاسب السياسية في ظل حالة الضعف التي منيت بها الدولة العراقية، وبتحريض من الولايات المتحدة وقوى إقليمية أخرى قام أكراد العراق بما أسموه "(انتفاضة الأكراد) في آذار/ مارس 1991م مطالبين بالحقوق القومية للأكراد، بحيث شهدت (السليمانية وأربيل ودهوك) موجة عنف بين الأكراد وقوات حكومة بغداد

---

[1] نبيل إبراهيم، **تاريخ العصابات البرزانية والطالبانية وتآمراتهم على العراق**، ج5، الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة، 2009م

[2] حركة معارضة إيرانية، تأسست عام 1965م

[3] نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995**، (بيروت: مركز دراسات الوجدة العربية، 2006)، ص 74.

التي نجحت في إخماد هذه الانتفاضة، التي اضطر الكثير من الأكراد على إثرها للفرار من البلاد، ليصبحوا لاجئين في مناطق الحدود مع إيران وتركيا بسبب العمليات العسكرية لإنهاء الانتفاضة الكردية"[1].

وجاءت هذه الانتفاضة الكردية، وما واكبها من مواجهة عسكرية قمعية من قبل الجيش العراقي لتوحد وجهات النظر الكردية شعبيا وحزبيا، ورأينا أن هناك تقاربا قد نضج في صفوف الأكراد، مع بقاء التباين الحزبي بين (طالباني وبرازاني) الذين كانا يتنافسان على هرم القيادة للشعب الكردي في شمال العراق.

ولقد انعكس هذا التحرك في الوسط الكردي سلبا على الحكومة العراقية التي فرض عليها (مجلس الأمن الدولي) قرارا يحمل الرقم 688 بتاريخ 1991/4/5م والقاضي بتشكيل قوة حماية دولية للأكراد، والتي مع انسحابها تم الإعلان عن إنشاء ما يعرف بمنطقة الحظر الجوي على العراق.

وأصبحت منطقة شمال العراق، بعد رسم خطوط 36 و 32 من قبل مجلس الأمن بعيدة عن السلطة المركزية وقام كل من الحزبين بإنشاء إدارته الخاصة وفي ظل العداء التاريخي بين قادة الحزبين الذي امتد إلى أتباعهم. وتم تشكيل إدارة كردية حملت في داخلها بذو الخلاف ما بين الطرفين حيث تم اقتسام جميع المناصب مناصفة فكل وزير من حزب له نائب من الجانب الآخر وهكذا المناصب نزولا"[2]. ومن هنا يتضح بأن أي تغير أو تطور يطرأ على الساحة الكردية في الشمال ينعكس أيضا على بغداد.

3- الاقتتال الكدي الداخلي عام 1994م، "وفي سنة1994 نشب نزاع دموي مسلح بين الحزبين الكرديين الرئيسيين؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني. ومن نتائج هذا الصراع انقسام "الواقع الكردي" إلى سنجقين طالباني وبارزاني"[3] ظهرت على أثره إدارتين كرديتين مختلفتين، أربيل بزعامة البرازاني، والسليمانية بزعامة الطالباني. ونفذت القوات المسلحة الإيرانية والعراقية والتركية بشكل خاص عمليات توغل في الشمال العراقي بدعم في كل

---

[1] إبراهيم السعيدي، كردستان العراق.. فردوس يستعيد الربيع،**جريدةالقبس**،(عدد 14512، 2013).

[2] إبراهيم، نبيل، مرجع سابق.

[3] الدليمي، طارق، **العلاقة بالقوى الأجنبية**..(سلوك كردي مبكر للتآمر، الجزيرة نت، 2006)، www.aljazeera.net

مرة من فصيل كردي معين"[1].

ومما يذكر، أن العام 1994م شهد حالة انقلاب في توجهات أكبر تنظيمين كرديين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) حيث اكتشفت الحكومة الإيرانية بأن هناك تنسيقًا سريا يتم فيما بين (الحزب الديموقراطي الكردي في إيران، وبين الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي) حليف طهران، كما اتهمت إيران الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي (حليفها) بإيواء هاربين من الحزب الكردي الإيراني المعارض، فقصفت القوات الإيرانية مواقع تابعة لحلفائها في الحزب الديموقراطي، واتجهت (طهران) نحو التحالف مع بديله حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني، وأمدته بالسلاح لمقاتلة الحزب الديموقراطي، مما دفع بالحزب الديموقراطي بزعامة مسعود البرازاني للتحالف مع بغداد، و"اندلع قتال شرس في مايو/ أيار 1994 بين الحزبين بعد تصاعد الخلافات بينهما"[2].

ويلاحظ هنا، أن واقع التنسيق بين أكراد العراق (الحزب الديموقراطي) وأكراد إيران (الحزب الديموقراطي أيضًا) أدى إلى تغيير موقف إيران تجاههم، فقامت بقصف مواقعهم، كما أدارت (إيران) ظهرها لحليفها بالأمس، ومدت جسور المودة والدعم والإسناد نحو (الاتحاد الوطني) الذي اشتبك مع الحزب الديموقراطي، حيث تبدلت التوجهات، واختلفت التحالفات، وهذا يؤكد على مدى ارتباط أي تغيير هنا يتبعه تغيير هناك، محليًا وإقليميًا[3].

ومهما يكن من أمر، فقد انعكس هذا الاقتتال الداخلي سلبًا على الأكراد أنفسهم أيضًا، حيث انقسم إقليم كردستان العراق إلى إدارتين منفصلتين وعدائيتين (في السليمانية بقيادة الطالباني، وفي أربيل بقيادة البرازاني).

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم، في ذلك الحين، تشكيل حزب كردي جديد (الاتحاد الإسلامي الكردستاني).

وهو الحزب الذي تأسس في 1994/2/6م بعد حصول الإقليم على الحكم الذاتي... وذلك استجابة

---

[1] صحيفة العرب،**الأكراد يطالبون بمعرفة مصير المفقودين إبان الاقتتال الأهلي**، 2009م

[2] سالم، سيدي أحمد، أكراد العراق، **الجزيرة نت**، 2009.

[3] أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، (القاهرة، مكتبة مدبولي 2000)، ص1721،

لعمق الانتماء الإسلامي داخل الشخصية الكردية ويرأسه (صلاح الدين محمد بهاء الدين) "حيق قدم الاتحاد طلبا إلى وزارة الداخلية في الإقليم في السادس من شباط/ فبراير 19947م وأعلن عن تأسيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني، واختير صلاح الدين محمد بهاء الدين أمينا عاما له"[1].

5- الاقتتال الكردي الداخلي عام 1996م الذي جاء بعد مشروع ما يعرف (بالنفط مقابل الغذاء) حيث قررت الأمم المتحدة، وفق قرار مجلس الأمن رقم 986 في نيسان 1995م، تخفيف الحصار المضروب على العراق من خلال بيع النفط العراقي لقاء مواد غذائية يتم توزيعها على الشعب العراقي، في محاولة منهم لعدم استخدام حكومة بغداد لأموال الدخل النفطي في شراء وتصنيع معدات قتالية، حيث تم تخصيص جزء من هذه العائدات لأكراد الشمال 13%، الأمر الذي استوجب تشكيل هيئة إشراف كردية، إضافة إلى تشكيل قوة حماية كردية على خطوط النفط المارة بإقليم كردستان العراق إلى تركيا[2].

جاء هذا المستجد في وقت اشتد معه قوة المنافسة بين الحزبين الكرديين (الديموقراطي والاتحاد الوطني) وبما أن كلا الحزبين له تحالف خاص (الديموقراطي مع الحكومة العراقية والاتحاد الإيرانية) نجد أن هذا التنافس الداخلي الكردي انعكس مباشرة على التنافس بين (بغداد وطهران) بحيث ذهب كل طرف لدعم حليفه في عملية الإشراف والحماية للنفط[3].

واشتدت حدة التنافس بين الأطراف إلى أن وصلت إلى الاشتباك المسلح بين الحزبين الكرديين، وبما أن التنافس جرهما للحرب، نجد أن الحرب الداخلية الكردية انعكست أيضًا على الحلفاء (بغداد وطهران) بحيث عمل كل طرف على دعم وإسناد حليفه في القتال، وهكذا نرى أن التطورات السياسية الكردية-الكردية قد أثرت بشكل واضح على المحيط الإقليمي أيضًا، بحيث تمكنت قوات الاتحاد الوطني بقيادة الطالباني من التقدم، وتحقيق مزيد من الانتصارات على الحزب الديموقراطي بقيادة البرازاني حليف بغداد،

---

[1] **الاتحاد الإسلامي في كردستان، نظرات ومواقف**، بدون مؤلف (منشورات مكتب الإعلام للاتحاد الإسلام الكردستاني، مطبعة الثقافة، أربيل، 1997)، ص10

[2] Elie ,Kedourie,. "**Continuity and Change in Modern Iraqi History**," **Asian Affairs London**, June 2011,pp. 140-146.

[3] أبو خلدون ساطع الحصري،**العروبة بين دعاتها ومعارضيها**،(ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 78.

الذي استدعى قوات الجيش العراقي لتعزيز موقفه، حيث وافقت بغداد على تقديم المساعدة العسكرية، وقامت باقتحام أربيل وتحريرها من قوات طالباني المدعومة إيرانيا. ففي عام 1996 وبسبب خلافات على موارد المنفذ الحدودي مع تركيا حدثت اشتباكات بين الطرفين تسببت بهزيمة البرزاني واستعانته بصدام حسين، الذي دعم البرزاني بقوات من الجيش العراقي أخرجت قوات الطالباني من أربيل وإعادته إلى السليمانية. وفي عام 1998 تدخلت الولايات المتحدة واحتضنت لقاء بين الزعيمين، انتهى بتوقيع اتفاق على تقاسم الحكم الذاتي"[1].

يشار هنا إلى أن هذا التأثير وصل للقوات الأمريكية التي قامت بقصف منشآت عراقية بصواريخ توما هوك يوم 1998/9/5، وقامت بتوسيع منطقة الحظر الجوي من 32 درجة جنوبا إلى 33 درجة، مما أتاح للأكراد مزيد من الاستقلالية المحمية بالقوات الأمريكية وحلفائها.

5- مؤتمر لندن 2002م بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قررت الإدارة الأمريكية محاربة ما أسمته الإرهاب، حيث وضعت العراق في م صاف ما وصفته بدول محور الشر، واستغلت حالة الوفاق الكردي – الكردي، الذي انعكس إيجابا مع المصالح الأمريكية التي رأت في الأكراد والشيعة خير حليف لها في إنهاء حكم الرئيس صدام حسين، حيث تمت دعوة الأكراد للمؤتمر الذي كان بمثابة بداية الطريق لغزو العراق وإسقاط نظام البعث وحكم الرئيس المستوى الدولي الذي وجد ضالته في العمل على إنهاء حكم البعث العراقي.

تشكل قوات البشمركة وتطور دورها إبان حكم الرئيس صدام حسين:

تعود أصول البشمركة[2] إلى الحرب العالمية الأولى، ولكنها تطورت خلال أربعينيات القرن العشرين حين كانت تشكل حركة مقاومة مسلحة ضد النظام العراقي المركزي في بغداد. وعلى مدى العقود التالية، تنامي حجم الحركة، وأصبحت ذات بنية متطورة، وحسنت تقنياتها القتالية. وفي عهد الرئيس صدام حسين، تنامت أعداد البشمركة على نحو مثير، ووصلت بإقليم كردستان إلى حالة أقرب إلى الحكم الذاتي

[1] إبراهيم السعيدي، كردستان العراق.. فردوس يستعيد الربيع، **جريدة القبس**، عدد 14306، 2013م

[2] أي: "الذين يواجهون الموت."

عام 1991. وقد تقاربت قوات البشمركة الكردية بشكل غير رسمي إبان انتفاضة العام 1991م. وشهدت التسعينيات افتتاح مركزي تدريب في قالاجوالان (محافظة السليمانية) وزاكو، في مسعى لتحويل المقاتلين الأكراد إلى جنود بمعنى الكلمة، ولتنظيم الحركة في نظام رتب عسكرية[1].

وقد شهدت البشمركة انقسامًا حادًا فيما بين عامي 1990م و1996م، على أثر الصراع المسلح بين (الحزب الديموقراطي بزعامة مسعود البرازاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني) حيث شهدت مناطق كردستان العراق صراعا، "نجم عنه إقامة إدارتين منفصلتين، إحداهما في أربيل بزعامة البارازاني، والأخرى في السليمانية بزعامة الطالباني، لكل منهما مليشياته المسلحة الخاصة به"[2].

كانت قوات البشمركة الكردستانية العراقية الدعامة الأساسية في الحروب الداخلية بين الحزبين الكرديين (الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني) إبان التسعينيات، إضافة لصراعها المسلح مع الحكومات العراقية، وتعتبر قوات البشمركة (التي تعني تحدي الموت) بمثابة جيش مسلح من الأكراد يعمل لحماية كيان وحقوق أكراد العراق في الشمال.

يشار إلى أن لقوات البشمركة مؤسسة وزارية كردية رسمية، تسمى (وزارة البشمركة) تأسست بعد إجراءات انتخابات مجلس النواب في إقليم كوردستان في 19/5/ 1992، ومنذ تأسيس أول حكومة في إقليم كردستان.. ومن مهامها:

- الدفاع عن أرض وشعب ومؤسسات إقليم كوردستان وعن أي هجوم معادي له.
- رفع المعنويات والروح الدفاعية بين الجمهور العام.
- تعزيز وتدريب إمكانيات البشمركة الدفاعية في جميع جوانبه العسكرية.
- مساعدة جهاز الأمن القومي والشرطة في الدفاع عن المدن في إقليم كوردستان.
- احترام المناضلين الذين ساهموا في صفوف البشمركة وناضلوا من أجل الحصول على الاستقلالية في إقليم كوردستان.

---

[1] موقع نقاش الإلكتروني، **السياسة، البشمركية:** جيش نظامي أم ميليشيا؟، 2009.

[2] جريو، داخل حسن، القضية الكردية في العراق، **صحيفة العراق الإلكترونية**،(عدد 2447، 2012).

- إحالة المناضلين إلى التقاعد والذين امضوا حياتهم في خدمة البشمركة.
- إحالة المناضلين والمعوقين من البشمركة والذين فقدوا أحد أعضاء أجسادهم إلى التقاعد بناء على قانون رقم 41 لسنة 2007"[1].

وفي عام 1998م وقع الجانبان على اتفاق مصالحة بينهما برعاية أمريكية، الأمر الذي أدى إلى وحدة الإدارتين في إدارة واحدة أواخر العام 2002م.[2]

وقد وجدت قوات البشمركة نفسها في مواجهة حتمية مع الحركات الإسلامية الأصولية الكردية التي اتهمتها القيادات الكردية بأنها منظمات إرهابية تتبع تنظيم القاعدة، حيث كانت تنادي هذه المنظمات وعلى رأسها تنظيم (أنصار الإسلام) الذي تأسس عام 2001م على أثر عمليات ما يعرف بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، بقيادة الملا كريكار، بقيام إمارة إسلامية سنية في العراق، حيث عمل التنظيم على شن عمليات مسلحة ضد قوات وقواعد البشمركة الكردية التي استغلت القصف الجوي الأمريكي للعراق وقامت بمهاجمة قواعد التنظيم حيث "بدأت قوات البشمركة الكردية في شمال العراق تدعمها قوات أمريكية خاصة وغطاء أمريكي جوي هجوما بريا ضد مواقع جماعة أنصار الإسلام المتشددة. وكانت مواقع أنصار الإسلام بالقرب من بلدة حلبجة المجاورة للحدود الإيرانية قد تعرضت سابقا إلى قصف بالطائرات والصواريخ الأمريكية. ويقول مراسل بي بي سي: .. أن الأمريكيين يعتبرون الهجوم على جماعة أنصار الإسلام التي يقولون أن لها علاقة بتنظيم القاعدة أحد مبررات الهجوم العسكري على العراق"[3].

ويعتبر هذا الهجوم على قوات أنصار الإسلام الكردية عاملا حاسما من عوامل التعاون بين القوات الأمريكية الغازية للعراق وبين قوات البشمركة شمال العراق. ولم يتوقف التعاون العسكري بين الجانبين

---

[1] حكومة إقليم كردستان، وزارة البشمركة، نبذة عن مهام وزارة البشمركة في إقليم كوردستان، 2012/5/20م، wpeshmerge.org

[2] رشيدعمارةالزيدي،، **صادق محمد يوسف، المعارضة السياسية في إقليم كردستان – العراق النشأة والمستقبل**(المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2012م)

[3] Bbc، **هجوم على مواقع أنصار الإسلام في شمال العراق**، 28/ 2/ 2003م.

على مسألة اجتثاث الحركات الأصولية في شمال العراق، بل ذهب التعاون بينهما إلى أبعد من ذلك، حيث قامت قوات البشمركة التابعة لجلال طالباني باعتقال نائب الرئيس العراقي (طه ياسين رمضان) وسلمته للقوات الأمريكية.[1]

ثم أصبح التقارب بين قواعد البشمركة واضحا بينهما مع اقتراب الحرب على العراق عام 2003م، حيث وجد كليهما أن المصلحة المشتركة تتطلب تقاربا لمواجهة نظام الحكم في بغداد والاستعداد لمرحلة جديدة طالما انتظرها أكراد العراق. إلا أن الوحدة الرسمية لقوات بشمركة الجانبين لم تتوحد إلا عام 2010م حيث "دشن برهم صالح رئيس حكومة إقليم كردستان خطوة التوحيد الكامل لتلك القوات برفعه لافتة عن أول تشكيل موحد لقيادة قوات البشمركة على مقر القيادة السابقة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بمحافظة السليمانية. فعلى أثر الاجتماع الذي عقده صالح مع أعضاء القيادة العامة لقوات البشمركة التابعة للاتحاد الوطني أعلن رسميا تحول تلك القيادة إلى قيادة قوات الإسناد الأولى، مدشنا بذلك خطوات توحيد قوات البشمركة كاملة في الإقليم"[2]

وفي عام 2003 أدى التعاون مع القوات الأمريكية إلى تحسين تدريب البشمركة، وإلى تدعيم صورتها كجيش نظامي. وقد سيطرت قوات البشمركة الكردية على مخازن للجيش العراقي إبان غزو العراق. كما قدمت البشمركة مساعدات عسكرية وأمنية للقوات الأمريكية الغازية شمال العراق مما فتح الطريق نحو بغداد، الأمر الذي أعطى قوات البشمركة مزيدا من السيطرة والتسليح. حيث عملت القيادات الكردية على تطوير هذه القوات من حيث التدريب والتسليح لتكون بمثابة جيش كردستاني يقوم على حماية الإقليم. وقد عزز هذا الأمر من تطورهم العسكري، إضافة إلى ما ثبته الدستور العراقي الجديد بشأن نظامية قوات البشمركة، كما جاء التبادل الدبلوماسي بين الإقليم وعدد من دول المجتمع الدولي

---

[1] اشتيوي، جمال، **طه ياسين رمضان يروي وقائع اعتقاله وتعذيبه واستجوابه**، (الرياض، عدد 13763، 28/ فبراير 2006م).

[2] الشرق الأوسط، **حزبا طالباني وبارازاني يعلنان رسميا توحيد قوات البشمركة التابعة لكل منهما**، عدد 11385، 29 يناير 2010م.

معززا لمكانة البشمركة وتطورها عسكريا وميدانيا[1].

ومن الجدير بالذكر أن قوات البشمركة قد بدأت تأخذ منحىً جديدًا بدءًا من عام 2008م، حيث أكد عليه جلال طالباني على أهمية "تطوير قوات بشمركة كوردستان، مسلطًا الضوء على آخر المستجدات السياسية في العراق ودور قوات بشمركة كوردستان في مقارعة الدكتاتورية البائدة وفي محاربة الإرهاب (على حد تعبيره) مشيرًا إلى أن قوات البشمركة هي قوات نظامية حسب الدستور العراقي الدائم، داعيًا إلى الاهتمام بدور المرأة وجعل دورها أساسيًا وفاعلاً في قوات البشمركة"[2].

ومن هنا، بدأت المشاورات بين القادة لتفعيل هذا التطوير حيث "عقدت قيادة قوات حرس إقليم كوردستان يوم الأحد 2010/4/4، اجتماعًا في مصيف صلاح الدين بإشراف السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان القائد العام لقوات حرس الإقليم. وقدم وزير البشمركة خلال الاجتماع بحث وتقييم تشكيل الألوية الأربعة الجديدة لوزارة البشمركة، وفي هذا الصدد تقرر خلال الاجتماع، إيلات اهتمام أكبر بهذه الألوية من ناحية التدريب وتوفير جميع المستلزمات لها، وبعد الانتهاء من هذه التشكيلات تم البدء بتشكيل ألوية أخرى، كما تم بحث مشاركة الأطراف السياسية الأخرى في قوات وزارة البشمركة، الذين كانوا البشمركة الفعليين، إلى جانب بحث استمرار المباحثات مع الحكومة الاتحادية الجديدة حول حقوق البشمركة، وخاصة في مجال الرواتب وتوفير المستلزمات العسكرية والأسلحة"[3].

وهكذا، أصبحت البشمركة تحمل، من الناحية التقنية البحتة، العديد من خصائص الجيش النظامي، فلديها هرمية داخلية محددة جيدًا، وجميع نظم المراسم والتشريفات الرمزية اللازمة، ومعسكرات التدريب المتخصصة، ومجموعة كاملة من الألبسة الموحدة"[4]

ويتضح مما سبق أن عامل الوحدة بين بشمركة السليمانية وأربيل، والاعتراف الدستوري بنظامية هذه

---

[1] Nader Entessar, “The Impact of the Iraq War on the Future of the Kurds in Iran,” in The Kurdish Question and the 2003 Iraq War (Costa Mesa, CA: Mazda, 2005) , P 87

[2] طالباني، جلال، قوات البشمركة قوات نظامية ويجب تطويرها، هكار نت، 2008/12/17م، www.HEKAR.NET

[3] حكومة إقليم كردستان، قيادة قوات بشمركة كردستان تبحث كيفية تطوير قوات حرس الإقليم، 4/4/ 2010م، WWW.Krg.org

[4] نقاش، السياسية، البشمركية.. أرشيف وقضايا ومناقشات، 2006، ص 74.

القوات، إضافة إلى اعتراف المجتمع الدولي بالفيدرالية الكردستانية العراقية، قد صب في مصلحة القوات الكردية التي باتت في تطور ملموس لم يسبق له مثيل منذ عقود، ويعود الفضل في هذا الشأن للتدخل الأمريكي والبريطاني في تغيير الخارطة السياسية للعراق، حيث انتهى نظام الرئيس صدام حسين الذي طان يشكل حجرا عائقا في وجه الطموحات الكردية الانفصالية في البلاد. واستنادا لما سبق، فإن هذا التطور العسكري لقوات البشمركة الكردية وفي ظل خلافات أربيل مع بغداد على الحدود، وعلى تفسير المادة 140 يبقى باب الصراع مفتوحا بين الجانبين ما لم تحل مسائل الخلاف بينهما سلميا.

المبحث الثاني

الحركة التحررية الكردية داخل تركيا

إن سياسة حزب الشعب الجمهوري الازدواجية تجاه القضية الكردية، فمن ناحية تقربت من القيادة الإقطاعية الكردية، مع مواصلة سياسة صهر الأكراد من ناحية أخرى، قد أضعفت سياسات الحزب الحاكم، وزادت من نفوذ الحزب الديمقراطي المعارض، وذلك في ولايات جنوب شرق تركيا التي يؤلف الأكراد غالبيتها وبالنتيجة صوت الأكراد في انتخابات عام 1950 بشكل رئيس لصالح الحزب الديمقراطي بقيادة "جلال بايار" و"عدنان مندريس"، اللذان وعدا أثناء حملتهما الانتخابية بمنح الأكراد حقوقاً متساوية، أسوة بالأتراك، واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير الاقتصاد في المناطق الكردية، لكن الأحداث المتعاقبة بينت أن هذا الحزب لم يطبق أياً من وعوده.

وبالنسبة للأكراد الجمهوريين والديمقراطيين على السواء، كان ذلك يعني على الدوام سيطرة البرجوازية التركية الحضرية، والاضطهاد القومي، واستمرار فساد الأجهزة الإدارية التركية، والإرهاب البوليسي العسكري، والفقر وغياب أبسط حقوق الأكراد، والفاشية والحقد العنصري، وغياب أبسط القواعد الديمقراطية[1].

وفي هذا الصدد، كتب أرين إيدمير أحد كبار قادة الجيش التركي آنذاك، والذي عمل في السياسة وأعدم محاولة انقلاب قام بها، متطرقاً إلى مواقف الأحزاب السياسية من المسألة الكردية في أعقاب تسلم الحزب الديمقراطي مقاليد السلطة في البلاد، "إن التأثير على الناخبين في الجزء الشرقي من البلاد، وإمكانية استغلال نفوذ الشيوخ المحليين، أصبح مادة للصراع والمساومة بين الحزب الحاكم والمعارضة[2].

لقد جرت تغيرات سلبية بعد مجيء الحزب الديمقراطي إلى الحكم، سببت بعض الضعف العام للنظام القائم في الولايات الشرقية، وفي 3 أغسطس عام 1951، أصدر الحزب الديمقراطي عن طريق مجلس

---

[1] برهان كور أوغلو، **الذاكرة التركية للقضية الكردية.. من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي**،(مركز الجزيرة للدراسات، قطر، آب2011،) ص4-5.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، **أوجلان: تركيا والأكراد**،(دمشق، دار حوران للنشر، 2000،) ص37.

الأمة التركي الكبير، القانون رقم 5826، بشأن تغيير بعض مواد القانون رقم 5098[1].

نص القانون رقم 5826 على تشكيل لجنة مؤلفة من خمسة أشخاص، "ممثل واحد عن وزارات الزراعة، والنقل والاتصال والصحة، والتأمينات الاجتماعية"، التي عليها أن تحدد المناطق في المقاطعات التي لا يشملها الحظر، مثل "تونجيلي، صاصون، وزيلان، وغيرها"، حيث سيمكن عند الحاجة إنشاء مراكز سكانية، وحسب هذا القانون يستطيع العيش في هذه المراكز السكانية الأفراد الذين تم تهجيرهم وفق نظام إداري إلى الولايات الغربية بعد الأول من يناير عام 1938، أي بعد أحداث ديرسم[2].

بهذه الإجراءات انتهت عملياً وعود الحزب الديمقراطي الانتخابية وفي ما يتعلق بالوعود الأخرى، فهي لم تنفذ أبداً، وفضلاً عن ذلك، اتخذت حكومة الحزب الديمقراطي تدابير ترمي إلى تقوية التعاون مع الدول الشرقية المجاورة "العراق وإيران"، لقمع حركة القوى الوطنية الأمريكية وبريطانيا، وعدد من الدول الغربية الأخرى، التي كانت تسعى إلى إنشاء حلف عسكري على غرار حلف الناتو، يضم البلدان الشرقين الأوسط والأدنى[3].

أولاً– مرحلة النهوض الأولى للحركة التحررية الكردية في تركيا:

لقد شهدت بداية الستينات، احتدام الوضع السياسي في تركيا احتداماً شديداً، فقد وقع في 27 مايو 1960 انقلاب عسكري في البلاد، أسفر عن تسلم الأوساط العسكرية العليا زمام الحكم فيها[4]، وأحد أسباب هذا الانقلاب، كان القضية الكردية، التي كان أصحاب الانقلاب يعتبرون أن وجودها يهدد وحدة الدولة، وظلت هذه القضية بعد سقوط الحزب الديمقراطي وإعدام عدنان مندريس من أكثر القضايا إلحاحاً.

وفي الأيام الأولى التي أعقبت الانقلاب، أجرى الكاتب التركي التقدمي يشار كمال، أحاديث مع القادة الأتراك الجدد، بينت أن هؤلاء يتمسكون بالنظرية العنصرية في المسألة الكردية، وفي أكتوبر 1960

---

[1] جامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002،) ص249.

[2] نفس المرجع السابق، ص250.

[3] جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**،(بيروت، دار الرازي، 1992،) ص215.

[4] رضا هلال، **السيف والهلال**،(القاهرة، دار الشروق، 1999،) ص109.

صدر القانون 105، الذي بمقتضاه يتم تهجير العائلات الكردية، غير المرغوب فيها، وبصورة قسرية، من ديارها الأصلية، إلى مناطق أخرى من تركيا، كما أتى دستور عام 1961 في مواده، ليعرقل حل القضية الكردية على أساس ديمقراطي[1].

ومع تصاعد المد الجماهيري التركي اليساري، أخذت الحركة الكردية مكاناً ودوراً بارزاً في تركيا، وعقدت اجتماعات كثيرة في الولايات الشرقية، رفعت الشعارات التالية: "يا مواطن الشرق طالب بالاعتراف بحقوقك المشروعة"، "هدفنا هو ضمان المساواة والأخوة والسعادة"، "لسنا بحاجة إلى الجندرمة بل إلى معلمين"، "نطلب مدارس"، "وليس مراكز بوليس"، "سيحصل مواطن الشرق حتماً على الاعتراف بحقوقه الإنسانية والمدنية"، وقد جرى الحديث في هذه الاجتماعات عن تهجير 55 قائداً كردياً إلى المناطق الغربية، وانتقد عدد كبير من الخطباء انتقاداً شديداً السياسة الرجعية للأوساط الحاكمة في تركيا، إزاء الولايات الشرقية التي يشكل الأكراد فيها غالبية السكان[2].

آثار تطور الأحداث في شرق البلاد قلقاً كبيراً لدى الأوساط التركية الحاكمة، ففي أواخر عام 1966، جرى اجتماع سري للمستشارين من 21 وزارة من وزارات تركيا، ناقشوا فيه المسألة الكردية، وكما كتبت الصحافة التركية، فقد اتخذت فيه قرارات هامة، موجهة إلى عزل الجماهير الكردية عن الحركة التحررية، وحسب ما زعمت هذه الصحافة، فإن هذه القرارات قضت بتنفيذ إجراءات لرفع المستوى الثقافي والاقتصادي لـ 16 ولاية من ولايات تركيا، التي يؤلف الكرد فيها غالبية السكان وخاصة قضت بزيادة استثمارات رؤوس الأموال في الشرق، وفتح مدارس تركية جديدة هناك، وغير ذلك من الإجراءات وفي الوقت نفسه، تقرر إقامة "نظام أمني صارم للغاية" في هذه المناطق، وكما أكدت الصحافة التركية، فإن هذه التدابير جاءت استجابة لضرورة تلافي تعقيدات القضية الكردية في تركيا، لتتحاشى أحداث كالتي جرت في العراق أثناء ثورة الملا البارازاني[3].

وتأكيدًا على ذلك، أصدرت الحكومة التركية المرسوم رقم "6-7635" في فبراير عام 1967، الذي يحظر إدخال أية مواد أجنبية فكرية، وتوزيعها في تركيا، مهما كان نوعها، "مطبوعات، أسطوانات،

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، **أوجلان: تركيا والأكراد**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، **أوجلان: تركيا والأكراد**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص 258.

أشرطة التسجيل، وغيرها"، ولم تؤد هذه الإجراءات إلى استياء الكرد في تركيا وحسب، بل أدانتها شخصيات كردية بارزة، وكذلك منظمات اجتماعية مختلفة، وفي أواسط أكتوبر عام 1967، انعقد في أنقرة اجتماع لمجلس الأمن القومي برئاسة جلال صوناي رئيس الجمهورية، وحسب ما أعلنته الصحافة التركية، جرت فيه مناقشة القضية الكردية إلى جانب المسائل الأخرى، وكتبت صحيفة ميللت تقول: "وصف مندوبان اثنان من ذوي النفوذ، الأحداث الجارية في شرق الأناضول بأنها أعمال تحريضية"[1].

إن مثل هذا التطور للأحداث لم يرق للأوساط الرجعية الحاكمة في البلاد، التي خشيت من قيام جبهة واحدة للقوى التقدمية التركية والكردية معادية للإمبريالية، ففي أوائل السبعينيات قامت وحدات "الكوماندوس" والشرطة التركية بشن هجمات على هكاري، وماردين، وسيلفان، وباطمان، وبسميلي، وديار بكر، وملا زغراد، وتوتاك، وتيكمان، وكاريازي وكيني، وأعقبت هذه الغارات اعتقالات جماعية بين صفوف الكرد، والتنكيل بالسكان الأبرياء في كردستان تركيا[2].

ولاحقًا استمرت الأوساط التركية الحاكمة في انتهاج سياسة صهر الأكراد في البلاد، بعد أم منعتهم من فتح مدارس لهم، وإصدار مطبوعات باللغة الكردية، ولهذا الغرض بدأت بإنشاء مدارس داخلية خاصة للأكراد، وكان الهدف المعلن من هذه المدارس: "المساعدة في نشر الثقافة واللغة التركية وتتريك الجيل الجديد من الكرد في ديار بكر، ووان، وأرضووم، وقارص وغيرها من مدن الأناضول الشرقية، وهكذا نجد أن سياسة الحكومة في ظل نظام التعددية الحزبية إزاء المسألة الكردية لم تتغير إلا قليلاً عن ظروف نظام حكم الحزب الواحد، ولم تتغير إلا أشكال وأساليب قمع الأكراد[3].

وعلى الرغم من ذلك، فقد لوحظ ازدياد الوعي السياسي والثقافي في كردستان تركيا أواخر الستينيات، حيث كانت ظاهرة انتشار اليسار بين الطلاب والمثقفين ظاهرة عالمية في تلك الفترة، وليست قصرًا على تركيا، ولكنها تطورت في تركيا، بسبب الدور المهم الذي لعبته الجامعات التركية في إسقاط عصمت اينونو، وكتابة الدستور الجديد لقادة الانقلاب 1960، ولذلك رأى الأساتذة والطلاب في أنفسهم، القوة

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، **أوجلان: تركيا والأكراد**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 260.

المحركة للمجتمع، إضافة إلى اقتناعهم بمفهوم أتاتورك عن تحقيق الثورة من أعلى، بواسطة نخبة "التنوير"، وأدى ذلك إلى انتشار الجمعيات السياسية مثل نوادي الأفكار "FikriKulupleri" في غالبية الجامعات، إلا أن كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة ظلت الرائدة بتأثير البروفيسور سعدون أرين، أحد قادة حزب العمال التركي، وبحلول منتصف الستينيات، انتظمت تلك الجمعيات في اتحاد نواد الأفكار "WTP"[1].

وقد ساعدت الحركات الثقافية الكردية في العراق والاتحاد السوفيتي من عام 1958 إلى عام 1961، على القيام بدور في إحياء دراسات الشعب الكردي، ومع أن الثقافة الكردية يمكن فقط أن تزدهر، إذا أمكن للكرد أن يشكلوا ويكيفوا مستقبلهم، لذلك أعارت الحركة الكردية القومية في تركيا اهتمامًا خاصًا لثقافة شعبها ولغته، ففي دولة تركيا، حيث حظر القانون نشر أي شيء باللغة الكردية، وكان حتى وضع الأبجدية التركية يرتدي أهمية سياسية كبيرة، ولهذا أصدر المؤلفون الكرد الإنتاج الأدبي باللغتين الكردية والتركية، محاولين تجنب كل حظر، أو نشرها باللغة التركية فقط، ولكن بحروف الهجاء الكردية[2].

وأعلن الأتراك المناطق الكردية باعتبارها مناطق مغلقة لا يدخلها الأجانب، وظل الأمر على هذا النحو حتى عام 1965 وتعرضت هذه المناطق طوال هذه الفترة لنظام "احتلال عسكري"، وقد أدت هذه السياسة إلى مزيد من التشكيلات السياسية والأعمال العسكرية الكردية المناهضة للسلطة، وإلى زيادة مشاعر الكره للأتراك، وكذلك أدى استخدام الأكراد للحروف اللاتينية، إلى نشأة الثقافة والأدب الكردي القومي، والذي كان يمجد الكرامة الكردية القومية، ومن هذه المدرسة يشار كمال وكاهيني طرناش وأحمد عارف، وكان نشاطهم يركز على الوعي القومي الكردي[3].

ومع زيادة الاهتمام بالأدب الكردي، نشأت في الوقت نفسه، حركة واسعة في تركيا للقيام بالدراسة العلمية للأسس الاجتماعية والاقتصادية "للقضية الشرقية"، وقد توصل مؤلفو عدد كبير من الأعمال

---

[1] جليلي خليل، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] جليلي جليل، مرجع سبق ذكره، ص 261.

المنشورة، بما فيها علماء اجتماع أتراك إلى استنتاجات مشابهة، وهي أن الأناضول الشرقية والجنوبية الشرقية، قد تخلفت من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بالمقارنة مع الجزء الآخر من البلاد، فالتطور الصناعي هنا يتصف بوتائر بطيئة جدًا، ويبقى مستوى المعيشة متدنيًا جدًا، أما نسبة الأمية فهي أعلى مما هي عليه في الولايات الغربية، وبالنسبة لسياسة الصهر اللغوي، قد فشلت فشلاً ذريعًا، وكان باستطاعة كردستان تركيا أن تتباهى فقط بكثرة مراكز الجندرمة والبوليس فيها، بالمقارنة مع الجزء الغربي من البلاد[1].

وأكثر من عبر عن هذه الحالة، الصحفي الفرنسي بيير فينو، حينما تطرق إلى هذه المرحلة الجديدة في مسار الحركة الكردية، إذ قال: "إذا كان صحيحًا أن قادة أنقرة كانوا يضعون على الدوام ظلمًا مطالب الأكراد حتى أبسطها، مثلاً، "حق إصدار الصحف باللغة الكردية"، في مستوى واحد مع الجريمة ضد وحدة أراضي الجمهورية، فليس أقل صوابًا أن التقارب المثير بين القوى التركية اليسارية والحركة الكردية القومية، لم يضع موضع الشك، نظام أنقرة السياسي فحسب، بل وأسس تركيا المعاصرة، نفسها كدولة، وكذلك الأيديولوجيا الكمالية وليدة الثورة القومية"[2].

وفي أواخر الستينيات، لم يترسخ الوعي القومي فقط، بل الوعي السياسي لدى الشعب الكردي أيضًا، ومما يدل على ذلك هو عدد المشاركين في المظاهرات وأعمال الاحتجاج، التي جرت في شرق البلاد عام 1969 ويمكن أطلاق الحكم على طابع هذه المظاهرات وأعمال الاحتجاج بالشعارات التي رفعت أثناءها، ففي 16 فبراير عام 1969، جرى في غازي عنتاب "اجتماع النضال ضد الإمبريالية"، وفي 22 فبراير في ملاطية "اجتماع النضال ضد البطالة والمجاعة والإمبريالية"، لقد بدأ الكرد حركاتهم للمطالبة بحقوقهم القومية[3].

إن الدستور المتخذ عام 1961، قد عرقل حل القضية الكردية على أساس ديموقراطي، بصرف

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 263.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 275.

النظر عن بعض جوانبه التقدمية، ولهذا سرعان ما بدأ الأكراد نضالهم في سبيل حقوقهم القومية من جديد في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1961، وكانت حركات الأنصار، أحد أشكال الكفاح المنتشرة، والتي وصفتها الدعاية التركية الرسمية، كالسابق، بحركات "قطاع الطرق" انتشرت حركات الأنصار على نطاق واسع، خاصة في مناطق البلاد الشرقية، الأمر الذي اضطر وزير الداخلية في الحكومة الائتلافية كوروتل أوغلو الذي سافر خصيصًا إلى الولايات الشرقية، إلى الاعتراف بأن زيادة عدد قطاع الطرق لها جذور اقتصادية واجتماعية عميقة وهناك في الشرق تجري حرب عصابات[1].

وأخذت تتشكل المنظمات الشبابية علنيًا وغيرها من المنظمات الاجتماعية والجمعيات، وأقيمت بمبادرة مجموعة كردية من حزب العمال التركي مراكز ثقافية في الشرق، شملت جميع المدن الرئيسية والمراكز السكانية الكبيرة في كردستان تركيا أصدرت بين عامي 1969-1971، 9 نشرات ونشرت 24 وثيقة أخرى، بما فيها نداءات وجهت إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تطالب بمنح الأكراد حقوقهم، وقد أدى ذلك إلى انتشار الوعي السياسي في صفوف البرجوازية الصغيرة من طلاب ومعلمين وموظفين صغار، مما جعلهم قوة تطالب بالعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني ومن هنا كانت البداية للحركة الوطنية الكردية الحديثة في تركيا، والتي تختلف تمامًا عن الحركات السابقة، إذ انبثقت من القاعدة العمالية، وارتكزت على القاعدة الشعبية[2].

وقد هيأت هذه الأوضاع ممثلوا الشعب الكردي والتركي التقدميون، على حد سواء، للمطالبة بإجراء تغيير جذري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شرق تركيا، وإجراء إصلاح زراعي عاجل، وتوفير الأرض للفلاحين، ومنح الكرد حقوقًا متساوية، أسوة بالأتراك، وفي شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية[3].

كما وتعددت الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية، وتنامي نفوذها كاتحاد نقابات العمل "دسك"،

---

[1] عبد العزيز العجمي، "**المشكلة الكردية وأبعادها المحلية والاقليمية والدولية: دراسة تطبيقية على أكراد العراق (1990 – 2005)** "، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، 2009، ص ص 205-206.

[2] عبد العزيز العجمي، "**المشكلة الكردية وأبعادها المحلية والاقليمية والدولية**، المرجع السابق، ص 262.

[3] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ورابطة المعلمين التقدميين "توب دير"، وحزب العمال الاشتراكي والحزب الشيوعي التركي، والعديد من التنظيمات اليسارية الأخرى المتباينة في ميولها، فضلاً عن الأحزاب والتنظيمات الكردية التي سبق ذكرها، وقد رفض نظام الحكم الإقدام على أي حل جذري لمعضلات البلاد السياسية[1].

وبصفة عامة، وعلى الصعيد السياسي داخل الجمهورية التركية، لم تستطع القوى السياسية والاجتماعية، خلق اتفاق سياسي عام يضمن النظام والقانون في البلاد، في ظل دستور عام 1960 الذي سمح بمجال واسع للحريات السياسية [2].

وبصفة عامة، وعلى الصعيد السياسي داخل الجمهورية التركية، لم تستطع القوى السياسية والاجتماعية، خلق اتفاق سياسي عام يضمن النظام والقانون في البلاد، في ظل دستور عام 1960 الذي سمح بمجال واسع للحريات السياسية، فقد عجزت حكومة ديميريل التي تشكلت عام 1969، عن إدارة الأزمة التي أصبحت أزمة النظام برمته، فاندلعت التظاهرات العمالية في أنقرة واسطنبول وأزمير وأدنه، مطالبة بزيادة الأجور، وخاض الفلاحون نزاعات بعضها مسلح مع كبار ملاك الأرض في شرق وجنوب شرق الأناضول، وهجر الكثيرون قراهم إلى ضواحي المدن الرئيسية، وتدخل الجيش لفض اضطرابات عمالية في اسطنبول في 15 من يونيو عام 1970، وانتشرت المعارك الطلابية بين اليسار واليمين في جامعات أنقرة واسطنبول وازمير وديار بكر[3].

ومع استمرار مطالبة الأكراد بإصلاحات اقتصادية واجتماعية في الولايات الشرقية، طلب عدد من أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير في أواخر يوليو عام 1970، من رئيس الوزراء مناقشة المسألة في المجلس، وفي أثناء هذه المناقشة، أورد م. أ. أبيار عضو مجلس الأمة التركي في كلمته وقائع إبادة السكان الأبرياء، ووصف أعمال "الكوماندوس" بأنها منافية للدستور، حيث قال: "يتعرض المواطنون في شرق البلاد للإبادة الجماعية لأنهم يتحدثون بلغتهم الأم، وأنتم لما تضعون رؤوسكم في الرمال كالنعامة، لا تستطيعون حل قضية واحدة، إن سياسة الإرهاب والتعسف في الشرق، تؤدي بكم إلى نتائج أخرى تمامًا

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 41.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[3] نفس المرجع السابق، ص 265.

"الإرهاب هو سلاح ذو حدين"[1].

بدأ عقد السبعينيات في تركيا، وقد دخل البناء الاقتصادي السياسي الاجتماعي، الذي طوره العسكريون بعد انقلاب عام 1960، في أزمة شاملة، على صعيد الاقتصاد، استنفذت تجربة التصنيع السريع في ظل استراتيجية الإحلال محل الواردات أي إمكانية إضافية للنمو مع نهاية الستينيات. فقد انخفض معدل النمو الصناعي من 12% في الفترة 1969/1965 إلى 1.5% عام 1970، وبرغم نشوء احتكارات صناعية كبرى في تركيا بفضل الانفتاح على رأس المال الأجنبي فإن تجربة التصنيع السريع خلقت قطاعًا واسعًا من الرأسماليين الصغار، وجيشًا من ملايين العمال الريفيين النازحيين إلى المدن إذن، وصلت تجربة التصنيع السريع إلى أزمة يتطلب الخروج منها: توسيع السوق من أجل استمرار النمو، ولم يكن ذلك ليحدث في ظل انخفاض الأجور، ودون سيطرة الشركات القابضة وتحويلها إلى التصدير[2].

هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية السياسية فقد ترك المجال أمام عنصر في اليمين التركي وحزب الحركة الوطنية بزعامة أرسلنا توركيش للانقضاض على اليسار التركي والأكراد أما حكومة نهاد أيريم، فلم تحقق من البرنامج الإصلاحي إلا القليل، وقدم أيريم نفسه تنازلات لأعضاء البرلمان المحافظين، كما ضم عددًا من الوزراء السابقين في حكومة حزب العدالة، مما دفع 11 من وزرائه إلى الاستقالة في ديسمبر 1970، وكان أكبر تغييرات أيريم، التعديلات التي أدخلها على الدستور، بدعم أحزاب اليمين للحد من الحريات التي أطلقها، ويشمل التغيير 44 مادة، بينهما المادة 11 للحد من استقلالية الجامعة والإذاعة، والتلفزيون والصحافة والمحكمة الدستورية، وفي موازاة ذلك، جاء التغيير فرصة لزيادة دور مجلس الأمن القومي، بجعل توجيهاته ملزمة لمجلس الوزراء، كما تأسست محاكم أمن الدولة التي حوكم أمامها 3 آلاف شخص قبل إلغائها عام 1976[3].

وكان رد السياسيين الفوري سلبيًا، ففي حين رفض ديميريل التوجهات الحكومية الجديدة، أدان إينونو تدخل الجيش في السياسة، ولكن سرعان ما تراجع زعيما حزب العدالة والجمهوري، فأوصى ديميريل حزبه بالهدوء، وإتباع أسلوب "لننتظر كي نرى"، بينما أعلن عصمت إينونو تأييده للحكومة الجديدة التي أقامها

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 265.

[2] رضا هلال، السيف والهلال، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3] مجيد جعفر، **كردستان تركيا، دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية**، (بيروت: دار الحكمة، 1993)، ص 157.

العسكريون، بمجرد أن عرف أن الذي سيشكلها نهاد إيريم عضو الجناح اليميني من حزب الشعب الجمهوري، والذي عمل لسنوات مع إينونو، وتسبب تأييد إينونو لإيريم في استقالة بولند أجاويد كسكرتير لحزب الشعب[1].

قرر الأعضاء البارزون في قيادة الجيش التركي توجيه ضربة إلى الحركة الديموقراطية في البلاد، فقد وجهوا في 12 مارس 1971 مذكرة باسم القوات التركية المسلحة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس الأمة التركي الكبير، طلبوا فيها تشكيل حكومة غير حزبية تقضي على حالة الفوضى في البلاد، وتنفيذ الإصلاحات التي نص عليها الدستور، وفق مبادئ مصطفى كمال أتاتورك[2].

بينت الأحداث المتعاقبة أن تدخل الجنرالات، رغم التذكير بالإصلاحات، استهدف الحركة العمالية المتنامية، ونضال القسم التقدمي من الشبيبة والمثقفين الأتراك، وكذلك قمع حركات الكرد في سبيل الاعتراف بحقوقهم القومية بوسائل وحشية، وقد سمي ذلك الانقلاب "انقلاب مارس عام 1971" بانقلاب المذكرة، إذ تسلم الجيش مقاليد الحكم دون تحريك دبابات وقوات، غير أن الجيش لم يحكم مباشرة، واكتفى بتوجيه حكومة تكنوقراط، ثم عاد الحكم المدني عام 1973، بحومة بولند أجاويد "حزب اليسار الديموقراطي"، ونجم الدين أربكان حزب السلامة الوطني "الإسلامي"[3].

وبعد أن أصبحت لدى السلطات التركية صلاحيات استثنائية، شرعت في اتخاذ إجراءات ترمي إلى قمع أشكال الحركة الديموقراطية في البلاد، وفرضت حظر على نشاط المنظمات اليسارية السياسية وفي الجامعات والصحافة، كما بدأت المحاكم العرفية والمحاكم العسكرية بأعمال العنف، ففي يونيو من عام 1973، عقد اجتماع للمحكمة في ديار بكر، حيث نظرت في قضية مجموعة من الأشخاص "33 شخص" اتهموا بإنشاء دولة كردية، وكان جميع هؤلاء أعضاء في المراكز الثورية الثقافية في كردستان تركيا[4].

إضافة إلى اعتقال الشخصيات الثورية، قامت السلطة العسكرية بعمليات حربية بهدف القضاء على

---

[1] رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] حامد محمود عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[3] نفس المرجع السابق، ص 267.

[4] نفس المرجع السابق، ص 270.

بؤرة المقاومة الكردية المحتملة، واستمرت ملاحقة الشخصيات الثورية في تركيا حتى الانتخابات البرلمانية عام 1973، والتي أسفرت مع تسلم الحكومة الائتلافية مقاليد السلطة برئاسة بولند أجاويد، هذه الحكومة التي تألفت من أقطاب حزب الشعب الجمهوري وحزب الرفاه القومي وحزب السلامة الوطني الإسلامي[1].

ورغم أن الحكم المدني عاد عام 1973، بحكومة أجاويد– أربكان، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي ظلت مستمرة طيلة عقد السبعينيات، وشكل ديميريل حكومة تالية، أطلقت على نفسها اسم الجبهة القومية، وضمت أحزاب العدالة والسلامة الوطني، والحركة الوطنية، واستمرت حتى الانتخابات البرلمانية في يونيو عام 1977، إلا أنها لم تكن أحسن حظًا من الحكومة السابقة، بل فشلت في تهدئة الأزمة الاقتصادية والعنف السياسي[2].

وفي مقابل ذلك، فإن الحركة القومية في كردستان تركيا، اتخذت في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات نطاقًا واسعًا، ففي هذا الوقت عملت في ظروف سرية وشبه سرية التنظيمات الكردية السياسية التالية مثل: حزب العمل الكردستاني "أنصار شقان"، وحزب العمال الكردستاني "أبوجي"، والحزب الاشتراكي الكردستاني في تركيا، وحزب تحرير كردستان "كردستان أرلوسال كورتولو شجو لاري – كوك"، لايرزجادي" و"تبوك وشين"، و"كاوا" وغيرها.

أصدرت هذه التنظيمات السياسية الصحف والمجلات التالية "روزا ولات" "شمس البلاد" و"زينانو" "الحياة الجديدة"، وأوزغيور ليوك أويلو" طريق الحرية"، و"رزكاري" "التحرير" و"تيكوشين" "النضال" وغيرها، وقد جرى في هذه المطبوعات وفي إطار القانون، تقديم القضية الكردية في تركيا من وجهات نظر مختلفة، وانتقدت سياسة السلطات الرسمية، والأحزاب البرجوازية تجاه الكرد، وأوضحت مطالب الشعب الكردي الاجتماعية والقومية، وإلى جانب ذلك، أخذ عدد من التنظيمات الكردية في إنشاء فصائل المقاتلين السرية، التي قاومت السلطات التركية وعملائها، وكذلك عددًا من الأغوات والشيوخ الأكراد،

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الذين اضطهدوا الجماهير الكردية الكادحة المطالبة بحقوقها[1].

لقد لوحظ في أوائل الثمانينيات تقارب بين عدد من التنظيمات السياسية الكردية والقوى السياسية الكردية عامة، وإلى جانب ذلك، حدثت اتصالات بين التنظيمات الكردية القومية والقوى التركية اليسارية، التي استهدفت تنسيق الأعمال في النضال المشترك في سبيل الحقوق القومية والاجتماعية لجماهير الشغيلة في البلاد.[2]

وجرت أكثر من محاولة للتقريب بين فضائل الحركة التحررية الكردية في كردستان تركيا، خاصة أن معظمها متقاربة في الأهداف، وقد أقيمت صيغة للتعاون بين كوك "الحزب الديموقراطي الكردستاني"، و"الحزب الاشتراكي الكردستاني" عام 1980، واستؤنفت المساعي لإقامة جبهة وطنية فيما بين الأحزاب والقوى الكردية الرئيسية، وجرت لقاءات ثنائية وثلاثية متعددة بين أحزاب وقوى الحركة التحررية الكردية في تركيا، من أجل توحيد وتوطيد الحركة التحررية الكردية[3].

عمومًا يلاحظ المراقبون نهوضًا ثوريًا كبيرًا في الحركة التحررية الكردية داخل تركيا، خاصة بعد 1979، والتي بدأت في أوائل الستينيات، وانحسرت لفترة وجيزة خلال الانقلاب العسكري في أوائل السبعينيات، ثم عادت ونهضت واستمرت في التوسع حتى استلم العسكريون الحكم مرة أخرى في سبتمبر 1980 وخلال هذه الفترة لم تحدث ثورة مسلحة في كردستان تركيا، ولا حتى انتفاضة مسلحة، وإنما أقيمت تنظيمات حزبية جماهيرية، ونشر الأدب الثوري، ونهضت الصحافة الثورية، وجرت أعمال جماهيرية متنوعة، وقد جرت هذه الأعمال السلمية بقيادة أحزاب وتنظيمات ذات أيديولوجية وطنية تقدمية، فأدى ذلك إلى تبلور الحركة التحررية الكردية في تيار ثوري يحسب حسابه ولكن الانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا عام 1980، قد وضع عقبات جديدة أمام التنظيمات الحزبية الكردية، فإن حركات السكان في شرق البلاد اتسمت في نواح كثيرة بطابع العداء للإمبريالية، الأمر الذي يدل على مرحلة جديدة نوعية

---

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[3] جليلي جليل، مرجع سبق ذكره، ص 262.

في الحركة الكردية في تركيا، وفي الوقت ذاته أبدت الجماهير الكادحة في المناطق الكردية تأييدًا نشيطًا لفصائل القوى التقدمية "التركية والكردية على حد سواء"، ضد الظلم الاستعماري وسياسة الطبقات الحاكمة، وفي سبيل حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الحريات الديموقراطية، التي نص عليها الدستور التركي عام 1961[1].

وفي مواجهة النهضة الثورية في الحركة التحررية الكردية، أصدرت القيادة العسكرية في مارس 1979، عددًا من الأوامر، حظرت بمقتضاها في ولايات أضنة، وقهرمان ماراش، وغازي عنتاب، وأورفة، إصدار وتوزيع وبيع أكثر من 20 صحيفة ومجلة مختلفة ذات ميول يسارية، وكذلك المطبوعات الكردية، وخاصة منعت مجلة "زركاري" و"روزاولات" و"ديفربمجي" و"ديمقراطي غنيجليك"، الصادرة باللغتين التركية والكردية وقام قائد الأركان العامة للجيش التركي إيفرين بزيارة العراق، حيث أجرى مفاوضات حول تنسيق الأعمال لقمع الحركات الكردية في كردستان، وفي هذه الأثناء، نظم اجتماع ربعة عشر محافظة في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، اقترح فيه تشديد الإجراءات الأمنية في هذه الولايات، ويعني ذلك استمرار الاضطهاد السياسي ضد الشعب الكردي الذي يناضل في سبيل المساواة في البلاد[2].

كما أعلنت الحكومة التركية، في 26 أبريل عام 1979، حالة الطوارئ في ست ولايات أخرى من ولايات البلاد وهي "أديميان، وديار بكر، وهكاري، وماردين، وسيرت، وتونجيلي"، وهكذا فرضت حالة الطوارئ على 19 ولاية، ومن ثم على 20 ولاية.

والحق أن الحكومات الائتلافية، التي تشكلت خلال الفترة "1973-1979" كانت ضعيفة بلا استثناء، وكان الحل الوحيد الممكن، تشكيل حكومة أغلبية ائتلافية بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري، ولكن ذلك الحل بدأ مستحيل التحقيق، وأصبح النظام السياسي، تدريجيًا في حالة شلل، وبسبب عجز الحزبين الرئيسيين عن التعاون، لأن استعادة الديمقراطية عام 1973، ارتبطت بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت عن قطاعًا عريضًا من القاعدة التصويتية، وأصبح لها تأثير في الحياة السياسية، كما منعت

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 263.

[2] رضا هلال، مرجع سابق، ص 286.

التعاون بين الحزبين الرئيسيين حالة الاستقطاب الأيديولوجي، إذ أصبح حزب العدالة ممثلاً للصناعيين الكبار وكبار ملاك الأراضي، في حين اتجه حزب الشعب الجمهوري إلى اليسار، يضاف إلى ذلك، أن الأحزاب التركية تتسم بـ "الشخصانية" أي ارتباط الحزب بشخصية الزعيم، وقد حالت الخلافات الشخصية دون تعاون الحزبين، كما كان كل حزب يعتقد في أنه على بعد خطوة من تحقيق الأغلبية، وإن تعاونه مع الحزب الآخر يضعف فرصته في الانتخابات المقبلة[1].

لقد كان واضحًا في عامي 1979 و1980، أن العنف قد أخذ منحى مختلفًا بالتحول من الاقتتال بين اليمين واليسار، إلى اغتيال الشخصيات العامة، ففي مايو عام 1980، اغتيل نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، وفي يوليو اغتيل نهاد أيريم رئيس الوزراء السابق، وكمال توكلر رئيس اتحاد نقابات العمال اليسارية "DLSK"، وبرغم أن الجيش فرض الأحكام العرفية، فإنه لم يكن مطلق اليد للتعامل مع تصاعد العنف السياسي[2].

إن ارتباط التطرف السياسي بالعنف في تركيا يرجع إلى الثقافة التقليدية التركية التي تجعل من الشرف والعيب محددين للعلاقة بني الشخص وعائلته وعشيرته من جانب، وبين الآخرين من جانب آخر، كما تعطي الثقافة التقليدية دورًا بارزًا لعادة الثأر في هذه الحالة، وخير الأمثلة على ذلك مذبحة "كهرمان ماراس" التي نفذها أتراك متطرفون "الذئاب الرمادية"، ضد العلويين "الأتراك الشيعة"، ناهيك عن الاقتتال المستمر بين الكرد والأتراك[3].

وكان المشهد السياسي – الاجتماعي في تركيا بنهاية السبعينيات، يعكس ذروة أزمة عامة، فقد شهدت تركيا 12 حكومة أقلية وائتلافية، خلال الفترة من يناير عام 1971 حتى ديسمبر عام 1979، أي بمعدل حكومة كل 9 أشهر، وتدهور معدل النمو الاقتصادي عام 1979 إلى 1.7%، مقارنة بمعدل 8% عام 1975، وفي عام 1979 أيضًا، تزايد معدل البطالة إلى 20%، في حين ارتفع معدل التضخم

---

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2] نفس المرجع السابق، ص 274.

[3] رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص 131.

إلى 85%[1].

ثانيًا: مرحلة النهوض الثانية للحركة التحررية الكردية داخل تركيا

لقد حدث انقلاب 12 سبتمبر عام 1980، وكانت الذريعة نفسها "المحافظة على علمانية الدولة"، بعد ستة أيام من انعقاد مهرجان القدس، الذي أقامه حزب السلامة الوطني "الإسلامي" بزعامة نجم الدين أربكان، وكان المهرجان، قد حمل شعار "تحرير القدس"، وشارك فيه حوالي مائة ألف شخص، وجاءوا معتمرين الطرابيش والعمامات، رافعين البيارق الخضراء، مطلقين هتافات معادية للنظام العلماني، وداعين إلى هدمه، وإقامة دولة إسلامية بدلاً منه، لقد اعتبر أربكان زعيم حزب السلامة الوطني "الإسلامي"، أحد أسباب قيام انقلاب 12 سبتمبر عام 1980[2].

وكان الهدف الرئيسي من انقلاب عام 1980، هو إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، فلم يكتفي الانقلابيين بإغلاق الأحزاب السياسية وحل البرلمان، فإنهم أقالوا أيضًا العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى 1700، وتركزت السلطات في قبضة مجلس الأمن القومي، برئاسة الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذي تولى مهام رئاسة الجمهورية في 14 من سبتمبر من نفس العام وأصبح مجلس الأمن القومي قاصرًا على العسكريين، يساعده مجلس حكومي تكون من 27 عضوًا، من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين، تحت قيادة الجنرال المتقاعد بولنت ألوسو، لتقديم النصائح لمجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته، كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين في مناطق مختلفة من البلاد، بمقتضى قانون الأحكام العرفية، وأصبح لهم حق الإشراف على التعليم والصحافة وغرف التجارة والاتحادات العمالية. فعلى إثر الانقلاب، شنت السلطات التركية هجومًا شاملاً على القوى الشعبية التركية والقوى الوطنية الكردية، فاعتقلت عشرات الألوف من الوطنيين ووجهت إليهم تهم الانفصال والنشاط الهدام ومحاولة تقسيم الأمة التركية إلى سلالتين[3].

وضمن نفس السياق، يمكن تقسيم المجموعات الكردية الفاعلة في تركيا، والتي كانت مستهدفة أساسًا

---

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2] رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] نفس المرجع السابق، ص 157.

بالهجوم، إلى ثلاثة مجموعات، هي[1]:

1- **المجموعة الأولى:** تتضمن عناصر من بعض القبائل، من بينها قبيلة "قريشة" و"يوسفان" المتهمتان بالقيام بعملية تهريب واسعة للسلاح، وبالسطو على عربات النقل التي تحمل البضائع من تركيا إلى كل من إيران والعراق.

2- **المجموعة الثانية:** وهي حركة سياسية يعتقد أن لها علاقة بالاتحاد السوفيتي من ناحية، وبالإيرانيين من ناحية أخرى، وتحارب تحت اسم الشيخ سعيد بيران بطل ثورة 1925، وهي المجموعة التي كانت تلجأ إلى التخفي بجبال العراق لإخفاء السلاح ولإصدار المنشورات السرية، حيث توزع سرًا في تركيا.

3- **المجموعة الثالثة:** فهي مجموعة حرب العصابات اليسارية التي تستوطن القرى الجبلية، والتي تنتمي للمنطقة الكردية المتطرفة، تعرف باسم "كومالا أزادي"، أي "حزب الحرية". وتعتقد أجهزة الأمن التركية أن التنظيمين الآخرين علاقات بحزب العمال التركي الذي حله العسكريون الأتراك، رغم أن الحزب صراحة طالب بوحدة الأراضي التركية، وبرفض دعاوى حركات الانفصال الكردية[2].

لقد شهدت الحركة القومية التحررية القومية الكردية فترة نهوضها الثانية في أعقاب إنهاء الحكم العسكري المباشر، وعودة الحكم البرلماني، الذي يوفر عادة حدًا أدنى من الحريات، وخاصة حرية التجمع والدعاية، وبمناسبة إجراء الانتخابات والحاجة على جمع الأصوات بما فيها أصوات الكرد، والتي تتنافس عليها الأحزاب الحاكمة، كانت فترة النهوض هذه، تتميز بتغلب الطابع اليساري على مجموع الحركة التحررية الكردية وأحزابها ومنظماتها، ودمج النضال القومي بالنضال الطبقي، مما لا شك فيه، أن نضال القوى اليسارية التركية المتصاعد انعكس على قوى حركة التحرير القومي الكردي، وانطلاقًا من هذه المواقع الفكرية، رفضت الأحزاب والقوى الكردية الانصياع لقيادة طبقة الإقطاعيين، والشيوخ والأغوات الكردية سياسيًا واجتماعيًا، وأصبحت الأفكار اليسارية في كردستان، وخاصة في أوساط المتعلمين قوة لها

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 382.

[2] إبراهيم البيومي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 20.

وزنها[1].

وتطورت التنظيمات والمراكز الثقافية الثورية، والأحزاب السياسية الكردية في تركيا، واليت سبق أن ذكرناها، وانشقت وتجمعت، ولكن أهم تيار ظهر وتبلور هو التيار اليساري الماركسي اللينيني الراديكالي، والذي انبثق منه عام 1978، حزب العمال الكردستاني، والذي همش بنضاله الأحزاب الكردية الأخرى.

وقد بدأ هذا الفريق الذي انبثق منه حزب العمال الكردستاني انطلاقًا منذ ربيع عام 1973م، في تقييم المرحلة التي عملوا فيها حتى إعلانهم عن أنفسهم عام 1978، وهذه السنوات هي سنوات التكوين الأساسي في حياة حزب العمال الكردستاني، فأي شكل سيعطوه للحزب "المنتظر"، وفي أي تربى ستمتد جذور هذا الحزب، وكيف سيكون حجمه وأبعاده، كل هذه الأسئلة، حاولوا الإجابة عنها خلال هذه السنوات من عام 1973، إلى عام 1978، وكان يتزعم هذا التيار عبد الله أوجلان[2].

أنشئ حزب العمال الكردستاني في عام 1978، وقد تلخصت أهدافه في المرحلة الأولى بإقامة دول كردية في جنوب شرق تركيا، تمهد لقيام "كردستان الكبرى الموحدة"، حيث بدأ نضال عبد الله أوجلان وزملائه وأسسوا اللجنة التحضيرية وأعلن في عام 1979 عن الجناح السياسي لهذا الحزب وهو: "جبهة تحرير كردستان"، والجناح العسكري وهو: "الجيش الشعبي لتحرير كردستان"، ولما لم يستطيع الاستمرار في العمل من أجل تخليص كردستان من قبضة الأتراك، خرج عبد الله أوجلان من كردستان تركيا عام 1980، حيث أنشأ قوة مسلحة اعتمدت حرب العصابات لشن هجمات ضد الجيش التركي، وفي خلال ذلك، حاول طرح مبادرات للتوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض مع تركيا، لكن الأخيرة رفضت الاعتراف بأي حق للأكراد على أساس أن الأيديولوجية الكمالية التي يسير الأتراك على هداها لا تعترف بأي قومية غير القومية التركية في تركيا، وتنكر بذلك الوجود الكردي، بل وتعمل دائمًا على استئصال هذا الوجود، وردًا على عمليات الاستئصال التي تبنتها تركيا، كان تأسيس حزب العمال الكردستاني على

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 375.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 304.

يد عبد الله أوجلان وزملائه عام 1978، وسط ظروف صعبة حتى منن قبل هؤلاء الزملاء[1].

كان كثير من زملاء أوجلان ينظرون إلى العالم نظرة وحيدة الجانب، وضيقة مما أدى إلى انعكاس ذلك على الروح الجماعية والنضال، كما لوحظ انعدام الجرأة والشجاعة، ولم يكن البعض يرغب في تطوير نفسه والسير على نهج الحزب بعزم وثبات، وكان ثمة زملاء لأوجلان ينقصهم القوة، إذ كن البعض منهم ما زال مرتبطًا بالقديم، أي ثمة موقف بحيث يحتم على أوجلان خلال ذلك، إما المضي إلى الأمام، وإما الرجوع إلى الوراء وترك النضال من أجل القضية الكردية، كانت هي تلك جملة المصاعب، ولذلك ارتأى أوجلان وزملائه أن يثبتوا في مواقفهم، ويعملوا من أجل الحزب الناشئ.

لقد كان عام 1978، هو عام ظهور الإعلان عن قيام حزب العمال الكردستاني إلى السطح، قد وضع ميلادًا جديدًا، ورغم أن قيم التكوين كانت تعيش حالة الافتقار، وكان قدومها مرتبطًا مع محاصرة الأعداء لها من كل الجهات، فإن هذه القيم أوصلت الحزب إلى ميلاد سليم، وهنا يجب تناول حساسية جهود الأكراد من أجل قيام الحزب، خلال هذه السنوات من هذا الجانب، وحينها سموا تلك الجهود بـ "المؤتمرات التأسيسية"، حيث كان يوجد قلة من المبدأين، وكان هناك الذين انضموا كمستثمرين للمرحلة، كما وجد من لم يساهم أيضًا بأي شيء، ولكن نظرًا لأهمية المرحلة، وما تتطلب من اهتمام، فإن الجهود المبذولة من هذه الناحية والاعتقاد العميق، أظهرت بأن الحزب سيتطور، وسيرتقي بشكل حتمي[2].

ومع حلول عام 1978، أصبح أوجلان ورفاقه أمام خيارين اثنين، إما إعلان الحزب والنضال من أجله ومتابعة المسيرة، وإما التشتت والهروب، لكنهم اختاروا التأسيس والنضال، وأصبحوا يفكروا ويستعدوا، فقد عقدوا اجتماعًا في ديار بكر تحديدًا في 1978/11/27، استمر هذا الاجتماع أربعة أيام بلياليها، ناقشوا خلاله كافة القضايا المطروحة، وكان من بين الحاضرين مظلوم دوغان، محمد قره ستفور، محمد خيري دورمش، كما كان هناك أعضاء مخلصين، بالإضافة إلى البعض الذين خرجوا على هذه الجماعة من المناضلين مثل "شاهين دونمار"[3].

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 306.

[3] نفس المرجع السابق، ص 72.

وفي عام 1980، أرسل أوجلان أول مجموعة من المقاتلين الكرد، وكان من ضمنهم كمال بير إلى داخل تركيا، وكانت المجموعة حوالي 30 إلى 35 مقاتلاً، تم إعدادهم خلال عامي 1979– 1980، فكانت المجموعة بقيادة كمال بير. حينها كان العسكريون الأتراك هم الذين يحكمون تركيا، وذلك عقب الانقلاب العسكري الثالث عام 1980، وقد لوحظ أن الحكومة العسكرية، قد أدركت انتقالهم إلى داخل الوطن لإقامة الارتباطات والعلاقات، ولذلك أفلتت المبادرة من يدها وبينما كانت تركيا تمر بظروف صعبة اقتصاديًا وسياسيًا، انطلقت حركة التحرير الوطني بقيادة حزب العمل الكردستاني التي تدعي تركيا منذ سنين طويلة أنها دفنتها في مقبرة التاريخ، لذلك ارتأت الحكومة التركية الرجوع إلى الأسلوب العسكري طريقًا لحل جميع المشاكل الداخلية، وبقدر ما كان ذلك حاجة ملحة للبرجوازية التركية، كانت أيضًا حاجة سياسية ملحة لحماية مصالح الإمبريالية في المنطقة، وتلقت الضوء الأخضر من واشنطن مباشرة، حيث رأت الإمبريالية الأمريكية ضرورة استنفاذ أعوانها في المنطقة، بعد التطورات التي حدثت في إيران وأفغانستان، قبل حلول عام 1981. فقد اتخذ الحزب قرارًا بإعادة التنظيم والتحضير والعودة إلى الوطن، وعقد الحزب مؤتمره الأول عام 1981، وفي عام 1982، عقد المؤتمر الثاني للحزب، وبحث ثانية، أمر العودة للوطن، وبطبيعة الحال، قام بإرسال مجموعات جديدة، وباختصار نجح في إدخال المقاتلين من أعضائه إلى داخل تركيا[1].

شملت المقاومة منذ عام 1980 أكثرية المناطق، واتسع نطاقها، وامتدت من قارس حتى عنتاب، وكذلك صعد الحزب نضاله ضد الانقلاب العسكري الذي وقع في سبتمبر عام 1980، أما في عام 1982، فقد تشكلت فيه المجموعات الثورية بكثرة، وفي عام 1983، كان قد تسلح المئات من أعضاء الحزب، وتمكنوا من التمركز في منطقة بوطان، لكن رغم ذلك، لم يكن النشاط العسكري للحزب، قد بدأ فعلاً على نطاق واسع، وقبل البدء بالكفاح المسلح، قام حزب العمال لاتخاذ جميع الإجراءات والتدابير من الناحية الأيديولوجية، وقد استطاع العمل والنضال داخل كردستان تركيا[2].

وخلال فترة الحكم العسكري "1980–1983" عبر حزب العمال الكردستاني عن وجوده بشن غارات

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] جليلي جليل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 273.

متفرقة فقتل بعض الجنود في المناطق الحدودية، هذا فضلاً عن التنسيق مع الأحزاب والمنظمات الكردستانية على جانبي الحدود مع كلاً من العراق وإيران، والتفاهم معهم على التعاون المتبادل، وقد ردت الحكومة التركية في مايو عام 1983، بقيام قواتها بشن هجمات انتقامية على المنطقة الحدودية حتى داخل الأراضي العراقية، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت المناطق الحدودية العراقية والسورية والإيرانية، ساحة رئيسية لنشاطات حزب العمال الكردستاني، وللقوات التركية في عدة أحيان[1].

وفي واقع الأمر، لم تكن الحملات العسكرية والاعتقالات السياسية هي الإجراء الوحيد الذي اتخذته حكومة الانقلابيين في تركيا، بل أصدرت في مايو عام 1983 قانون "المستوطنات القومية"، والذي بمقتضاه تم تهجير السكان الأكراد من المقاطعات الشرقية إلى المقاطعات الغربية، وقد فاقم الإجراء الأخير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المشاكل السياسية، للأكراد في تركيا، وحفزهم أكثر إلى الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني، الذي ازداد تأثيره ودوره ففي الولايات الكردية من تركيا، خصوصًا وأن الحكومة التركية لم تكن تبادر مطلقًا إلى إعطاء الأمل للأكراد بإمكانية ممارسة هامش من الحرية أو تحسين حياتهم وظروفهم المعيشية والاقتصادية، حتى أن نسبة البطالة في مناطقهم، قد وصلت في عام 1983 إلى 70%[2].

قرر جنرالات تركيا في عام 1983، إعادة السلطة مجددًا إلى المدنيين، لذلك تم إجراء انتخابات نيابية عامة في عموم تركيا، في 6 نوفمبر 1983، وقد أفرزت تلك الانتخابات فوز حزب "الوطن الأم"، بزعامة تورغوت أوزال، وبنسبة 41.5% من إجمالي أصوات الناخبين، وحصوله على 212 مقعدًا من مجموع 400 مقعد في المجلس الوطني التركي، ليشكل أوزال حكومته الأولى، والتي استمرت حتى ديسمبر 1987، ويدشن بذلك مرحلة جديدة من العملية السياسية في تركيا[3].

لقد أعلن تورغوت أوزال في خطاب تلاه أمام المجلس الوطني التركي الكبير، في 19 ديسمبر 1983، وتحدث قائلاً: "إن حكومتنا هي حكومة قومية، وإن نظريتنا القومية ترمي إلى استقلال الأمة التركية ووحدتها، وعدم تجزئة البلاد المشروطة في الدستور مسبقًا، ووعد في الخطاب نفسه "بخوض

---

[1] ديفيد ماكدول، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] درية عوني، **عرب وأكراد**، القاهرة: دار الهلال، 1993، ص 87.

[3] نفس المرجع السابق، ص 86.

نضال دائم وفعال ضد الإرهاب والفوضوية والانفصالية والنزعات المتطرفة"[1]، في إشارة واضحة إلى التعامل مع التنظيمات والأحزاب الكردية، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني.

إن برنامج الحكومة التركية "المدنية الجديدة"، كان بشكل أو بآخر استمرار لوجهة النظر العسكرية التركية في التعامل مع الحركة التحررية الكردية، لذلك كان من الطبيعي أن يغلب طابع العداء والتشنج على العلاقات بين من يمثل الحركة التحررية الكردية، والسلطة التركية، وضمن نفس السياق، بدأ حزب العمال الكردستاني استراتيجية جديدة في التعامل مع الحكومة التركية، ففي 15 أغسطس 1984، قام بأول حركة مسلحة مشتركة على شكل هجوم على مدن شيرناخ وآروخ وشيروان في ولاية سيرت، وقصبة شمدينلي في ولاية هكاري، وسميت العملية "اطلق واهرب"، ووزعوا منشورات حملت عبارة "أنهم لم يقضوا علينا"، وقد قتل حزب العمال الكردستاني في هذا الهجوم، وفي هجوم آخر أعقبه في ديسمبر 1984، عددًا من قوات التركية، بينهم ثلاثة أعضاء من وحدة مسئولة عن حماية الرئيس التركي كنعان إيفرين في يوكسكوفا، ثم نصب كمين قتل فيه ثمانية من الجنود في ضوكورضه وهكاري[2].

وقد بلغ تحدي حزب العمال الكردستاني مرحلة خطيرة في ربيع عام 1985، حينما تمكن من خوض معركة كبيرة ضد الجيش التركي في سويرك، والتي قتل فيها 60 شخصًا من الطرفين، وفي شهر أغسطس عام 1985، بلغ عدد القتلى في المواجهات بين قوات الأمن والجيش التركي، وعناصر حزب العمال الكردستاني 200 شخص في حوالي 70 حادثة، وكان هذا ردًا على تصريحات كبار الضباط الأتراك، ووحدات المخابرات في الأركان العامة الذين أكدوا بأنهم قادرين على القضاء على الانفصاليين الأكراد بشكل فعال[3].

إن مطالب أوجلان كانت مستحيلة التحقيق من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة ففي تركيا، وقد عبر عن ذلك أوزال قائلاً: "إن ربيع الأكراد سيكون داميًا، وليس كما يشتهي زعيم حزب العمال الكردستاني،

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.gov.tr.eng.html

[2] ديفيد ماكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص 630.

[3] إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا، دمشق:** (دار حوران، 2003،)ص 279.

الذي وعد أن يجعل من عام 1985 عامًا أسودًا للحكم لتركي"، وبالرغم من تصريح أوزال المتشدد، فإنه وقع بين نارين: نار ضباط الجيش المطالبون بإلحاق الهزيمة بحزب العمال الكردستاني من جهة، وبين نار الحاجة إلى استرضاء أكثر من 18 مليون كردي الساخطين على الجمهورية[1].

ومنذ ذلك الوقت، أصبح حزب العمال الكردستاني يشكل تحديًا دائمًا لسلطة الحكومة التركية، وعبر عن ذلك التحدي بقيامه بعمليات تراوحت بين الهجوم على ثكنات الجنود، وقتل الجنود والشرطة، ومن يتعاون معهم، وبين الدعوة إلى عقيدة متحررة من القيم الاجتماعية والدين، وإلى الثورة الاجتماعية في كردستان، بوسائل تراوحت بين توزيع المنشورات، وتشكيل الخلايا الحزبية السرية الصغيرة، وبين ترهيب وتهديد السكان[2].

إن أول رد فعل مباشر وآني للحكومة التركية على عمليات حزب العمال الكردستاني الأخيرة "أي عمليات أغسطس 1985"، وما عقبها، هو قيام الجيش السابع المتمركز في ديار بكر، بعملية عسكرية واسعة، قامت خلالها بتمشيط المناطق الجبلية الواقعة في مثلث هكاري – سيرت – ماردين، والتوغل إلى داخل الأراضي الإيرانية والعراقية لمسافة 22 كم، بعد موافقة الحكومتين وإنذارهما بذلك، وقد أطلق على العملية اسم "عملية الشمس"، وقد شاركت مختلف أصناف الجيش التركي في العملية، فضلاً عن قوى الأمن الداخلي والمخابرات، كما استخدمت المروحيات على نطاق واسع في العمليات، وقدرت المصادر التركية الرسمية قتلى حزب العمال بعد انتهاء العملية بـ 54 مقاتلاً، كما تمت محاكمة 84 شخصًا منهم محاكمة عسكرية في ديار بكر، واحتجاز 672 آخر بتهمة مساعدة وإيواء أعضاء من حزب العمال الكردستاني، فيما قتل 29 عنصرًا من قوات الأمن التركية، ويمكن القول بأن العملية التركية تلك، شكلت نموذجًا وعرفًا سرت عليه الحكومة التركية في التعامل مع حزب العمال الكردستاني، حتى الوقت الحاضر[3].

---

[1] إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا**،المرجع السابق، ص 642.

[2] ديفيد ماكدول، مرجع سبق ذكره، ص 630.

[3] إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 298.

كان وقع عمليات حزب العمال الكردستاني كبيرًا على الساحة التركية، وخصوصًا بين المؤسسة العسكرية والحكومة التركية، بحيث قام رئيس الجمهورية كنعان إيفرين بنفسه بزيارة إلى شمدينان، وألقى فيها خطابًا قال فيه: "إن هذه الأعمال ما هي إلا مؤامرة تحكيها السلطات الأجنبية التي ترمي من ورائها تقسيم تركيا من خلال بعض الخونة الذين فروا إلى خارج تركيا ويتعاونون مع السلطات الأجنبية، ويتوهمون أنهم يستطيعون إعادة تركيا إلى الأوضاع التي سبقت انقلاب 12 سبتمبر 1980، ولكننا نعلم من هنا بأن دولتنا قوية، ولن نستسلم للعصابات الإرهابية"[1].

واتخذت الحكومة التركية سلسلة من الإجراءات السريعة والحازمة، تجاه الصعود الجديد والكبير للحركة القومية الكردية المتمثل في حزب العمال الكردستاني، بهدف كبح جماحه، ومنع خروج تحركاته عن السيطرة، وقد استثنى التفاوض والحوار قيادات الحزب المذكور من تلك الإجراءات، والأساليب الحكومية الجديدة والقديمة.

نلاحظ أن تعامل ووجهة نظر القائمين على القرار السياسي في تركيا، لم تتغير بتغير الحكومات، أو بانتهاء فترة حكومة أوزال الأولى في يناير 1987، بل كان التعامل مع الحركة التحررية الكردية في فترة حكومة أوزال الثانية "يناير 1987 – ونوفمبر 1989" امتداد لسياسة حكومته الأولى، حتى أن أوزال ذهب في تعامله خلال فترة حكومته الثانية إلى أبعد ما كان عليه خلال ترأسه لحكومته الأولى، في التعامل مع الواقع الذي خلقه حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد، عندما لجأ إلى سياسة قديمة جديدة، وهي سياسة التهجير الجماعي*، وطبقها على نطاق واسع في مدن وقرى جنوب شرقي تركيا حيث الغالبية العظمى من الأكراد.

واختلفت وتنوعت أساليب الحكومة التركية في التعامل مع الحركة المسلحة التي قادها حزب العمال الكردستاني منذ منتصف أغسطس 1984، ولكن ما يمكن ملاحظته، وبشكل واضح هنا، هو أنها عكست طابعًا أمنيًا عسكريًا يعبر عن الأيدولوجيا الرسمية "القومية التركية" في تعاملها مع الواقع الكردي الجديد المتمثل في حزب العمال الكردستاني، فقد كان شعارها المعلن "حل المشكلة من خلال استئصال جذور

[1] إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 299.

* للمزيد حول أعمال الحكومة التركية في مجال تدمير القرى الكردية وتهجير سكانها في تلك الفترة، راجع: ديفيد ماكدوال، تاريخ الأكراد الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ص 637– 659.

الإرهاب وقطع دابر الأشقياء عن طريق القوة العسكرية"[1].

لقد واكبت هذه الممارسات القمعية تجاه الأكراد، حملة ثقافية واسعة النطاق، تهدف إلى إلغاء ما يسمى "الأكراد في تركيا"، وتطرح مجموعة من الافتراضات رأينا الوقوف عند أهمها[2]:

1- الأكراد هم الأتراك الذين نزحوا من السهول إلى الجبال في القدم، وعلى الرغم من أنهم تخلفوا عن الأتراك في تطورهم الثقافي، إلا أنهم لديهم رغبة عميقة في جمع الشمل مع الوطن الجديد.

2- في الموسوعة التركية تحت مادة "الأكراد" تقول أن أغلبية أكراد الجمهورية التركية يعيشون كالأتراك، ونحن لا نعتبرهم منتسبين إلى أمة أخرى.

3- بناء المدارس التركية في المناطق الكردية "جنوب وجنوب شرق تركيا"، والتي تقوم بتثقيف الأكراد الذين نسوا لغة أجدادهم بالثقافة التركية.

4- منع استعمال كلمة "أكراد" باعتبارها دليل الانتماء إلى قومية محددة، أما ارتداء الزي القومي وترديد الأغاني الشعبية الكردية، فقد منعت منعًا باتًا.

ويمكن القول أن جميع هذه الإجراءات وسياسات الحكومة التركية، في تلك الفترة تجاه الأكراد، كانت تهدف إلى تحقيق ما يلي[3]:

1- إنكار الحقوق القومية للأكراد، كشعب قائم بذاته أو كجماعة عرقية مميزة عن الأتراك.

2- محاولة صهر الأكراد بالقوة عن طريق التدابير الأمنية والبوليسية والإدارية.

3- إخضاع العشائر والقبائل الكردية شبه المستقلة، بهدف تحويل الأكراد إلى مجموعات محاصرة

---

[1] محمد نور الدين، تركيا في زمن متحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص 96.

[2] نفس المرجع السابق، ص 117.

[3] أحمد تاج الدين، الثورات الكردية في القرن العشرين، www.alostafa.com، 2012/7/17، ص 12.

بالضرائب تقوم بأعمال السخرة وتمون الحروب.

4- السعي إلى تحويل البدو من حياة الترحال إلى الحضر، وذلك من خلال بيع الأراضي التابعة للأكراد للمهاجرين من الولايات الغربية.

وفي ظل التحدي الصعب الذي واجهته المؤسسة العسكرية التركية في التعامل مع حزب العمال الكردستاني، قررت حكومة أوزال اللجوء إلى وسيلة جديدة لتخفيف الضغط على الجيش وقوات الأمن التركية القائمة على محاربة حزب العمال، وكان الإجراء هو تشريع قانون "حرس القرى" في أبريل 1985، والذي أقر بموجبه تزويد مؤيديها من رؤساء العشائر وسكان القرى المحليين بالسلاح، لمحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني، ويرى ديفيد ماكدوال في الإجراء التركي، "نسخة مكررة من مؤسسة فرسان الحميدية، التي أوجدها السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة أعداءه وخصومه الداخليين"[1]، وهذا يشبه حقيقة سياسة العراق بتشكيل وحدات عسكرية "الجحوش" المتحالفة مع الحكومة العراقية، لضرب ومحاربة إخوانهم الأكراد المناضلين المطالبين بحريتهم وحقوقهم على أرضهم.

لقد أولت حكومة أوزال التنظيم الجديد أهمية بالغة، فصرفت لهم رواتب سخية، وأعفي كثير من رؤساء العشائر والمدنيين في جرائم قتل وفارين من العقوبة شرط انضمامهم إلى حراس القرى، وتراوح عدد هؤلاء في عام 1993 بين 40 و50 ألفًا، يتقاضون رواتب شهرية من الدولة تقارب مليار ومائتي مليون دولار سنويًا، تدفع إلى رؤساء العشائر الذين يتولون توزيعها على أتباعهم، بعد استقطاع حصة كبيرة لأنفسهم[2].

ما لبث تنظيم حراس القرى الذي استخدمه أوزال لدعم الحرب على حزب العمال الكردستاني، أن تطور ليغدوا عقبة أخرى من العقبات التي تعرقل معالجة الوضع، وقد توصل هاينتس كرامر في هذا السياق، إلى أن "عملية تسليح عشرات الآلاف من الأكراد في أرياف جنوب شرق البلاد من قبل الدولة، جعلت هؤلاء الأكراد معتمدين على المعاشات التي يحصلون عليها من قلب الدولة، وبما أن أي إنهاء

---

[1] ديفيد ماكدول، مرجع سبق ذكره، ص 631.

[2] هنري باركي، **القضية الكردية في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص 124؛ هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر،(الرياض دار الحكمة، 2000،)ص 100.

لحالة الطوارئ سيون مرافقًا بحل تنظيم حراس القرى، فإن الدولة التركية ستكون ملزمة بتوفير مصادر دخل أخرى لهؤلاء الحراس"[1]، ويعني هذا عمليًا مشاكل اجتماعية واقتصادية، ثم سياسة جديدة.

وضمن سياق الحرب على حزب العمال الكردستاني، وبعد تكليف أوزال بتشكيل حكومته الثانية "يناير 1987 – نوفمبر 1989"، قدم مشروعًا سمي "مشروع أوزال"، يقضي بتكثيف الإجراءات القسرية في التعامل مع "الواقع الكردي"، والتأكيد على الحل العسكري في التعامل مع حزب العمال الكردستاني، فتم تحديد قانون الأحكام العرفية في ولايات هكاري، سيرت، ماردين، دينار بكر، تبليس، موش، وان، يني كول، أديامين، الأزيغ، توغلي "ديرسم".

وأعطيت صلاحيات واسعة وجديدة لولاة المناطق الكردية التي يسري فيها قانون الأحكام العرفية، وتقرر جمع الولايات السابق ذكرها في إقليم يسمى "إقليم حالة طوارئ"، يتولى شئونه محافظ خاص. وتمت إقامة محاكم خاصة تنظر في قضايا الأحكام العرفية وبصلاحيات محاكم أمن الدولة، وجرى رفع عدد القوات المسلحة في المنطقة إلى ثلاث فرق عسكرية مركزها ديار بكر، فضلاً عن وجود لواء من الجندرمة، وست طائرات، والعديد من الآليات العسكرية، و 179 ألف عنصر من حراس القرى[2]، وتضمنتا خطة أوزال الجديدة تقديم مكافآت مجزية وتشجيعية للعاملين في الأجهزة الأمنية في المنطقة المعنية، كما تقرر اعتماد التكنولوجيا التقدمة، لمواجهة عمليات التسلل التي تقوم بها عناصر من حزب العمال عبر الحدود، وذلك بإقامة شبكة من الأسلاك وأجهزة الرادار المتقدمة على طول حدودها مع سوريا، وتعزيزها بنظام رادار مبكر، إضافة إلى تمديد الأحكام العرفية في المنطقة الكردية التي أعلنت منذ عام 1971[3].

إن أخطر جوانب "مشروع أوزال"، وأكثرها إثارة للجدل والإدانة كانت خطة إفراغ جنوب شرق الأناضول من السكان، وذلك بالإخلاء التدريجي لمناطق الجنوب الشرقي الجبلية، إلا أن يقتصر عدد المتبقين فيها على اثنين أو ثلاثة ملايين فقط، على أن يتم التهجير بطريقة منظمة ترتبط بخطة توزيعهم

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 103.

[2] إبراهيم الداقوقي، مرجع سبق ذكره، ص 304.

[3] سعد ناجي جواد، **دراسات في المسألة القومية الكردية**، (بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005،) ص 40.

بصورة متوازنة على مناطق الغرب التركي، حتى لا يتجمعوا في أحياء ومناطق متقاربة في المدن نفسها، مثل أدنه ومرسين وأنتاليا وأسطنبول[1]،

كان الخاسر الوحيد والأكبر من تداعيات تطبيق خطة إفراغ المنطقة من سكانها العزل، هم الأكراد أنفسهم، فقد وصل عدد القرى المهجرة من سكانها في نهاية عام 1989 إلى أكثر من 900 قرية، وتصاعدت العملية في السنوات الثلاث التالية، حيث جرت عمليات التدمير والإجلاء القسري في مختلف المناطق الكردية، ليصل إلى أكثر من 2000 قرية مدمرة بحلول نهاية عام 1994، وتشريد أكثر من 750 ألفًا من السكان[2].

إن سياسة التهجير، التي عبر عنها رئيس أركان الجيش التركي السابق دوغان غوريش: "بتجفيف البحر ثم الإمساك بالسمكة"، أثارت استياء وإدانة واسعين بين النخبة التركية، فمثلاً أدان الروائي الكردي التركي المشهور يشار كمال، قيام السلطة التركية بحرق القرى الكردية الآمنة، وإعلان الحرب على الشعب الكردي الأعزل، ورد على رئيس أركان الجيش التركي متهكمًا: "ربما تستطيع أنقرة تجفيف البحر، لكنها لن تنجح في اصطياد الأسماك"، وبغض النظر عن تداعيات تصريحات يشار كمال الداخلية فإنها وجهت لطمة قوية، تعادل عشرات الحملات الإعلامية، إلى صورة تركيا لدى العالم الحر[3].

كان استخدام "الطرح التركي الإسلامي" أسلوبًا آخر لجأت إليه الحكومة التركية في التعامل مع حزب العمال الكردستاني من أن انقلابي "سبتمبر 1980" دشنوا الطرح بإدخال مادة في دستور 1982، تقول: "بإلزامية التعليم الديني في المدارس"، فإن حكومة أوزال وأجهزتها الأمنية والمخابراتية أبدعتا في توظيف ذلك الطرح، وذلك عندما تبنت الاستخبارات التركية، تدريبًا ومساعدة ودعمًا، "حزب الله التركي" لمواجهة ملحدي وماركسيي" حزب العمال الكردستاني" فقد مارس ذلك التنظيم وبجماعتيه "منزل وعلم"، عمليات منظمة ضد كوادر حزب العمال الكردستاني في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وبإشراف مسئول المخابرات التركي "قورقوت أيكين". إذ أصبح التنظيم أداة بيد الدولة تحت غطاء "حزب الله". وقدرت

---

[1] محمد نور الدين، **تركيا في زمن متحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[2] ديفيد ماكدوال، مرجع سبق ذكره، ص 637.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 133.

ضحايا حزب العمال الكردستاني على يد التنظيم بحوالي 500 عضو[1].

تدريجيًا اختزلت الحكومة التركية، الواقع والمشاكل السياسية والثقافية والاجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول، حيث الغالبية من الأكراد في "إرهاب حزب العمال الكردستاني"، لذلك أصدرت مجموعة من القرارات امتدادًا وتكملة لتلك التي أقرها وأصدرها الانقلابيون في دستور 1982، فبعد أن منعت حتى الأغاني الكردية الفلكلورية، بدعوى استخدامها لأغراض عرقية وانفصالية، والاقتصار على الغناء باللغة التركية فقط، أصدرت حكومة أوزال القانون 1087، والذي نص على أن: "كل اسم يتعارض مع الأخلاق والتقاليد والثقافة القومية التركية، ويشكل إهانة للجمهورية، لا يمكن تسجيله بشكل قانوني في شهادات ولادة، وبحلول عام 1996 تم تغيير اسم 2842 قرية من أصل 3524 من قرى أديمان وغازي عنتاب وأورفة وماردين وسيرت وديار بكر، لمحو الهوية الكردية، ولم يكن بإمكان أي كردي تجاهل ما كان يجري[2].

مهما يكن بالمحصلة فإن "مشروع أوزال" مثل الاتجاه القديم والتقليدي والعسكري في التعامل مع "الواقع الكردي"، ذلك الاتجاه الذي يرفض الوجود القومي أو الثقافي الكردي، ونظرت إلى عناصر حزب العمال الكردستاني ونشاطاتهم باعتبارهم مجرد أشقياء وقطاع طرق، أو أنهم في أحوال أخرى انفصاليون ولم تكن سياسة تورغوت أوزال إلا تمجيدًا لسياسة أسلافه تجاه القضية الكردية، فقد كان القرار النهائي والحاسم، فيما يخص أمن البلاد ومصالحها العليا، بيد "الجنرالات" الذين كانوا يديرون السلطة خلف الستار، عبر نفوذهم القوي في "مجلس الأمن القومي"، لذلك لم يحدث تغيير جذري في التعامل مع الواقع الكردي طيلة فترة ترأسه لحكومتين متتاليتين[3].

انتقل أوزال في 21 نوفمبر 1989 من رئاسة الحكومة إلى رئاسة الدولة، ليزداد مع هذا الانتقال" دوره المحوري في رسم السياسة التركية" بصورة عامة[4]، لاسيما تجاه الحركة التحررية الكردية وحزب العمال الكردستاني، إذ صرح تورغوت أوزال فور تسليمه المنصب الجديد، قائلاً: "إن تركيا ستستمر في

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 249-255.

[2] ديفيد ماكدوال، مرجع سبق ذكره، ص 636.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 81-86.

[4] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

اقتلاع الإرهابيين الانفصاليين الأكراد، وتتعقبهم أينما ذهبوا"، وأضاف "لن نخفف ضغوطنا على المتمردين، وإذا لزم الأمر ستمتد أيدي تركيا لتصل إليهم في مخابئهم"[1].

وبالتزامن مع تقلد أوزال رئاسة الجمهورية، وتوضيحه لمواقفه من حزب العمال الكردستاني، ومع استمرار ممارسات وتصرفات السلطات التركية ضد الأكراد في جنوب شرق الأناضول، كانت شعبية وقوة حزب العمال الكردستاني ترتفعان بصورة كبيرة، وقد عبر أحد النواب في المجلس الوطني التركي الكبير عن هذه الحقيقة، عندما سئل عن رأيه حول نتائج السياسة التركية تجاه المسألة الكردية إذ قال: "حينما تولى العسكر السلطة في عام 1980، كان الأكراد سعداء، ولكن عندئذ بدأ العسكر يصبحون أسوأ من الإرهابيين، وقد أصبح الآن حوالي 40% من القرويين في المنطقة الحدودية يدعمون الإرهابيين"، كما أعلن قائد مقام نصيبين "بأن 95% من سكان المدينة، كاناو سعداء بدعم حزب العمال الكردستاني، الذي أعلن تخليه عن هجماته ضد المدنيين بنهاية عام 1990"، وقد دفعت هذه النجاحات حزب العمال الكردستاني إلى تنظيم تظاهرات علنية لمؤيديه منذ العام 1990، وكذلك الدعوة لإضرابات عامة، وإلى إطلاق حملات دعائية علنية، الأمر الذي كان غالبًا ما يدفع القوات التركية إلى القيام بأعمال انتقامية وحشية[2].

في مستهل عام 1991، شهدت المنطقة وتركيا من ضمنها، تطورًا خطيرًا جراء قيام العراق بغزو الكويت، إذ لجأ حوالي نصف مليون كردي من كردستان العراق إلى داخل الحدود التركية، هربًا من بطش القوات العراقية، لتصبح تركيا محط اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام العالمي، وقد تزامن أن يعين رئيسًا للوزراء بفتة قصيرة، أعلن بان اللغة الكردية يجب أن تصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا، كما أعلن أوزال قبوله فكرة إقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي في كردستان العراق، وأعلن في ديسمبر 1991، رفع القيود عن اللغة والثقافة الكردية، وبدأ يسوق لفكرته التي أسمتها الأوساط التركية "خارطة طريق أوزال"[3].

رحب عبد الله أوجلان، بحذر بأي تحرك سياسي من جانب الحكومة التركية، وصرح ناطق باسم حزبه بأن الحزب قد يقبل بحل فيدرالي داخل تركيا. كما أعلن زعيم حزب العمال الكردستاني بأن مسألة

---

[1] ديفيد ماكدوال، مرجع سبق ذكره، ص 637.

[2] نفس المرجع، ص 639.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 128، 129.

الانفصال عن تركيا غير قائمة الآن، وبأنه: "يؤيد الحل السياسي لقضية الأكراد في تركيا، ولكن الرئيس أوزال غير مقتنع بالحل السلمي للقضية الكردية، لأنه يعمل من خلال أوامر قادة الجيش التركي"، وأضاف قائلاً: "إن تهرب الأتراك من المباحثات لن يبقي لنا سوى خيار الاستمرار في العمليات العسكرية، وهو بديل الجهود السياسية التي يتجاهلها الأتراك"[1].

ومع مجيء حكومة ديميريل الائتلافية في أكتوبر 1991، وجه عبد الله أوجلان دعوة حوار مفتوح إلى الحكومة الجديدة، كما أعلن عن نيته إعلان هدنة في جنوب شرق الأناضول، إعطاء فرصة للحكومة الجديدة لتدرس موقفها، وهدد في حال لم تلق دعوته استجابة بنقل الأعمال المسلحة إلى المدن التركية حيث سيكون هدر كبير للدماء.

وفي حادث مفاجئ وأشبه بالدراما، توفي تورغوت أوزال في 17 أبريل 1993، وانتخب سليمان ديميريل رئيسًا للجمهورية في مايو 1993، وتولت تانسو تشيللر رئيسة حزب "الطريق الصحيح" رئاسة الحكومة الانتقالية في 25 يوليو 1993، وكان ذلك إعلانًا "بوأد مشروع الحوار فور ولادته"، فقد استأنف المسئولون الأتراك إجراءاتهم العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، الذين قاموا من جانبهم بقتل 35 جنديًا تركيًا ذاهبين في إجازة إلى مدينة بنغول، وكان الإجراء يعني انهيارًا عمليًا للهدنة والتهدئة والحوار[2]، وقد أدى ازدياد نشاط حزب العمال الكردستاني في مواجهة السلطة، إلى تأزم الوضع السياسي في تركيا بوجه عام.

فبالرغم من اشتداد العمليات العسكرية والمواجهات بين حزب العمال الكردستاني والقوات المسلحة التركية في عهد وزارة نجم الدين أربكان "يونيو 1996- يونيو 1997"، توقع المراقبون أن تحتل المسألة الكردية أولوية خاصة في برنامج أربكان، غير أن الأخير اكتفى بالقول: "إن الكرد أخوة لنا، وستحل المشكلة في إطار الأخوة الإسلامية"، ولأن العبارة فضفاضة لا تحمل أي شيء يوحي بخطوات عملية، استؤنفت ضغوط الجيش من جديد، وزاد بالتالي الزخم الذي احتلته القضية الكردية، خاصة في أوروبا

---

[1] ديفيد ماكدوال، مرجع سبق ذكره، ص 641- 643.

[2] نفس المرجع السابق، ص 38.

بالتحديد[1].

استمرت الضغوط العسكرية للجيش التركي في مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني، وضرب قواعده العسكرية في شمال العراق، وتهديد سوريا بشن حرب شاملة ضدها، إذا لم تلتزم بتسليم أو طرد عبد الله أوجلان وحزبه من أراضيها، ورغم أن عبد الله أوجلان، قد أعلن هدنة غير مشروطة من جانب واحد، ثم طرحه بعد ذلك مبادرة سياسية لتسوية المشكلة الكردية على أساس فيدرالية تركية تؤمن الحقوق القومية للأكراد في تركيا، إلا أن الجيش التركي قرر التعامل مع المسألة الكردية كلعبة صفرية، أي تكون مكاسب الكرد صفرًا، فضلاً عن القبض على عبد الله أوجلان ومحاكمته كمجرم حرب.

وبعد القبض على عبد الله أوجلان* 16 فبراير 1999، دعا عناصر حزبه إلى إلقاء السلاح وسحب قوات الحزب من تركيا، وناشد في بان وزعه محاموه في 3 مارس 1999، عناصر حزب العمال الكردستاني التخلي عن الكفاح المسلح، وسحب القوات المسلحة الكردية إلى خارج حدود تركيا، وفي استجابة سريعة أعلن الجيش الشعبي لتحرير كردستان، الجناح العسكري للحزب عزمه إلقاء السلاح، والبدء فعليًا بسحب قواته من تركيا اعتبارًا من الأول سبتمبر من العام نفسه، ثم استأنف الحزب نضاله المسلح من جديد عام 2005، متخذًا من الحدود العراقية السورية التركية قاعدة له.

لقد بدأ نجم القضية الكردية يسطع شيئًا فشيئًا على النطاق العالمي، وتحطم طوق العزلة التي كان مفروضًا على كردستان تركيا منذ زمن طويل، وكان هذا ثمرة نضال رمز الحركة التحررية الكردية المعاصرة في تركيا عبد الله أوجلان، الذي قاد حزبه هذه القضية من جميع نواحيها النظرية والسياسية والاستراتيجية والتكتيكية، لتصبح القضية الكردية خلال فترة قصيرة، قوة ذات شأن على الصعيد الوطني الكردي والإقليمي، ثم العالمي.

---

[1] حامد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 337.

*للمزيد حول ملابسات وظروف مؤامرة خطف زعيم حزب لعمال الكردستاني عبد الله أوجلان بعد مغادرته العاصمة الإيطالية إلى كينيا راجع: عايدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 285-306.

إن الخطوات الأولى باتجاه حل دائم "للقضية الكردية في تركيا"، تكون في إتباع سياسة حكومية مركبة تجاه الأكراد، تتضمن مجموعة من المراحل، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- تجريد المنطقة الكردية من الصفة العسكرية، "إلغاء حالة الطوارئ"، وسحب القوات الخاصة، ووقف أعمال الترحيل، وتوفير الشروط لإعادة توطين المقيمين السابقين.

2- حكم ذاتي ثقافي شامل غير مقيد، ومنح فرص لحرية التعبير من خلال إدخال اللغة الكردية في التعليم ووسائل الإعلام، وحق تأسيس جمعيات ثقافية كردية، وتأسيس أقسام للدراسات الكردية في الجامعات.

3- ضمانات شاملة للحقوق الإنسانية والمدنية والديمقراطية.

4- سياسة تنمية إقليمية في المناطق الكردية.

إن هذه الإجراءات سوف لن تمس لا وحدة أراضي تركيا، ولا وحدتها الوطنية، بل أنها ستضفي طابع الشرعية على الثقافة الكردية الموجودة بشكل مواز، وستدعم تطورها دون أن تعرض للخطر، هيمنة الثقافة التركية في المجال العام، وفي الوقت نفسه، لن توفر هذه الإجراءات حكمًا سياسيًا ذاتيًا للأكراد، أي عدم وجود مركز سياسي خاص في مناطق استيطانهم، وعندما ينتهي الصراع المسلح، وتتم العملية الديمقراطية، والاعتراف بالتعددية الثقافية، وإنجاز منح الأكراد الحقوق الإنسانية والثقافية من خلال عملية حوار بين الحكومة التركية من جهة، والأكراد ومن ضمنهم حزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، يصبح من الممكن في المرحلة الثانية، مناقشة بدائل الدولة المركزية الموحدة، ويمكن التوصل إلى اتفاق مجتمعي في الرأي، وإعادة تنظيم إقليمي.

ومن ثم، نرى أنه أتسمت السياسة التركية في التعامل مع القضية الكردية بعدد من السمات من أبرزها:

أ- **الإجراءات الأمنية:** بعد توالي الهجمات العسكرية لحزب العمال الكردستاني بادرت السلطات التركيا إلى إنشاء جهاز عسكري يتولى حماية القرى من هجمات الأكراد والتي أطلق عليها اسم "حراس

القرى" هذا الجهاز الذي يتشكل أغلب عناصره من العشائر الكردية الموالية للنظام، كما قامت بإعلان حالة طوارئ في المناطق الأكثر تعرضًا لنشاط الحزب الكردستاني ابتداءً من 1984، كما عمدت إلى استعمال الطائرات وأعداد كبيرة من الجيش والدبابات لمواجهة المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة وضرب معاقلهم حتى خارج حدود الدولة في العراق وسوريا[1].

ب- **المشاريعالاقتصادية:** عمدت السلطات في تركيا إلى تبني مشاريع تنموية في مناطق ذات الغالبية الكردية مثل مشروع تنمية الأناضول الذي بدأ في سنة 1983 بهدف إنشاء 21 سد على نهري الدجلة والفرات ومحطات كهربائية وأنفاق للري لضمان تنمية صناعية وزراعية للمنظمة والرفع من مستوى الحالة الاجتماعية للسكان، وهو في نفس الوقت وسيلة للضغط على سوريا والعراق اللتين تتهمهما أنقرة بدعم حزب العمال الكردستاني، وقد رفعت شعارات عديدة لحل القضية والدعوة إلى التخلص من النظام الإقطاعي العشائري داخل المجتمع الكردي، ويرى التوجه العلماني في أن الحل يمكن في ضرورة الاعتراف بالحقوق الكردية، أما التيار الإسلامي فيرى ضرورة رفع شعار الأخوة الإسلامية لحل المشكلة[2].

ج- **سياسة العصا والجزرة:** تتشكل سياسة الحكومة تجاه المسألة الكردية بين حدى العصا والجزرة، فأما العصا فهي تشديد الخيار الأمني والوسائل العسكرية في مواجهة الحركة القومية الكردية، وأما الجزرة فهي المبادرة والانفتاح على الكرد، تحت عناوين شتى. وليس ما يحدث اختيار حد من بين الأثنين، وإنما هو إمساك العصا من المنتصف، والميل النسبي لأحد الخيارين من دون التخلي عن الآخر.

وقد تمكنت الحكومة التركية من إدارة اللعبة على هذا المنوال خلال السنوات الأخيرة؛ إلا أنها صارت تواجه تحديات جدية، وتتمثل في أن الكرد يدركون حقيقة تلك السياسة، ويحاولون فعل الشيء نفسه، وقد اتضح ذلك من خلال السنوات الاخيرة، وخاصة بعدما تراكمت لديهم تجارب جدية في العمل السياسي

---

[1] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول... قلق الهوية وصراع الخيارات**، (بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1998)، ص 95.

[2] محمد نورالدين، **تركياالجمهوريةالحارة**، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 74.

والمفاوضات مع الحكومات المتعاقبة، تحت عناوين مختلفة.

د- **العلانية والسرية:** ثمة دينامية أخرى استخدمتها الحكومة، وتتمثل في "العلانية- السرية" في التعاطي مع الملف الكردي، إذ وجدت مبادرات للحوار الداخلي والأهلي مع القوي والمنظمات الأهلية والقوي القريبة من/ البعيدة عن حزب العمال الكردستاني، وقد سبق لعبد الله أوجلان أن تحدث عن مفاوضات جرت سرًا بينه وبين الحكومة بشأن مبادرته لحل المسألة الكردية؛ ولكن الحكومة لم تؤكد ذلك ولم تنفه.

وأما العلنية فتخص الحوارات منذ سنوات، والتي لم تتوصل إلى نقاط ارتكاز جديدة أو مستقرة ؛ لأن الأمر محاط بقدر كبير من الغموض وعدم اليقين، كما أنه مهدد دومًا بأفعال وردود أفعال اعتراضية يمكن أن تعيده إلى "نقطة الصفر".

وقد كانت المخاوف كبيرة من انكشاف أمر المفاوضات والمراسلات السرية، إلا أن التطورات أظهرت أنها تجرى على مستويات عديدة، كما سبق أن أجرت الحكومات السابقة، وقادة عسكريون، وأحزاب سياسية اتصالات عديدة مع حزب العمال الكردستاني، حتى في الفترة الكالحة من المواجهات بين الحزب والحكومة.[1]

إن تعامل السياسة التركيا تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين.

وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة **أولاً:** تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا، بل وتجيير هؤلاء ضد حزب العمال الكردستاني خاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب والحزب

---

[1] عقيل محفوض، "**تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**"،(قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012،)ص ص 106-108.

الديمقراطي الكردستاني، **وثانياً:** استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي. ولكن الثابت في السياسة الخارجية التركيا أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران والعراق وسورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته. ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق[1].

ويمكن القول، في ظل الظروف التركيا الراهنة الداخلية المعقدة والخارجية الأكثر تعقيدًا، حيث تقف تركيا على مفترق طرق فلا هي ظلت ضمن التوجه الإقليمي والعربي والإسلامي، ولا هي قبلت – رغم اجتهادها في الوصول إلى الرضا الأوربي، في الاتحاد الأوربي فإن المشكلة الكردية لم تعد قابلة للمراوغة والالتفاف.

[1] خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (بيروت: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 33.

الفصل الثالث

أثر المتغيرات السياسية على الحركة القومية الكردية

المبحث الأول: المتغيرات السياسية المحلية وأثرها على الحركة القومية الكردية

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على الحركة الكردية في العراق وتركيا

المبحث الثالث: المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الحركة الكردية في العراق وتركيا

الفصل الثالث

أثر المتغيرات السياسيةعلى الحركة القومية الكردية

مر النظام الدولي منذ بداية التسعينات وحتى عام 2007 بمجموعة من المتغيرات التي كان لها تأثير كبير على الأوضاع في الدولة العربية بصفة عامة، والعراق بصفة خاصة، ويعتبر غزو العراق هو الحدث الأكبر في خضم هذه التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية بوجه عام، وقد تسبب احتلال العراق في بروز مجموعة من المطالبات من قبل بعض الأقاليم والتي تطالبها باستقلالها كدولة مستقلة، ويرجع هذا إلى ظروف الاحتلال، والتدخل الأجنبي القوي والمباشر في شئون الدول العربية ومنها العراق.

وتقع المشكلة الكردية في قلب المشكلات العراقية، حيث كانت وحتى عام 1991م تمثل المشكلة الكبرى للدولة العراقية، كما أنها وحتى يومنا هذا لا تزال مشكلة رئيسية لها، في حين أن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تجد في التطرف في هذه المحاولات مرحلة تقود إلى الانفصال عن الدولة العراقية.

وفي هذا الصدد برزت مشكلة أكراد العراق على السطح مرة أخرى في خضم هذه التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، مطالبة باستقلالها، ومحاولة الاستفادة من معطيات الاحتلال الأمريكي للعراق والظروف الدولية الراهنة، وفي هذا الفصل تحليل للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على الحركة القومية الكردية.

المبحث الأول

المتغيرات السياسية المحلية

وأثرها على الحركة القومية الكردية في العراق وتركيا

لقد تزعم (أحمد حسن البكر) رئاسة البلاد في العراق على أثر الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف، مدعوماً بمجلس وطني لقيادة الثورة مؤلف من قادة حزب البعث وعدد من العسكريين، حيث بادر المؤتمر الاشتراكي الذي انعقد في أواخر عام 1968، ومطلع عام 1969، إلى الإعلان عن التزامه بإقرار حق الكرد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحد الشعب والوطن والنظام الدستوري، وقد أوفد الرئيس أحمد حسن بكر بناء على إقرار هذه الحقوق بعثة برئاسة عزيز شريف لإجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزاني، وذلك خلال استمرار القتال– وقد توسط الاتحاد السوفييتي بصورة غير رسمية في مفاوضات اتفاقية 11 مارس، وكان لهذه الوساطة تأثير كبير على قبول البارزاني الدخول في المداولات مع حزب البعث الاشتراكي، وقد لعبت الوساطة السوفييتية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي، فقد أصبح من غير الممكن تصور أي حل للقضية الكردية خارج إطار الحلول الوطنية والديمقراطية، وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة العراق بيان 11 مارس 1970، كحل للمشكلة الكردية في شمال العراق، والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة "الدولة العراقية"[1]، وقع مجلس قيادة الثورة وإدارة مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردي، اتفاقاً مشتركاً بالشروط الواردة في الاتفاق وقررا تطبيقه، وفي نفس الوقت ومن الناحية الشكلية، فإن مجلس قيادة الثورة هو الذي صاغ الخمس عشر مادة من الاتفاق وفي المقدمة أشار إلى أن المؤتمر الإقليمي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي قد انعقد في نهاية سنة 1968 وبداية سنة 1969، وقرر عدة مبادئ وعلى أساسها كان صياغة هذا البيان، ومن أهم هذه المبادئ[2]:

---

[1] علي الجمال، "**معوقات قيام الدولة الكردية**"،(المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 29 أغسطس 2017،) ص 47.

[2] عيسى حامد محمود، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914 – 2004**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005،) ص353–354.

1- الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية، وسوف تتكرس هذه الحقيقية نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم[1].

2- إقرار مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية، وإنشاء مجمع علمي كردي، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريب اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة، كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية ولتمكين الأدباء والشعراء الكتاب الكرد من تأسيس اتحاد لهم، وطبع مؤلفاتهم، وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية[2].

3- الاعتراف للمواطنين الكرد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية، ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة جعل اليوم الذي يصادف فيه عبد النوروز عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

4- إصدار قانون المحافظات الذي ينطوي على "اللامركزية الإدارة المحلية"، وأقر استحداث محافظة دهوك.

5- إصدار عفواً شاملاً عن جميع المذنبين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في (الشمال)، ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القوي الشامل.

---

(1) Gunter, M.. **The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope**.) New York: St Martin's Press, 1992), P54.

(2) Gunter, M.. "**The Kurdish question in perspective**." World Affairs 166(4) , p 2004. p 197.

6- اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكرد، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراقي كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية.

7- مشاركة الكرد في الحكم، وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها[1].

8- نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي، وإعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك المدرسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم، والإكثار من فتح المدارس في المنطق الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم.

إن الأحداث التي حدثت في العراق بعد اجتياحه لدولة الكويت جعلت من الحكومة المركزية في بغداد أكثر مراعاة لتطبق عام 1991 هذه البنود السابقة الذكر وفي اعتقادنا وذلك للأسباب الآتية:

أ- خروج العراق من حرب مع إيران في حالة ضعف من الناحية الاقتصادية لا يقوى معها اتخاذ سياسة قائمة على القوة مع الأكراد، لأن ذلك يكلف استنزافاً يزيدها ضعفاً على ضعف.

ب- ضعف الحكومة المركزية في بغداد نتيجة الظروف الدولية التي تكالبت عليها، وكانت سماته الحصار الذي فرضته الهيئة الدولية على هذا البند.

ج- طمع الدولة المركزية من إذكاء الروح الوطنية بين المواطنين وذلك تقدير أمنها إبقاء الجبهة

[1] محمد فيلي، تركية قد تحقق نبوءة تاراسوف ويتحول الحلم الكردي إلى حقيقة، **مجلة فيلي**،(العدد 132، كانون الأول 2013،) ص10.

الداخلية متماسكة[1].

د-فرض حظر الطيران العراقي من قبل الأمم المتحدة وتقسيم الدولة العراقية بخطوط معينة وذلك لأمن المناطق وهذا ما عرف بالمناطق الآمنة وكانت مناطق الكرد إحداها.

هذا ولقد تكالبت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النظام العراقي، وأخذت في الأفق مع مطلع عام 2003 نوايا غريبة تتزعم هذه النوايا الولايات المتحدة قائمة على الإطاحة بالنظام السياسي العراقي ومن ثم تدمير العراق، وهذا ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي بوش الأب الذي قال: "سأعيد العراق إلى العصر الحجري"[2]، إن بوش الأب كان يرى وفق معتقداته أن الخطر الأكبر على ظهور المسيح سيكون من خلال العراقيين، وحيث أنهم أكثر تأهيلاً لقتال إسرائيل وإن أي ضعف ديني أو سياسي لإسرائيل سيؤدي في النهاية إلى تأخير ظهور المسيح[3].

فقد سوغت الولايات المتحدة لهذا الاحتلال عدة أسباب وأهمها: أن العراق يمتلك الأسلحة النووية وهذا محظور وممنوع في عرف الهيئة الدولية، وبذلك يكون العراق يشكل خطر على الأمن والسلم الدوليين، وأن قضية أسلحة الدمار الشامل أثيرت بعد أزمة عام 1990، في حين لم يلحظ أحد من المراقبين الدوليين استخدام النظام العراقي مثل هذه الأسلحة في حربه تلك التي خاضعها مع قوات أمريكية، وذهب رامسفيلد – وزير الدفاع الأمريكي- إلى القول: "إن صدام حسين يبغض الولايات المتحدة ويمتلك أسلحة الدمار الشامل"[4]، لقد سعت الولايات المتحدة أن تتخذ قراراً من هيئة الأمم المتحدة لتبرير غزوها للعراق لكنها فشلت في ذلك حيث علق المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة على ذلك بالقول: "إن الإدارة الأمريكية هي وحدها المخولة باتخاذ قرار الحرب"[5]، ودخلت أمريكا الحرب واستطاعت إزاحة

---

[1] تيد روبرت جار، **أقليات في خطر 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، مراجعة وتقديم رفعت سيد أحمد، تعريب مجدي عبد الحكم وسامية الشامي،("القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1995").ص89

[2] بونيت نورت، **درع الصحراء**، عمان، دار الكرمل، 1991، ص84.

[3] الرأي الأردنية، **مختارات من الصحافة**، عمان، مطابع الراي، 2006، 6/4.

[4] الوزارن، **مختارات من الصحافة**، عمان، 2003، ص44-45.

[5] تيد روبرت جار، **أقليات في خطر 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

النظام البعثي في العراق، وتدمير البنية التحية العراقية ونقل قواتها إلى الخليج العربي ووضع حاكم عسكري أمريكي على العراق يدعى (بريمر) وجاءت بقادة جدد أخذوا زمام الحكم في العراق، وإن هذا القطر الذي لا يزال يغرق في بركة من التناقضات والتي نتج عنها سيلاً من الدماء العراقية وفي كل أنحاء العراق، كما مكنت الولايات المتحدة إيران من العراق في الوقت الذي كان عصياً عليها في فقرات ما قبل الاحتلال[1].

إن عهد الجمهورية الرابعة والذي يؤرخ له مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، قد أثر على كل التوجهات في العراق وما يخص الأكراد فيمكننا وفق اعتقادنا أن نبرزها بما يلي:

1- تنامت التوجهات الكردية الطامعة بالاستقلال وتزايدت الآمال بإقامة دولة كردية مستقلة وذلك بسبب ضعف الدولة المركزية.

2- أصبح للشأن الكردي دوراً في القيادة السياسية العراقية فرئيس الجمهورية أصبح كردياً ووزير الخارجية كذلك، وهذا يعطي رسالة للأكراد أن اللعبة السياسية أصبحت في العراق بأيديهم.

3- أصبح إقليم كردستان يدار فعلياً من قبل الأكراد أنفسهم وسيطرت الحكومة المركزية رسمياً لا غير.

4- إن دولة الاحتلال أعطت حكام إقليم كردستان مساحة واسعة من الحرية السياسية، وذلك جراء مساعدة الكرد لدولة الاحتلال حتى تمكنت من فرض سيطرتها على العراق[2].

1- التوجهات السياسية الكردية:

إن العوامل التي أشرنا إليها أدت إلى صناعة توجهات جديدة لدى الأكراد وتمنيتها، إن التوجهات السياسية اختلفت فيما بين فئات الأكراد في إقليم كردستان، وبالتالي فإن التفاوت بين فئات المجتمع الكردي في توجهاتهم السياسية، يعود إلى مدى اهتمام قادة تلك الفئات بما يحيط بالأكراد من جهة، وإلى

---

[1] Guy Chazan, "**Turkey Strengthens Ties with Two U.S. Adversaries: Iran, Syria**," Wall Street Journal, 10 April 2003

[2] برهان غليون، **المسائلة الطائفية ومشكلة الأقليات**،"(سيناء للنشر، القاهرة، 1988")، ص 70.

قوة تأثير العوامل الصانعة والمؤثرة لتلك التوجهات من جهة أخرى، وسنتناول تلك التوجهات على النحو التالي[1]:

أولاً- استقلال الإقليم والحكم الذاتي:

يعتبر الكرد هم إحدى الأمم القديمة التي عاشت منذ القدم في وطنها كردستان، وتملك جميع الخصوصية القومية والمختلفة عن سائر الأمم المجاورة لها، ولكن بسبب الحروب والصراعات والاتفاقات الدولية قسمت أراضيها على عدد من الدول الأجنبية، كما أن الأمة الكردية أيدت مبدأ حق الاستقلال وتقرير المصير، والاعتراف بحقها في الاستقلال، إلا أنه وبسبب المصالح الاستعمارية وخطط الأعداء، فإن الأمة الكردية لم تستطع أن تحصل على هذا الحق، وتمتلك الأمة الكردية خصائص وميزات خاصة بها، وهي أمة مختلفة عن جميع الأمم الموجودة في المنطقة، فمن حقها الطبيعي أن تكون مستقلة بصورة متحدة، أو على أي جزء من أجزاء إقليم كردستان متى سنحت لها الفرصة، كما لها الحق مثل سائر الأمم في العالم أن تجسد هذا الحق في الانفصال وتكوين دولة مستقلة، ونتيجة تجربة الدول التي بها تعددية قومية، يتبين لنا ضرورة البقاء والتعايش المشترك للأمم المختلفة في إطار الدولة الواحدة على أساس نظام الحكم الذاتي أو الديمقراطي، والرغبة في العيش المشترك، ومشاركة جميع المكونات المختلفة في السلطة والحكم، على سبيل المثال، فإن دولة متعددة القوميات مثل إسبانيا التي تتكون من عدة قوميات مختلفة (كستيلان، باسك، كتلونيت)، فإن الشعب الباسك مع أنه يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في إسبانيا ونال الحكم الذاتي، إلا أنه لم يستطع حل مشاكله القومية وتجسيد حقه في تقرير المصير، لذلك يحاول باستمرار عن طريق الحركة التحررية الوطنية إنشاء دولة مستقلة والانفصال عن إسبانيا[2].

وأما الحكم الذاتي فيرى الزعيم جلال الطالباني، أن الحكم الذاتي لا يستطيع حل المشاكل القومية

---

[1] هماوندي، محمد، الفيدر**الية والديمقراطية للعراق- دراسة تأصيلية سياسية وقانونية**،(أربيل، مطبعة وزارة التربية، 2002،) ص305.

[2] عبد القادر بشتيوان علي، **الأساسي القانوني الدولي لحق الشعب الكردي في تقرير المصير (كردستان العراق نموذجاً)**، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، العراق، 2007، ص20.

وتحقق الآمال الوطنية، وذكر عدداً من الحقائق حول نظام الحكم الذاتي من أهمها ما يلي[1]:

- أن الحكم الذاتي لا يحقق المساواة الحقيقية بين الأمم.
- أن الحكم الذاتي لا يزيل الاضطهاد القومي وجميع أثاره بل يظل جانباً هما فيه.
- أن الحكم الذاتي لا يحقق الحقوق القومية الأساسية كحق السيادة الوطنية، والاستقلال الوطني، وهو الحق القادر على حل المسألة القومية حلاً صائباً.
- الحكم الذاتي لا يزيل الظلم وآثاره ومضاره العديدة.
- أن الحكم الذاتي حل إصلاحي غير ثوري، حل لتخفيف الآلام وليس لإزالة المرض، واجتثاث جذور المسألة القومية.

إن التطلعات الاستقلالية للشعب الكردي لاقت بلا شك معارضة سياسية من أكثر من طرف، بداية من الدولة الأم العراق، الذي يرى باستقلال الإقليم أمر يعد خرق للسيادة الوطنية العراقية، وبالتالي فالإقليم في نظر الدولة العراقية، ما هو إلا جزء لا يتجزأ من تراب العراق، ويجد هذا الطرح معارضته من دولتي إيران وتركيا، وهذا له ما يبرره من قبل هاتين الدولتين، ومن هذه المبررات[2]:

- أن الاستقلال سيؤدي إلى سحب سلطة كل دولة عن الجزاء الذي تختله ليبقى الأكراد يعيشون تحت مظلة الدول المجاورة.
- أن ولادة دولة كردية سيفرض على دول الجوار ترتيبات سياسية جديدة، قد تكون هذه الترتيبات تتطلب الكثير من دول الجوار، رغم هذا فإن التوجهات الكردية ترى تحقيق حقيقة مفادها أن أنسب حل لإنهاء جميع المشاكل القومية هو الانفصال وإنشاء دولة مستقلة، والتي تكون سبباً لبناء وتعزيز العلاقات

[1] عبد القادر بشتيوان، المرجع السابق، ص56.

[2] عبد القادر، بشتيوان علي، المرجع السابق، ص58.

الودية مع جميع الأمم الأخرى، فضلاً عن استقطاب السلم والأمن والاستقرار الدولي[1].

ثانياً– النظام الفيدرالي:

تتفاوت خلفيات وظروف إقرار النظام الفيدرالي من دولة إلى أخرى، ارتباطاً بخصوصيات كل دولة أو مجتمع على حده، حيث تتبدل سيرة تكوين الفيدرالية من دولة إلى أخرى، فقد بدأت بعض الفيدراليات من وجود قوميات ومجموعات متفرقة تعاقدت على تبني سياسة مشتركة وعقدت فيما بينها وحدة فيدرالية، بينما بدأت تجارب فيدرالية أخرى كدولة مركزية موحدة تفرقت إلى وحدات متميزة ومنفصلة نسبياً سعياً إلى التمتع بحرية قراراتها واكتفت بإقامة علاقات فيدرالية مع مجموعاتها الموحدة[2].

تنحصر طرق قيام الفيدرالية بشكل عام في إحدى الطريقتين، **الأولى:** تتمثل في اندماج أو انضمام عدة دول مستقلة برضاها، وهي الطريقة السائدة في نشأة الاتحاد الفيدرالي، وتتمثل الطريقة الثانية في تفكك وانقسام دولة موحدة إلى عدة دويلات أو أقاليم، إلا أنها تبقى محتفظة برغبتها في العمل بصفة موحدة في إطار الاتحاد الفيدرالي[3].

أما فيما يتعلق بقيام الفيدرالية العراقية يلاحظ بأنها نشأت وترعرت بشكل تتميز وتختلف عن التجارب الفيدرالية الأخرى، التي ولدت معظمها وفق إحدى الطريقتين المذكورتين، إن إقامة الفيدرالية في العراق لم تتم وفق الطرق المتبعة، نتيجة لاتفاق الوحدات أو الأطراف المكونة للاتحاد الفيدرالي، حيث أن فكرة الفيدرالية من الناحية القانونية المجردة تلزم لعقدها إرادتين متفقتين، وأنه من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، تطبيق الفيدرالية بإرادة منفردة واحدة وفق التصور القانوني الضيق[4].

---

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسات في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ("الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004")، ص 25.

[2] الجبوري عادل، **تطبيق النظام الاتحادي، الفيدرالية في العراق بين متطلبات الواقع وحسابات المصالح**،(بغداد، دار الجاحظ،1999)ص65.

[3] أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4] أحمد الصاوي، **الأقليات التاريخية في الوطن العربي**،("مركز الحضارة العربية، السلسلة القومية، /1/ القاهرة، 1989")، ص 120.

يتم تأسيس الفيدرالية على اتفاق إقليمين أو أكثر وفق رغبة سكانها واختيارهم لذلك بإرادتهم هكذا يتطلب قيام الدولة الفيدرالية توافق إرادات الأقاليم الأعضاء لها، وقد ذهبت معظم الدساتير الفيدرالية إلى تثبيت هذه الرغبة والإرادة المشتركة لتأسيس الاتحاد الفيدرالي في المبادئ الأساسية منه أو في ديباجته، فمثلاً أكد دستور الولايات المتحدة على ذلك في ديباجته عندما نص على ما يأتي: "نحن شعب الدستور للولايات المتحدة الأمريكية"، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد أول دولة فيدرالية، كانت عبارة عن ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية استقلت عام 1776، وكونت فيما بينها اتحاداً كونفدرالياً بموجب ميثاق الاتحاد الكونفدرالي لعام 1781، ونتيجة لإخفاق هذا الاتحاد أنشأت الوحدات الثلاث عشر المذكورة اتحاداً فيدرالياً فيما بينها عام 1989 بموجب اتفاقية (فيلادفيا) التي عقدت فيما بينهم عام 1787، وقد كان الاتحاد الفيدرالي الأمريكي بادئ الأمر يتكون من ثلاثة عشرة ولاية وتطورت بعد ذلك لتصل إلى اتحاد فيدرالي تضم أربعة وخمسون ولاية[1].

يختلف نوع الفيدراليات من دولة لأخرى حسب ظروفها، حيث دأبت العادة على أن يتم توحيد عدة ولايات متفرقة في كيان اتحادي واحد كالولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية المتحدة وغيرها، في حين تذهب أخرى إلى تفتت كيان قائم ليتحول إلى نظام فيدرالي اتحادي كالذي يحدث حاليا في العراق، بحيث استغل الأكراد انتفاضتهم عام 1991م التي أنتجت منطقة حماية للأكراد شملت أربيل والسليمانية ودهوك، "وهكذا ظهر في كردستان العراق إقليما فيدراليا متميزا ومستقلا في إطار الدولة العراقية، لانبثاق المؤسسات السياسية الدستورية في الإقليم، التي دخلت في علاقات تبادلية مع الدول والمنظمات الدولية، الأمر الذي شكل أيضًا اعتراف تلك الدول والمنظمات الدولية بإقليم كردستان، إذن ما كان مطبقا في كردستان العراق هو فيدرالية بأبعادها الحقيقية أساسها الأمر الواقع لوضع سياسي فرضته الأحداث"[2].

وقد مارس إقليم كردستان العراق فيدراليته الخاصة منذ عام 1992م بعد إعلان المجلس الوطني

---

[1] محمد عمر مولود، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي**،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009)، ص495.

[2] محمدهماوندي،، **الفيدرالية والديموقراطية للعراق، دراسة تأصيلية سياسية وقانونية**،(أربيل، مطبعة وزارة التربية، 2002م)، ص90.

الكردي البيان الفيدرالي الكردستاني، دون اعتراف الحكومة المركزية في بغداد آنذاك، الأمر الذي تطور ليصبح حقيقة مدعومة دستوريا بعد سقوط بغداد وتمرير الدستور الدائم عام 2005م، الحالة التي لم تتم في سياقها المعهود دوليا، حيث أنشئت الفيدرالية الكردية في العراق وفق ظروف العراق السياسية وخلافات بغداد معلا واشنطن التي غضت الطرف عن الإعلان الفيدرالي الكردي، وعملت على تثبيته في الدستور الدائم العراقي عام 2005م[1].

لقد ظهر إقليم كردستان كإقليم شبه مستقل خارج إطار السيطرة المركزية للدولة العراقية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد اعتمد الإقليم في ظهوره وانبثاقه بهذه الصورة على جملة من الوثائق المادية والوقائع القانونية الدولية والداخلية، ومن أهمها قرار مجلس الأمر الدولي المرقم (688) في 1991/4/5، وقانون الحكم الذاتي رقم (33) لعام 1974، حيث اتضح فشل تجربة الحكم الذاتي المنفذ بموجبه، وأن الفيدرالية كصيغة ملائمة لتقرير المصير الداخلي لشعب كردستان في العراق، قد تبلورت تدريجياً في أواخر السبعينات من القرن الماضي لدى الأحزاب والتنظيمات الكردستانية التي قادت حركة التحرر الكردية بعد نكسة آذار عام 1975، وذلك كفكرة بديلة عن الحكم الذاتي الذي ثبت فشله فعلياً في هذا المجال، وقد أضحت هذه الفكرة مطلباً واضحاً لتلك الأحزاب التي تحالفت ضمن جبهة كردستانية شاملة عام 1987، ومن ثم طبقت هذه الفكرة على أرض الواقع بعد انتفاضة شعب كردستان في آذار عام 1991، وعلى أثر الأحداث التي نجمت عن تلك الانتفاضة، تم إنشاء منطقة آمنة للكرد في كردستان العراق، شملت محافظات (أربيل، السليمانية، دهوك، وبعض مناطق محافظتي كركوك والموصل) بموجب قرار مجلس الأمن المذكور، ومن ثم اعترفت معظم أطراف المعارضة العراقية بالواقع الموجود في إقليم كردستان في مؤتمراتها المنعقدة منذ عام 1991 إلى ما قبل سقوط النظام السابق.

هكذا ظهرت في منطقة كردستان العراق إقليماً فيدرالياً متميزاً ومستقلاً في إطار الدولة العراقية، نتيجة لانبثاق المؤسسات السياسية الدستورية في الإقليم، التي دخلت في علاقات تبادلية مع الدول والمنظمات الدولية، الأمر الذي شكل أيضاً اعتراف تلك الدول والمنظمات الدولية بإقليم كردستان، إذن ما كان مطبقاً

(1) Hegre, H., and N. Sambanis.. "Sensitivity Analysis of Empirical Results on Civil War Onset. "**Journal of Conflict Resolution**, 50 (4) , 2006, P 78.

في كردستان العراق هو فيدرالية بأبعادها الحقيقية أساسها الأمر الواقع لوضع سياسي فرضته الأحداث[1].

أخذ هذا الواقع صبغة قانونية نتيجة إعلان المجلس الوطني الكردستاني البيان الفيدرالي في 4 تشرين الأول 1992، والذي حدد بموجبه علاقة الإقليم بالمركز على أساس الاتحاد الفيدرالي، تمسكاً من جانب شعب إقليم كردستان بالوحدة الوطنية والبقاء ضمن الكيان العراقي الموحد، بمعنى أن شعب هذا الإقليم قرر أن يمارس حقه في تقرير المصير الداخلي، في الوقت الذي كان الإقليم المذكور في حالة استقلال أمر الواقع، لأن الوضع القانوني لإقليم كردستان كان وضعاً خاصة ومتميزاً وسابقة في مجال القانون الدستوري والدولي باعتباره شبه مستقلاً وذات حكومة، هذا وقد مارس شعب الإقليم فعلياً الفيدرالية خلال مدة تزيد عن 12 عاماً لحين سقوط النظام السابق في 9 نيسان 2003، وذلك بسبب عدم اعتراف النظام آنذاك بإقليم كردستان والفيدرالية المعلنة من جانبها[2].

يتضح مما سبق أن الفيدرالية الكردية جاءت مختلفة عن تجارب الفيدراليات الأخرى، وتميزت عنها من حيث ظروف إقامتها، حيث تستند الظروف الطبيعية لمثل هكذا فيدراليات على وجود اتفاق مسبق بين الأطراف المعنية بالأمر، الأمر الذي لم يحدث في العراق نتيجة الظروف الخاصة التي مر بها العراقيون قبل وبعد الحرب على العراق عام 2003م[3].

يعتبر الأكراد أن مطالبتهم بالفيدرالية حق قومي طالما نادوا به وقاتلوا من أجله، كما يعتقدون بأن فيدراليتهم الممنوحة دستوريا يمكنها أن تكون ضمانة لوحدة العراق، حيث رأوا أن ارتباطهم بالعراق يجب أن يكون على أساس فيدرالي قومي وليس إداري، استنادا على المعطيات التالية:

---

(1) محمد هماوندي، الفيدرالية والديمقراطية للعراق، مرجع سبق ذكره، ص95.

(2) أسماء جابر أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، "(الإسكندرية، الدار الجامعية2012"،) ص 71.

(3) Gurses, M.. "From War to Democracy: Transborder Kurdish Conflict and Democratization" In **Conflict, the Kurds, and Democratization in the Middle East: Turkey, Iran, Iraq, and Syria**, edited by David Romano and Mehmet Gurses. New York: Palgrave Macmillan, 2014,pp5-6.

1-أن العراق متعدد اثنيًا ودينيًا وطائفيًا، وإن هذا التنوع يشكل عامل تفريق وليس توحيد، لهذا من الواجب أن يكون لكل تشكيل في هذا التوزيع الحرية في نظيم نفسه وإدارة إقليمية[1].

2- المبررات الجغرافية، فهناك فاصل طبيعي بين سكان الأثنية العربية وسكان الأثنية الكردية، بوصفها الإثنيتان المتماسكتان الرئيسيتان في العراق، دهوك وأربيل والسليمانية كردية بشكل شبه تام، وهناك مناطق كردية تقع في محافظة ديالي والموصل وكركوك، أما العرب فهو يسكنون المناطق المنبسطة والهضاب والصحاري.

وفي الوقت نفسه ينظر الأكراد إلى أن تلك المبررات لا تزيد من فرص الانفصال اللاحق وذلك لوجود عدة مبررات أخرى تدفع إلى استمرار علاقتهم بالدولة العراقية الجديدة هي:

1.المبررات الاقتصادية: حيث أن هناك اعتمادية متبادلة وواضحة بين السكان الأكراد والعرب في الإقليمين المختلفين[2].

2. الوضع الاستراتيجي: فإنشاء دولة كردية مستقلة غير ممكن استراتيجيًا وأن حدث عكس ذلك فأنه سيكون إقليم هزيل استراتيجيا.

3. التراث المشترك فهناك علاقات مصاهرة وتبادلات ثقافية بين العرب والأكراد.

4. الدين المشترك[3].

برر الأكراد مطالبتهم بالفيدرالية، كما أعطوا مبررات أخرى تطمينية للمعارضين بأن الفيدرالية الكردية

---

[1] Long, J. S., and J. Freese.. **Regression Models for Categorical Dependent Variables Using Stata**. College Station: Stata Press, 2005, P 78.

[2] Romano, D. **The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization and Identity**. Cambridge: Cambridge University Press, 2006, P 78.

[3] بركات، ياسر خالد عبد، **الفيدرالية في العراق.. أسلوب لضمان الوحدة الوطنية**، (مركز المستقبل للدراسات والبحوث)، ص 41.

ستكون محافظة على وحدة العراق، الأمر الذي رفضه الكثيرون من العرب السنة واعتبروها تمهيدًا للانفصال من باب خذ وطالب، حيث يرى البعض بأن الفيدرالية المتطورة تعطي مزيدا من الاستقلالية والتفرد بالقرار بعيدا عن القرار الاتحادي للدولة وبخاصة في حالة مرورها بحالات الضعف، وهذا ما ذهب إليه أيضًا رئيس وزراء فرنسا السابق المسيو Michel debsi في أحد كتبه عن اللامركزية بعنوان، موت الدولة الجمهورية "سوف تؤدي هذه اللامركزية إلى تصدع الدولة وتقسيمها وفنائها[1].

يشار إلى أن الأكراد بدأوا في تغيير استراتيجيتهم من حالة الصراع المسلح إلى اعتماد نهج الصراع السياسي في تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم السياسية في العراق، وذلك في ضوء المتغيرات الجذرية التي شهدها العراق بعد عام 2003م، وأخذوا ينظرون إلى الفدرالية الكردية كحارس وقائي لوحدة العراق، من شأنها التخفيف من حدة الحساسيات القومية والطائفية في البلاد، الأمر الذي يعزز السلم الأهلي ويضع حدا للصراعات المسلحة، إلا أن الأكراد وبعد إعلانهم البيان الفيدرالي عام 1992م، لم يكن يخطر ببالهم أن الصراع المسلح سيتحول من صراع كردي عراقي، إلى صراع كردي كردي، وهو ما كان عامي 1994م و1996م، حيث شهدت الساحة الكردية العراقية صراعا محليا ضاريا لعبت فيه الدول الإقليمية دورا ملحوظا لكسب المزيد من المنجزات السياسية في صراعها مع العراق قبل أن تتم المصالحة بين الجانبين عام 1998م، وتوحيد الإدارتين عام 2006م، ويلاحظ هنا بأن الأكراد عندما يكونون على توافق مع بغداد نوعا ما، يدب بينهم الخلاف وبخاصة بين الحزبين الكبيرين الديموقراطي والاتحاد الوطني كنتيجة طبيعية للتنافس بينهما على الحكم في الإقليم، وعندما يتقارب الجانبان يطفو إلى سطح خلافهم مع بغداد، وهذا ما تم مؤخرا بين أربيل وبغداد على مناطق النزاع، وعقود الشركات النفطية التي أبرمتها أربيل وعارضتها بغداد، إضافة إلى الاشتباكات التي حدثت عام 2013م بين البشمركة الكردية وقوات عمليات دجلة التي شكلتها بغداد بأمر من المالكي[2].

وتحول الوجود الفعلي للإقليم إلى وجود قانوني بعد سقوط النظام على أثر اعتراف القوانين الصادرة

---

[1] Hachel he universite, des revolutions aux imperialisms, 1815-1914... 1973. P.233

[2] Saideman, M. S. "Discrimination in International Relations: Analyzing External Support for Ethnic Groups." **Journal of Peace Research** 39 (1) , 2002, P 78.

في العهد الجديد بإقليم كردستان، كإقليم فيدرالي في إطار العراق الفيدرالي[1].

حيث اعتراف المشرع الدستوري العراقي بوجود إقليم كردستان، خلال المرحلة الانتقالية من خلال نصوص قانون إدارة الدولة، وجرى ضمان وجوده ما بعد المرحلة الانتقالية في نصوص الدستور الدائم، هكذا تم قبول مبادرة شعب إقليم كردستان بإعلان الفيدرالية من جانب المكونات العراقية الأخرى خارج الإقليم، وبالتالي أصبحت الفيدرالية حقيقة دستورية قائمة، فعلى الرغم من أن التأطير الدستوري للفيدرالية فقد حدث قبل تشكيل هياكلها الثقافية، والجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مسبقاً، من هنا نجد أن هذا التأطير قد تحرك ببعد واحد تحت تأثير وحدة فيدرالية واحدة هي إقليم كردستان، بدون الأخذ بين الاعتبار رغبات وطموحات ما قد ينشأ مستقبلاً من وحدات فيدرالية جديدة تشكل النظام الفيدرالي العراقي،

ولعل في تعطيل المجلس الثاني (مجلس الاتحاد) وعدم تحديد طريقة تشكيله وصلاحياته دليل على ذلك[2].

إذن إن الفيدرالية العراقية لم يتم إنشاؤها وفق برنامج سابق معد سلفاً، وإنما كانت قد فرضته الظروف الآنية للمرحلة التي ظهرت فيها، حيث أن مؤسسات الحكم الموجودة في الإقليم كانت تمارس سلطات وصلاحيات لم يمنحها إياه المركز بشكل طوعي، وإنما كانت على الضد من إرادته، حيث ظهرت تلك المؤسسات نتيجة لحاجات موضوعية تتعلق بالإدارة شئون مختلف أوجه الحياة في كردستان العراق، ومن ثم سعي قيادة الإقليم تحويل هذه الفيدرالية الواقعية إلى فيدرالية دستورية مقرة بنصوص الدستور، الذي بموجبه يتم تنظيم علاقة الإقليم بالمركز[3].

---

[1] Doyle, M., andN. Sambanis.. "International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis." **American Political Science Review** 94 (4) , 2006, p 779-801.

[2] بشتوان علي عبد القادر، **الأساس القانوني الدولي لحق الشعب الكردي في تقرير المصير (كردستان العراق نموذجاً)**، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] سعيد بشر اسكندر، **مراجعة سياسية للفيدرالية والحل الفيدرالي للمسألة الكردية في تاريخ العراق الحديث (1921-**
=

مما تقدم يتبين لنا بأن التجربة الفيدرالية العراقية تختلف عن تجارب الفيدرالية الأخرى، وتتميز عنها من حيث نهوضها وإقامتها، والتي تستند بشكل عام إلى وجود اتفاق مسبق بين طرفين أو عدة أطراف ينظم بموجبه العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأطراف أو الوحدات المكونة للاتحاد، الأمر الذي لم يحدث ولم يتحقق عند ولادة الفيدرالية في العراق من قبل المكونات العراقية المختلفة، لذلك تختلف التجربة العراقية في هذا الصدد عن تجارب أخرى ويعد وضعاً فريداً بالنسبة إليها[1].

2- العوامل المؤثرة في التطلعات السياسية الكردية:

لا شك أن هناك عدة عوامل تقف وراء كل فكرة سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية وغيرها، ومن رحم هذه العوامل تأتي الفكرة ولا تقف هذه العوامل إلى حد خلف الفكرة فحسب بل تعتمد على دفعها قدماً إلى الأمام فيتخلق الناس حولها وينادون بها والتوجهات السياسية الكردية لا تخرج عن ناموس هذه العوامل، فهناك عوامل أنشأتها وصاغتها ودفعتها لتأخذ مكانها على الأجندة الفكرية الكردية، وهذه التوجهات نتناولها بالفقرتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: الواقع السياسي لإقليم كردستان

إن موقع الدولة أو إقليم ما ذا نعمة أو ذا نقمة، فالخيرات التي يمتلكها الإقليم هي التي تقرر ذلك، وفي واقع إقليم كردستان نجد أن موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية هي التي سببت ذلك، وسنتناولها في فقرتين فرعيتين هما:

أ- الواقع الجغرافي لإقليم كردستان:

تحتل دراسة الموقع مكانة بارزة في الدراسات الجغرافية السياسية لأنها تحدد مكان المنطقة أو الإقليم بما فيه من خصائص ومعايير تتأثر بها الوحدة السياسية من ظاهرات طبيعية وأخرى بشرية، والتي يعتمد عليها الكثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعديد من القرارات، وذلك لتأثيره على السلوك السياسي لذلك الإقليم.

= **1999**)، بغداد، الحامدية للنشر، 2000، ص98.

[1] بشتوان علي عبد القادر، **الأساس القانوني الدولي لحق الشعب الكردي في تقرير المصير (كردستان العراق نموذجاً)**، مرجع سبق ذكره، 75.

يقع إقليم كردستان العراق في الطرف الجنوبي الغربي لقارة آسيا، وفي الأجزاء الشمالية الشرقية للعراق، ويشكل موقعه جسراً أرضياً من الغرب نحو سوريا وسواحل البحر المتوسط وإلى الشمال نحو تركيا، وفي الغرب نحو إيران، وبذلك يعد الإقليم الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوروبا، وعليه فإننا في دراستنا للموقع نقصد به العلاقة المكانية بمفاهيمها الطبيعية والاقتصادية والسياسية للإطار المكاني لإقليم كردستان العراق، وتداخلات ذلك وأثر هذه العلاقات في مستقبل الإقليم الاستراتيجي والجيوستراتيجي، لأن تحليل الموقع الجغرافي في حجر الزاوية في الجغرافية السياسية لأية دولة أو إقليم، في كشف العلاقة بين الأنماط والفعاليات السياسية المتغيرة والظروف الطبيعية الثابتة، ليسهم ذلك في تحليل وظيفة الإقليم السياسي داخلياً[1].

كما أن الموقع الفلكي لإقليم كردستان العراق قد دل على شخصية الإقليم الاقتصادية والسياسية إلى حد كبير وميزه عن سائر المواقع الجغرافية الأخرى في العراق، ويبرز تأثير هذا الموقع واضحاً في المناخ الذي ينشط السكان ويساعدهم على العمل، وبالتالي الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، والنشاطات الاقتصادية المترتبة عليه، وتحقيق درجة من القوة نتيجة هذا الموقع وفق استراتيجية متكاملة.

ونظراً لإحاطة إقليم كردستان العراق بأربع دول هي تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا من الغرب والعراق (الذي يشكل الإقليم جزءاً منه) من الجنوب، فإن الإقليم يعد حبيس الحدود فبفضل موقع الإقليم الحبيس وبفضل حمايته الطبيعة التي وفرتها له الجبال تمكن الأكراد من بقائهم في أماكنهم الأصلية على الرغم من تعرضهم باستمرار إلى حملات الجيوش المغيرة والطامعة، فكان الاحتماء واللجوء إلى الجبال إحدى سمات التوجه البري لحماية النفس من تلك الاعتداءات، حيث تلجأ الأقوام اللوبية والكوتية والميدية إلى الجبال كلما ضاق بهم الخناق، وهذا ما كانت تفعله البيشمركة أيضاً في حربها ضد النظام السياسي في بغداد، كما أن تباين العقائد والأديان وتنوعها كالديانة المسيحية بمذاهبها المتعددة والأزيدية والكاكائية في مناطق معينة من الإقليم مؤشر على التوجه البري حيث إذ ساعدت الطبيعة

---

[1] ريتشارد دوني، الكرد العراقيون لاعبون متنفذون بلا دولة، نص كلمة فرانسيس ريتشارد دوني في مؤتمر حول الكرد، الجامعة الأمريكية، مركز السلام العالمي، **مجلة كولان العربية**،(مركز كولان للنشر والإعلام، العدد 47، أربيل، 2000،) ص2.

التضاريسية للمنطقة على حماية سكان أصحاب هذه الأديان وبقائها لحد الآن[1].

ولأن المنطقة تتخذ موقعاً وسطاً بين قطبي التركز السكاني في العالم بين جنوب شرق آسيا وإيران، وبين تركيا وأوروبا وبين الجزيرة العربية والعراق، فقد نتج عن موقع الإقليم القاري أبعاد جيوبولتكية وسياسية خطيرة أثرت على نحو واضح في الحركات التحررية الكردية، فمثلاً عندما قرر شاه إيران بعد اتفاقية الجزائر عام 1975 مع الحكومة العراقية سحب دعمها للثورة الكردية اضطرت الثورة إلى الانخماد بسبب عدم وجود منافذ أخرى للمقاتلين بحكم موقع الإقليم، كما ظهرت تلك الأبعاد الجيوبولتكية خلال تجربة الحكم الكردي وما نجم عنها في بعض الفترات من تجارب مريرة مما أدى إلى تدخل قوى إقليمية في داخل الإقليم، فنتيجة للوضع على الأرض اضطر الحزبان (الاتحاد الوطني الكردستاني) و(الحزب الديمقراطي الكردستاني) إلى عقد اتفاقيات تعاون مع دول الجوار، فبحكم قرب الاتحاد الوطني من إيران كمنفذ وحيد إبان الحرب الداخلية بين الحزبين (1994) فيما بعد تعاون مع إيران، وبالمقابل لكسر طوق الاتصال والإمداد تعاون الحزب الديمقراطي مع تركيا، مما فرض هيمنة السياسات الإقليمية وأنواع من الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية على كيان الإقليم، ويجب أن لا ننسى بأن هذه الحالة ليست إلا أنموذجاً أو مثالاً لحالة الموقع الحبيس، هذا عن الواقع الطبيعي لإقليم كردستان، وأما عن الثروات التي توجد في الإقليم فهي كثيرة الأمر الذي أدى إلى تطلعات سياسية للاستئثار بهذه الثروات.

ب- الثروات الطبيعية في الإقليم:

إن هذه الثروات تثير شهية الآخرين في منطقة كردستان العراق موطن الكرد، فتتمثل هذه الثروات فيما يلي:

أ- **الثروات المائية:** حيث تزخر أرض كردستان بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها العديد من مساقط المياه والبحيرات الطبيعية، كل ذلك يشكل قوة اقتصادية هائلة سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو زيادة الرقعة الزراعية، ونذكر أن المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان (تركيا)، فلا عجب أن يكون أهم وأكبر السدود مثل مشروع (جنوب شرق الأناضول)، وسد (كيبان) على نهر الفرات (تركيا) وسد (روكان) وسد (ورديكنان) على نهر الزاب، وسد

[1] صلاح حميدو الجنابي، وغالب سعد علي، **جغرافية العراق الإقليمية، الموصل**،(دار الكتب للطباعة والنشر، 1992) ص9.

(صدام) على نهر دجلة (العراق) وتقع جميعها على أرض كردية[1]، إن هذا يدل على أن المنطقة الكردية الغنية بكل أسباب الغذاء الذي نجد الكثير من بلدان العالم يعوزها مصادر الماء الذي هو عماد الحياة الزراعية بكل أصنافها.

ب- **الثروات المعدنية:** يأتي البترول على رأس هذه الثروات، سواء في كردستنا العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا، ويقدر احتياطي البترول في كردستان ككل بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي كردستان العراق يوجد البترول بوفرة في حقول كركوك، وعين زالة وخانقين كركر وتعتبر هذه الآبار من أغرز آبار البترول إنتاجاً في العالم، وفي كردستان تركيا يوجد البترول في منطقة ديار بكر وباطمان وفي كردستان إيران يوجد البترول في منطقة كرمنشاه وقصر شيرين وخانه، وفي سوريا يوجد البترول في منطقة الجزيرة الكردية وفي كراتشوك وزميلان، وبجانب البترول يوجد معادن أخرى مثل: الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر[2].

إن الناظر في الطبيعة الجغرافية لموطن الكرد وذات العاقة بالاستقرار يتبين له ما يلي[3]:

1- إن موطن الكرد الموزع بين عدة دول جعل الدول تنظر إليه نظرة سياسية خاصة، فكل دولة تلعب بالورقة الكردية وفقاً لمصلحتها الخاصة وليس لمصلحة الشعب الكردي.

2- إن المنطقة الكردية والموصوفة بالمنطقة الجبلية تجعل من العسير على الدول وخاصة دولة العراق في وضعها الراهن وما سبق، السيطرة على الأكراد، خاصة والشعب الكردي مقسم إلى عدة أقسام تبعاً للدول التي يمتد إليها هذا الجنس[4].

3- إن المنطقة الكردية مفتوحة سياسياً لكل الدول، ومن مصلحة هذه الدول عدم وجود علاقة ودية بين

---

[1] محمد الهادي أبو زيد، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم**،(الجيزة، هلا للنشر والتوزيع، 2003،) ص153.

[2] محمد الهادي أبو زيد، المرجع السابق، ص154.

[3] المرجع السابق، ص154.

[4] Fearon, J. D., and D. D. Laitin.. "Ethnicity, Insurgency, and Civil "War." **American Political Science Review** 97 (1) , 2006,75-90.

الأكراد والدولة العراقية، لكون علاقة التناحر تؤدي إلى استغلال الدول أكثر لخيرات المنطقة الكردية.

4- أن الغنى الذي تتمتع بها المنطقة الكردية يسيل لعاب الدول الأخرى لاستغلالها وبالتالي تتقرب من الشعب الكردي، وهي تحمل في الظاهر المصلحة الكردية وفي الباطن خلاف ذلك[1].

إن التوزيع الجغرافي لإقليم كردستان بين عدة دول كما أسلفنا أدى في اعتقادنا إلى ما يلي:

1- تهميش الأكراد كجنس بشري له الحق في التوحد والتمسك.

2- توزيع توجيهات الأكراد كشعب تبعاً للسياسات التي تنفذ في كل قطعة أرض من الإقليم بين الدول التي تقتسمه وتزاول حكمها على كل قطعة منه.

3- موالاة النخب السياسية للأنظمة السياسية التي تحتل كل منها جانب من جوانب الإقليم، وبالتالي انعكس على رؤية ضبابية لدى النخبة، والاحتكاك فيما بينها وفقاً لمصلحتها وما يدور في خلدها، وهذا أدى إلى تلاعب الدول التي تقتسم الإقليم في تصرفات النخبة الكردية ومستقبل الإقليم في آن واحد.

4- ارتفاع نسبة الأمية بين الأكراد لأن عدم الاستقرار في الإقليم، انعكس على كم ونوعية التعليم هناك، مما غيب الوعي السياسي لدى الكثيرين من أبناء الإقليم، أدى هذا الوضع إلى قيام صحوة كردية متأخرة، وبتوجيهات سياسية ذات مدلول على أرض الواقع[2].

ثانياً- المواقف الدولية السياسية:

هناك أسباباً داخلية وخارجية لعبت دوراً هاماً في وصول قضية وحق تقرير المصير للأكراد إلى

---

(1) Forsberg, E.. "Do Ethnic Dominos Fall? Evaluating Domino Effects of Granting Territorial Concessions to Separatist Groups." **International Studies Quarterly** 57 (2) , p 2013, p 211.

(2) Fearon, J. D., and D. D. Laitin.. "Ethnicity, Insurgency, and Civil "War." **American Political Science Review** 97 (1) , 2003, Pp75-90.

وضع متشابك وغير معروف، لدرجة أن أصحاب المواقف الحقيقيين وفي مقدمتهم الأكراد أنفسهم بقوا حيالهم عاجزين عن كيفية إظهار مواقف منسجمة وذات نتيجة مرضية، حيث دخلت الأنظمة المهيمنة (تركيا– إيران) فعلاً في مرحلة ولو على استحياء منح الكرد جانب من حقوقهم الثقافية، لكن يبدو أن الكرد قد أحسوا أنها مرحلة متأخرة، وأن نضالهم قد تجاوزها منذ عقود لذلك يركزون مطلبهم اليوم بنظام حكم كونفدرالي كحد أدنى، فقد مضى إلى غير رجعة زمن وصف الكرد من قبل الأنظمة المهيمنة، كونهم كتلة غبية لا تؤتمن، ولأن هاجس الخوف لا ينبع في الواقع من تلك التجارب السياسية الرائدة، والتي أثبتت إيجابيتها في أكثر من منطقة في العالم بل ما زال خوف دول الجوار من القضية الكردية قائماً، خشية أن تؤدي الأحداث المرتقبة في العراق بعد المكاسب التي حققها الكرد عقب الإطاحة بالنظام العراقي إلى ما يشبه، حالة تقسيم نهائي للكيان العراقي، وما سينبثق عنه إقامة دولة كردية مستقلة يعني بطبيعة الحال انتقال العدوى إلى الأقاليم الكردستانية في كل من إيران وتركيا وسوريا وبذلك يشكل خطراً كبيراً على أمنهم القومي[1].

3- تطور الأوضاع السياسية الأكراد العراق في ظل دستور 2005م

تعتبر التجربة السياسية الكردية بعد سقوط نظام بغداد عام 2003م، وتاليا بعد دستور العام 2005م تجربة جديدة على العمل السياسي الكردي في العراق، بحيث كان الأكراد إبان فترة الحكومات العراقية المتعاقبة قبل سقوط بغداد، وبخاصة في عهد الرئيس صدام حسين، تعتمد على العمل المسلح أكثر من اعتمادها على العمل السياسي، إلا أن ظروف الاحتلال التي جاءت متوقعة ومتقاطعة مع الأهداف الكردية غيرت الأوضاع وكذلك الاستراتيجيات لدى الأكراد، الأمر الذي قد يتخذه أكراد دول الجوار وبخاصة سوريا نموذجا حيا لتكرار التجربة العراقية، حيث نجح الأكراد في تحقيق فيدرالية كردستانية مكفولة دستوريا،[2] إلا أن الفيدرالية الكردستانية اختلفت بعض الشيء عن الفيدراليات المعهودة في العالم، حيث تم الإعلان الفيدرالي الكردستاني في العراق عام 1992م قبل سقوط بغداد وإنهاء حكم البعث العراقي، وهذا مخالف لقانون الفيدرالية الذي يأتي عادة بتوافق جميع الأطراف المعنية، كما أن الفيدرالية الكردية جاءت من رحم وحدة العراق، بينما تولد الفيدراليات عادة من عدد من الولايات الراغبة في الوحدة

---

[1] رشيد كريم خان عفراوي، **الطريق إلى دولة كردية – دراسة تحليلية نقدية، آراء محاولات، تحديات، آفاق**،(زاناد دهوك، كردستان– العراق، 2006،) ص54.

[2] I. Salehyan, **Transnational Insurgencies and the Escalation of Regional Conflict: Lessons for Iraq and Afghanistan**. Carlisle, PA: U.S. Army War, 2010, P 78.

الفيدرالية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى أن فيدرالية كردستان كانت مدعومة من النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ترغب في إضعاف سلطات العراق من خلال تفعيل الفيدرالية[1].

يشار هنا إلى أن أول انتخابات كردية برلمانية جرت عام 1992م أيضًا، قبل سقوط بغداد ودون موافقتها، الأمر الذي يأتي في سياق المخالفة القانونية لقانون الفيدراليات في العالم، مستغلين الأوضاع السياسية العراقية في بغداد وخلافاتها مع واشنطن، إلا أن التجربة الكردية السياسية أصيبت بلعنة الاقتتال الداخلي الذي نشب بين الأكراد أنفسهم عامي 1994و 1996م الذي انعكس سلبا على التجربة الكردية في كردستان العراق قبل أن تقود واشنطن مصالحة بين الجانبين عام 1998م، حيث تمكن الأكراد من صياغة دستورهم عام 2002م قبل صياغة الدستور الاتحادي الذي صيغ ومرر عام 2005م حيث أقر الفدرالية في البلاد،[2] الأمر الذي أدى إلى اعتماد صيغة نهائية للدستور الكردستاني عام 2006م ليتوافق إلى حد كبير مع الدستور الاتحادي، إلا أن الصياغة الدستورية الكردستانية أثارت جدلا في الأوساط السياسية التي رأت في ديباجة الدستور الكردي وبعض بنوده معارضة للدستور الاتحادي، وسنورد هنا في سياق الحديث عن التجربة السياسية الكردية في العراق في ظل الدستور الدائم، أهم التطورات السياسية للتجربة الكردية في العراق من حيث الفيدرالية والدستور الكردستاني والانتخابات، حيث شهد الوضع السياسي الكردستاني تطورا ملحوظا من خلال حصول الأكراد على فيدرالية مكفولة دستوريا[3].

أولاً– أهم ملامح التطور الدستوري الخاص بالنظام السياسي الكردي:

وقد شهد التطور السياسي الكردستاني مشهدا آخر من مشاهد التطور من خلال صياغة وتمرير الدستور الكردستاني المحلي، حيث صيغ الدستور الكردستاني عام 2002م في نفس العام الذي شهد وحدة المجلس الوطني الكردستاني بعد سنوات من الصراع الداخلي، حيث تمت الصياغة النهائية له في

---

(1) I. Salehyan, "Transnational Rebels: Neighboring States as Sanctuary for Rebel Groups." **World Politics**, 59 (1) , 2017, Pp 217.

(2) Kang, S., and J. Meernik.. "Civil War Destruction and the Prospects for Economic Growth." **Journal of Politics**, 67 (1) , 2007, P88.

(3) Forsberg, E.. "Do Ethnic Dominos Fall? Evaluating Domino Effects of Granting Territorial Concessions to Separatist Groups." **International Studies Quarterly** 57 (2) , 2013, p329.

العام 2006م نفس العام الذي شهد توحيد الإدارتين أيضًا، وهذه أول مرة يتمكن فيها أكراد العراق بوضع دستور خاص بإقليمهم، في خطوة اعتبرها المحللون السياسيون تقدما كبيرا في حالة التطور السياسي للأكراد الذين استفادوا كثيرًا من المتغيرات السياسية على أرض العراق بعد سقوط بغداد وانتهاء حكم الرئيس صدام حسين، وصياغة الدستور العراقي عام 2005م الذي سلك الطريقة المتبعة في تفعيل مفهوم الفيدرالية "وذلك بتحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية حصرا، وما عداها يعد من اختصاصات الحكومة الإقليمية باستثناء الصلاحيات المشتركة التي حددها الدستور، وتمارس من قبل منتسبي الحكم الاتحادي والإقليمي[1] وعليه يحق للأكراد صياغة دستور خاص بهم يتضمن الحقوق والواجبات الأساسية والعلاقات بين الإقليم والمركز شريطة أن لا يتعارض مع الدستور الاتحادي، وبناءً عليه تمت صياغة الدستور الكردستاني منذ العام 2002م وصدر بصورته النهائية عام 2006م حيث أشار إلى الحدود الجغرافية للإقليم في نص المادة الثانية حيث ورد "أولاً: تتكون كوردستان– العراق من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة وأسكي كلك من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى وقضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام 1986م[2] مع أن هذه المناطق التي حددها الدستور الكردستاني في نصوصه النهائية تعتبر موضع اختلاف كبير وعميق مع بغداد التي تصفها بمناطق النزاع، في حين تصفها كردستان بمناطق مستقطعة، ويطلق عليها آخرون بمختلطة[3].

ووفق الباب الثالث من الدستور الكردستاني (سلطات إقليم كردستان– العراق، المادة 78) تتكون المؤسسات الدستورية الكردستانية من السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقا لما ورد في

---

(1) عمر، شورش، **خصائص النظام الفيدرالي في العراق، دراسة تحليلية مقارنة، السليمانية،**(مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009م،) ص157.

(2) J. M., T. D. Mason, and M. Gurses. 2007. "Sustaining the Peace: Determinants of Civil War Recurrence." **International Interactions** 33 (2) , 2007, p 87.

(3) I. Querol, M.. "Political Systems, Stability and Civil Wars." **Defence and Peace Economics** 13, 2006, P 78.

الدستور الدائم العراقي الذي نص على ممارسة الإقليم لسلطاته الثلاث شريطة أن يتوافق وينسجم مع الدستور الاتحادي[1].

1-السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية الكردستانية من "المجلس الوطني الكردستاني العراقي بعدد لا يتجاوز 100 عضو على أساس ممثل واحد لكل ثلاثين ألف نسمة يجري اختيارهم بالانتخاب العام السري والمباشر لمدة 4 سنوات، ولا يجوز الجمع بين العضوية والوظائف العامة أو عضوية المجالس المنتخبة الأخرى، ويفضل نظام المجلس الواحد على نظام المجلسين المزدوج على مستوى الأقاليم، ويمارس المجلس اختصاصاته من حيث، تشريع القوانين، وإقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية، وتحديد العلاقة مع المركز، وتسمية رئيس السلطة التنفيذية، ومنح الثقة للتنفيذية أو سحبها، وإقرار الميزانية، والرقابة، وتشميل لجان التحقيق، ووضع النظام الداخلي، وإقرار موازنته، وتشكيل لجان دائمة ومؤقتة من بين أعضائه، ووضع قواعد اتهام ومحاكمة أعضائه في حال إخلالهم بشرق القسم، والفصل بين الطعون المقدمة في صحة انتخاب أعضائه، ولا تبطل العضوية إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الحاضرين[2].

2- السلطة التنفيذية:

وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين والقرارات، وتلتزم بصلاحيتها الدستورية اتحاديا وإقليميا، وتضم في عضويتها الرئيس الكردستاني ومجلس الوزراء والوزراء، إضافة للدوائر الأخرى كالشرطة والقوات المسلحة المتمثلة في قوات البشمركة.

يعتبر "الرئيس قائدا أعلى للإقليم، ويجري اختياره بالانتخاب العام من قبل السكان ولمدة 4 سنوات، ويعد بصفة أساسية حلقة الوصل بين السلطات الاتحادية من جهة والمؤسسات الإقليمية من جهة أخرى،

---

[1] , I.Salehyan2007. "Transnational Rebels: Neighboring States as Sanctuary for Rebel Groups." **World Politics**, 59 (1) , 2007, 217.

[2] محمد عمر، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي**،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009م)، ص534- 537.

كما يمثل رئيس الجمهورية في المناسبات والمراسيم البروتوكولية ويتولى الاختصاصات التالية: إصدار القرارات والقوانين التي يسنها الدستور، دعوة البرلمان للانعقاد اعتياديًا واستثنائيا، رئاسة جلسات البرلمان، الإشراف على أعمال مجلس الوزراء، إصدار الأمر بتشكيل مجلس وزراء بعد نيل ثقة البرلمان، قبول استقالة الوزارة أو إقالتها عند سحب البرلمان الثقة منها، الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية خلال مدة 15 يوم قبل انتهاء دورته، التنسيق بين أعمال الهيئات الاتحادية في الإقليم وبين أعمال السلطة الإقليمية، تمثيل رئيس الجمهورية الاتحادية في المراسيم والمناسبات البروتوكولية[1].

هذا ويناط بمجلس الوزراء "وضع السياسة العامة للإقليم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والإشراف على تنفيذها من قبل الجهات المختصة وفقا للقوانين المرعية، وإعداد الموازنة..، وعقد الاتفاقيات التجارية والمالية والاقتصادية والثقافية مع الدول والمنظمات والمعاهد والجامعات والشركات الأجنبية شريطة مصادقة البرلمان الاتحادي والإقليمي عليها، والاحتفاظ بقوات أمن داخلي كالشرطة والأمن والمرور، والإشراف على أعمال الوزارات، وتعيين الموظفين وتحديد رواتبهم[2].

3- السلطة القضائية:

أنشئت سلطة القضاء الكردستاني عام 1992م تحت رقم 14 بعد انتخاب أول برلمان كردي في العراق، ثم صدر مؤخرا قانون السلطة القضائية رقم 23 لسنة 2007م والذي يعتبر طفرة نوعية وخطوة كبيرة في مسيرة استقلال القضاء في الإقليم، لأنه بموجب القانون الأخير فصل القضاء كليا عن وزارة العدل والسلطة والتنفيذية في الإقليم[3] هذا وتتكون السلطة القضائية من محاكم التمييز والاستئناف والجنايات، ومحاكم البداية والأحوال الشخصية والجنح وغيرها "وتعتبر محكمة التمييز الهيئة القضائية على جميع المحاكم المدنية في الإقليم وتتألف مما لا يقل عن تسعة قضاة بينهم الرئيس ونوابه ويكون مقرها في أربيل عاصمة الإقليم، وتختص بالنظر تمييزا في قرارات المحاكم الأدنى.. ويعد مجلس القضاء

---

[1] المرجع السابق، ص 563.

[2] مولود، محمد، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، كردستان:**(مؤسسة موكرياني للطباعة والنهشر، ط2، 2003)، ص 483.

[3] محمد عمر، مرجع سابق، ص 542.

أعلى سلطة قضائية في الإقليم ويشكل برئاسة رئيس محكمة التمييز وعضوية نواب الرئيس ورئيس هيئة الإشراف القضائي ورئيس الادعاء ورؤساء محاكم الاستئناف أو من ينوب عنهم[1].

يتضح مما سبق أن الأكراد في العراق بدأوا يتلمسون طريقهم نحو التطور السياسي من خلال صياغة وإقرار الدستور الكردستاني، وما رافقه من تطبيق لبنوده على أرض الواقع، وبخاصة في الباب الثالث الذي يرسم طريق التشكيل التشريعي والتنفيذي والقضائي للإقليم، مما يعطي دلالة على أن الأكراد قد استفادوا من تجربتهم المريرة مع حكومات بغداد المتعاقبة، ومع دول الجوار الإقليمي وحتى المجتمع الدولي، كما استفادوا من سوء الحالة السياسية بين حكومة العراق في عهد الرئيس صدام حسين والمجتمع الدولي، واستغلوا فرصة الانقضاض على بغداد وأخذوا يرتبون أوراقهم مع المعارضة العراقية الأخرى وبترتيب أمريكي أيضًا لشغل الفراغ في البلاد بعد سقوط بغداد، الأمر الذي تم سريعا، حيث بدأ الأكراد يغيرون من استراتيجيتهم من العمل المسلح إلى العمل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي لجني المزيد من المكاسب السياسية في البلاد[2].

هذا، وقد بدأت منذ أواخر عام 2002م عملية إعادة توحيد الإقليم، نتيجة اتفاقية واشنطن للسلام، والتي وقعت عام 1998م بين جلال طالباني ومسعود البرازاني بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت، وتمثلت الخطوة الأولى في توحيد المجلس الوطني الكردستاني الذي عقد أول اجتماع موحد له من جديد بتاريخ 2002/10/4م ومع ذلك فقد تأخر توحيد حكومة الإقليم إلى 2006/5/7م أي إلى ما يزيد على سنة من الدورة الثانية لانتخاب المجلس الوطني في 2005/1/31م.[3]

وفي هذا الإطار تم وضع الدستور الكردستاني الجديد، وقد مرَّ هذا الدستور بمراحل ثلاث، تمثلت في مرحلة قبيل الاحتلال للعراق ومرحلتين بعد الاحتلال، ففي 2002 كتب الدستور ومن ثم عرض على

---

[1] كاكل، مرجع سابق، ص 76.

[2] Hegre, H., T. Ellingsen, N. P. Gleditsch, and S. Gates.."Towards a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change and Civil War, 1816-1992." **American Political Science Review** 95 (1) , 2013, P34

[3] الزيدي، رشيد عمارة، مرجع سابق، ص 78.

الأحزاب الكردستانية ونال مصادقة البرلمان كمشروع في العام نفسه، أما المرحلة الثانية فكانت بعد احتلال العراق وبدء مرحلة سياسية جديدة، فيه تمت مراجعة مشروع الدستور ليتوافق مع الدستور الاتحادي للعراق، استمرت المرحلة تلك حتى عام 2006، حيث عرض على البرلمان وطبع بعد ذلك كمسودة عرضت على الأطراف السياسية والنخب والمواطنين في الإقليم، المرحلة الثالثة والأخيرة انتهت بصياغة جديدة بعد الملاحظات التي قدِّمت في المرحلة الثانية، وصادق البرلمان على مشروع الدستور بأغلبية ثلثي أعضائه حيث صوت عليه بأغلبية 96 عضوًا من أصل 97 حضروا الجلسة لصالح مشروع الدستور، ولقد جاء في هذا الدستور أن (كركوك) وغيرها من بعض المقاطعات العراقية تقع ضمن حدود الإقليم، الأمر الذي استنكره القيادي في حزب الدعوة النائب على الأديب الذي اعتبر مسودة مشروع إقليم كردستان باطلة تتجاوز المادة 140 من الدستور العراقي، والخاصة بحل مشكلة المناطق المتنازع عليها. ومهما يكن من أمر فقد كانت أبرز ملامح الدستور الجديد على النحو التالي:

1-المؤسسات الدستورية، تتكون المؤسسات الدستورية الكردستانية العراقية من ثلاث سلطات (تشريعية، وتنفيذية، وقضائية) وتتكون السلطة التشريعية للإقليم من مجلي واحد هو المجلي الوطني ولا يقل أعضائه عن 100 عضو، بواقع واحد ممثل لكل 30 ألف يجري انتخابهم بالاقتراع السري والمباشر لمدة 4 سنوات[1].

ويمارس المجلس الاختصاصات التالية: تشريع القوانين، وإقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية، تسمية رئيس السلطة التنفيذية، إقرار الميزانية، الرقابة، تشكيل لجان لإجراء التحقيق، وضع النظام الداخلي، تشكيل لجان دائمة ومؤقتة، وضع قواعد اتهام ومحاكمة أعضائه في حال إخلالهم بشرف القسم، الفصل بين الطعون المقدمة في صحة انتخاب أعضائه ولا تبطل العضوية إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الحاضرين[2].

---

[1] Kang, S., and J. Meernik. 2005. "Civil War Destruction and the Prospects for Economic Growth." **Journal of Politics** 67 (1) , 2009, P 88.

[2] عمر محمد، **الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 536- 537.

2- السلطة التنفيذية، وهي التي تتولى الإدارة في الدولة، وتمارس مهامها وفق الدستور الاتحادي والمحلي، وتضم في عضويتها رئيس الإقليم ومجلس الوزراء..

3- رئيس الإقليم، يجري انتخابه سريا ومباشرا، ولمدة 4 سنوات، ويعتبر حلقة الوصل بين السلطات الاتحادية من جهة والمؤسسات الإقليمية من جهة أخرى. ويتولى رئيس الإقليم الاختصاصات التالية: إصدار القرارات، إصدار القوانين الإقليمية التي يسنها البرلمان، دعوة البرلمان للانعقاد في دوراته الاعتيادية والاستثنائية، يرأس جلسات البرلمان، يشرف على أعمال مجلس الوزراء، يصدر التكليف لمن يسميه البرلمان لرئاسة مجلس الوزراء، يصدر تكليفا بتشكيل المجلس بعد نيل الثقة، قبول استقالة الوزارة أو إقالتها عندما يسحب البرلمان الثقة منها، الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية خلال مدة 15 يوم قبل انتهاء دورته أو حله[1].

4- مجلس الوزراء، يضع السياسة العامة، ويعد الموازنة، ويعقد الاتفاقيات التجارية والمالية، ويحتفظ بعدد كاف من قوات الأمن الداخلي والشرطة، ويصدر الأنظمة والتعليمات، ويشرف على أعمال الوزارات، ويعين الموظفين ويحدد رواتبهم[2].

5- السلطة القضائية، يتميز القضاء الكردستاني بانفصاله تماما عن القضاء الاتحادي، فهو مستقل ومنفصل.

ويشار هنا إلى أن قانون السلطة القضائية لإقليم كردستان كان قد صدر تحت رقم 14 لسنة 1992م، حيث تم إنشاء سلطة قضائية مستقلة في الإقليم وأنه قد صدر تعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم 23 لسنة 2007م الذي اعتبر طفرة نوعية وخطوة كبيرة في مسيرة استقلال القضاء في الإقليم، لأنه بموجب القانون الأخير فصل القضاء كليا عن وزارة العدل والسلطة التنفيذية في الإقليم[3]،

---

[1] مولود، محمد، **الفدرالية وإمكانية تطبيقها ف العراق**؛ مرجع سبق ذكره، ص 482.

[2] T. D., J. P. Weingarten, and P. J. Fett.. "Win Loose, Draw: Predicting the Outcome of Civil Wars." **Political Research Quarterly** 52 (2) , 2009, P 239.

[3] مولود، محمد عمر، مرجع سابق، ص 542.

كما فصل عن القضاء الاتحادي وهنا تكمن الخطورة، التي توحي بالتمهيد للاستقلال والابتعاد عن الوطن الأم[1].

4- تطور التجربة الانتخابية الكردية:

شهد إقليم كردستان العراق أول تجربة انتخابية له في 1992/5/19م إبان حكم حزب البعث في عهد الرئيس صدام حسين، حيث أعلن المجلس الوطني الكردستاني بيانه الفيدالي يوم 10/4 من نفس العام، مستفيدا من المتغيرات التي طرأت في العراق بعد حرب 1991م والانتفاضة الكردية في شمال العراق، وما تبع ذلك من تحديد منطقة حظر الطيران لحماية الأكراد الذين نظروا إلى هذه المنطقة نظرة جغرافية كردية بإقرار دولي، إضافة إلى استغلالهم للضعف الذي لحق بالقوات العراقية بعد حرب الخليج الثانية، كما شهدت فترة ما بعد سقوط بغداد انتخابات ثانية هي الأولى من نوعها بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين وذلك في عام 2005م في نفس العام الذي شهد انتخابات عراقية أسفرت عن نجاح جلال طالباني لرئاسة الجمهورية، وكذلك تمرير الدستور العراقي الدائم الذي اقر سلطات الأقاليم في فصله الأول من الباب الخامس، حيث أعطى الحق للأقاليم بممارسة سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام الدستور العراقي باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية، بحيث أسفرت التجربة الانتخابية للإقليم عن انتخاب البرلمان لدورته الثانية، وانتخاب مسعود البرازاني رئيسا للإقليم، وفي العام 2009م جرت الانتخابات الكردية للمرة الثالثة منذ عام 1992م، وللمرة الثانية بعد سقوط بغداد، حيث فاز البرازاني مرة أخرى برئاسة الإقليم وفق فوز التحالف الكردستاني الذي جمع الحزبين الكبيرين في كردستان العراق بـ 57% من أصوات الناخبين.

شهدت الساحة الكردستانية أول تجربة انتخابية بعد سقوط بغداد يوم 2005/1/30م متزامنة مع الانتخابات النيابية ومجالس المحافظات في العراق "بمشاركة 13 قائمة وكيانا سياسيا من مختلف التيارات والاتجاهات، حيث جرت زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 111 مقعدًا، وأظهرت النتائج فوز ثلاث قوائم فقط

[1] P. J. Fett.. "How Civil Wars End: A Rational Choice Approach." **Journal of Conflict Resolution**, 40 (4) , 2010, P 546.

في الانتخابات التي جرت وفق نظام القوائم المغلقة، وهي كل من القائمة الوطنية الديمقراطية التي ضمت الحزبين الرئيسيين، التي حصلت على 104 مقاعد، وقائمة الجماعة الإسلامية التي حصلت على ستة مقاعد، فيما حصلت قائمة الكادحين والمستقلين على مقعد واحد فقط[1] حيث تم "انتخاب البرازاني يوم 2005/6/12م رئيسا للإقليم من قبل المجلس الوطني الكردستاني"[2] وفق نظام برلماني يشابه النظام السياسي المركزي في بغداد، "إلا أن رئيس الإقليم مسعود البرازاني أصدر قبل انتخابات عام 2009م قانونا بإجراء الانتخابات الرئاسية بالتصويت الشعبي المباشر، وبالتزامن مع الانتخابات البرلمانية، وهو ما قرب شكل نظام الحكم في الإقليم للنمط الرئاسي الممتزج بسلطة واسعة للحكومة شبيه بالنظام السياسي الفرنسي[3].

يتضح مما سبق أن الأكراد وفي ظل المصالحة الداخلية بين أكبر حزبين كرديين في شمال العراق، قد حققوا نجاحا باهرا في تجربتهم الديموقراطية التي أسفرت عن فوز كبير للتحالف القائم بين الحزبين الديموقراطي والاتحاد الوطني أمام بقية القوائم الكردية التي خاصت انتخابات الإقليم، وكان كان لهم تحقيق هذا الفوز بدون المصالحة التي جاءت بعد سنوات من الصراع بين الجانبين، كما شهد إقليم كردستان عام 2009م الانتخابات الثالثة في منذ العام 1992م، والثانية بعد سقوط بغداد عام 2003م، حيث جرت الانتخابات يوم 2009/7/25م "وتم الإعلان عن النتائج خلال مؤتمر صحافي عقد في أربيل بحضور كل من فرج الحيدري رئيس المفوضية وحمدية الحسيني رئيسة دائرة الانتخابات في الإقليم

---

(1) J. Freese.. **Regression Models for Categorical Dependent Variables Using Stata**. College Station: Stata Press, 2012, P 87.

(2) A., R. Heston, Summers, and B. Aten. "Penn World Table Version 6.3." Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania, August, 2009.

(3) محمود، رستم، **آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية**،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهدالدوحة،) ص6.

الكردي فضلا عن عدد من أعضاء مجلس المفوضين[1].

ويشار هنا، إلى أن القضية الكردية جزء من معادلة إقليمية ودولية لها حساباتها الخاصة التي تتقاطع مع حسابات الأكراد أحيانا، وتحالفها أحيانا أخري، ولكن الأكراد وعلى ما يبدو قد استفادوا من تجارب الماضي وعملوا على صياغة تحالفات مرحلية واستراتيجية مستقبلية مدروسة على أساس من توقع الاحتمالات والتحسب لها.

[1] Forsberg, E.. "Do Ethnic Dominos Fall? Evaluating Domino Effects of Granting Territorial Concessions to Separatist Groups." **International Studies Quarterly**, 57 (2) , 2013, P 330.

المبحث الثاني

المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على الحركة الكردية في العراق وتركيا

شهدت المنطقة العربية في بداية الثمانينات من القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين مجموعة من المتغيرات التي أثرت خصائص عامة على الوطن العربي، والعراق بشكل عام، وبصفة خاصة فإن من أهم هذه المتغيرات، الحرب العراقية– الإيرانية، وحرب الخليج الثانية (1990–1991)[1].

أولاً– متغيرات الحرب العراقية – الإيرانية:

فقد كان لمتغيرات الحرب العراقية الإيرانية للفترة من 1980–1988، ثم أزمة الكويت عام 1990 وما تبعها من غزو للعراق الدافع الأكبر لإعطاء الحركة الكردية في العراق مكانة غير مسبوقة إقليمياً ودولياً، فمن ناحية تم تدمير البنية التحتية للعراق وتعرضت القوات المسلحة إلى جانب كبير من الهجمات والتدمير، ثم جاء قرار انسحاب الإدارة العراقية من المناطق الكردية وإعلان قوات التحالف المنطقة الكردية منطقة محمية من قبلها، كل هذه الأمور أدت إلى إضعاف الدور العراقي ودعم الحركة الكردية، ثم جاء فشل قوات التحالف في إسقاط النظام في العراق، أو في إجباره على القبول بمسيرة التسوية مع "إسرائيل" ليزيد من اعتماد القوى المعادية للعراق على إنعاش الحركة الكردية لتمزيق الوحدة الوطنية ومنع العراق من تجميع أو دعم الأطراف الرافضة للتسوية[2].

وإثر قيام الحرب العراقية الإيرانية سنحت الفرصة ثانية للحزب الديمقراطي الكردستاني لكي يحمل السلاح مرة ثانية، غير أن هذا الحزب كان قد تعرض لانشقاقات كثيرة أضعفته، وكذلك أدت وفاة الملا مصطفى البرزاني (1979)، كما ظهرت أحزاب كردية أخرى مناوئة له لعل من أهمها هو الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني (تأسس 1975)[3].

---

[1] Gunter, M, **The Kurds of Iraq**, Mac Milan Press Ltd, U.K., 1997, p. 78–82.)

[2] حسان منذر، **كردستان ودوامة الحرب**،(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007،) ص176.

[3] Gunter, Michael, The KDP–PUK conflict in Northern Iraq, Middle East Journal Vol. 50, No. 2, Spring 1996, p. 445.

كما نشطت في هذه الآونة الأحزاب الدينية الكردية التي لاقت دعماً خارجياً واستجابة لدى الأكراد الذين عرف عنهم عبر التاريخ تمسكهم الشديد بالدين الإسلامي الحنيف، ثم جاءت أزمة الكويت والحرب التي تبعتها لتضعف السلطة المركزية والقوات المسلحة العراقية وتشجع الأحزاب الكردية المعارضة لحمل السلاح مرة أخرى، في حين وقفت أحزاب كردية (أصر حجماً وأقل نفوذاً بين الأكراد) إلى جانب السلطة المركزية.

المهم أنه وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة والمأساوية ظلت كل الأطراف متمسكة ببيان مارس أو بمبدأ الحكم الذاتي، فلم تقدم السلطة المركزية على إلغاء نص دستوري أو مادة قانونية تتعلق بالحقوق القومية الكردية، كما أن الأحزاب الكردية المعارضة لم تتحدث في أي مرحلة من المراحل عن الانفصال عن العراق أو عن تأسيس دولة كردية خاصة بها[1].

وبعد عرض للوثائق التي صدرت بخصوص المسألة الكردية وما صاحبها من تطورات في المنطقة، فإنه يمكن القول إن البون ظل شاسعاً بين ما يصدر من قوانين وتشريعات لصالحهم، أو أن ما يصدر يبقى حبراً على ورق، وإن طبق فإنه يطبق بطريقة تهدف إلى تصفية حركتهم وأحزابهم، في حين أن السلطة المركزية تشتكي من حقيقة أن كل ما تفعله من أجل حل المشكلة لا يأتي بنتيجة لأن الأحزاب الكردية المعارضة تستغله كي تزيد من قوتها وابتعادها عن السلطة المركزية، كما أن كل الاتفاقات ومحاولات الحل الجاد لم تفلح في سحب الأحزاب الكردية المعارضة من دائرة التعاون مع أطراف إقليمية أو دولية معادية للعراق[2].

وبالتأكيد فإن لهذه الاتهامات الصحيحة أسبابها، ولعل أهم هذه الأسباب هو انعدام الثقة بين الطرفين، في حين أن السبب الثاني يتمثل في التقلبات والتحولات الكثيرة التي تشهدها المنطقة الأمر الذي

---

[1] عمار الكعبي، **مشوار الطائفية في العراق – دراسة في تغييب مجتمع الدولة**،(دار النهار، بيروت، 1997،) متاح على الشبكة الدولية:

http://www.madarik.org

[2] الأكراد أزمان مستمرة وحرب في الأفق، إعداد وحدة البحوث بالمجلة، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 91، 2007.

يعطي الانطباع لكل طرف بأنه يستطيع أن يفرض رأيه وحله إذا كان في موقع قوة أو أن يتحين الفرص حتى يضعف الطرف الآخر كي يستفيد من ضعفه وهكذا، علماً بأن الحالة الإقليمية والدولية بشأن العراق تشجع على هذا التذبذب[1].

ثانياً: متغيرات حرب الخليج الثانية (1990-1991)

تعتبر حرب تحرير الكويت في العام 1991 من أبرز التفاعلات الإقليمية التي كان لها تداعياتها وانعكاساتها على الداخل العراقي، مثلما كان لها دور مهم في الدفع باتجاه دعم موقف التيار الكردي، حيث وفرت تلك الحرب مبررات مقنعة للأكراد لكي تمضي قدماً في طريق المطالبة بالتغير والإصلاح بل يذهب البعض إلى أن حرب تحرير الكويت كانت المحرك الأول لفكر الأكراد والمطالب بمزيد من الحقوق والامتيازات.

وفي عام 1991 وإثر الضربة العسكرية المدمرة التي وجهت له، شهد العراق فترة من عدم الاستقرار فقدت فيها السلطة المركزية السيطرة على أجزاء من البلاد لفترة وجيزة، مما أدى إلى استخدام القوة، ثم ارتأت السلطة المركزية سحب القوات المسلحة والإدارة العراقية من منطقة كردستان العراق بسبب الشعور بأن هناك محاولة لجر القوات المسلحة إلى معركة جديدة لتدمير ما تبقى منها[2].

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية كان الجيش العراقي والحكومة العراقية في موقف ضعيف جداً من الناحية العسكرية والسياسية وبعد فرض منطقة حظر الطيران في العراق قررت الحكومة العراقية سحب قواتها من شمال العراق لأسباب لا تزال محل جدل حيث يعتبر بعض المحللين السياسيين أن انسحاب الجيش العراقي والمؤسسات الحكومية المركزية من شمال العراق يعود إلى مناورة تكتيكية من قبل الحكومة العراقية حيث كانت الحكومة على اعتقاد بأن الخلافات التاريخية والعميقة بين الأحزاب الكردية المختلفة

---

[1] لمزيد من المعلومات عن الغزو العراقي للكويت: انظر- خالد بن محمد القاسمي، **الكويت وعودة زمن المعجزات**، (الإسكندرية، المكتب الجامعية الحديث، د.ت)، ص60-69.

- ولمزيد من المعلومات عن تأثير حرب الخليج الثانية على قضية الأمن والاستقرار في دول الخليج انظر: شمه بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية عن قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، **المستقبل العربي**،(العدد 246، أغسطس 1999،)ص49-57.

[2] عمار ألكعبي، مشوار الطائفية في العراق- دراسة في تغييب مجتمع الدولة،(دار النهار، بيروت، 1997.)

http://www.madarik.org

ستكون كفيلة بإضعاف المنطقة ولاسيما أنها محاصرة من جميع الأطراف بدول لا ترغب بأن يكون للأكراد كيان مستقل وكان هذا الانسحاب كافياً لأن يجمع الجيش العراقي أشلائه لمواجهة الأكبر من الشيعة في الجنوب الذين وبعكس الأكراد كانوا أكثر توحداً في صفوهم ومحاطين بدولة إيران المتعاطفة مع شيعة العراق، وبالفعل تحققت رؤية الحكومة المركزية لاحقاً حيث دخل إقليم الشمال في دوامة الخلافات الداخلية، حيث لم تشكل أي خطر على الحكومة المركزية العراقية طول فترة تشكيلها وفي تلك الأثناء استطاعت الحكومة العراقية من إعادة السيطرة على جنوب العراق[1].

ثالثاً- متغيرات مشكلة الأكراد مع إسرائيل:

على الرغم من أن إسرائيل تلعب دوراً مهماً وحساساً فيما يتعلق بالمشكلة الكردية بما يخدم مصالحها، إلا أن هذه الدراسة لن تتوسع في تناول الاتصال الإسرائيلي الكردي وسوف تقتصر على الدول التي يتواجد بها الأكراد والمجاورة جغرافياً للعراق.

فإسرائيل دعمت الأكراد وحقوقهم ودربتهم على الأسلحة، وسعت إلى إقامة دولة كردية لزرع أصدقاء لها يخدمون مصالحها في المنطقة.

رغم تباين وجهات النظر حول اتصال الأكراد بإسرائيل ونفي أو تأكيد العلاقات الإسرائيلية الكردية، إلا أنه لم يعد من الأهمية نفي أو تأكيد ذلك فهذه العلاقة موجودة منذ أكثر من نصف قرن، وطوال هذه المدة شهدت هذه العلاقة هبوطاً وصعوداً تبعاً لعلاقات الأكراد ببغداد، فهناك الكثير من الوقائع والتواريخ والأحداث والزيارات والصور وما يكفي لوضع حد للجدل الدائرة حول وجود هذه العلاقة أو إنكارها[2].

وهناك ردود فعل لبعض الكتاب الأكراد والعرب حول موضوع العلاقات الإسرائيلية الكردية، والدوافع من ورائها، ومن الردود الكردية حول تلك العلاقات، ما يلي:

1- قسم منهم يقول أنه لا مشكلة على الإطلاق في إقامة علاقة كردية- إسرائيلية طالما إن مثل

---

[1] أديث وفرانسيس بينروز، **دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية**،(الدار العربية للموسوعات، ط1، ج1) ص 456.

[2] وحول العلاقات الكردية- الإسرائيلية، انظر إلي: جوناثان راندال، **أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة: فادي حمود،(بيروت، دار النهار، 2002،) ص320.

هذه العلاقة تخدم الآمال الكردية وتدعم حقوقهم القومية سواء في إطار العراق الموحد أو خارجه حتى لو استفادت إسرائيل من هذه العلاقة لصالح مخططاتها الخاصة تجاه المنطقة.

2- قسم آخر يقول أنه لا يمكن أن نكون عرباً أكثر من العرب أنفسهم في مسألة الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقاتها معها، وهؤلاء يقولون هل يعقل أن تكون هناك علاقات رسمية وسفارات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل في وقت يراد حرمان الأكراد من العلاقة مع إسرائيل.

3- قسم ثالث يقول إن هناك تضخيم للمعلومات حول العلاقات الإسرائيلية الكردية وذلك بهدف تأليب الدول الإقليمية في المنطقة على الأكراد.

4- قسم رابع يقول إن مسألة تغلغل الموساد في منطقة كردستان العراق هي تفصيل بسيط في إطار تغلغل الموساد ليس في العراق ككل، بل في مجمل دول منطقة الشرق الأوسط إلى درجة أننا في كل يوم نسمع عن اكتشاف شبكة أنشأها الموساد في هذه الدولة أو تلك، وبالتالي لا يمكن أن تكون منطقة كردستان العراق استثناء من هذه القاعدة وهؤلاء يقولون إن لا صحة للمعلومات التي تقول إن الموساد جعلت من منطقة كردستان العراق قاعدة للتجسس على دول المنطقة طالما أن شبكات الموساد موجودة في هذه الدول، وهؤلاء يتساءلون أيضاً هل يعقل أن تقوم أجهزة الموساد بالتعاون مع أكراد العراق في تركيب أجهزة لتجسس على المفاعلات النووية الإيرانية في الوقت الذي تبلغ المسافة بين أقرب موقع للمفاعل النووية الإيرانية ومنطقة كردستان العراق قرابة 1500 كليومتر؟ ويضيفون أليس لدى الموساد طريقة أفضل من هذا؟

ويبدو مما سبق، أن الردود الكردية تراوحت بين تأكيد البعض على حق إقامة علاقات مع إسرائيل دون أي اعتبار، وبين محاولات تبرير البعض للعلاقة ووضعها في إطار سياق عام يجري في المنطقة، وبين من يقول إن هناك وراء ذلك جهات تريد الإساءة إلى الأكراد وعلاقاتهم بالعرب في إطار عراق مرحلة ما بعد صدام حسين.

وأما الردود لبعض الكتاب العرب حول العلاقات الإسرائيلية الكردية، فقد تراوحت بين القلق والخوف وبين النظر إلى المسألة من زاوية الأولوية القومية، ولعل من أبرز هذه الردود:

1- قسم اعتبر أن العلاقة الإسرائيلية – الكردية تشكل خيانة من قبل الأكراد، وذهب هؤلاء إلى حد تشبيه كردستان بإسرائيل ثانية في الوطن العربي.

2- البعض اعتبر أن إقامة بعض الدول العربية علاقات مع إسرائيل لا تبرر لأكراد العراق إقامة علاقات مع إسرائيل خاصة وأن الأكراد هم جزء من تركيبة العراق ولا يشكلون كياناً مستقلاً له الحق في إقامة علاقات خاصة بمعزل عن العراق ككل.

3- البعض حاول تحميل مسئولية إقامة مثل هذه العلاقات إلى القيادات الكردية وتبرئة الشعب الكردي منه، مشيراً إلى أن هذه القيادات دمية تحركها أمريكا وإسرائيل، ملمحاً في الوقت نفسه أن هذه القيادات ستدفع الثمن حالما تستقيم العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة مستشهداً بتجربة البارزاني الأب مع أمريكا والموساد في عام 1975.

4- قسم أرجعها إلى سياسة إسرائيل تجاه الأقليات القومية والدينية في الوطن العربي وذلك في إطار السياسة التقليدية لإسرائيل والرامية إلى إضعاف الدول العربية وإشغالها بالقضايا الداخلية وحتى تقسيمها بغية إبعاد طاقاتها عن معركة الصراع العربي الإسرائيلي[1].

ويبدو مما سبق، أن هناك علاقات بين الأكراد والإسرائيليين سواء كانت علنية أو سرية، فالأكراد ربما يبررون فتحهم قنوات اتصال مع الإسرائيليين بأنهم يسعون من وراء ذلك إلى تحقيق مصالحهم التي كانت مسلوبة في الداخل العراقي، خاصة وأن إسرائيل لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة التي بإمكانها مساعدتهم على تحسين أوضاعهم وهذا بالفعل ما حدث بعدما تدخلت واشنطن في تغيير النظام العراقي.

وربما يدرك الأكراد خطورة اتصالهم مع الإسرائيليين إلا أنهم كانوا يعتبرون ذلك بأنه السبيل الوحيد لدعمهم في تحقيق طموحاتهم في ظل تعاون الدول الإقليمية ضدهم.

وترى الدراسة بأن هذه المبررات من قبل الأكراد مرفوضة لأن إسرائيل عندما تتعاون معهم ليس حباً

[1] خورشيد دلي، العلاقات الكردية الإسرائيلية، **مجلة شئون الأوسط**،(بيروت، العدد 116، 2004،) ص155.

فيهم أو دعماً لقضيتهم فهي أكثر دولة تنتهك حقوق الإنسان بتعاملها مع الفلسطينيين، وإنما ربما كانت تتعاون معهم من أجل زعزعة النظام من الداخل لإضعاف العراق التي كانت تعتبر من الدول المؤثرة في المنطقة.

وعلى أكراد العراق إذا ما أرادوا أن يتعايشوا بسلام مع باقي أطياف مجتمعهم، والدول المجاورة أن يقطعوا أي علاقة مع إسرائيل، لأن تلك العلاقة إن وجدت قد تسبب حساسية ومشكلات مع الأطراف المحيطة بهم.

رابعاً– المتغيرات التركية من حزب العمل الكردستاني وأكراد العراق:

تعد الفترة الأكثر دموية وحدة في المواجهة بين الأكراد والحكومة التركية هي الفترة الممتدة منذ بدأ حزب العمل الكردستاني التركية مواقع الحزب شمال العراق في شهر يوليو عام 2010[1]، وسوف تتناول الدراسة موقف تركيا من حزب العمل الكردستاني وأكراد العراق في هذا المبحث من خلال محورين، فالمحور الأول هو: موقف تركيا من حزب العمال الكردستاني وعلاقته بأكراد الدول المجاورة، أما المحور الثاني فهو: موقف تركيا من أكراد العراق.

1) موقف تركيا من حزب العمل الكردستاني وعلاقته بأكراد الدول المجاورة:

نشأ حزب العمل الكردستاني المعروف باختصار بـ (PKK) وهي الأحرف الأولى من اسمه باللغة الكردية (PARTIYA KARKEREN KURDISTAN)، في شهر نوفمبر من عام 1978.

وجوهر فكر مؤسسي الحزب الذي يتزعمه عبد الله أوجلان، هو أن كردستان الشمالية أي مناطق جنوب تركيا هي تحت سيطرة القوات التركية، ويجب تحريرها وإقامة دولة مستقلة فيها للشعب الكردي،

1. Bruce, “Turkey on Alert to Stop Kurdish Freedom Move,” **The Herald** (**Glasgow**) , 5 February 2003, P 154.

تتسع لتشمل كل كردستان الشرق الأوسط[1].

واتخذ حزب العمل الكردستاني الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق أهدافه، وعندما تعرضت قيادات الحزب الجديد للملاحقة، فر أوجلان من تركيا قبل الانقلاب العسكري في سبتمبر من عام 1980، ومنذ ذلك الوقت وحتى تم اعتقاله وهو يعيش في المنفى مطاراً من قبل قوات الأمن التركية ومناصريها، ففي 7 يوليو 1979، غادر أوجلان تركيا إلى سوريا فلبنان، حيث أقام معسكرات حتى إغلاقها في منتصف التسعينيات بضغط من تركيا[2].

وقد نفذ حزب العمال الكردستاني أولى عملياته في منطقة "أروح" في محافظة سعرت ضد القوات التركية في 15 أغسطس 1984، معلناً بذلك بدء النشاط المسلح ضد القوات الحكومية التركية.

وبعد اتخاذ حزب العمال شمال العراق مقراً له، وتأسيس فرعاً له باسم حزب التحرير الكردي في أعقاب حرب الخليج الثانية، سعى إلى توسيع نشاطه شمالي العراق والوقوف جنباً مع الحزبين الكرديين العراقيين، ولكن ذلك قوبل بجفاء منهما، ورفض للفكرة من الأساس، على الرغم من معارضتها للإجراءات التركية ضد الحزب حرصاً منهما على إحياء القومية الكردية، وحتى لا يكون موقفهما حرجاً أمام الشعب الكردي في تركيا وفي العراق، ويرى أكراد العراق أن حزب العمال الكردستاني يؤثر فيهم تأثيراً مباشراً، في المجالات الآتية:

أ- تدخله في الشئون الداخلية لكردستان العراق وعدم احترامه للاتفاقيات مع أكرادها.

ب- استخدام العنف في حل مشاكله مع الأحزاب الكردية العراقية.

ج- قيامه بأعمال استفزازية تؤدي إلى تدخل القوات المسلحة التركية في شمالي العراق، مما يؤثر في الأمن الكردي العراقي.

د-تأثيره في العلاقات بين أكراد العراق وتركيا، التي تضغط بدورها، على أكراد العراق، للحد من

---

(1) Gerar Chaliand, **A people without a country: The Kurds & Kurdistan**, London, Zed Books Ltd, 1993, p.241.

(2) محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت- لندن، رياض الريس، 2001، ص124.

أنشطة حزب العمال، التي تعدها أنشطة إرهابية[1].

ويبدو أنه في هذه المنطقة يظهر التباين في الرأي والممارسة بين حزب العمال الكردستاني وأكراد العراق الذين يدعو زعماؤهم إلى أن أفضل نضال هو نضال كل منطقة كردية مستقلة عن الأخرى والتحرك وفقاً لظروف البلد الذين يقطنون فيه.

فمنذ ذلك الوقت واصل الجيش التركي الهجمات المتكررة على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وتم التعاون مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، وبعد ذلك مع رئيس الاتحاد الوطني الكردستناي جلال الطالباني من خلال اتفاق واشنطن في سبتمبر 1998، على منع تمركز مقاتلي حزب العمال في شمال العراق أو انطلاقه منه في هجمات داخل الأراضي التركية[2].

وأسفرت الهجمات المتكررة للجيش التركي عن اعتقال الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني "شمدين صاقيق" في شمال العراق في ربيع عام 1998، ليكشف بنى الحزب ومصادر دعمه[3]، الأمر الذي أدى إلى خروج عبد الله أوجلان من دمشق إلى موسكو ثم إلى إيطاليا مما أسفر عن توقيع "اتفاق أضنه" بين دمشق وأنقرة.

فالحكومة التركية لم تتوقف عن ملاحقة أوجلان منذ اعتقاله في المرة الأولى عام 1972، ولكن المطاردة كثفت مع إعلانه عن تأسيس حزب العمال الكردستاني، وعندما فشلت في اعتقاله سعت إلى اغتياله في محاولات عدة[4]، إلى أن أعلنت الحكومة التركية في 1999/2/16، أنها نجحت في اعتقاله بعد عملية نفذتها القوات التركية الخاصة في العاصمة الكينية نيروبي[5].

---

[1] حزب العمال الكردستاني ومواقفه من أكراد العراق، موقع مقاتل:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/akrad/sec06.doc_cvt.htm

[2] انظر ملحق رقم (13)، نص اتفاق البارزاني والطالباني في واشنطن عام 1998.

[3] محمد نور الدين، المسألة الكردية في تركيا بعد اعتقال أوجلان، **مجلة الشرق الأوسط**،(العدد 81، مارس 1999،) ص87.

[4] ممدوح الزوبي، **القضية الكردية بين الواقع والطموح**،(بيروت– دمشق، 2000،) ص22.

[5] M Gunter, The Continuing Kurdish Problem in Turkey, Calan's Capture, Third World =

وعقب اعتقال أوجلان، أعلن قادة حزب العمال الكردستاني أنهم اختاروا "جميل بايك" أحد أبرز القادة الأكراد في منصب المسئول الأول في الحزب، وذلك تمهيداً لاختياره لخلافة عبد الله أوجلان.

وفي 29 يونيو 1999، أصدرت محكمة أمن الدولة في أنقرة حكمها بالإعدام على أوجلان بتهمة الخيانة العظمى وتهديد وحدة الأراضي التركية[1]، إلا أن الحكم حُول إلى الحبس مدى الحياة عندما ألغيت تركيا وبشكل مشروط عقوبة الإعدام في أغسطس عام 2002.

وعلى الرغم من العمليات الدموية العنيفة التي شهدتها مناطق جنوب شرق تركيا، إلا أن التطورات لم تعدم من المبادرات بين الجانبين لوقف إطلاق النار وتشجيع الحوار، ولا سيما في عهد الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، وقد سعى حزب العمال الكردستاني أكثر من مرة إلى التفاوض مع الأتراك لإيجاد حل للمشكلة الكردية، وكان من تلك المبادرات ما أعلنه حزب العمال الكردستاني في بروكسل في ختام أعمال مؤتمره الثامن في 2002/4/16، وقف نشاطاته وتغيير اسمه وبرنامجه السياسي واختار المؤتمر المحظور اسم "مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني" (كاديك) منتخباً أوجلان رئيساً ومسبغاً عليه لقب "الزعيم المعاصر للأكراد في الشرق الأوسط"، وأكد الحزب الجديد أن "عودة اندلاع الحرب أو إحلال السلام مرهونان مباشرة بسلامة وحياة الزعيم أوجلان وأمنه"[2]، ليغير اسمه مرة ثانية ليصبح المؤتمر الشعبي الكردستاني (Kongra Gel).

وقد أدرج حزب كاديك أو كنغرا جيل (الصيغة الجديدة لحزب العمال الكردستاني) ضمن قائمة المنظمات الموضوعة أوروبياً وأمريكياً على لائحة التنظيمات الإرهابية، وكان عثمان أوجلان الأخ الأصغر لعبد الله أوجلان قد قاد الحزب، ثم انشق عنه مشكلاً حزب الوطنيين الديمقراطيين الكرد ذات التوجه القومي والمتبنى النهج السلمي لحي المشكلة الكردية، ومنذ يونيو عام 2004، عاد الوضع العسكري في منطقة كردستان تركيا للتأزم بعد خمسة أعوام من الهدوء، فاستأنف المسلحون الأكراد الهجوم

=

Quarterly, 2000, Vol. 21, p. 849.

[1] د. حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، مرجع سابق، ص349.

[2] إسماعيل زاير، الكردستاني يجمد نشاطه ويتحول إلى مؤتمر الحرية والديمقراطية، **صحيفة الحياة**، لندن، 2002/4/17.

على الجيش التركي، وظهر تنظيم عسكري جديد أطلق عليه اسم صقور الحرية بكردستان، تصفه تركيا بكونه استمراراً لحزب العمال الكردستاني[1].

كما أطلق أوجلان عبر محاميه إبراهيم بليمز دعوة لوقف إطلاق النار في سبتمبر عام 2006، في مسعى للمصالحة مع تركيا، وطلب من حزبه عدم استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس وركز على ضرورة إنشاء علاقات جيدة مع الشعب والحكومة التركية، إلا أن الحكومة التركية قد شنت غارات جوية على مواقع الحزب في شمالي العراق أواخر عام 2007، وفي فبراير عام 2008، وفي مايو ويونيو ويوليو عام 2010، وسوف تتطرق الدراسة إلى تلك الغارات.

وفي مايو عام 2010، صعد الحزب هجماته ضد الأهداف التركية بعد أن قال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان أنه تخلى عن جهود السلام مع تركيا، في حين أعلن مقاتلوا الحزب في شهر يونيو تخليهم عن هدنة معلنة من جانب واحد[2].

ويتضح أن جميع محاولات حزب العمال الكردستاني تواجه بالرفض التركي حيث ينظر إلى أن التجاوب مع أي تطلعات ثقافية أو سياسية للأكراد، ربما هو الخطوة الأولى نحو استقلال مناطق جنوب شرق تركيا، وتفكيك الكيان الذي أسسه أتاتورك ورسمت حدوده معاهدة لوزان باستسلامه، لذا كان خيار المؤسسة العسكرية في تركيا حاسماً في إعطاء الأولوية لاستئصال حزب العمال الكردستاني بالقوة.

ويتضح أن تركيا تدرك خطورة الوضع في شمال العراق، وأن وقوع حرب أهلية أو تقسيم في العراق من شأنه أن يساعد الأكراد العراقيين على تحقيق الاستقلال من جهة، ودفعهم لمزيد من التعاون والارتباط

---

[1] Michael M Gunter, op. cit, p.849.

– انظر أيضاً إلى: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، كرد تركيا والعمل المسلح، **موقع الجزيرة نت**

http://www.aljazeera.net

[2] استمرار القصف التركي لشمال العراق، **موقع الجزيرة نت** في 2014/8/11

http://www.aljazeera.net/NR*exeres/F34D4FE6-B635-40FE-A688-35CBAF067319.htm

الوثيق مع كل القوى الأجنبية، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا من جهة أخرى، مما قد يؤثر على وضعها الإقليمي، وكذلك تخوفها من أن يمتد ذلك إلى أراضيها عبر الأكراد، فتجدها تؤكد دائماً على وحدة الأراضي العراقية[1].

ويبدو أن العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ أغسطس عام 1991، قد يكون سبب تخوف تركيا من زيادة نشاط حزب العمال الكردستاني مع إمكان تجنيده لعناصر جديدة تعمل ضدها، أو التحالف مع الأحزاب الكردية العراقية، مما يؤثر في الوضع السياسي والأمني في تركيا، ولإزالة هذا التخوف فإن تركيا سمحت لنفسها في كثير من الأوقات بدفع قواتها المسلحة إلى داخل الحدود العراقية، محاولة تدمير قواعد هذا الحزب، كما تحالفت في أوقات أخرى مع الأحزاب الكردية العراقية لقتال عناصر حزب العمال التركي[2].

وربما تكون هناك الكثير من الأسباب غير المعلنة للجيش التركي، ومنها إضعاف حكومة إقليم كردستان العراقية التي زاد نفوذها في السنوات الأخيرة، وكذلك إعطاء رسالة قوية لدول العالم والأطراف الداعمة لحركات الكردية بأن تركيا موجودة ولن تسمح بقيام أي كيان كردي مستقل أو حتى يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وإقناع الحركات الكردية بأن المشروع الانفصالي الكردي سوف يظل طريقه مسدوداً، وربما توصيل رسالة بأنها قادرة على إحباط مخطط ضم منطقة كركوك إلى إقليم كردستان في حال التوصل إليه، وربما تهدف إلى إضعاف الضغوط الكردية داخل البرلمان العراقي والحكومة العراقية الحالية، والتي تهدف إلى تمرير قانون توزيع عائدات النفط العراقي حتى لا تمتلك قوة اقتصادية تمكنها من الاستقلال مما يؤثر على تركيا داخلياً من حيث الأكراد وكذلك اقتصادياً[3].

---

(1) James Brandon, “Iran’s Kurdish Threat: PJAK,” **Terrorism Monitor**4, no. 12 (15 June 2006) , p. 47.

(2) Guy Chazan, “**Turkey Strengthens Ties with Two U.S. Adversaries: Iran**, **Syria**,” Wall Street Journal, 10 April 2003, P 102.

(3) Jonathan Gorvett, “Ankara Steps Up Military Action,” The Middle East, no. 368 (June 2006) , p. 21; “Fighting On: Turkey and Its Kurds,” **The Economist**, 15 April 2006, P 78.

وقد يكون أحد أهدافها إقامة منطقة عازلة شمال العراق، بحيث يكون الوجود العسكري التركي مستمراً بشكل دائم فيها، حتى تستطيع إحكام سيطرتها على الأكراد في الداخل وأكراد العراق عند احتياجها للورقة الكردية كوسيلة ضغط على المستوى الإقليمي والدولي بشأن الوضع في العراق، أو فيما يتعلق بالتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، أو خطوط أنابيب النفط المقترحة مستقبلاً فيما بين بحر قزوين وأوروبا[1].

وربما كانت هذه التدخلات من قبيل الضغط على الدولة العراقية بصدد مسائل أخرى، كمياه دجلة والفرات وأضواع التركمان، والمشاركة التركية المستقبلة في مشروعات إعادة تعمير العراق، وتأكيد ضرورة مراعاة وجهة نظر تركيا ومصالحها من جانب كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستقبل العراق السياسي، حيث أنها تغزو الشمال العراقي في كل عام تقريباً بهدف القضاء على حزب العمال الكردستاني، وتعلن في كل مرة أنها قضت عليه وشلت قواعده، إلا أنها تعود في العام التالي وتعلن تدخلها في شمال العراق لنفس الأسباب، إذاً فالأسباب المعلنة ربما تكون مجرد ذرائع من قبل الجيش التركي، حيث إن تركيا تعي تماماً أن القضاء على حزب العمال الكردستاني المتحصن في الجبال المنيعة ربما يكون أمراً مستحيلاً، وأن الحل لهذه المشكلة إنما يتمثل بإعطاء الأكراد حقوقهم القومية في ظل المواطنة التركية مما يقطع الطريق أمام الأكراد لإتباع هذا الحزب الذين يرون بأنه أملهم الذي يستطيع توصيلهم إلى ما يصبون إليه من حقوق قومية[2].

ويتضح من خلال ذلك أن تركيا لم تعترف بحقوق أكرادها حتى الآن وأنها تعارض أي حكم ذاتي لهم أو انفصالهم أو أية صيغة أخرى، كما أنها تعارض انفصال الأكراد عن العراق سواء كان ذلك قبل حرب غزو العراق أو بعدها، وقد تحولت سياسية احتواء الأكراد من قبل تركيا إلى استراتيجية التدخل النشط في الأراضي العراقية سياسياً وعسكرياً، بعد تغير الوضع جذرياً في غير صالحها، في أعقاب احتلال العراق،

---

(1) Hassan M. Fattah, "Kurds, Emboldened by Lebanon, Rise Up in Tense Syria," New York Times, 2 July 2005; "Iran Soldier Killed in New Riots in Kurdish City," **Agence France Presse**, 18 July 2005, P 8.

(2) James Brandon, "Kurds' Quest for Justice Overshadowed by Economic Discontent," **Christian Science Monitor**, 7 April 2006, p. 25.

حيث أصبحت واشنطن تدير العراق وهي المسيطرة على ثروات العراق النفطية، وليست بحاجة إلى تركيا عسكرياً، مثلما كان الحال إبان حرب الخليج الثانية، وبالتالي ربما بدأت تركيا تتخوف من أن تتحالف واشنطن مع الأكراد في شمال العراق، وهذا التحالف أقوى بكثير من تحالف واشنطن مع الفصائل الشيعية التي تمثل الحكومة المركزية في بغداد.

وهكذا، ربح الأكراد غطاء دولياً يصعب مهمة تركيا التي أصبحت تتشارك مع الأكراد في الغطاء الدولي نفسه، وربما ما يخوف تركيا أيضاً هو فقدانها دور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق وبالتالي فقدانها المبادرة الإقليمية، الأمر الذي جعل تركيا تفكر في تحسين سياستها مع أكرادها وأكراد العراق رغماً عنها ولكن التغيرات على الساحة الإقليمية والدولية.

ويبدو أنه ليس من المرجح أن تقوم تركيا بإعلان ضمن شمال العراق إليها لأن ذلك يضيف إلى مشكلاتها مع أكراد تركيا مشكلة كبيرة جديدة، ولأن مثل هذا التطور مرفوض إقليمياً وعربياً ودولياً، لكن أنقرة ربما سوف تواصل عملياتها العسكرية داخل الأراضي العراقية بذريعة مطاردة الأكراد المتمردين من وجهة نظرها متى ما تطلب ذلك مستقبلا لتحقيق مكاسب سياسية داخلية أو كوسيلة ضغط على الأكراد العراقيين أو الحكومة العراقية، أو لتعزيز الحزام الأمني الذي أقامته[1].

خامساً- المتغيرات الإيرانية من أكراد العراق:

تتناول هذه الجزئية موقف إيران من أكراد العراق من خلال محورين، فالمحور سيبحث: موقف إيران من الأكراد في أعقاب حرب الخليج الثانية، وأما الثاني فيستطرق إلى: موقف إيران من الأكراد بعد حرب غزو العراق.

1- موقف إيران من الأكراد في أعقاب حرب الخليج الثانية

بعد حرب الخليج الثانية أرادت إيران أن تؤكد أنها قوة إقليمية ذات وزن وطرف رئيسي معني

[1] Solomon Moore, "Safety over Liberty in Kurdistan," **Los Angeles Times**, 10 April 2006, p. A1.

بالصراع في شمالي العراق، وأن الأوضاع في كردستان تؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن القومي الإيراني، فلابد أن يكون لها دور رئيسي يتفوق أو يتوازن مع مواقف أطراف الصراع الأخرى، ولابد أن يكون لها تحالف مع إحدى القوى الرئيسية في كردستان العراق، بما يضمن لها تنفيذ سياستها في هذه المنطقة الحساسة[1].

في المقابل كانت الحكومة العراقية قبل انتهاء حرب الخليج الأولى تدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني المقاتلين الأكراد الإيرانيين، وتدفعهم إلى الخروج من العراق، بعد انتهاء الحرب مع إيران، وقد أدخلت هذه الأسباب الحركة الكردية الإيرانية في الفترة المحصورة بين توقف الحرب العراقية– الإيرانية عام 1988، وبدء الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990، في فترة انكماش في أنشطتها العسكرية والسياسية، حيث لم تخرج منها إلا بعد هزيمة العراق واكتساب أكراد العراق قوة من خلال الحماية الغربية المقدمة لهم[2].

ويبدو أن العراق غير من موقفه وسياسته تجاه الأكراد الإيرانيين الذين كانوا يدعمهم للضغط على إيران، بغية طمأنة طهران إلى شروط وقف إطلاق النار، وكسب دعمها لمشاريعه المستقبلية، ومن ضمنها مشروع غزو الكويت.

وبعد حرب تحرير دولة الكويت قامت القوات العراقية بقمع انتفاضتين في شمال العراق قام بها الأكراد، وفي جنوبه قام بها الشيعة ضد النظام العراقي، مما سهل المهمة للمخابرات الإيرانية باستغلال الأوضاع الأمنية والسياسية في الساحة العراقية لصالحها، فاستغلت إيران سياسياً نزوح بعض أكراد العراق إلى أراضيها، خلال الصرعات العديدة في كردستان العراقية منذ عام 1991، لتظهر أمام العالم الغربي أنها تحمي هؤلاء اللاجئين، وتقدم إليهم المساعدات الإنسانية، بل تتهم العراق أو فصائل الأكراد الموالين له بأنهم يوجهون نيرانهم ضد هؤلاء اللاجئين داخل أراضي إيران، ولتأكيد هذا الدور، فإنها دعت مراراً المجتمع الدولي والمنظمات المهتمة بشئون اللاجئين إلى مساعدتها على استيعابهم، وكان آخر نداء في

---

(1) Hadi Elis, “The Kurdish Demand for Statehood and the Future of Iraq,” **Journal of Social, Political, and Economic Studies**, Vol. 29, no. 2 (Summer 2004) , P 74.

2) David Mcdowell, A Modern History of Kurds, op.cit, p. 388.)

هذه الخصوص في أكتوبر عام 1996، عقب معارك شمالي العراق، بين الحزبين العراقيين الكرديين الرئيسيين، اللذين يساند أحدهما إيران، الحزب الكردستاني العراقي، ويساند الآخر العراق، الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبعد قيام المنطقة العازلة شمال العراق أبدى أكراد إيران رغبتهم بمنطقة مشابهة، وعززوا تعاونهم مع أكراد العراق، غير أن إيران أبدت تخوفاً من هذه المنطقة فسعت إلى منع أكراد إيران من الاحتكاك مع أكراد العراق حيث أخذوا يضغطون سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على أكراد العراق لمنع أي وجود كردي إيراني على أراضيهم[1].

وقد اتخذ الضغط في صيف وخريف عامي 1993، 1994 شكله العسكري من خلال قيام إيران بالتوغل في البعض من المناطق العراقية ذات الأغلبية الكردية، وقصف بعضها الآخر أسوة بالعمليات التي تقوم بها القوات التركية ضد حزب العمال الكردستاني في المنطقة، وكان الهدف المحدد لهذا القصف هو الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي لجأ الكثير من كوادره وأعضائه إلى شمال العراق بعد وقوعه تحت سيطرة أكراد العراق.

وكانت إيران في تلك المرحلة معادية للاتحاد الوطني الكردستاني بسبب اتهامها إياه بتقديم المساعدات للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ووصل الأمر بوزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي إلى الحديث في ربيع عام 1994، عن الحاجة لمد حكومة بغداد بالمساعدات لسيطرتها على كل شمال العراق وبسط نفوذها وصولاً إلى الحدود العراقية– الإيرانية، إلا أنه منذ نهاية عام 1994، زاد نفوذ إيران عموماً في شمال العراق – عقب المعارك التي دارت حينذاك بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني– وتحول دعم إيران منذ ذلك الوقت بشكل متواصل إلى الاتحاد الوطني

[1] Robert Olson, **The Kurdish National Movement in The 1990**, Lexingtion, University Press of Kentucky, 1996, p. 221.

الكردستاني[1].

وقد حدث تطور جديد في موقف إيران إزاء شمال العراق في 16 يونيو عام 1994، بعد اتفاقها مع تركيا على الالتزام بالمساعدة في منع عناصر حزب العمال الكردستاني التركي من الانتقال من شمال العراق إلى إيران، وتزامن ذلك مع إعلان الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني أن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات[2].

ويبدو أن تلك الإجراءات ما هي إلا دعماً غير مباشر أيضاً لجهود العراق لاحتواء اتساع نطاق تأثير المنطقة الآمنة الكردية في الشمال.

ومنذ يوليو عام 1996، جاء التصعيد للدور الإيراني في شمال العراق مجسداً في اتهامات الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الصريحة لإيران بإرسال قوات تنتمي للحرب الثوري الإيراني (الباسدادران) وقوت من كتائب بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والموجودة في إيران، إلى ملاحقة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني لمسافة خمسين كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، ولم تعترض إيران مباشرة بالتعليق على هذه الاتهامات مكتفية بالإقرار بقصفها موقع داخل شمال العراق ذكرت أنها واقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في أربيل وكويسنجق.

وفي 31 أغسطس عام 1996، اجتاح الجيش العراقي مدينة أربيل، وانسحبت قوات الاتحاد الوطني من أربيل، ودخلتها قوات الحزب الديمقراطي، ثم استمرت قوات الديمقراطي بالهجوم نحو السليمانية معقل الاتحاد الوطني، وانسحبت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني من كل مناطقها إلى الأراضي الإيرانية، ثم رجعت تهاجم قوات الحزب الديمقراطي وبرفقة القوات الإيرانية التي دخلت المنطقة، فتمكنت من إرجاع

---

[1] Michael M. Gunter, "Why Kurdish Statehood Is Unlikely," in "The Kurds in Iraq," ed. Hakan Yavuz and Michael Gunter, **Middle East Policy**, Vol. 11, no. 1 (Spring 2004) , pp. 106-107.

[2] وليد عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، **مجلة السياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص56.

مساحات واسعة من الأراضي التي تركتها[1].

أما على صعيد الاتصالات السياسية الإقليمية، ففي غضون الفترة من عام 1992 إلى عام 2010، سعت كل من إيران وتركيا وسوريا للتنسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضي العراق وسلامتها الإقليمية، بينما ربما كان الهدف الحقيقي لهذه الاتصالات هو الحيلولة دون التعاون فيما بين الفئات الكردية الفاعلة سياسياً وعسكرياً عبر الحدود القائمة بين تلك الدول، ودون إنشاء دولة كردية مستقلة، وعلى الرغم من إعلان هذه الدول أنها تلتزم بوحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للعراق، إلا أن إيران وتركيا أكدتا أن كلاً منهما له الحق في ملاحقة الأكراد المعارضين لها (أي لحكومتي الدوليتين) داخل أراضي منطقة الحكم الذاتي لأكراد شمال العراق[2].

ويبدو مما سبق أنه منذ إقامة المنطقة العازلة في شمال العراق، وإيران في وضع قلق لأنها تعتقد أن أي مخطط أمريكي أو غربي لإقامة دولة كردية موجه ضدها بصورة أولى وضد قرارها السياسي المستقل منذ الثورة الإسلامية، كما أن الدولة الكردية ستكون بمثابة حلقة الحصار الأمريكي الإسرائيلي لإيران وإخضاعها لشروط السياسة الأمريكية وعدم الاعتراض على استراتيجياتها، وبناء على ذلك فإن إيران ستعمل دوماً على إفساد أي شكل من أشكال الاستقلالية أو بناء لدولة كردية بالمنطقة لأنها ترى أن تلك الدولة ستكون مصدراً مباشراً لعدم استقرارها وخطراً على أمنها القومي والسياسي، لذا ربما كانت تهتم بالتدخل في الصراع الكردي – الكردي داخل العراق، بما يتوافق مع مصلحتها السياسية على المستوى المحلي والإقليمي، فتارة تجدها تدعم الحزب الديمقراطي، وتارة أخرى تدعم الاتحاد الوطني[3].

---

(1) Patrick Cockburn, “Iraqi Kurds Terrified by Prospect of Turkish Invasion,” **The Independent** (London) , 24 February 2003, p. 2.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، **أكراد إيران بين الصراع الداخلي، وصيغة التوازنات الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص109.

(3) Bill Park, “Iraq’s Kurds and Turkey: Challenges for U.S. Policy,” Parameters 34, no. 3 (Autumn 2004) , pp. 20–23;

2- موقف إيران من الأكراد بعد حرب غزو العراق

حاولت إيران أن تغير من سياستها تجاه الأكراد سواء على المستوى المحلي أو ربما على المستوى الإقليمي بعد التغير الذي حصل في شمال العراق وما نتج عنه من إقليم كردي داخل الدولة العراقية، مما أدى إلى خوف طهران من أن يكون هناك استغلال للأكراد من قبل أطراف إقليمية أو دولية للتأثير على السياسة الإيرانية، فالأكراد على جانبي الحدود يتكلمون اللغة نفسها، ويشتركون بالمذهب نفسه، وبينهما علاقة تزاوج، كما أن الفضائيات الكردية زادت من التواصل بينهم وخاصة تلك الموجودة بكردستان العراق، فأصداء الفرح والحزن في الناحية العراقية يترك صداه في الطرف الإيراني، فبعد عام 1991 تطورت هذه العلاقة حتى أن هناك أساتذة إيرانيين كرداً يدرسون في جامعات عراقية في مناطق الأكراد، وبين الطرفين علاقات مصاهرة وتبادل ثقافي، كما أنه في مناسبات سياسية كردية عراقية عدة، حدث تفاعل من أكراد إيران، من ذلك على سبل المثال خروج الأكراد في عام 2004، بمظاهرات احتفالاً بالاعتراف الرسمي بحقوق أكراد العراق وتحولت في بعض جوانبها إلى مواجهات مع الشرطة الإيرانية وسقط عدد من الجرحى[1].

وفي محاولة ربما لكسب ولاء الأكراد في ظل الظروف الإقليمية التي قد تشجعهم لمطالب مشابه لنظرائهم في العراق، قام محمد خاتمي بعد وصوله للحكم بتنصيب أول محافظ كردي لمحافظة كردستان، وقام بتعيين بعض السنة والأكراد في مناصب حكومية رفيعة، وتم تشكيل حزب الإصلاح الكردي ومنظمة الدفاع عن حقوق الأفراد عام 2005[2].

ورغم المشاركة السياسية للأكراد في إيران إلا أنها تمارس الضغوط عليهم حتى لا يخرجوا عن سيطرتها وحتى لا يكون لهم كيان مستقل بهم، ونتيجة لهذه الضغوط استقال جميع أعضاء البرلمان الإيراني عن إقليم كردستان العربي في أواخر شهر سبتمبر من عام 2001، وعددهم ستة نواب

---

(1) نريلة فتحية، الأكراد الإيرانيون يحيون مساعي جيرانهم، موقع الاختلاف..... نقلاً عن **صحيفة نيويورك تايمز**، 2004/11/14.

(2) Ofra Bengio, "**Iraqi Kurds: Hour of Power?**" Middle East Quarterly 10, no. 3 (Summer 2003) , pp. 46

احتجاجاتً على ما وصفون بأنه تمييز ضد الأكراد والأقلية السنية حيث انتقدوا في خطاب الاستقالة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لتجاهله الحقوق الكردية في إيران[1]، فطهران لم تتخل عن نهجها في استخدام القوة رغم بعض الإصلاحات، وذلك ربما لتثبت للأكراد أنها قادرة على العودة إلى نهجها ذلك في حال تم الإخلال أو التعرض للأمن الإيراني، حيث قامت قوات الأمن الإيرانية بقتل الناشط الكردي شوان قدري في يوليو عام 2005، بمدينة مهاباد مما أدى إلى مواجهات عنيفة استمرت لمدة ستة أسابيع في المدن الكردية.

كما قصفت القوات الإيرانية في عام 2006، مواقع لحزب حياة كردستان الحرة الإيراني في منطقة حاج عمران شمالي العراق بحجة تسلل بعض عناصره إلى الأراضي الإيرانية[2]، وكذلك كررت ذلك القصف في أغسطس عام 2007[3]، وفي الأعوام التالية فبين الحين والآخر تقصت إيران شمال العراق حيث بحجة أن مقاتلين من حزب بيجال التابع لحزب العمال الكردستاني يختبئون في بعض المناطق وقرى داخل الحدود العراقية ضمن إقليم كردستان.

وحاول النظام الإيراني استحداث إصلاحات أخرى لتخفيف التأثير الخارجي على الأكراد، مثل قيام الزعيم الإيراني آية الله خامنئي باستحداث أسبوع الوحدة بين السنة والشيعة في الفترة ما بيين 12 إلى 17 ربيع الأول من كل عام كنوع من التقريب بين اتخاذ أهل السنة يوم 12 ربيع الأول احتفالاً بمناسبة مولد الرسول الكريم صل الله عليه وسلم، واتخاذ الشيعة يوم 17 من نفس الشهر لهذه المناسبة فأصبح أسبوع الوحدة يضم التارخين، ثم جاء قرار الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد باستحداث منصب مستشار يختص بشئون أهل السنة في إيران في بداية عام 2006[4].

ويبدو أن الرئيس الإيراني الذي أظهر الأكراد تشاؤماً ملحوظاً من مجيئه للسلطة[5]، ربما يريد من

---

(1) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2001/9/30.

(2) إيران تقصف أهدافاً تركية في العراق، **مجلة المجتمع**، الكويت، العدد 1699 2006/4/29.

(3) إقليم كردستان يقدم مذكرة احتجاج رسمية لطهران لقصفها مناطق داخل الإقليم، **وكالة رويترز للأنباء** 2007/8/22.

(4) د. محمود السعيد عبد المؤمن، مستشار أحمدي نجاد لشئون أهل السنة، مرجع سابق، ص40.

(5) أكراد إيران يخشون من توحد مراكز اتخاذ القرار ضدهم، **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، 2007/6/27.

هذا القرار الأخير توصيل عدة رسائل إلى أطراف محلية وإقليمية، فقد تكون هذه الإصلاحات موجهة محلياً لأهل السنة عامة والأكراد خاصة لتطمينهم بأنه حريص على متابعة خطه السياسي نحو العدالة الاجتماعية من منطلق المواطنة دون تفريض بين العرقيات والأقليات.

ولعل هذه الخطوة تشير إلى رسالة موجهة إلى معارضيه من الإصلاحيين والمحافظين، لتوجيه ضربة إليهم لأنهم لم يسعوا إلى تحقيق ذلك النوع من العدالة.

وقد يكون منصب مستشار الرئيس لأهل السنة رسالة موجهة إلى دول الجوار العربية والإسلامية خاصة ذات الأغلبية السنية لإبداء حسن النية تجاه المذهب السني، وإظهار أنه يستمد قوته من ناحية إسلامية لا تعتمد على المذهبية لاستقطابهم من أجل إقامة شرق أوسط إسلامي في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن التأثيرات العراقية الواضحة على الأداء السياسي لأكراد إيران هو الإعلان عن قيام الجبهة الكردية الموحدة، والتي تعمل ضمن الأطر القانونية الإيرانية، وتهدف لتحصيل حقوق الأكراد والدفاع عن قضاياهم بالوسائل السياسية والسلمية[1].

وأعلن عن هذا التحالف النائب السابق بهاء الدين أدب، والذي منع من الترشح للانتخابات السابقة، وهو الذي كان قد دعا لمقاطعة الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز بها الرئيس أحمدي نجاد[2].

وسعت إيران إلى التفاعل مع مشكلة أكرادها من خلال علاقاتها المحدودة مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي، وتكوي علاقات جديدة مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، ومن جانب آخر إيجاد قنوات تعاون بين الحزبين الكردستانيين العراقيين، وقيادات الأحزاب السياسية الشيعية بمختلف تياراته، كجاعات الصدر والحكيم والسيستاني وقوات بدر وغيرهم، وذلك باعتماد طهران، أولاً: على العلاقات التاريخية التي تربطها ببعض الأكراد والشيعة، وثانياً: تخوف الأكراد والشيعة من المستقبل في

---

[1] جابر أحمد، الإعلان عن تشكيل الجبهة الكردية المتحدة في كردستان– إيران– هل سيكون دافعاً لتشكيل جبهات مماثلة في المناطق القومية الأخرى، **موقع مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1421، 2006/1/6.

[2] أول دعوة عامة لمقاطعة الانتخابات الرئاسية في إيران، **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن 2005/5/17.

حال انسحاب القوات الأمريكية.

ومن الأمور التي ربما استغلتها طهران لتعزيز نفوذها محلياً وإقليماً، وكذلك فتح قنوات اتصال مباشر مع الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي في الوقت الراهن، هي زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى بغداد في أوائل مارس 2008، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني للعراق منذ الثورة الإسلامية الإيرانية، والتي التقى خلالها بالرئيس العراقي الذي يرأس الاتحاد الوطني الكردستاني أيضاً، وبعض زعماء مختلف الانتماءات، فهذه الزيارة تأكد قوة طهران المتزايدة في العراق، وتعزز نفوذها في الشرق الأوسط مما قد يؤهلها لإملاء شروطها على الأطراف العراقية لمساعدتها على حفظ أمنها القومي.

وربما ما هو دليل على النفوذ الإيراني في العراق والعلاقات المتميزة بين الاتحاد الوطني الكردستاني وطهران هو قيام الرئيس الطالباني بزيارة إيران أكثر من مرة منذ توليه الحكم، وكان آخرها زيارته التي غاب فيها عن القمة العربية التي أقيمت في مدينة سرت الليبية في مارس 2010.

فالأكراد والشيعة العراقيون كانوا يجدون مع إيران في نظام صدام عدواً مشتركاً لهم، لذا فهم يتطلعون في الوقت الحالي بعد أن تولوا قيادة العراق إلى إيران كضامن طبيعي لسلطتهم الجديد بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق[1].

وقد يتضح مما سبق أن شيعة العراق ربما يتخوفون من العرب السنة أن يقللوا من فرصهم في الحكم وينتهكوا حقوقهم كما في عهد صدام إذا لم يكن هناك قوة خارجية تدعمهم، كما يخاف الأكراد من الأتراك أيضاً وهذا ما يدفعهم للتطلع إلى إيران.

ومن الأمور التي فتحت قنوات اتصال بين طهران وحكومة إقليم كردستان التي يرأسها مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، هي حادثة اعتقال أحل الإيرانيين من قبل القوات الأمركية

---

[1] كريستشن ساينس مونيتور، ما سر ترحيب الأكراد والشيعة بزيادة نجاد لبغداد؟، ترجمة: سامي داغر، **صحيفة الوطن**، الكويت، 2008/3/4.

في السليمانية في شهر سبتمبر 2007[1]، والتي توترت على أثرها العلاقات بين إيران وحكومة الإقليم مما دفع السلطات الإيرانية إلى منع عبور أعداد كبيرة من الشاحنات المحملة بالبضائع إلى الإقليم بعد أن قررت إغلاق المنافذ الحدودية احتجاجاً على ذلك الاعتقال، الأمر الذي يتسبب بخسارة قيمتها مليون دولار باليوم للأكراد[2].

ويتضح مما سبق في طريقة التعامل مع هذه الحادثة، أن إيران لديها القدرة في التأثير على الوضع الاقتصادي لإقليم كردستان مما يمنحها مصدر قوة ووسيلة ضغط في صالحها أو التأثيرل على سير أي محادثات أو أية مشكلة يتم تباحثها بين الطرفين.

وهنا يتضح أنه في ظل التجاذبات الأخيرة بين الغرب وإيران بشأن المشروع النووي الإيراني، أن الموضوع الكردي الإيراني ربما يقفز إلى واجهة الأحداث للضغط على النظام الإيراني، خاصة وأن أكراد إيران قد أظهروا أنهم تلقوا جرعة كافية من الجانب العراقي، تؤكد لهم أن طموحات الأكراد بإمكانها أن تكون حقيقة في أي لحظة مؤاتية.

ويبدو أن النظام الإيراني أدرك هذه الحقيقة بالتفاعل مع المشكلة الكردية بنفس الدرجة من التفاعل مع الولايات المتحدة ووكالة الطاقة النووية لغرض تجنب العقوبات الدولية أو ضربة أمريكية، لكن ليس من الضروري أن تكون هذه الضربة عسكرية أمريكية مباشرة إنما قد تكون الورقة الكردية هي الورقة المستخدمة.

ويبدو أيضاً أن الموقف الإيراني يتحدد من قضايا الأكراد عموماً وكردستان العراقية خصوصاً بالآتي:

1- إثبات وجودها كقوة رئيسية في المنطقة يحسب حسابها، خاصة بعد التدهور الأمني في العراق

---

[1] حكومة إقليم كردستان، اعتقال الإيراني من قبل قوات التحالف، أمر غير مشروع، وكالة الأنباء الفرنسية (أ. ف. ب)، 2007/7/29.

[2] إقليم كردستان يخسر مليون دولار يومياً بسبب الحصار الإيراني، **صحيفة الوطن، الكويت**، 2007/9/27.

وتورط الولايات المتحدة هناك وبروز طهران كلاعب عند اقتراح حلول إنهاء ذلك التدهور والمساعدة على استقرار العراق، وليس ذلك خوفاً على الأكراد ولكن لتحقيق أهداف وحصد مكاسب وتقارب مع العالم الغربي، وفرض نفسها على أرض الواقع في العالم العربي، والحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ودورها في المنطقة، وتعظيم فرص التأثير الأيراني في التركيبة السياسية في العراق عموماً، وبين الأكراد بصفة خاصة[1].

2- ملاحقة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني لمنع انتشاره وتحجيم دوره بين أكراد إيران، وإحباط نياته وعملياته العسكرية داخل الأراضي الإيرانية.

3- إيجاد نوع من السيطرة على أكراد العراق، بما يمنع تأثيرهم أن يمتد إلى أكراد إيران، وخصوصاً في شأن الحكم الذاتي، فإيران تحاصر أي مشاكل كردية- إيرانية قد تحدث بالقضاء عليها في الخارج.[2]

وهنا يتضح أن إيران ترفض حقوق أكرادها بعدم إعطائهم حكم ذاتي أو السماح لهم بالانفصال، كما أنها ترفض حق الأكراد في العراق في الانفصال، كما يتضح أن وجهة النظر الإيرانية تتطابق مع وجهة النظر التركية في عدم السماح بإقامة دولة مستقلة على أرض كردستان العراق، لأنها ستثير قلاقل في إقليم كردستان الإيراني، فيعاود الأكراد الإيرانيون ثوراتهم من أجل الحصول على وضع مشابه لوضع أكراد العراق، وربما عملت إلى تنفيذ وتحقيق مخططها بشأن موقفها من الأكراد والتعامل مع مشاكلهم في المحيط الحلي والإقليمي إلى استغلال الظروف بما يخدم سياستها ومصالحها، ولتحقيق ذلك عمدت إلى:

1- معاونة أكراد العراق اقتصادياً عقب فرض حكومة العراق حصاراً اقتصادياً على المنطقة الكردية بعد

---

(1) Michael M. Gunter, "Kurdish Futures in a Post-Saddam Iraq," **Journal of Muslim Minority Affairs**, 23, no. 1 (April 2003) , pp. 9–10.

(2) Gorvett, "Ankara Steps Up Military Action"; see also Sibel Utku Bila, "Iraq Ready to Revive Talks with Turkey over Kurdish Rebels: FM," **Agence France Persse**, 3 July 2003.

انتفاضة مارس عام 1991، لتقويتهم ضد النظام العراقي ولفتح قنوات اتصال معهم حتى تستفيد من علاقتها بهم بما يخدم مصالحها ضد أكرادها.

2- التنسيق مع دول الجوار وبعض القوة المهتمة بالقضية لمنع نشوء دولة كردية في المنطقة، مما يؤدي إلى تغيير ديموغرافية المنطقة ويسبب مشاكل للجميع[1].

3- ضرب تجمعات الحزب الكردستاني الإيراني في معاقله شمالي العراق في أية مرة ترى أنه يشكل تهديداً لأراضيها وأهدافها الحيوية.

4- تبديل تحالفاتها بين الأحزاب الكردية العراقية، حينما رأت أن هناك تعاطفاً بين الحزبين الديمقراطيين الإيراني والعراقي عام 1994، وتحالفت مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي، وتدخلت في المعارك لمصلحته.

5- عقد اتفاقات مع تركيا للالتزام بالمساعدة على منع مرور عناصر حزب العمال الكردستاني التركي من شمالي العراق إلى إيران، على الرغم من تعاونها معه في فترات طويل.

6- إعلان إيران أن نشوء دولة كردية، هو من قبيل المستحيلات.

7- اشتراك أو عدم أو تمويل جميع الصراعات الكردية – الكردية في شمالي العراق[2].

---

(1) Michael Howard, "Iraqi Elections: Kurdish Youth Hold Key to Power: Pop Star Drafted in as Voters Threaten to Stay Away in Protest at Living Conditions," **The Guardian** (London), 12 December 2005, p. 16.

(2) Bruce, "Turkey on Alert to Stop Kurdish Freedom Move," **The Herald** (**Glasgow**) , 5 February 2003, p. 10.

المبحث الثالث

المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الحركة الكردية في العراق وتركيا

إن تأثير الأقليات ليس له بعد داخلي أو إقليمي فقط، فقد برز التأثير الدولي للأقليات انعكاسًا للانتشار الواسع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط، إذ تم إحصاء ما يزيد عن 7500 مجموعة عرقية أقلية العديد من الديانات المعتقدات، فقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة في مجال النزاعات على أن المحرك للعديد من النزاعات اللاستقرار في النظام الدولي هو أقلي، إثني، طائفي، قومي، ما يؤدي إلى نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، ما يؤدي إلى انقلاب في غالب الأحيان في بنيان الدولة، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية في تأجيج ورفع حدة المطالب للأقلية، نظرًا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي و محط اهتمام عالمي فإن مصلحة القوى الكبرى تستدعي التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها وتوجيهها كل حسب مصالحه الاستراتيجية دون أن تهدد أمنها الدولي، فالجماعات الكردية في الشرق الأوسط تسعى إلى الاستقرار بدعم القوة الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح من منطلق أن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها إلى الخارج .[1]

بطبيعة الحال نجد مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والتي كان لها بالغ الأثر في تصاعد المشكلة الكردية، فهناك أيضاً مجموعة من المتغيرات الدولية والتي أثرت بشكل واضح في تصاعد وبروز المشكلة الكردية، وعلى رأس هذه العوامل موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبروزها كقوة كبرى في النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين حتى الآن، بالإضافة إلى العولمة.

أولاً– موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كان الهدف الاستراتيجي الأمريكي حتى عام 1985 هو الحفاظ على الأوضاع الراهنة في المنطقة طالما أن يستجيب لمقتضيات المصالح الأمريكية، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى بالطبع، وذلك هو المعنى الوحيد للاستقرار، وكما يقول أحد الباحثين الأمريكيين: "في التحليل الأخرى، فإن المصالح الغربية في المنطقة كانت وسوف تظل تحمى ليس بالقوات وإنما بالتطابق بين تلك المصالح وبين أهداف

[1] محمد، السماك، الاستغلال الديني في الصراع السياسي، (بيروت: دار النفاش، 2000)، ص 160

القوى الإقليمية نفسها"[1].

ولذلك فإنه حين أرجأ الرئيس بوش النظر في مشروع قانون مقدم للكونجرس في يناير عام 1990 يفرض قيوداً على العلاقات التجارية مع العراق كان نص "إجراء النظر" هو: العراق قوة عسكرية أساسية في الخليج الفارسي ويزداد نفوذاً في العالم العربي، كما أنه مورد مهم للنفط للسوق الأمريكية، ومن المصلحة الوطنية الحفاظ على الحوافز الاقتصادية والسياسية القائمة، لتشجيع العراق على تهدئة سلوكه وزيادة قدرتنا على التعامل بفاعلية مع بغداد كما نأمل كذلك... تيسير الفرص للشركات الأمريكي كي تشارك في إعادة بناء الاقتصاد العراقي فيما بعد الحرب[2].

وقعت المواجهة الكبرى في مارس عام 1988، أي قبل وقف إطلاق النار ببضعة أشهر، فقد قيل أن الجيش العراق استخدم الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين الأكراد في حلبجة، مما أدى إلى وقوع آلاف الخسائر، استنكرت الولايات المتحدة ذلك العمل، إلا أن العراق كان لا يزال في حالة حرب وما فتئ ضعيفاً، وفي يونيو ناقش مجلس الكونجرس مشروعي قانونين يدينان العراق ويدعوان إلى فرض عقوبات ضده، ولكن مشروعين القانونين لم يقرا، وكدليل على استياء الإدارة الأمريكية استقبل مسئول وزارة الخارجية جلال طالباني زعيم الاتحادي الشعبي الكردستاني (المعارض للنظام العراقي الذي حارب للحصول على مزيد من الحكم الذاتي ورئيس العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق)، احتجاجاً على الاستقبال الرسمي ألغي وزير الخارجية طارق عزيز اجتماعاً في واشنطن مع وزير الخارجية جورج شولتز،[3] وبعد بضعة أيام كان صدام مشغولاً بحيث لم يمكنه مقابلة مساعد وزير الخارجية ريتشارد ميرفي الذي كان قد وصل إلى بغداد حاملاً رسالة من الرئيس ريجان، واتهمت وسائل الإعلام العراقية الولايات المتحدة بالتواطؤ مع إسرائيل وإيران لمنع العراق من قمع التمرد الكردي، ومع ذلك، فقد كان اتلجانب العراقي

---

[1] راجع: ألبرت وولستر، أنصاف حلول وأنصاف سياسات في الخليج، **دراسات استراتيجية**،(مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الدراسة رقم 26، السنة الثانية، 1990/2).

[2]Bruce. R. Kuniholm, Persian Gulf and United States Policy, U.S.A, 1991, p. 110.

[3] Gorvett, “Ankara Steps Up Military Action”; “Talabani Concerned over Turkish and Iranian Troops Concentrations on the Border,” Turkish Daily News, 24 April 2006, P 74.

يعرف حدوده فهو لا يزال بحاجة إلى الدعم الأمريكي، ولنزع فتيل التوتر السياسي أوضح مسئول عراقي في يوليو عند وقف إطلاق النار موضع التنفيذ (وهو ما حدث في 20 أغسطس 1988)، سوف تظل هناك حاجة لوجود أمريكي في الخليج، على الأقل في الوقت الراهن، لتقييد حركة الإيرانيين بعض الشيء[1].

انتهت الأزمة، ولكن ليس لفترة طويلة فبعد ثلاثة أسابيع من وقف إطلاق النار في الخليج في الثامن من سبتمبر عام 1988، وبتحريك من الصحافة والكونجرس، أعلنت الخارجية الأمريكية تأكيد التقارير الخاصة باستخدام الغاز السام ضد الأكراد شمال العراق، وفي الاجتماع الذي عقده وزير الخارجية جورج شولتز بعد ذلك ببضع ساعات مع وزير الدولة العراقي للشئون الخارجية سعدون حمادي فاجأ سولتز حمادي بإدانته للعراق وحذر من أن استمرار الأسلحة الكيماوية وانتهاك حقوق الإنسان الأخرى (إشارة إلى الجوانب الأخرى من الحملة ضد الأكراد) سوف يضر بالعلاقات الأمريكية العراقية، وبعد واحد وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية واسعة المدى ضد العراق[2]، وفي السابق والعشرين من سبتمبر وافق مجلس النواب على مشروع قانون مشابه (وإن كان أضعف منه) وبسبب المعارك التشريعية على قضايا السياسة الخارجية الأخرى واعتراض الحكومة لم يت إقرار أي من المشروعين ولكن لم تكن هناك مشاعر ملتبسة لدى الكونجرس تجاه العراق[3].

وبما أن الانتقاد الأمريكي لاستخدام العراق الأسلحة الكيماوية لقمع التمرد الكردي قد فهم على أنه تهديد لأحد اهتمامات النظام الجوهرية وهو القضاء المبرم على المعارضة الكردية والسيطرة على الشمال، فقد كان رد بغداد الفوري قوياً بشكل غير عادي، ففي الحادي عشر من سبتمبر 1988، وبعد أن أنكر المتحدث الرسمي العراقي "الادعاءات" غاضباً، نظمت مظاهرة ضخمة أمام السفارة الأمريكية في بغداد لنقل أقصى قدر من غضب الشعب العراقي، وانضم إلى ذلك مسئولون عراقيون رفيعو المستوى حيث استهدفوا الكونجرس في المقام الأول، وأصبح الانتقاد أشد قسوة وذكر النائب الأول لرئيس الوزراء طه يس

---

[1] رؤوف عباس، الإطار التاريخي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد 66، أكتوبر 1981، ص 62-69.

[2] يسن قانون منع الإبادة العنصرية من مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة الأمريكية في جلسة مجتمعة.

[3] **التقرير الاستراتيجي العربي 1988**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1989،ص36.

رمضان أن الخوف من الانتصارات العراقية دفع الكونجرس أو ما أسماه "الكنيست الأمريكي" إلى محاولة إضعاف العراق بمنعه من تطهير الجزء الشمالي من الوطن من الخونة[1]، ومن ثم تتضح أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في العراق حتى منتصف الثمانينيات وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي، والتي كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها في المنطقة، وتأمين الدول الغربية في الحصول على نفط الخليج العربي مع التركيز على تحقيق هدفها الأول في مناوءة الاتحاد السوفيتي في المنطقة والإعداد للقوة العسكرية اللازمة للتدخل السريع والتصدي للنشاط السوفيتي في المنطقة[2].

وعلى الرغم من بدء الحرب العراقية – الإيرانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ريجان كانت لا تزال تعتبر السوفييت والمدعومين من قبلهم الخطر الأول على المنطقة، والولايات المتحدة لن تجد بداً من التدخل، وفي عام 1983 ألغيت قوات التدخل السريع ودمجت بالقيادة المركزية التي قام عنها وزير الخارجية الجديد آنذاك كاسير واينبرغر في تقريره إلى الكونجرس "إن دعم هذه القوات مستمر من خلال تخزين السلاح لها في الخليج العربي، حتى يستمر أمران هما حجر الزاوية للسياسة الأمريكية في المنطقة: الأول تأكيد استمرار تدفق النفط، والثاني منع السوفييت من السيطرة السياسية أو العسكرية على المنطقة مباشرة أو من خلال أصدقائهم"[3].

لخص كسينجر رأي الأمريكيين المفضل في قوله: "إن الحل الأمثل لنا لإنهاء حرب الخليج هو انتصار إيران على العراق وانتصار العراق على إيران"، وهو بهذا كما يقول إن تحقيق نصر حاسم كان مرفوضاً أمريكياً، ونعتقد أنه كان مرفوضاً سوفياتياً أيضاً لأن الانتصار العراقي كان معناه تقسيم إيران بين القوميات العربية في الجنوب والأكراد في الشمال الغربي والآذريين في الشمال الأوسط والتركمان في الشمال الشرقي والبلوش في الجنوب الشرقي وكانوا جميعاً أهل طموحات في الاستقلال طوال تاريخ إيران مما يسهل دخول السوفيت والأمريكيين إلى إيران، أما هزيمة العراق، فقد تعطي الأكراد فرصة العمر في

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي، 1989**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1990، ص 135.

[2] Caspar W. Weinberger/ U.S. Defense Strategy. **Foreign Affairs**. Spring 1986. Vol. 64. No. 4. Boulder, Colorado.

[3] لواء طلعت مسلم، الصراع العراقي – الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

إقامة دولتهم وربما في إقامة دولتين كما سيكون للشيعة في الجنوب طموحات تشجعها إيران وهي مغلوبة وسوف تحققها بلا شك وهي منتصرة، ولا ننسى الأطماع التركية في العراق[1].

شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تصاعد الانتقادات الموجهة من بعض وسائل الإعلام الأمريكية والكونجرس ضد النظام العراقي بعد اتضاح لجوئه للسلاح الكيماوي لضرب قرى كردية كان لوزارة الخارجية موقف مخالف لفرض عقوبات واكتفت الخارجية بإدانة هذه الخطوة، ففي تعليقه على رغبة الكونجرس في فرض عقوبات على العراق لاستخدامه الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد، ذكر ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية آنذاك: "لابد لنا من التحرك بسرعة لضمان أن الإجراء الذي اتخذناه ينظر إليه على أنه معاد للأسلحة الكيماوية، وليس على أنه معاد للعراق أو محابي لإيران، فلابد من إرجاع جني الأسلحة الكيماوية إلى داخل القمقم ولتعامل مع الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان، غير أن العلاقة الأمريكية – العراقية مهمة رغم ذلك لأهدافنا السياسية والاقتصادية طويلة المدى في الخليج وما وراءه"[2].

وأضاف ميرفي إن العراق أبدى على ما يبدو نوعاً من التهدئة في ثلاثة مجالات هي: الإرهاب، والقضية الفلسطينية وعلاقاته مع جيرانه العرب المحافظين وأن صدام حسين اعترف بفائدة أمريكا في تيسير مفاوضات السلام العراقية – الإيرانية وتزويد العراق بالتكنولوجيا الحديثة، وثم صرح بقوله: "تعتقد أن العقوبات الاقتصادية ستكون عديمة الفائدة أو ذات أثر عكسي فيما يتعلق بقدرتنا على التأثير على العراقيين، فقد نرغب في تأييد إجراء خاص بأغراض الأسلحة الكيماوية الأوسع مدى كجزء من السعي لوضع نموذج مثال للعراقيين، ولكي ينبغي أن يكون واضحاً لنا أن هذا لن يحقق أية نتائج في بغداد" كما أوصى ميرفي باستمرار الحديث علناً عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن بلا نقد شديد لا مبرر له للعراق[3].

ولكن ورغم تخوف الإدارة الأمريكية في نهاية عهد ريجان من طموح العراق إلى بناء ترسانة من

---

[1] Patterson, Thomas, Major Problems in American foreign policy, Documents and Eassy, Vol, 2 nd (ed) , D. C. Heath & Co., Lexington, 1984., p.25.

[2] أسامة مهدي، الإبادة الجماعية للأكراد بالأسلحة الكيماوية، **مجلة إيلاف**، العدد 2702، 2008.

[3] إريك لوران مرجع سبق ذكره، ص47-48.

أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الإدارة مضت قدماً في تنمية العلاقات وخصوصاً ما يتعلق بإمدادات النفط العراقي للسوق الأمريكية ومشاركة الشركات الأمريكية في أنشطة إعادة الإعمار العراقية بعد انتهاء الحرب مع إيران ورفض البيت الأبيض ورغبة بعض أعضاء الكونجرس فرض عقوبات على العراق في مايو 1990، بعد الاعتداء بالأسلحة الكيماوية ضد قرى كردية في عام 1988[1].

وفي يونيو 1988 ناقش مجلس الكونجرس مشروعي قانونين يدينان النظام العراقي ويدعوان إلى فرض عقوبات عليه ولكن لم يتم إقرارهما، وأدان وزير الخارجي الأمريكي الأسبق جورج شولتز في لقائه وزير الدولة العراقي للشئون الخارجية سعدون حمادي وحذر من استمرار استخدام الأسلحة الكيماوية وانتهاك حقوق الإنسان الأخرى، عقب وقف إطلاق النار مع إيران، لكن الخارجية الأمريكية سعت لتقليل أثر ذلك النقد سلبًا على العلاقات مع العراق ولم تشأ الخارجية الأمريكية وضع العراق من جديد ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ويلاحظ أن سعي إدارة بوش وبالتحديد الرئيس ووزير خارجيته للإبقاء على علاقة اقتصادية قوية مع العراق، لم يعن أن يتجاهل الاثنان تقارير وضعها خبراء وزارة الخارجية وكذلك تقارير وكالات المخابرات التي تشير إلى القلق المتزايد من تنامي القدرة العسكرية للعراق وخصوصًا سعي بغداد الحثيث إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومن هنا كان النقد الأمريكي لاستخدام السلاح الكيماوي ضد أكراد العراق والذي أدى بدوره لغضب عارم من النظام العراقي والذي أنكر ذلك واعتبره "إدعاءات"، وتم التعابير عن هذا الغضب بعدة وسائل منها تسيير مظاهرات معادية ضد السفارة الأمريكية وتوجيه الانتقادات للإدارة والكونجرس بخاصة لأنه رفع مشروعي قانون بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وقد حاول النظام العراقي أن يوحي للغدارة الأمريكية بأنه لن يسهم في عرقلة أو تقويض السياسات الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ولبنان[2].

كانت المؤسسات الأمريكية ما تزال تعاني من الازدواجية والتضارب فيما بينها بشأن كيفية التعامل

---

[1] سامي عبد الرحمن، **جولة في الأرض المحروقة**، كردستان العراق، فبراير، شباط 1988، ص30.

[2] أماتزيا، مصدر سابق، ص 514- 515.

مع النظام العراقي، ففي 1990/1/17 قام الرئيس بوش بتأجيل النظر في قرار اتخذه مجلس النواب بحظر إعطاء قروض بنك التصدير والاستيراد لتسع دول بينها العراق واستثنى بوش العراق بحجة المصلحة القومية، وفي نفس الوقت بذل مجلس الأمن القومي الأمريكي ورئيسه الجنرال برنت سكوكروفت جهودًا عديدة لإقناع الوكالات الحكومية بالموافقة على الدفعة الثانية من قرض المليار دولار ولكنهما فشلا في ذلك، مما زاد غضب بغداد بعد علمها بالموضوع[1].

وقد أدركت القيادة العراقية أن حقبة التعاون المكثف اقتصاديًا وعسكريًا مع الولايات المتحدة آخذة في الزوال وباتت على اقتناع بأن الأمر أكثر سوءًا من ذلك، من حيث أن واشنطن تريد تقويض الهيمنة العراقية على الخليج العربي، وعبرت السفيرة جلاسبي عن غضب بلادها من تصريحات لصدام حسين ألقاها في كلمته أمام قمة مجلس التعاون العربي في نهاية فبراير 1990 هاجم فيها البحرية الأمريكية المتواجدة في مياه الخليج واتهمها بمحاولة الصيد في الماء العكر وألمح إلى أهمية خروجها من المنطقة[2]، وأثار إعدام العراق للصحفي البريطاني من أصل إيراني "فرزاد بازوفت" لاتهامه بالتجسس غضب واشنطن الشديد.

ومن الملاحظ أن لقاء صدام بالسفيرة الأمريكية في بلاده جلاسبي كشف من واقع ما ذكرته السفيرة فيما بعد عن أسلوب التفكير العراقي ونواياه تجاه الكويت، فقد تبين مما ذكرته وجود دوائر داخل الإدارة الأمريكية بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية سي أيه وزارة الخارجية مع استبعاد الرئيس ووزير خارجيته جيمس بيكر، لا تؤيد العلاقات الأمريكية – العراقية، وأن بعض الدوائر تجمع معلومات عمن يخلف صدام حسين، وكشف صدام عن قيام تلك الدوائر بتخويف دول الخليج من العراق وأنها تعمل أيضًا على عدم إيصال مساعدات اقتصادية للعراق، إلى جانب هجوم وكالة الاستعلامات الأمريكية الرسمية عليه وهجوم إعلامي عام ضد العراق، وفي مارس 1990 وقعت أزمة حادة عندما كشفت بريطانيا والولايات المتحدة في عملية سرية شبكة عراقية لتهريب مكثفات يمكن استعمالها في صنع ذخيرة نووية من الولايات المتحدة عبر بريطانيا إلى العراق، اعتبرت واشنطن أن في ذلك انتهاكًا لمبدأين من مبادئ الدبلوماسية:

---

(1) Louis Meixler, **"Turkish, Iranian Armies Build Up Forces along Iraq's Only Quiet Area**," Associated Press, 10 May 2006, P20.

(2) **التقرير الاستراتيجي العربي 1990**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1991) ص 45-47.

التجاهل الواضح للقانون الأمريكي والتشكيك في استعداد العراق لتنفيذ تعهداته الخاصة باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. وصدرت تعليمات للسفارة الأمريكية في بغداد لتقديم احتجاج بخصوص المؤامرة بين دبلوماسي عراقي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ومغترب عراقي آخر في الولايات المتحدة[1].

ساهمت عوامل دولية وإقليمية وداخلية (عراقية وكردية) متداخلة في هذه التجربة، بدأت مع الاجتياح العسكري العراقي للكويت في أغسطس/ آب 1990 الذي قاد إلى حرب الخليج الثانية بين العراق وبين قوات تحالف من 33 دولة انتهت بهزيمة عسكرية ووهن سياسي وأزمة اقتصادية عراقية.

وقد سعى الائتلاف الدولي إلى استثمار وجود المعارضة العراقية الناشطة آنذاك (ومن ضمنها الأحزاب الكردستانية) التي كانت مؤتلفة في جبهة سياسية وعسكرية منذ عام 1987، فكان أن قادت هذه الجبهة في 5 مارس/ آذار 1991 انتفاضة شعبية مسلحة ساهمت فيها الأحزاب الكردستانية مع الميلشيات التي كانت تابعة للنظام السياسي العراقي (أفواج الدفاع الوطني) إضافة إلى قطاعات واسعة من الجماهير نتيجة استيائها من الممارسات الخاطئة للنظام السياسي العراقي في التعامل مع القضية الكردية وبالذات خلال الفترة من 1975 إلى 1991[2].

ومن استقراء هذه الأحداث نجد أن هذه التجربة تشير إلى سيطرة الانتفاضة على معظم أجزاء كردستان/ العراق خلال الفترة من 5 إلى 21 مارس/ آذار 1991، ولكنه بفعل عوامل دولية بدأ العد التنازلي في سقوط مدن الانتفاضة (أربيل، السليمانية، كركوك، دهوك) في أيدي القوات العسكرية العراقية نتيجة عدم تكافؤ التوازن العسكري العراقي مع قوات الانتفاضة، ومن ثم بدأت الهجرة المليونية إلى الحدود الدولية (الإيرانية والتركية).

3- الاحتلال الأمريكي للعراق:

تسبب سقوط النظام السياسي العراقي في 2003/4/9 إثر الحرب التي شنتها الولايات المتحدة

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي**، مرجع السابق ذكره، ص 61- 63.

[2] أماتزيا، مصدر سبق ذكره، ص 516.

وحلفاؤها بانهيار المؤسسات الدستورية والقانونية في العراق ما عدا إقليم كردستان، وسرعان ما تنبه المجتمع الدولي إلى هذا الوضع الجديد، فكان أن أصدرت قرارات مجلس الأمن الدولي (1483 في 2003/5/22 و 1511 في 2004/11/16)، لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق[1].

وتجلت هذه الترتيبات في البدء بتجربة مجلس الحكم الذي أصدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ثم انتقال السلطة إجراء عمليتين انتخابيتين خلال عام 2005 إلى جانب كتابة دستور دائم والاستفتاء الشعبي عليه، وفي كل هذه التطورات كان إقليم كردستان طرفًا فاعلاً في الأحداث.

وشهدت هذه الفترة تنسيقًا بين الأطراف السياسية الكردساتنية في إطار قائمة التحالف الكردستاني وكانت جزءًا من انتخابات 2005/10/30، حيث تشكل ثاني برلمان كردستاني، وكانت أيضًا جزءًا من التصويت على الدستور الجديد في 2005/10/15 وقبل ذلك المشاركة في تجربة مجلس الحكم والحكومة الانتقالية والانتخابات التشريعية العراقية، ويجد التفسير القانوني للموضوع نفسه في اتخاذ الكرد لشكل الاتحاد الاختياري في الدولة العراقية الجديد والقائمة على الأسس الديمقراطية والبرلمانية والاتحادية (الفدرالية) المثبتة في الدستور، أما التفسير السياسي فيجد نفسه في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية التي يحذر فيها الكرد من إعلان استقلالهم[2].

من خلال استقراء للسياسة الأمريكية في المنطقة فإن مصالحها توجب عليها ألا تسمح بإنشاء دولة كردية تقتطع أجزاء من تركيا وإيران بالإضافة إلى شمال العراق وقسم من سوريا خصوصًا وأن الأراضي التي تضمها تلك الدولة المزعومة غنية بالكثير من الثروات، وأهمها النفط، ولهذا تأثير في توازن الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ظهور قوة جديدة لها مصالحها التي تتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية وفي هذه الحالة فإن أمريكا تخسر ورقة ضغط تلوح بها عند الحاجة، وهذا مضر بمصالحها في الوقت الحاضر، فهل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في القرار العالمي وتمتلك كل أوراق اللعبة مستعدة لتقديم كل تلك التنازلات والتضحيات إكرامًا للأكراد الذين لا زالوا أضعف الحلقات في هذا المجال وفي هذه الحالة فإن حكومة العمالة الكردية في شمال العراق ومن خلال سياستها الرعناء دفعت بأن يكون الأكراد هم

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي 2005**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006،) ص 134-137.

[2] U.S. Announces Deal with Iraq on Anti-PKK Steps," **Turkish Daily News**, 27 July 2006, P 230.

الضحية التي خسرت كل الأطراف كونهم الطرف الأضعف[1].

ومهما يكن من أمر فإن التجربة هذه واجهت مشكلات عددية تجلت في ما يلي:

1- حصار دولي وعراقي كانت له آثاره الاقتصادية الصعبة على الرغم من المساعدات الإنسانية ولم يطرأ تغير ملحوظ على الوضع الاقتصادي إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1996/986.

2- عدم ارتياح إقليمي (تركي، سوري، إيراني، عراقي) من الأوضاع الجديدة في الإقليم تجلى في اجتماعات (طهران، دمشق، أنقرة) بدءًا من عام 1993 ثم وصل الأمر إلى حد التدخل بأشكال مباشرة وغير مباشرة[2].

3- عدم وضوح السياسة الأمريكية تجاه الإقليم وبالتالي ظل القلق من المستقبل سمة مرادفة للأوضاع الجديدة في الإقليم المتسمة بالضبابية السياسية ولم تتضح الصورة إلا بعد اتفاقية واشنطن 1998 بين الفصيلين المتنازعين بوساطة أمريكية، الصراع الحزبي المحتدم على الرغم من الائتلاف الحكومي حيث وصل هذا الصراع إلى حد الاقتتال العسكري بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، فأدى إلى شلل المؤسسات وغياب الشرعية القانونية (1994-1996)، ليؤول الأمر إلى إدارتين حكوميتين (أربيل، السليمانية) لكن وعلى الرغم من الوهن الذي أصاب البرلمان الكردي فإنه ظل المؤسسة الوحيدة القائمة بسبب استمرار محاولات تجديده ثم تفعيله بعد اتفاقية واشنطن 1998[3].

4- لقد اتسمت الحياة السياسية في تجربة الحكم في كردستان بتوفر مناخ من التعددية بين تيارات قومية ويمينية في شكل أحزاب سياسية ساهمت بشكل أو بآخر من خلال صيغة التحالف مع الحزبين الرئيسيين في تجربة الحكم، وبالتالي اتسمت التجربة بنوع من الانفتاح السياسي.

5- إن نمط القبلية السائد في إقليم كردستان يختلف تمامًا عن الأنماط الأخرى من حيث التكوين والعلاقات والدور حيث تركت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصماتها على مسار دور القبلية وطبيعة علاقاتها، وبالتالي تم احتوائها في الإطار السياسي والقانوني والإداري لتتصهر

---

[1] عايدة العلي، **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**،(بيروت، دار الآفاق الجديدة، 2000،)ص 55.

[2] عبد الله الحسن، **الأقليات في الواقع العربي، الاندماج والتجزئة**،(دمشق، دار شرق مغرب، 1995،) ص 45.

[3] "Wilson Repeats Assurances against PKK," **Turkish Daily News**, 25 July 2006, P 12.

إلى حد ما في بوتقة المرجعية القومية السياسية حيث تتصدر الاهتمامات القومية الولاءات القبلية[1].

ثانيًا- العولمة والسياسة الأمريكية والقضية الكردية:

كانت النخبة الحاكمة في العراق تستطيع أن تتجاهل المطالب الداخلية الكردية فلا تعيرها أي انتباه، بل كانت تستطيع حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، دون أن تخشى الاحتجاج الدولي، وقد اطمأنت طويلاً إلى صمت الحكومات الغربية التي بادلتها التواطؤ المعلن والخفي بحجة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية، أما اليوم فيبدو أن هذه المرحلة قد انصرمت ذ باتت الدول الكبرى مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول الجنوب – ومنها العراق- تحت وطأة ضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، حيث بدأ يتعاظم الدور الذي باتت تمارسه المنظمات غير الحكومية العالمية لجهة الضغط على الحكومات الغربية لتضغط بدورها على الأنظمة غير الديمقراطية (وذلك بحسب سلم المصالح) بهدف إحداث تغييرات سياسية واحترام حقوق الإنسان[2].

إن الدولة في عصر العولمة لم تعد محصنة ضد التأثير أو غنية عن تأييد الدول الأخرى وقناعات شعوبها، ومن هان فإن التوجه العالمي تجاه الديمقراطية سوف يؤثر من حيث إضعاف إرادة الدول الأجنبية واستمرارها في تأييد الحكومات غير الديموقراطية، وذلك عندما يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية والرأي العام العالمي، فقد بدأت بعض المنظمات العالمية في تنظيم حملات لإجبار الدول المختلفة على توفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق إنسانية معينة هذه المنظمات تجعل من الصعب على النخب الحاكمة أن تمارس البواعث القهرية المتأصلة فيها، وهكذا فإن كانت إن كانت أزمة الخليج الثانية لم تسفر عن اندلاع "ثورة ديموقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي فقد أسهمت بكل تأكيد في تآكل النزعة التسلطية للأنظمة الحاكمة، وإذا كان العامل الخارجي لا يمكن أن

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي 1990**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1991)، ص45- 47.

[2] Patterson, Thomas, Major Problems in American foreign policy, **Documents and Essay**, Vol, 2 nd (ed) , D. C. Heath & Co., Lexington, 1984., p.25.

يكون بديلاً عن العوامل الداخلية، وإذا كانت إمكانياته قد لا تتعدى التعاطف فإنه مفيد جدًا من الناحية النفسية والمعنوية للحركة الديموقراطية ومؤثر في السمعة التي تحاول أن تتبناها الدول غير الديمقراطية لنفسها وتوظف من أجلها الإعلام والعلاقات العامة وقد ترتب على ذلك أن أصبحت لتقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أهمية بالغة.

وفي هذا الصدد برزت قضايا الأقليات العرقية والدينية، ومدى المعاناة التي تعانيها هذه الأقليات في مناطق العالم المختلفة، ومنها الأقلية الكردية، وفي هذا الصدد برزت على السطح المطالب الكردية والتي تنادي بحكومة مستقلة في الشمال، وهو الأمر تغذي بفعل شعارات العولمة[1].

وأمام هذه التطورات التي حدثت في العالم، يصعب على الأنظمة الحاكمة فيها حجب المعلومات عن الشعوب فيما يتعلق بنضال الشعوب الأخرى وانتشار الإصلاحات الديموقراطية التي يشهدها العالم في العديد من المناطق، فقد أدت هذه الثورة إلى تخطي حاجز المسافات بين الدول والقارات وما يعنيه ذلك من تزايد إمكانيات التأثير والتأثر المتبادل بين الدول، ولهذه الثورة آثار أخرى عل صعيد نشر القيم والأفكار وعدوى الأحداث والتطورات من مكان إلى آخر في مختلف أنحاء العالم[2]، لذلك ساهمت هذه الثورة في إيصال القيم والمبادئ الديمقراطية إلى كافة فئات المجتمعات التي تطلع على العامل من خلال وسائل الإعلام العالمية.

ومن ناحية أخرى ساهمت وسائل الإعلام العالمية في نقل تقارير منظمات المجتمع المدني العالمية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لإحراج الحكومات المحلية مما يدفعها لإجراء بعض الإصلاحات السياسية لتحسين صورتها الخارجية أمام الرأي العام الداخلي والعالمي[1].

---

[1] Patterson, Thomas, Major Problems in American foreign policy, **Documents and Essay**, Vol, 2 nd (ed) , D. C. Heath & Co., Lexington, 1984., p.33.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، مصدر سابق، ص 57.

[1] عصمت شيدوانلي، **كردستان العراق**،(بيروت، مراكز الدراسة الفلسطينية، 1982،) ص 272.

ثالثًا–موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الكردية في تركيا:

في الواقع العلاقات التركية الأمريكية هي علاقات استراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية في العالم.

ولعل ما يعكر صفو العلاقات التركية الأمريكية أحياناً تلك التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأسلوب الدموي الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية التركية ضد أكراد تركيا، علماً بأن واشنطن تتجاهل عن عمد أوضاع الأكراد في تركيا على مذبح الاعتبارات الاستراتيجية، فيما تنسق في الوقت ذاته مع أنقرة بشأن أوضاع أكراد العراق، سواء في إطارات قوات الحماية الدولية المتمركزة في جنوبي شرق تركيا أو في إطار رعاية المصالحة بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمالي العراق[1].

بعد احتلال العراق أظهرت انقره معارضتها لبعض ما كان يجري في بغداد وفي مناطق شمال العراق. وأن الأتراك لم يكن بوسعهم منع الأمريكان من منح الأكراد الكثير من النفوذ في القرارات التي أخذت تصدرها إدارة الحاكم بريمر منها: حق الأكراد بإقليم فيدرالي خاص بهم، ولكن أظهرت تركيا مواقف متشددة إزاء مساعي الأكراد في ضم كركوك لهم والتي يعدها الأتراك مدينة تركمانية، وان واجبها الأخلاقي أن تحمي الأقلية التركمانية في العراق من أي تهديد يطالها. في المقابل لم يعترض لا الأمريكان ولا الحكومة العراقية من استمرار عمليات القصف التركي لمناطق في شمال العراق كان يستغلها مقاتلي حزب العمال أو في توغل قواتهم داخل الأراضي العراقية وهي تطارد هذه العناصر. من جانب حكومة إقليم كردستان العراق، لقد كان من الواضح لها إن من المهم التقرب إلى أنقرة بدلاً من إغضابها وان تفتح منطقتهم أمام الاستثمارات والشركات التركية، لعل ذلك ينفع لفتح صفحة جديدة مع تركيا والأتراك ولطالما خضع العراق للضغوط الدولية في ظل الاحتلال الأمريكي وحقق أكراده الهدف في أن يكون لهم إقليمهم الكردي، الذي هو اليوم قد استكمل شكل الدولة القائمة، وما ينقصها سوى الإعلان عنها والاعتراف بها، فان تركيا لا تزال تعتقد إن بوسعها أن تستمر بالتعامل مع مشكلتها الكردية عبر استخدام سياسية الجزرة

[1] خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** "**دراسة**" (بيروت: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 34.

والعصا.[1]

1- الموقف الأوروبي: وسنتناول الموقف الأوربي في فقرتين فرعين هما:

أ) الموقف البريطاني:

بعد عام 1991 الذي تم به إخراج العراق من الكويت يقرأ موقف بريطانيا في إرسالها قوات التحالف والمتعددة الجنسيات لتحرير العراق في ضوء مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وعلاقاتها مع جميع الدول العربية وغيرها ذات العلاقة بالشأن العراقي، لقد وقت الحزبين الكرديين وأقصد بذلك حزب الطالباني وحزب البارزاني، مع قوات التحالف في حربها ضد النظام العراقي، ويمكن الانتباه هنا إلى نقطة مهمة وهي إن القوات الأمريكية والبريطانية أوقفت القوات الكردية بعد احتلال العراق عند حدود المنطقة الآمنة حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (688)، ولم تسمح لها السيطرة على بقية مناطق كردستان وراء خط (36)[2]، إلى جانب ذلك ادخلوا نصوصاً في قانون إدارة الإدارة المؤقتة الذي أصدره السفير بريمر، ومن ثم في الدستور الدائم تؤيد منح الاكراد حالة الفيدرالية لإقليم كردستان العراق، ليضم ثلاثة محافظات: دهوك وأربيل والسليمانية، مع احتمال أن يضم إليها مناطق أخرى، يطالب فيها الأكراد منها كركوك وأقضية أخرى في مناطق تقع في حدود محافظتين ديالي والموصل، لقد ساعد الأكراد بريطانيا بفتح قنصلياتها في أربيل عاصمة الإقليم، إضافة إلى وقائع أخرى كلها دلائل تبعث على الارتياح[3]، منها تشكيل وحدات اقتصادية، وإذا كانت "الإدارة البريطانية تستخدم الورقة الكردية في الأساس كأداة للتأثير والضغط على حكومات المنطقة، وإجبارها على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الطويلة الأمد، فهي والحالة هذه تصب في مصلحة بريطانيا التي لا تزال تتطلع لتحقيق فوائد جمة في العراق، الذي يعد ثاني احتياطي نفطي في العالم، ووفق ما سبق فيمكننا بيان الموقف البريطاني من الأقلية الكردية بالتالي:

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، (أبو ظبي: مرز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008)، ص 78.

[2] عدنان المفتي، **وثائق مؤتمر القاهرة**،(القاهرة مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999،) ص176.

[3] عبد الناصر وليد، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة، العدد 172، 1919) ص131-133.

1- إن دور بريطانيا تراجع في منطقة كردستان الأكراد، وهذا بسبب تنامي الدور الأمريكي هناك، وبالقدر الذي تنامى به الدور الأمريكي، ثم تراجع الدور البريطاني.

2- إن الموقف البريطاني بات يتماشى مع الدور الأمريكي، وينسجم معه ولا يعارضه، على اعتبار أن المصلحة الاستعمارية الأمريكية والبريطانية واحدة.

3- إن الأكراد وضعوا كل ثقتهم في السلة الأمريكية على حساب السلة البريطانية، وهذا ما يبرره لدى الأكراد.

ب) الموقف الفرنسي:

خلال حرب 1991 شاركت فرنسا الهجوم العسكري على العراق، واستمرت طائراتها في هجماتها لوقت طويل بعد انتهاء تلك الحرب، غير أن فرنسا تراجعت وأوقفت هجماتها في منتصف عقد التسعينيات لتتخذ سياساتها موقفاً جديداً إزاء العراق، تمثل برفضها للخطط الأمريكية لغزو العراق عام 2003، حيث أن الموقف الفرنسي إزاء أوضاع العراق بعد عام 2003 اتخذ موقف جديد، خصوصاً بعد تولي ساركوزي المسئولية الذي اندفع لتأسيس علاقات وثيقة مع بغداد وإقليم كردستان، واليوم لفرنسا قنصلية ومركز ثقافي مع برامج تنموية في إقليم كردستان[1].

إن الموقف الفرنسي يتلخص وفق اعتقادنا بالآتي:

1- إن الموقف الفرنسي كان يدور حول فكرة إعطاء الأكراد الاستقلال الذاتي.

2- إن الموقف الفرنسي زاد نشاطاً بعد احتلال العراق، وأخذ يقترب من الأكراد أكثر، لأن الفرنسيين خافوا من أن يخرجوا من سلة العراق بلا شيء.

3- إن الموقف الفرنسي وهو يتبنى الأفكار الكردية، يتأتى من كونه يسعى إلى تحقيق مصالحه الفرنسية أكثر من الاهتمام بالمصالح الكردية.

[1] خليل إسماعيل محمد، **كركوك- دراسات في التكوين القومي للسكان**،(أربيل، مطبعة جامعة صلاح الدين، 2008) ص11.

ويمكن القول أن البرلمان الأوروبي عبر في مارس 1995 عن ضرورة تكريس مبدأ حقوق الأقليات في تركيا فقد انتقد البرلمان التركي الذي رفعه الحصانة النيابية عن نواب أكراد وذهب بعيدا في ذلك بالقول "إن برلماننا إذ يدين موقف الحكومة التركية من النواب الذين يدافعون عن مصلحة الشعب الكردي، و الذين انتخبوا بصورة ديمقراطية يدعو الحكومة التركية إلى الاعتراف الخاص بالشعب الكردي الموجود في تركيا"، وهو ما من شأنه أن يضعف من الملف التركي للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي، إذ لابد أن يرفق بقوانين تعترف بالحقوق الكردية في تركيا[1].

كما وصف الاتحاد الأوروبي الإصلاحات التركية تجاه الأقلية الكردية بالإصلاحات البطيئة والتي من المفترض أن تحل المشكلة الكردية، ويؤكد على أنها غير كافية وأنه من الضروري تسوية الوضع، من اجل الوصول إلى حل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت بسبب الإهمال الذي بقي لعقود من الزمن رغم التعهدات العديدة بحلها، يصف الاتحاد الأوروبي السلطات التركية بالمتقاعسة ويرى المراقبون الأوروبيون بأن تركيا مازالت تتعايش مع الأزمة لفترة أخرى، مؤكدين على أن حصول تركيا على عضوية لا يمكن أن تتم دون الوصول حل للقضية.

وقد أثرت هذه القضية على علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي وأصبحت تعيق بشكل أساسي المفاوضات معه، فالاتحاد الأوروبي يرى في انضمام تركيا إلى الاتحاد انتقالا للقضية التي ستصبح قضية أوروبية مؤكدًا على أن الوصول إلى حل للقضية بشكل عادل هو شرط أساسي من شروط التفاوض للحصول على عضوية.[1]

2- الموقف الروسي:

يذكر أن روسيا وريثه الاتحاد السوفيتي (السابق) وفق مصالحهم المتعددة، فيذكر أنه في عام 1990 والذي شهد الاتحاد السوفيتي نهايته، الأمر الذي نجد فيه أن روسيا الاتحادية لم تعارض التحالف الدولي

---

[1] محمدنورالدين،محمد، **تركيافيالزمنالمتحول**، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[1] حافظ وهيب،. "تركيا والاتحاد الأوروبي بين الرغبة التركية و المطالب الأوروبية"، **دراسات دولية**، عدد 58، د.ت، ص 14.

الذي شن الحرب على العراق عام 1991[1]، ولم تكن طرفاً فيه، وخلال عقد الثمانينيات حاول الروس الوقوف إلى جانب حليفهم العراق وإقناعه بالاستجابة للقرارات الدولية، بوصف إن مثل هكذا تعاون مع القرارات الدولية من شأنه إن يجنب العراق الكثير من المشاكل، ولما بانت نوايا الولايات المتحدة بتنفيذ عملية الغزو للعراق لم يدعمهم الروس بهذا الاتجاه، وعقب انتهاء العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991، سارعت روسيا إلى عقد الاجتماعات والمؤتمرات على مستوى الخبراء، وكان مجمل ما خرجت به روسيا، تأكيد الالتزام بوحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في شئون العراق الداخلية، وإن وجود دولة كردية مستقلة في شمال العراق، تمثل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي، وعلى هذا فإن موقفها جاء على وفاق مع موقف الاتحاد السوفيتي السابق لأن عقلية القيادة في موسكو سارت على نفس نهج القيادة السابقة، إلا أن موقف روسيا جاء أقل اهتماماً بما يجرى على ساحة كردستان العراق، وهذا ناتج من عدة عوامل منها: إن روسيا أخذت بترتيب بيتها الجديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وإن أكثر ما يعنيها في هذا التوجه وضع استراتيجية قائمة على عدم العداء لأي من الجيران وخاصة في منطقة تعج بالتوجهات الدينية كإيران وتركيا والعراق، حتى لا تكتسب عداء الدول الإسلامية التي انفكت عنها من جهة، ومساعدة هذه الدول لروسيا لاستعادة هيبتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى أضف إلى أن روسيا بدا لها ما يشغلها في لاروسيا (روسيا البيضاء) التي حاولت وتحاول الظهور على حساب سلطة موسكو، ولا يغيب عن البال إن روسيا أخذت تعمل جاهدة لوقف التدخل الغربي وخاصة أمريكا في المناطق المجاورة لها إن هذا كله جعل من روسيا أقل اهتماماً بالشأن الكردي وبإقليم كردستان، لما كان عليه زمن الاتحاد السوفيتي المنهار[1]، إن موقف روسيا وفق اعتقادنا يمكننا تلخيصه بما يلي:

1- إن روسيا بدأت أقل اهتماماً بالشأن الكردي قياساً باهتمام الاتحاد السوفيتي، لأن الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي أخذت نصيب الأسد من الاهتمام.

2- إن الأكراد أنفسهم أخذوا بالتوجه نحو الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة أكثر من توجههم

---

[1] منذر موصلي**الحياة السياسية والحزبية في كردستان**،(الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،) 1991، نقلاً عن: عمرو سعد أوين، الصراعات الكردية – الكردية، **السياسة الدولية**، العدد 135، ص115.

[1] منذر موصلي، **الحياة السياسية والحزبية في كردستان**، المرجع السابق، ص106.

إلى روسيا أو حتى دول الجوار.

3- إن روسيا لا تتدخل بالشأن الكردي، إلا إذا أصبحت مصالحها في خطر، ولطالما الولايات المتحدة تراعي المصالح الروسية حتى حيث ترتيب المنطقة، فإن روسيا تقف وقفة المتفرج ليس أكثر.

على الجانب الآخر، يذهب الموقف الروسي من القضية الكردية في تركيا إنه من غير المعقول أن يبقى "الجيش الحر" و"جيش النظام"، ومن خلفه جبر روسيا مليشيات إيران و"قوات سورية الديمقراطية"، في مكان واحد، وعلى جبهة واحدة، من دون أن تجبر روسيا وتركيا على إعادة النظر في الحلف الذي أسس في غفلة اللاعبين الكبار، خاصة بعد أن عاد الحديث عن التحالف الكردي- الروسي، حيث استقبلت روسيا زعيم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي التركي قبل الاستدارة التركية نحو موسكو، لتعود القضية الكردية خيارًا استراتيجيًا في المواجهة الشاملة مع الغرب، كما كان الوضع عليه في الثمانينيات وتسعينات القرن الماضي، عندما كان دعم موسكو لحزب العمال الكردستاني جزءًا من الحرب الباردة لضرب الخاصرة الشرقية لحلف الناتو.

ويأتي نشر "قوات سورية الديمقراطية" مع القوات التركية أو "الجيش السوري الحر"، ليؤكد الموقف الروسي المتعاطف مع الطموحات الكردية[1].

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية "حسين مفتي أوغلو" قال في 22 مارس 2017 "إن الخارجية التركية استدعت القائم بالأعمال الروسية في أنقرة على خلفية مقتل جندي تركي بنيران أطلقت من مناطق سيطرة ميليشيا وحدات من الجانب السوري، وأضاف أن "سبب استدعاء القائم بالأعمال الروسية جاء بعد روسيا مسؤولة عن مراقبة انتهاكات وقف اطلاق النار في تلك المنطقة"، أي مدينة عفرين شمالي سوريا، وأكد "أن المسؤولين الأتراك نقلوا أيضًا الموقف التركي للقائم بالأعمال الروسي من انتشار عناصر من الجيش الروسي في عفرين"[1].

---

2. Gumter,Michael The KDP-puk conflict in Northern Iraq, **Middle East Journal** VOL.50,No.25 spring,UK,2017, P 14.

[1] غازي عنتاب، **محددات العلاقات الروسية التركية وآفاقها**،(مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 15 أبريل 2017،) ص ص 11- 12.

الفصل الرابع
الأقلية الكردية في العراق وتركيا"رؤية تحليلية استشرافية"

المبحث الأول:الأقلية الكردية والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: الأقلية الكردية في العراق وتركيا "رؤية تحليلية"

المبحث الثاني: الأقلية الكردية في العراق وتركيا: رؤية استشرافية

الفصل الرابع

الأقلية الكردية في العراق وتركيا "رؤية تحليلية استشرافية"

المبحث الأول

الأقلية الكردية والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية في الشرق الأوسط

إن الأهمية البالغة التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط، والتنوع الثقافي بين العرقيات والإثنيات له الأثر الكبير على الاستقرار الداخلي والإقليمي وحتى الدولي، فقد شكلت الأقليات أحد المعادلات المهمة في التأثير على الأمن في المنطقة والتي تعدى تأثيرها حدود الدولة إلى الإقليم والنظام الدولي لما تحدثه هذه الأقليات من حالة عدم الاستقرار في البيئتين الداخلية والخارجية وهو ما دفع إلى ضرورة دراستها ومحاولة التعامل معها بما يضمن حقوق الأغلبية ويراعي حقوق الأقلية، ويحد من تأثيرها السلبي.[1]

أولاً– تأثير القضية الكردية على الاستقرار الداخلي:

ويمكن في هذا الصدد تحديد عدد من البواعث الداخلية للقضية الكردية التي تسهم بشكل مباشر في عدم الاستقرار ولعل من أبرزها:

1– بواعث جغرافية المكان

تقع كردستان العراق في قارة أسيا في المنطقة الشمالية الشرقية من جزء الوطن العربي الأسيوي أو المحصورة بين تركيا، إيران، روسيا، سوريا، العراق، وهي تمتد لتصل في الشمال الشرقي إلى جبال راجوس جنوبا وبعدها تمتد غربًا مرورًا بالمنطقة الشمالية الشرقية من العراق وتتعرج نحو الشمال الغربي إلى سوريا.

العراق : يتركز الأكراد في مناطق السليمانية واربيل ودهوك بالإضافة إلى كركوك وبعض أجزاء الموصل وديالي.

---

[1] مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحررية الكردية، (بيروت، كاو للثقافة الكردية،2007) ص 56.

تركيا : يتمركز الأكراد في ثمانية عشر ولاية من الولايات التركيا وعلى مساحة 194 ألف كم مربع وفي منطقة الجنوب الشرقي من تركيا والمحصورة بين العراق وإيران.

إن الناظر في الطبيعة الجغرافية لموطن الكرد وذات العلاقة بالاستقرار يتبين له:

1. إن موطن الكرد الموزع بين عدة دول جعل لهذه الدول نظرة سياسية خاصة لكل دولة على حده، قائمة على اللعب بالورقة الكردية وفقًا لمصلحتها الخاصة وليس لمصلحة الشعب الكردي.
2. إن المنطقة الكردية والموصوفة بالمنطقة الجبلية تجعل من العسير على الدول وخاصة دولة العراق في وضعها الراهن وما سبق السيطرة على الأكراد، خاصة والشعب الكردي مقسم إلى عدة أقسام تبعًا للدول التي يمتد إليها هذا الجنس.[1]
3. إن المنطقة الكردية مفتوحة سياسيًا لكل الدول، ومن مصلحة هذه الدول عدم وجود علاقة ودية بين الأكراد والدولة العراقية، لكون علاقة التناحر تؤدي إلى استغلال الدول أكثر لخيرات المنطقة الكردية.[2]
4. إن الغنى التي تتمتع به المنطقة الكردية يسيل لعاب الدول الأخرى لاستغلالها، وبالتالي تتقرب من الشعب الكردي وهي تحمل في الظاهر المصلحة الكردية وفي الباطن خلاف ذلك.

2- البواعث الاقتصادية:

إن أهم ما يميز النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية، هو توفر قطعان الماشية، وهذا أدى إلى توفير كل ما يحتاجونه من أسباب العيش، وأهم الحيوانات الرئيسة الأليفة لديهم المواشي بأنواعها الغنم والماعز وكذلك الخيل والحمير، فالاستفادة من لحومها وألبانها، وإلى جانب الماشية – وجلودها وفر للكرد الأموال الطائلة هناك مورد اقتصادي هام مثل الزراعة، فيلجأ الكرد إلى زراعة بعض الحقول بالشعير، غير أن الغلة التي يحصلون عليها قليلة جدًا، لأن حراثة الأرض لا زالت تعتمد على الوسائل البدائية،

---

[1] H. G. Barkey, **Preventing conflict over Kurdistan**, (Washington: Carnegie endowment for international peace, 2009) , P 43.

[2] لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة،(الجزيرة للدراسات والبحوث، قطر، 2006،) ص 141.

ويستخدم الشعير في صنع الخبز ويقدم أيضًا علفًا للخيول والمواشي.

إن الجماهير الكردية تعيش في فقر مدقع قياسًا بتلك الأجناس الأخرى التي تعيش معًا ضمن كيان سياسي واحد، في العراق نجد الرخاء والترف واضحًا في حين يكون العوز هو الآخر واضحًا على جبين الأكراد. عندما يرى المجتمع الكردي سكان المناطق العربية يتمتعون بميزة الثروة والقوة والمعرفة، ويسيطرون على آلية السوق ومقومات البيع والشراء، فأنهم يشعرون بوجود فارق واختلاف وإحساس بضرورة تجاوز ذلك، حتى ولو كان الموضوع ضمن مفاهيم الشعب الواحد والمصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي.[1]

ج- البواعث الاجتماعية

إن بواعث عدم الاستقرار والمتعلقة بالبواعث الاجتماعية وفق اعتقادنا تتركز فيما يلي:

1. إن المجتمع الكردي الممزق بين عدة كيانات سياسية يجد نفسه ومن الناحية النفسية أنه مجتمع دوني، لكونه بالتعداد البشري يفوق كثير من التعداد البشري لبعض الدول.
2. إن المجتمع الكردي الممزق بين عدة دول، جعل منه مجتمعًا تابعًا، وفي هذه الحالة يجد الكردي نفسه، أنه أقل فئات مجتمع تلك الدولة، وهذا يترتب عليه أن يقبل بأقل الحقوق لكونه تابعًا.
3. المجتمع الكردي ينقاد إلى رؤساء العشائر، ومعظم هؤلاء ينقصهم الوعي، في عالم اليوم الذي يعج بالتناقضات لقد ترتب على هذا كله، جعل المجتمع الكردي مكانًا خصبًا للتدخلات الأجنبية الطامعة، وهذه القوى تسعى إلى زيادة فصم عرى الحلقات الاجتماعية مع بقية فئات المجتمع العراقي.[2]

د- البواعث السياسية

وفيما يتعلق بالبواعث السياسية، نجد بواعث عدم الاستقرار تتركز فيما يلي:

---

[1] خليل إسماعيل، القضية الكردية وجود أم حدود، (أربيل: جامعة صلاح الدين، 2006)، ص 12.

[2] صلاح بدر الدين، الأكراد شعبًا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية (بيروت: دار الكاتب، 2006)، ص 77.

1. أن الأكراد غير موحدين سياسيًا من الناحية العقلية، فهناك فئات تعيش في كنف بعض الدول التي تسيطر على إقليم كردستان موطن الكرد الأساسي، فهذا يروق لها، في حين أن البعض الآخر محروم وما له من سبيل إلا الثورة على الحرمان.
2. أن الزعامة الكردية منشقة على نفسها وهذا دليله الاقتتال الذي دار ولا يزال كالحرب الباردة بين الأحزاب الكردية.
3. إن الدول التي يخضع لها إقليم كردستان لن تعمل على مساعدة الكرد في إقامة دولة، لأن ذلك يؤدي إلى التحاق الأجزاء التي تسيطر عليها إلى الدولة الجديدة، وهذا يعني التخلي عن تلك الأجزاء، وبالتالي تحرم من خيراتها، فضلاً على اعتبار ذلك إن حصل تفريط في منطقة مصالح يومًا ما كانت تخضع لسيادتها.[1]

تعتبر الأقليات إحدى الأهداف الرئيسية للعنف الذي اجتاح العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وقد وصل هذا العنف إلى نقطة تحول مفصلية مع اجتياح الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" أو "ISIS" لمحافظة نينوى ثاني أكبر مدن البلاد، وسيطرتها على مناطق أخرى في الأنبار وصلاح الدين.

شهد العالم في مناطق نفوذ داعش مستويات من التطرف العنيف غير مسبوقة، تجلت في مجموعة من الصور الفظيعة من عمليات الإعدام العلنية وانتهاكات لحرية الدين والمعتقد طالت الأقليات غير المسلمة لتحويلهم قسرا إلى الإسلام، وحالات الخطف والتعذيب والاغتصاب والإتجار الجنسي والنهب وتدمير الممتلكات الخاصة التي تعود للأفراد والطوائف الدينية.

والنتيجة الحاسمة والواضحة لهذه المأساة هي اضمحلال التنوع في المجتمع، وتراجع الوزن الديمغرافي للأقليات عن طريق الهجرة والقتل وعلى نحو يهدد بخطر الانقراض لبعض هذه الأقليات ويغير

[1]() فايز العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2010 رسالة ماجستير، ص ص 41-45.

التركيبة الديمغرافية المتنوعة للمجتمع ولبعض المناطق المختلطة بشكل خاص .[1]

ثانيًا– القضية الكردية وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي:

إن وجود الأقليات وبروزها مرتبط أساسًا بالدولة التي تظهر فيها والتي في إطارها تحدد العلاقة بين الأقليات ودولها وداخلها تظهر مطالب الأقليات بأشكالها المختلفة، وقد تكون الدولة سببًا في نمو شعور قومي متميز للأقليات بإتباعها لسياسات تقضي من خلالها على الأقليات مما يدفعها إلى الالتحام والترابط ومقومة الدولة التي تنتمي إليها، إلا أن هناك تفاوت في درجة خطورة الأقليات ومطالبها السياسية، فالأقليات التي تطالب بالمساواة والعدالة التوزيعية لا تشكل تهديد للدولة، إلا أن عدم الاستجابة لمطالبها يؤدي إلى المطالبة في أغلب الأحيان يؤدي المطالبة بالانفصال من خلال الالتحام والترابط مع بعضها البعض ومقومة الدولة التي تنتمي إليها من خلال تعبئة جميع أفراد هذه الجماعة.[2]

إن المحدد الأساسي الذي يحدد إطار علاقات الدول في المنطقة هو الجماعات الأقلية فيها، ففي عام 1998 عندما قررت تركيا استئصال حزب العمال الكردستاني من خلال ملاحقته بقواعد دعمه في سوريا، توجهت أنقرة إلى الدولة السورية بتهديدها بعدم القيام بعمل عسكري، فحتى و إن بدأت العلاقات مؤخرًا بين البلدين تكتسي طابع إيجابي بسبب بروز عناصر إقليمية ودولية استدعت ذلك، فقد بقى تهديد الأكراد مستمرًا على مستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى.[3]

تمثل المسألة الكردية محور نقاش لدى كل من صنّاع السياسة في تركيا وإيران والعراق، فالدول

---

[1] Saad Salloum، History under the Sword: Tracking Cultural ، End of Diversity in Iraq، and the Dynamic Nature of Conflict in Iraq، Human Migration،Heritage Destruction ، **Exploratory Seminar at the Radcliffe Institute for Advanced Study**، Thursday and Friday،9–10 July ، 2015.

[2] بن نعمان أحمد، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف؟، (الجزائر: شركة دار الأمة، ط 2، 1997) ص 70

[3] محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009)، ص 52.

الثلاث لم تؤسس دولاً وطنية بالمعنى المتعارف عليه، إنما أسست دولاً لأنظمة سياسية تحكم شعوبها، والهوية السياسية للأنظمة الحاكمة أصبحت هوية للدولة. ولهذا، رفض الأكراد هذه الهوية غير المندمجين فيها، طالما أنها لا تمثلهم، ولا تستوعبهم، ولهذا بقيت النظرة الإقليمية إلى الأكراد هي أنهم مشكلة تتطلب القسر في التعامل معها. أما بالنسبة إلى العراق في بعد العام ٢٠٠٥، فقد تحالفت القوى الفاعلة في الحكومة مع الحزبين الكرديْن الرئيسييْن ضمن منطق: منح الفدرالية التي تقترب من حدود الاستقلال، مقابل تمكين تلك القوى من فرض هيمنتها على الحكومة الاتحادية. ولما تمكّنت تلك القوى من السيطرة على الحكومة الاتحادية، ورغبت في توسيع دائرة سيطرتها، وجدت أن كردستان العراق قد كوّنت إقليماً قادراً على إدارة نفسه، ولما كان منطق تلك القوى يقترب من تكوين الحكم المركزي، تحوّل الأمر إلى مبعث تقاطع طيلة الفترة اللاحقة على خروج القوات الأمريكية من العراق، ومنها قضايا النفط والبيشمركة وحدود إقليم كردستان.[1]

أما في إيران، فان مساحة المنطقة التي تقطنها القبائل الكردية تبلغ نحو ١٢٥ ألف كم ٢ وهم يتركّزون في ولايات كرمنشاه، واردلان، ولورستان. وفي ظل استمرار الوضع القائم في إيران، لا يمكن تصور التوصل إلى حلّ يحفظ الحقوق القومية للشعب الكردي، فالنظام الموجود) هو الذي يجمع بين) «الإسلام» لا يعترف بوجود قوميات مختلفة داخل إيران، إنما يشير إلى أن الإيرانيين، وجميع الوقائع تدل على أن الصراع سيستمر إلى حين تحقيق إحدى النتيجتين: إما أن تتمكّن السلطة المركزية من سحق الحركة القومية الكردية بالقوة، وهذا أمر صعب نتيجة لطبيعة المنطقة، ولوجود العامل الخارجي المساند للمطالب الكردية، والمعارض للنظام الإيراني الحالي، أو أن تستمر الحركة الكردية المسلحة في نشاطها، وصولاً إلى المساهمة في إسقاط النظام واستبداله بنظام آخر، على أمل أن يكون النظام الجديد أقدر على استيعاب وتحقيق المطالب القومية المشروعة. ونحن نرى أن اتجاه إقليم كردستان في العراق نحو تعزيز قدرات الأكراد ككيان سياسي، ونحو إظهار العامل القومي كرابط قومي يجمع كل الأكراد، من شأنه أن يحفز أكراد إيران على تنشيط خيارهم القومي في مواجهة النظام السياسي الإيراني.

[1] كمال السعيد، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 53.

وفي أرمينيا يوجد أهم تجمّع للأكراد خارج تركيا وإيران والعراق وسورية، ولا سيما في مدينة آريفان، إذ يبلغ عددهم قرابة المئة ألف نسمة. أما في سورية، فيبلغ عددهم، وفقاً للإحصاءات المتوافرة، ما يزيد على المليون نسمة، ينتشرون في ولايات، مثل: حلب، ودير الزور، والقامشلي، ودمشق، وغيرها، ومهما يكن من تعداد الأكراد وانتشارهم الجغرافي، فإن الأمر الواضح هو أن العامل الدولي كان، وما يزال، واحداً من أهم العوامل السلبية في اتجاه الأكراد نحو الوصول بذاتهم القومية إلى مستوى إظهار الكيان السياسي الممثل لحقوقهم ولإرادتهم في نطاق انتشارهم الجغرافي.[1]

ثالثًا– القضية الكردية وتأثيرها على الاستقرار الدولي:

إن تأثير الأقليات ليس له بعد داخلي أو إقليمي فقط، فقد برز التأثير الدولي للأقليات انعكاسًا للانتشار الواسع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط، إذ تم إحصاء ما يزيد عن 7500 مجموعة عرقية أقلية العديد من الديانات المعتقدات، فقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة في مجال النزاعات على أن المحرك للعديد من النزاعات اللاستقرار في النظام الدولي هو أقلي، إثني، طائفي، قومي، مما يؤدي إلى نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، ما يؤدي إلى انقلاب في غالب الأحيان في بنيان الدولة، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية في تأجيج ورفع حدة المطالب للأقلية، نظرًا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي و محط اهتمام عالمي فإن مصلحة القوى الكبرى تستدعي التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها وتوجيهها كل حسب مصالحه الاستراتيجية دون أن تهدد أمنها الدولي، فالجماعات الكردية في الشرق الأوسط تسعى إلى الاستقرار بدعم القوة الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح من منطلق أن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها إلى الخارج.[2]

يحظى موضوع المسألة الكردية في العراق باهتمام دولي واسع، وذلك لعوامل عديدة، منها:

1- تعتبر كردستان على قائمة أولويات الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، إذ تُعدّ الجسر الرابط

---

[1] تيد روبرت، أقليات في خطر، مرجع سبق ذكره ص 48.

[2] محمد، السماك، الاستغلال الديني في الصراع السياسي، (بيروت: دار النفاش، 2000)، ص 160

للشعوب المختلفة (العرب، والفرس، والأتراك، والأكراد) في موقعها الجغرافي، وهي مكان قريب من الخليج العربي والبحر المتوسط، لأن أهميتها الاستراتيجية نابعة من الأهمية الاستراتيجية لكل من العراق وإيران وسورية وتركيا، والمنطقة عموماً.

2- تحتوي كردستان على كميات من الثروات الاستراتيجية المهمة، وأمثلتها النفط والمياه.

3- يؤلف الشعب الكردي نسبة سكانية لا بأس بها تمكّنه من أن يؤسس دولة قومية مؤثرة مقاربة للقوة السكانية لإيران وتركيا والأقطار العربية، والنسبة السكانية المرتفعة في الدول التي يتوزع عليها. ففي تركيا يوجد قرابة ١٥ مليون كردي، وفي إيران قرابة ١٢ مليون نسمة، وفي العراق قرابة ٦ ملايين نسمة، وفي سورية حوالى مليون ونصف المليون نسمة، وهناك قرابة المئة ألف كردي في أرمينيا.[1]

إن موقف الولايات المتحدة من أكراد العراق في اعتقادنا يتلخص فيما يلي:

1. إيجاد موضع قدم للولايات المتحدة في منطقة باتت أكثر المناطق بؤرة للصراع، وحتى تكون قريبة من تركيا التي أخذت شيئًا فشيئًا تبتعد عن السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الاتحاد السوفياتي قبل انهياره، وللهيمنة على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد الانهيار.
2. إيجاد معضلة سياسية للعراق الذي فيما مضى أمَّم شركات البترول وحرم الشركات الغربية من منطقة كانت بالأمس منطقة امتياز لهم.
3. ابقاء زمام اللعب بأوراق المنطقة جميعًا بيد الأمريكان حتى يعملون على ترتيبها وفق هواهم وما يتماشى مع مصالحهم وفق المعطيات الدولية الراهنة والقادمة.

على الجانب الآخر، العلاقات التركية الأمريكية هي علاقات استراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية في العالم.

ولعل ما يعكر صفو العلاقات التركية الأمريكية أحياناً تلك التصريحات الصادرة عن بعض

[1] منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، (الرياض: الريس للكتب والنشر، لندن 2007)، ص 85.

المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأسلوب الدموي الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية التركيا ضد أكراد تركيا، علماً بأن واشنطن تتجاهل عن عمد أوضاع الأكراد في تركيا على مذبح الاعتبارات الاستراتيجية، فيما تنسق في الوقت ذاته مع أنقرة بشأن أوضاع أكراد العراق، سواء في إطارات قوات الحماية الدولية المتمركزة في جنوبي شرق تركيا أو في إطار رعاية المصالحة بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمالي العراق.[1]

بعد احتلال العراق أظهرت أنقرة معارضتها لبعض ما كان يجري في بغداد وفي مناطق شمال العراق. وأن الأتراك لم يكن بوسعهم منع الأمريكان من منح الأكراد الكثير من النفوذ في القرارات التي أخذت تصدرها إدارة الحاكم بريمر منها: حق الأكراد بإقليم فيدرالي خاص بهم، ولكن أظهرت تركيا مواقف متشددة إزاء مساعي الأكراد في ضم كركوك لهم والتي يعدها الأتراك مدينة تركمانية، وان واجبها الأخلاقي أن تحمي الأقلية التركمانية في العراق من أي تهديد يطالها. في المقابل لم يعترض لا الأمريكان ولا الحكومة العراقية من استمرار عمليات القصف التركي لمناطق في شمال العراق كان يستغلها مقاتلي حزب العمال أو في توغل قواتهم داخل الأراضي العراقية وهي تطارد هذه العناصر. من جانب حكومة إقليم كردستان العراق، لقد كان من الواضح لها إن من المهم التقرب إلى أنقرة بدلاً من إغضابها وان تفتح منطقتهم أمام الاستثمارات والشركات التركيا، لعل ذلك ينفع لفتح صفحة جديدة مع تركيا والأتراك ولطالما خضع العراق للضغوط الدولية في ظل الاحتلال الأمريكي وحقق أكراده الهدف في أن يكون لهم إقليمهم الكردي، الذي هو اليوم قد استكمل شكل الدولة القائمة، وما ينقصها سوى الإعلان عنها والاعتراف بها، فان تركيا لا تزال تعتقد إن بوسعها أن تستمر بالتعامل مع مشكلتها الكردية عبر استخدام سياسية الجزرة والعصا.[2]

---

[1] خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية "دراسة" (بيروت: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 34.

[2] عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، (أبو ظبي: مرز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008)، ص 78.

المبحث الثاني

الأقلية الكردية في العراق وتركيا "رؤية تحليلية"

أولاً– القضية الكردية كمؤثر على سياسة العراق لحسن الجوار تجاه تركيا:

ثمة عوامل عدة تساهم في صياغة أهمية دولة ما بالنسبة لأخرى، في مقدمتها التقارب الحضاري– الثقافي والمصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومدى التوافق في رؤية السياسة الخارجية وملفات الاهتمام المشترك، بيد أن الجيوبوليتيك يبقى من أقوى العناصر التي تصوغ هذه الأهمية سيما في حالة الجوار الجغرافي المباشر، بكل ما يحمله من إمكانات التأثر والتأثير على طرفي الحدود على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والاستراتيجية.

تعد القضية الكردية من أهم القضايا التي تشغل بال تركيا في علاقاتهما مع العراق لوجود أقلية كردية في كلا الدولتين وظهور حركات عصيان كردية ضد حكومتيهما. وفي الوقت الذي حصل فيه الأكراد في العراق على حقوقهم لا يزال أكراد تركيا محرومون من هذه الحقوق، إن ظهور إقليم فيدرالي كردي في شمال العراق أو إثارة الأكراد موضوع قيامك دولة مستقلة في شمال العراق يقلق كثيرًا تركيا خشية من انتقال الأمر إلى أكرادها مما كان حافزًا للحكومة التركيا إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع إيران وحتى سوريا حيث تعيش فيها أقلية تركيا ستتأثر حتمًا بالوضع العراقي واحتمالاته المستقبلية، فسعت تركيا إلى التواصل مع أكراد العراق لضمان مستقبل العلاقة معهم، ولكي لا يكون أكراد تركيا في الخندق المعادي لها في مساعيها الرامية لإيجاد الحلول لأكراد العراق. إن ما يقلق الحكومة التركيا هو انطلاق نشاطات حزب العمال الكردستاني PKK من كردستان العراق لا سيما بعد الاحتلال.[1]

وبالنظر إلى المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية إلى العراق، يمكن القول أن أنقرة حريصة على أفضل العلاقات مع جارتها العراقية على مستوى الحكومة المركزية في بغداد وعلى مستوى إقليم شمال كردستان العراق، إذ أن العلاقات الجيدة مع كليهما تضمن لها عدة مكاسب استراتيجية، وفي

[1]() بيتر غالبريث، نهاية العراق: كيف تسبب القصور الامريكي في إشعال حرب لانهاية له"، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون 2007)، ص 17.

مقدمتها ضبط خطر حزب العمال الكردستاني وعدم خروج الملف الكردي الداخلي عن السيطرة وبدائل مهمة في صلب أمن الطاقة لديها ومواجهة خطر تنظيم الدولة– داعش– فضلاً عن الإبقاء على إمكانية لعب دور ما في المشهد العراقي بالتنافس و/أو التعاون مع إيران، جنبًا إلى جنب مع ضبط التطورات في العراق والمنطقة لئلا تنجرف نحو صراع طائفي صفري لا ترديه أنقرة وترى فيه دمارًا للمنطقة وكل فواعلها؛ إذن ثمة علاقة استراتيجية واقتصادية تفرض على الطرفين التقارب والتعاون والتنسيق، بينما هناك ملفات توتر العلاقة بين الحين والآخر مثل ملفات المياه وحزب العمال الكردستاني واختلاف وجهتي النظر حول الأزمة السورية .[1]

من هذا المنظور يحظى العراق بأهمية استثنائية بالنسبة لتركيا وسياستها الخارجية، تتجلى من خلال ما يلي:

أولاً: موقع العراق ضمن "المناطق البرية القريبة"، وهي مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، التي نظَّر مهندس السياسة الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق أحمد أدود أوغلو في كتابه الأشهر "العمق الاستراتيجي– موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" لأهميتها وضرورة اهتمام تركيا بها بشكل استثنائي وذي أولوية إن أرادت رفع مكانتها الإقليمية والدولية.

ثانيًا: تجمع بين البلدين حدود برية مشتركة تمتد على مدى 384كلم، وهو ما يغذي ثنائية التأثر– التأثير على طرفي الحدود وفي الاتجاهين، سيما على مستوى العلاقات التجارية والروابط الاجتماعية – الثقافية والتأثيرات السياسية– الاستراتيجية. كما كان العراق جزءًا مهمًا من أراضي الدولة العثمانية وحظي باهتمام خاص طوال الفترة باعتباره عمقًا جغرافيًا للأناضول وأرضًا لحضارة مدنية سابقة على الدولة العثمانية.[2]

ثالثًا التشابه الكبير في الفسيفساء العرقية (عرب وأكراد وترك/ تركمان) والمذهبية (سنة وشيعة

---

[1] Nicoll, A. and Johnstone, . "Winds of change in Iraqi Kurdistan." Strategic Comments (**The International Institute for Strategic Studies**) 17(11) , 2011, Pp 1-3.

[2] Addler, P.A. and Addler, P . "Observational techniques." In **Handbook of Qualitative Research**. N. Denzin and Y. Lincoln, eds. Thousand Oaks, Sage Publications, 1994, P 54

وعلويون) في البلدين، إضافة إلى التفاعل الثقافي –الحضاري– الاجتماعي بين شعبيهما على طرفي الحدود.

رابعًا تعتبر تركيا تاريخيًا الراعية لتركمان العراق سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا وتربطها بهم علاقات خاصة جدًا صاغتها حقائق التاريخ والعرق والثقافة، وقد أولاهم حزب العدالة والتنمية تحديدًا اهتمامًا خاصًا بهدف تقوية دورهم في صياغة مستقبل العراق من جهة ولتعميق علاقاتهم مع تركيا من جهة أخرى. وتحظى كركوك باهتمام تركي خاص للحفاظ على نسيجها العرقي المتنوع، وكذلك لأهميتها الاستثنائية في ملف الطاقة الحساس جدًا بالنسبة لأنقرة .

خامسًا يحتفظ الشعب التركي بمكانة خاصة للموصل وما زال ينظر لها كعمق استراتيجي له خسره اضطرارًا بعد الحرب العالمية الأولى، ويعتبرها بعض الاستراتيجيين والمحللين الأتراك "خط الدفاع الأول" عن بلادهم.

سادسًا، يعتبر الملف الكردي أحد أهم ملفات الاهتمام المشترك الاستراتيجية بين تركيا والعراق وفي المنطقة، إذ يتوزع الأكراد فيهما إضافة إلى إيران وسوريا، وهو ملف شائك ومتقلب أدى تاريخيًا إلى تعاون البلدين أحيانًا وإلى الصدام بينهما في أحيان أخرى.[1]

سابعًا، وفي إطار الملف الكردي يحتل حزب العمال الكردستاني الذي يمتلك معسكرات في جبال قنديل شمال العراق مكانًا خاصًا، ويعتبر أحد أهم العوامل التي تصوغ العلاقات التركيا– العراقية إيجابًا وسلبًا.

ثامنًا، تصدر ملف المياه تاريخيًا قائمة الملفات ذات الاهتمام المشترك وكان أحد أسباب توتر العلاقات الثنائية بين البلدين كما بين تركيا وسوريا، حيث ترى كل من بغداد ودمشق في مشاريع السدود التركيا على نهري دجلة والفرات إجراءات تهدد أمنهما القومي.

[1()] Anderson, L.D. and Stansfield, G.R. **The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division?** (New York: Palgrave Macmillan, 2004) , P 87.

تاسعًا، تربط البلدين علاقات اقتصادية قوية، إذ كان العراق في فترة قريبة يحتل المركز الثالث في قائمة شركاء أنقرة التجاريين، وهو المركز الذي خسره لاحقًا لأسباب عدة في مقدمتها هجمات حزب العمال الكردستاني وظهور تنظيم الدولة– داعش في الموصل وتوتر العلاقات السياسية بين تركيا وحكومة بغداد المركزية.

عاشرًا، يعتبر العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركي كبديل لغاز روسيا وإيران الطبيعي، إضافة إلى النفط الذي يعتبر ركيزة أساسية في العلاقات التجارية بين البلدين عمومًا وبين تركيا وإقليم شمال العراق خصوصًا.

أحد عشر، ترى تركيا في العراق نموذجًا مهمًا للعلاقات السنية– الشيعية في عموم المنطقة، ولذلك فهي حريصة على أمنه واستقراره كضمانة لعدم تدحرج الأوضاع فيه إلى مواجهة طائفية تدمره وتدمر المنطقة برمتها.

اثنا عشر، إثر رفض تركيا السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لغزو العراق عام 2003، خسرت أنقرة الكثير من إمكانات التأثير في المشهد العراقي، وتحول الأخير عبر السنوات اللاحقة إلى ساحة نفوذ إيرانية، ثم أصبح بعد الأزمة السورية أحد أركان محور موسكو– طهران– بغداد– دمشق وأحد مساحات التنافس الإقليمي بين تركيا والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى.[1]

ثانيًا– رؤية تحليلية لوضع الأقلية الكردية في العراق:_

انعكست نتائج حرب الخليج الثانية بالإيجاب على القضية الكردية فقد دخلت بعدها في تاريخ جديد بعد أن أدت الحملات العسكرية العراقية على أكراد شمال العراق إلى هجرة جماعية إلى جنوب شرق تركيا ذو الغالبية الكردية، وقد أثارت هذه الهجرة تعاطفا كبيرا من أكراد الشرق الأوسط كما أظهرت أن تركيا دولة متعددة القوميات، وقد كان هذا عامل ضغط على حكومة سليمان ديميريل الذي اعترف بالواقع

1() Anderson, B. . Im**agined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism.**(London: Verso, 2006) , P 54.

الكردي في تركيا أواخر عام 1991 بعد أن كانوا يسمون بأتراك الأناضول وأتراك الجبال .[1]

وقد شهدت منطقة كوردستان أسوأ أزمة اقتصادية منذ عام 2003، كذلك، يجب إدانة جميع التدابير الهادفة إلى قمع الأقليات العرقية والدينية في إقليم كوردستان. منذ عام 2003، اعتمدت البشمركة على أسلوب "الترهيب والتهديد والاعتقالات والاحتجاز التعسفي" لتأمين دعم طوائف من الأقليات وإقامة سيطرتها على الأراضي المنتازع عليها، بحسب تقرير لهيومان رايتس ووتش صادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2009.

وقد تحدث البعض عن عملية "تكريد"، من خلال محاولة خلق شكل من الولاء من الأقليات لحكومة إقليم كوردستان. في بعض المناطق، على سبيل المثال، فتحت المدارس التي يتعلم فيها الطلاب اللغة الكوردية ويتم توظيف موظفي الإدارة العامة في الإدارات التي أنشأتها حكومة إقليم كوردستان مؤخرًا.

في محافظة نينوى، على سبيل المثال، استبدل الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي تسيطر عليه عائلة بارزاني، موظفين كبيرين في منطقتين مسيحيتين هامتين في سهل نينوى، هما مدير ناحية القوش فايز عبد جهوري، وقائمقام قضاء تكليف باسم بلو لأنهما عارضا الاستفتاء واستبدلهما بأعضاء منتسبين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد خرجت مظاهرات شعبية عديدة في هاتين المنطقتين للتنديد بهذه التدابير.

وقد هيمن أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني تدريجيا على البنى والمجالس الرسمية لمحافظة نينوى ومنطقة سنجار من خلال السياسات الزبائنية المتعددة والممارسات الترهيبية ضد أعضاء ينتقدون سياسات حكومة إقليم كوردستان.[2]

إن الحكومات العراقية المتعاقبة سواء كان ذلك في عهد الملكية أو عهد الجمهورية العراقية كانت في واقع الأمر لا يتعدى دورها في حل قضايا الأقلية الكردية وبقية الأقليات الأخرى عن دور التهدئة والوقتية،

1() Anderson, L.D. and Stansfield, G.R. . "**Avoiding ethnic conflict in Iraq: Some lessons from the Aland Islands.**" Ethnopolitics 9(2) , 2010, 219-238

2()جوزف ضاهر، استقلال كوردستان العراق يواجه تهديدات خارجية وتناقضات داخلية، متاح على http://al-manshour.org/node/7643

وهذا نابع من أزمة كانت ولا تزال تعيشها الحكومات العراقية، وتتمثل هذه الأزمة في تغليب المصلحة الفئوية على المصلحة الجماعية، والتقديم لإدارة الحكم من هو الأقرب فكرًا للنخبة الحاكمة، وعدم احترام التعهدات التي تتخذها مع الأقليات، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيج المواقف بين السلطات والأقليات، وأما السياسات الحكومية إزاء الأقليات، فقد انتهجت الدولة العراقية على مدار العهود العراقية ومنذ نشأة الدولة تبنت سياسة معينة إزاء الأقليات ندمجهم في التركيبة السكانية، وتلك السياسات تتدرج في ثلاثة اتجاهات هي:

1. اعتراف الدولة بوجود الأقليات كجماعات عرقية أو مذهبية، لكنها تناهض وجودها كجماعات سياسية تتبنى فكرة قومية، حيث يجعل الدستور من كل المواطنين العراقيين من درجة واحدة بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية، وتقوم دولة العراق وفق هذا المعنى، بمقاومة أية نزعات سياسية تقوم على أساس الانتماء القومي. ويمتد حيز المواجهة السياسية والثقافية إلى المواجهة العسكرية.
2. مقاومة النزعات الأثنية، والعمل على دمج العناصر والأقليات القومية الأكبر والأكثر قوة، والتي تمسك بزمام السلطة، وبالتالي لا بد من الأقليات الصغيرة من إتباع الأكثرية والتعامل معها على أساس المتبوع للتابع.[1]
3. محاولة التعامل مع موضوعات الأقليات بسوية معنية من الأريحية والليونة، إذ إن السلطة تعترف ضمنًا بوجود الأقليات، وأحيانًا يكون ذلك على العلن ويعطيها هامشًا للحركة، والتحرك في إطار الكيان السياسي والجماعة الوطنية، وقد يزيد إلى ذلك حد توسيع هامش تحرك جماعة قومية معينة لإبراز تنظيمات سياسية تمثلها، وقد يمنحها ذلك الى حد إعلان مناطق حكم ذاتي.[2]

بصورة عامة، يبدو موقف القوى السياسية الكرديّة في العراق بشأن الاستمرار في العملية السياسية أو اللجوء إلى خيار الاستفتاء على تقرير المصير، مرهونًا بالتطورات التي ستشهدها الساحة السياسية

---

[1] محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009)، ص 23.

[2] فؤاد معصوم، "المسألة الكردية وتشكيل الدولة العراقية"، ورقة عمل منشورة مقدمة لمؤتمر القاهرة حول الحوار العربي الكردي الذي عقد في القاهرة، مايو 1998، ص 21.

العراقية والاستراتيجية الأميركية للتعامل مع الواقع الجديد. ويمكن تلخيص الموقف الكردي في عدة نقاط:

1. إعطاء الدور المركزي لبرلمان إقليم كردستان لتحديد السياسات الواجب اتّخاذها في المرحلة المقبلة، وعدّه المرجعية في اتّخاذ القرارات المصيرية للشعب الكردي.
2. المشاركة الفعالة لقيادات الأحزاب الكردستانية واطلاعها على السياسات التي يجري تبنّيها للتعامل مع الواقع الجديد في العراق.
3. استمرار الإقليم في دعم القوى السنّية المعتدلة بمعزلٍ عن الجماعات المسلحة المتطرفة على أمل استلام هذه القوى زمام الأمور على الأرض، وربما الدخول في عملية وساطة بين هذه القوى والأطراف السياسية الشيعية للوصول إلى تفاهمات مشتركة بخصوص تغليب الحوار السياسي على الحلول العسكرية، ودخول الحكومة العراقية في مفاوضات مباشرة مع الجماعات المسلّحة السنية.
4. إبقاء خيار الاستفتاء على تقرير المصير من أولويات المرحلة المقبلة في إقليم كردستان، حتى إذا جرى التوصّل إلى حلول سياسية مع الأطراف السياسية الأخرى.[1]

استفتاء انفصال كردستان العراق 2017

عقد الاستفتاء على استقلال كردستان العراق في يوم 25 سبتمبر 2017، مع إظهار النتائج التمهيدية إدلاء الغالبية العظمى من الأصوات بنسبة 92%، لصالح الاستقلال ونسبة مشاركة بلغت 72%. وصرحت حكومة إقليم كردستان بأن الاستفتاء سيكون ملزم، لأنه سيؤدي إلى بدء بناء الدولة وبداية للمفاوضات مع العراق بدلا من إعلان الاستقلال الفوري. ولقد رفضت حكومة العراق الاتحادية شرعية الاستفتاء.

كان من المقرر أن يُعقد هذا الاستفتاء في عام 2014 في خضم الجدل والنزاع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للعراق، واكتسبت النداءات الطويلة الأجل للاستقلال الكردي زخما في أعقاب هجوم شمالي العراق الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذي تخلت فيه

[1] د.م، إقليم كردستان العراق... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟،(قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014،) ص 6.

القوات الخاضعة لسيطرة بغداد عن بعض المناطق، ثم استولت عليها قوات البيشمركة الكردية والتي يسيطر عليها الكرد بحكم الواقع.[1]

ولقد اعلن عن موعد الاستفتاء وتأخر ذلك في عدة مناسبات مع مشاركة القوات الكردية في العمل مع الحكومة المركزية العراقية من أجل تحرير الموصل، ولكن بحلول شهر أبريل 2017، كان ينظر إليه على أنه سيحدث في وقت ما في عام 2017. وفي يوم 7 يونيو 2017، عقد الرئيس مسعود بارزاني اجتماعًا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والحركة الإسلامية الكردستانية، والحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب كادحي كردستان، وحزب العاملين والكادحين في كردستان، وحزب الإصلاح التقدمي في كردستان، وقائمة أربيل التركمانية، والجبهة التركمانية العراقية، وحزب التنمية التركماني، وقائمة الأرمن في برلمان كردستان، والحركة الديمقراطية الآشورية، والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري، حيث أكد خلاله عن موعد عقد استفتاء الاستقلال في يوم 25 سبتمبر 2017 .[2]

رد فعل المجتمع الدولي حول استفتاء انفصال كردستان العراق 2017

أدانت تركيا وسوريا وإيران، الدول الثلاث المجاورة والتي يعيش أعداد كبيرة من الأقلية الكوردية، ودعت إلى الحفاظ على وحدة العراق ضد أي خطط لتقسيم البلاد. وقد كررت تركيا وإيران رفضهما لاستقلال كوردستان العراق وقد زادتا من تهويلهما ضد إربيل. وقد مدد البرلمان التركي من سماحه بنشر قوات عسكرية تركيا في العراق وسوريا قبل الاستفتاء في 23 سبتمبر 2017. وقد شكل ذلك تهديدًا واضحا للسلطات الكوردية في إربيل. وكانت أنقرة قد هددت بالفعل باتخاذ إجراءات عسكرية واقتصادية ردا على إجراء الاستفتاء.

1() نتائج استفتاء كردستان العراق.. 92% أيدوا الانفصال، العربية نت، متاح على:
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2017/09/27/نتائج-استفتاء-كردستان-العراق-92-صوتوا-بـ-نعم.html

2() Masoud Barzani: Why It's Time for Kurdish Independence, available at https://foreignpolicy.com/2017/06/15/masoud-barzani-why-its-time-for-kurdish-independence/

وعقب الإعلان عن نتيجة الاستفتاء، كررت الحكومة التركيا مجددا تهديداتها ضد حكومة إقليم كوردستان، معلنة توقيف التدريب العسكري لقوات البشمركة في شمالي العراق. وقال إردوغان إن الكورد العراقيين "سيدفعون الثمن" بسبب قرارهم وسيفتقرون لكل شيء بما في ذلك الغذاء وبالتالي "سيموتون من الجوع"، في حال قرر إغلاق الحدود بوجه الشاحنات ومرور النفط. ويتم بيع مئات الآلاف من براميل النفط يوميا من خلال أنابيب تربط شمال العراق بتركيا التي تربط المنطقة بالأسواق العالمية.

من جانبها، تعهدت طهران بالوقوف إلى جانب بغداد وأنقرة ضد نتائج الاستفتاء على استقلال كوردستان العراق. وأعلن، كبير مستشاري المرشد الأعلى علي خامنئي علي أكبر ولايتي، أن "الدول الإسلامية لن تسمح بإنشاء إسرائيل ثانية". كما وصفت الصحافة الإيرانية المحافظة الاستفتاء بأنه "مؤامرة صهيونية" لزعزعة استقرار المنطقة.

كذلك أعلن حزب الله على لسان حسن نصر الله أن التصويت على استقلال كوردستان العراق يمثل الخطوة الأولى باتجاه تقسيم الشرق الأوسط، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى حروب داخلية، وبالتالي من الضروري معارضة ذلك. كما وصف نصر الله الاستفتاء بأنه مؤامرة أميركية–إسرائيلية لزرع الفوضى في المنطقة.

وقد زار وفد عسكري عراقي حدود كوردستان من الجهة الإيرانية، ومن ثم نشرت إيران 12 دبابة مدعومة بالمدفعية على حدودها مع إقليم كوردستان يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر. وكان الانتشار العسكري في منطقة خان بارفيز الحدودية جزءا من التدريبات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة الإيرانية والعراقية ردا على نتيجة الاستفتاء. كما جرت تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات العسكرية التركيا والعراقية على حدود كوردستان العراق من الجهة التركيا خلال الأيام التي تلت إجراء الاستفتاء. ولا تزال قوة عراقية قليلة العدد منتشرة على الجانب التركي من الحدود كجزء من التدريبات العسكرية المشتركة مع الجيش التركي.

في 29 سبتمبر 2017 ذكرت وزارة الدفاع العراقية أن السلطات العراقية تخطط للسيطرة على حدود كوردستان بالتنسيق مع إيران والعراق. كذلك، اقترح رئيس الحكومة العراقي حيدر العبادي أن حكومته

ستتولى السيطرة على العائدات الناتجة عن بيع صادرات النفط الكوردية.

إن "إسرائيل" لا تؤيد حق الشعب الكردي بتقرير مصيره أو لأنه تعرض للاضطهاد، ولكنها تطمح إلى إنشاء دولة كوردية بقيادة بارزاني الرجعي والمؤيد للغرب كوسيلة لإيجاد حليف جديد في المنطقة ضد مختلف الدول الإقليمية، وخاصة إيران. فعلى سبيل المثال، صمتت "إسرائيل" عن مصير الكرد في سوريا وتركيا وإيران. وكما قال نتانياهو مؤخرا إن "إسرائيل" تعتبر حزب العمال الكردستاني مجموعة إرهابية متخذا نفس موقف تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما لعبت "إسرائيل" دورا في القبض على عبد الله أوجلان في بداية عام 1999 في كينيا على يد تركيا.[1]

من ناحية أخرى، تميل زمرة بارزاني وبعض القيادات البرجوازية الكوردية إلى اعتبار "إسرائيل" نموذجًا يحتذى به في كوردستان المستقلة، وهي دولة صغيرة محاطة بالأعداء وتدعمها شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة. وقد تعزز هذا الشعور بفعل عقود من القمع ضد الشعب الكوردي على يد السلطات المركزية في كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا. وقد زادت الأمور سوءا بسبب غياب التضامن مع القضية الكردية بين سكان المنطقة، حتى من ضمن أجزاء واسعة من اليسار. بالإضافة إلى ذلك، تقف قيادات المنظمات الفلسطينية الرئيسية إلى جانب الأنظمة الاستبدادية المناهضة للشعب الكردي. وقد جرى الرد على ذلك برفع العلم الإسرائيلي في العديد من الاعتصامات الكردية في إربيل وفي أوروبا.[2]

ثالثًا– رؤية تحليلية لوضع الأقلية الكردية في تركيا:

استمرت تركيا في سياستها المتشددة ضد الأكراد منذ عام 1991 إلى عام 2002، حيث بدأت تغير من سياستها تجاه الأكراد في سبيل الانضمام للاتحاد الأوروبي وبعد تعرضها لانتقادات دولية حول معاملتها للأكراد، خاصة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وتعتبر فترة رئاسة حزب العدالة والتنمية، فترة حاسمة ونادرة، وتعتبر تصريحات رئيس وزراء تركيا طيب أردوغان أثناء زيارته لديار بكر بداية شهر

---

[1] Antic, M.. "Procedure for secession." *Politicka Misao* 44(3) , 2007, Pp 145-159.

[2] جوزف ضاهر، استقلال كوردستان العراق يواجه تهديدات خارجية وتناقضات داخلية، متاح على http://al-manshour.org/node/7643

مايو 2006، تحولاً في سياسة التعامل الرسمي مع مشكلة الأكراد، حيث أعلن أن حكومته ستعمل على إصلاح ما اعتبره أخطاء الماضي، إشارة إلى السياسة القسرية لإدماج الأكراد في النسيج الاجتماعي والسياسي التركي التي استمرت اكثر من ثمانين عامًا .[1]

إن المشكلة الكردية في تركيا ربما تعود بالأساس إلى عوامل داخلية ترتبط من ناحية بتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمناطق ذات الأكثرية الكردية، وترتبط من ناحية ثانية باعتماد الدولة التركيا بشكل مكثف على خيار واحد وهو القمع دون خيارات أخري قد يكون من شأنها التوصل إلى تسوية سليمة دائمة وحقيقية لهذه المشكلة، وذلك رغم بعض المحاولات غير المكتملة لتجزئة هذه الخيارات الأخرى من جانب بعض الساسة الأتراك .[2]

يُذكر أنه تم تأسيس العديد من الأحزاب السياسية الكردية وإغلاقها بعد ذلك من قبل المحكمة الدستورية. عبرت هذه الأحزاب عن الهوية الكردية والمطالب السياسية في خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد اقترحت تحويل النظام السياسي التركي إلى نظام ديمقراطي من أجل الاعتراف بالهوية الكردية وإنهاء النزاع المسلح. وقد أصرت على أن المجتمع الديمقراطي المنفتح المتعدد الأطراف الذي تشارك فيه كافة المجموعات والذي يحترم حقوق الإنسان والحقوق الثقافية ويستوعب حقوق الأكراد من شأنه أن يحل مشاكل تركيا. بعبارة أخرى روجت هذه الأحزاب لحل سياسي للنزاع الكردي. وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب نجحت بشكل كبير في الانتخابات المحلية وفازت بالعديد من المقاعد في المجالس البلدية ورئاسة البلديات في المنطقة، إلا أنها عانت من عتبة الـ10 في المائة المنصوص عليها في قانون الانتخاب في الانتخابات الوطنية، وذلك حتى الانتخابات الوطنية للعام 2015.[3]

1- موقع القضية الكردية من منظور الأمن القومي التركي

شكلت المتغيرات الدولية في العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وحرب

---

[1] إبراهيم البيومي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 20.

[2] عبد العزيز العجمي، "المشكلة الكردية وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية: دراسة تطبيقية على أكراد العراق (1990-2005) "، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2009، ص ص 199، 200.

[3] محى يحيى، وآخرون، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2015) ص 142.

الخليج وعملية التسوية السلمية العربية– الإسرائيلية إلى عودة القضية الكردية بوصفها أولوية في أجندة الأمن القومي التركي وقد ترجمتها الحكومة التركيا بسياسات داخلية وخارجية نشطة. وقد وُصفت المسألة الكردية في البداية "بقضية الشرق" أو ضمن ما عرف "بخطة إصلاحات الشرق"، لتوصف منذ التسعينات حتى اليوم بالقضية الكردية.[1] واعتبرت القضية الكردية إلى وقتٍ ليس بالبعيد من وجهة نظر النخب الحاكمة، وخصوصًا العسكرية، تهديدًا لما يسمى بالدولة التركيا "العلمانية"، وتقويضًا للدور التركي الهادف إلى لعب أدوار إقليمية ودولية فاعلية. ومرد ذلك إلى جملة من التحولات التي شهدتها المسألة الكردية على الصعد كافة. فالمشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة وهي العراق وإيران وتركيا. [2]

ومع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. وكذلك لأسباب أمنية. فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخيًا، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسورية، وإيران، وتركيا كما أضحت لها أبعاد غربية، أولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني.[3] وفي العراق كان الوضع الناشئ بعد حرب تحرير الكويت فرصة لحزب العمال الكردستاني ليتمركز في شمال العراق ويتخذه منطلقًا لهجماته على الجيش التركي داخل الأراضي التركيا. وقد أفضى هذا الوضع في النهاية إلى نمو كيان كردي يتمتع بكل خصائص الدولة المستقلة، وقد مثل هذا الواقع الجديد خطرًا كبيرًا على الأمن القومي التركي عمومًا وعلى وحدة الأراضي التركيا خصوصًا، وخلق أيضًا شكوكًا واسعة لدى أركان النظام التركي وفي مقدمتهم المؤسسة العسكرية بنوايا

---

[1] برهان كور أوغلو، الذاكرة التركية للقضية الكردية.. من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي،(مركز الجزيرة للدراسات، قطر، آب2011،) ص4-5.

[2] Balci, F. . "**Politicisation of Kurdish question through human rights discourse in Turkey."** PhD thesis, Department of Language and Literature, University of Utah, 2008, P 87.

[3] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص45.

الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وما يخططون له في المنطقة، كما شكلت أحداث 11 أيلول 2001، وما أعقبه من أحداث، وخصوصاً احتلال العراق عام 2003، استقطابًا كبيرًا وواسعًا لمختلف النخب الفكرية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولاسيما بقيام كيان فدرالي كردي في شمال العراق، ولهذا الكيان معظم حيثيات الدولة المستقلة، وهو ما مثل بنظر استراتيجيات تركيا خطرًا حياتيًا بالغًا على وحدتها وبشكل يفوق خطر حزب العمال الكردستاني.[1]

أقر البرلمان التركي 1991 مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" نص على إلغاء القانون رقم 2932 الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد 141- 142- 163 من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية، والمقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية، إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية فقد تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر، ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركيا والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركيا سنويًا نحو /10/ مليارات دولار. وخارجيًا أدت هذه المشكلة إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا وإيران، إذ تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركيا، كما أن الاجتياحات العسكرية التركيا المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية- التركيا أدى إلى التوتر في العلاقات التركيا مع سورية بالدرجة الأولى، والعراق وإيران بالدرجة الثانية، خاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن "الإرهاب" والتوصل إلى اتفاقية مع سورية والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة اتفاقيات عسكرية معها. وفي الواقع أضحت هذه المشكلة ملفًا دائم التوتر في العلاقات التركيا الخارجية ليس مع سورية والعراق وإيران فحسب بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص وألمانيا وهولندا إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى.[2]

---

[1] محمد نور الدين، السياسية الخارجية التركية.. أسس ومرتكزات، في مجموعة من الباحثين، تركية بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،(الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ط1، 2009،) ص 134- 135.

[2] خورشيد حسين دلي، تركية وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص48

2- التحديات التي تفرضها القضية الكردية داخليًا:

لقد أدركت النخب الحكمة في تركيا أن التعامل مع الأكراد لم يعد سهلاً ولم يعد ينظر إليهم فقط واقع الكردي وتقليدي وعشائري أو قبلي، بل جماعات منظمة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا حظيت باهتمام الداخل والخارج على حد سواء. مت جعلها تتصدر أولويات السياستين الداخلية والخارجية التركيا على حد سواء. فمن الناحية الأمنية أدركت النخب الحاكمة في تركيا أن معالجة القضية الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية لم يعد مقبولاً ومجديًا لدولة تركيا تسعة للعب دور إقليمي ودولي فاعل وخصوصًا في منطقة ذات حساسية بالغة كمنطقة الشرق الأوسط. كما لم يعد من السهولة مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي أصبح يملك في وقت قصير نسبيًا الآلاف من المقاتلين في دول الجوار وفي العالم ما يجعل من مسألة ملاحقته واحتوائه مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد. وفضلاً عن ذلك كله فإن حزب العمال الكردستان بوصفه منظمة قتالية يمتلك مرونة سياسية للتكيف مع الظروف الإقليمية والدولية كما يمتلك قدرات إعلامية واقتصادية كبيرة ولا سيما في عواصم الدول الكبرى، ويحظى بدعم وتأييد واسع من قبل السكان الكرد داخل وخارج تركيا، وتشكيل ما يعرف باسم "مقاتلي حرب العصابات" من سكان جنوب شرق تركيا في ظل تنامي القومية الكردية بين صفوف الشعب الكردي. وأصبح الأتراك يدركون مركزية أوجلان لدى الأكراد ككل، وتحوله إلى مركز ثقل السياسة الكردية لدرجة يمكن القول فيها إن المطالب الكردية تكاد تتمحور حول هدف واحد وهو إطلاق سراح أوجلان المعتقل في سجن بجزيرة "إمرالي" في بحر مرمرة. [1]

وما زاد من فعالية حزب العمال الكردستاني كطرف مفاوض على الحقوق والمطالب الكردية، قدرته على تأسيس جناح سياسي قادر على العمل كشريك في الحوار مع الحكومة، من خلال تشكيل برلمان كردي في المنفى يمثل دور الشريك في أي حوار، فالتقارب الحاصل بين حزب العمال الكردستاني والبرلمان الكردي يبرز حقيقة مهمة وهي استحالة التوصل إلى عملية سلام وحوار بتجاهل حزب العمال

[1]() عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة دراسات2012،) ص79.

الكردستاني، كون البرلمان الكردي يجسد هذا التعاون.[1]

هذا وقد أوجدت المسألة الكردية انقسامًا داخليًا بين الأوساط السياسية والحزبية في تركيا؛ وقد تجلت مظاهر الانقسام هذه خلال ظهور الأزمة البرلمانية التي حصلت بين النواب الأكراد وحكومة رجب طيب أردوغان والمتمثلة في مقاطعة النواب الكرد للبرلمان. وأصبح الأكراد بمرور الوقت يشكلون القوة السياسية والاقتصادية التي يحسب لها كل الحساب في النظام السياسي للدولة التركيا وكفة الميزان الرابحة في أي انتخابات كانت برلمانية أم محلية. إلى درجة أنه أصبح بإمكان الأكراد الحديث عن حلول سياسية للمشاكل التي تتخبط فيها الدولة التركيا بوصفها كاقتراح الحل بدولة فدرالية ديمقراطية، وكنموذج قابل للتطبيق في مختلف أنحاء تركيا لا في المناطق الكردية وحسب.[2] على أن يرأس برلمانات القرى والبلدات والمدن على أسس كونفدرالية "مؤتمر المجتمع الديمقراطي" الذي يرسل نوابًا عن الأكراد في البرلمان التركي، وتكون قوانين الحكم الذاتي معترف بها من قبل الجمهورية التركيا والاتحاد الأوربي، أما قوات الدفاع عن النفس فهي موجهة لتهديدات الخارجية والداخلية المحتملة، واستغلال ثروات المناطق الكردية لصالح أبناء وشعوب هذه المناطق.[3] وإعادة تعريف الدولة والمجتمع التركي، وإقامة حكم ذاتي لمناطق الكرد، ولا مركزية إدارية، والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية، وتغيير معايير المواطنة، وإطلاق الحريات من دون أي قيود، وتغيير النظام الانتخابي، وتخفيض عتبة ال 10% المفروضة على الأحزاب لتتمكن من الدخول للبرلمان، وإنهاء الحملات العسكرية للجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني، وإصدار عفو عام عن مقاتلي الحزب وتسوية أوضاعهم وإصدار عفو عام عن الزعيم الكردي عبد الله أوجلان المعتقل منذ عام 1998.[4]

ويصر الأكراد على الحقوق الثقافية، وخاصة حرية استخدام اللغة الكردية، ونقل السلطات إلى بعض محافظات تركيا. في حين أن نظرة الأكراد لفكرة الحكم الذاتي لها عدة أشكال كالحكم الذاتي الثقافي، وحق

---

[1] هنري باركي، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هافال، (أربيل: مؤسسة كوباني للبحوث والنشر، ط1، 2007)، ص67.

[2] إبراهيم الداقوقي، أكراد تركية، (أربيل: دار ناراس للنشر،، الطبعة الثانية 2008)، ص 319- 320.

[3] عائشة كربات، "أكراد تركية يضربون "حكم ذاتي ديمقراطي"، جريدة الأخبار، العدد 1299، 24 كانون الأول 2010.

[4] عقيل محفوض، تركية الأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص 97- 100.

تقرير المصير المحلي، والفدرالية، ويرى الأكراد بأن مفتاح الحل للقضية القومية الكردية هو الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي داخل تركيا وبلغتهم وثقافتهم الخاصة، وهذا ما يجعل الأكراد ميالين إلى تغليب الحل الفدرالي نموذج 1 واقعي يجعل من التعايش داخل الدولة التركيا أمرًا ممكنًا. في حين تحظى قضايا الاستقلال الذاتي الثقافي وحق تقرير المصير المحلي والحكم الذاتي في تركيا تأييدًا من الأحزاب الكردية وتأييدًا من قطاعات واسعة من العلماء والمفكرين والمثقفين ورجال الأعمال الأتراك والأكراد، بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد وخلخلة المبادئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركيا، وإنهاء مركزية الدولة، وتغيير الدستور التركي، وإبعاد السلطة العسكرية عن الساحة السياسية، ومنح الأكراد الحكم الذاتي السياسي والثقافي.

وهذا ما يجعل من المسألة الكردية أيضًا موضوع سجال داخلي على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإعلامية التركيا، بشكل يمنح الأكراد إمكانية التحرك تجاه التنظيم الداخلي للمجتمع والدولة التركيا. وربما قد تشجع أقليات انفصالية أخرى تركز على بناء هوية متشددة عن الدولة مطالبة بخصوصيات ثقافية واجتماعية لها ما قد يهدد تركيا الدولة في المستقبل.[1] يمكن القول إن أكراد تركيا يعيشون اليوم "ثورة ثقافية"، ولا سيما أن حراك الأكراد السياسي والثقافي في تركيا ارتفعت وتيرته بصورة نشطة وملحوظة، ويصعب مواجهتها بالوسائل والسياسات التقليدية السابقة، فالتعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان التركي بعد الاستفتاء الشعبي عليها في 12 أيلول 2010 الذي أجاز استخدام اللغات غير التركيا كالكردية والعربية في الإعلام والنشر، صار بإمكان الأكراد اليوم استعمال اللغة الكردية في كل الميادين، كما أن المجال الكردي أضحى بمرور الوقت يشهد نموًا متزايدًا في الهويات الثقافية والفرعية، كأن تجد بين أكراد "ديرسيم" أو "تونجلي" من يدعو إلى هوية "زازائية" فروق في اللغة والدين بين الأكراد.[2]

[1] عقيل سعيد محفوض مرجع سابق، ص213.

[2] عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص 45.

3- التحديات التي تفرضها القضية الكردية إقليميًا ودوليًا:

إن انبعاث القومية الكردية في تركيا منذ سبعينيات القرن العشرين قد دفع العامل الكردي إلى واجهة السياسة الخارجية التركيا، إلى الحد الذي ادعى فيه عبد الله أوجلان أن المسألة الكردية فرضت طوقًا على السياسة الخارجية التركيا، وأنه يعتزم توجيه ضربات للدعامات الاقتصادية للدولة التركيا، عندما وجه تحذيرًا بأنه سيستهدف مشروع خطوط أنابيب عبر بحر قزوين لنقل النفط من آسيا الوسطى إلى البحر المتوسط عبر تركيا، ما لم يكن حزب العمال الكردستاني شريكًا في المفاوضات، كما طالب السلطة التركيا بالتوصل إلى اتفاقات بشأن خطوط أنابيب النفط مع السلطة الممثلة للشعب الكردي كتلك التي تعقدها الحكومة التركيا مع الدول المعنية بالمشروع. وتشير التقديرات إلى أن تركيا أنفقت ما مقداره 8 مليارات دولا سنويًا لمحاربة حزب العمال الكردستاني، وإشغال 75% من جيشها في هذا الصراع، وقد توصل البروفسور التركي في جامعة البوسفور في إسطنبول كمال كرشجي، إلى استنتاج مفاده أن السياسة المرتبطة بالانتماء الاثني والقومي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية التركيا بشكلٍ عميق.[1]

هذا التهديد المبكر الذي شكلته المسألة الكردية بالنسبة للدور والتوجهات التركيا تنامى بعد مطالب بعض الجهات الكردية بإقامة دولة كردية على الأراضي التركيا، ما دفع النخب الحاكمة في تركيا إلى تبني سياسات اقتصادية وسياسية وعسكرية نشطة اتجاه الدول الإقليمية التي تشترك في مخاوفها مع تركيا اتجاه الحكم الذاتي للكرد. وبالتالي نشطت العمليات العسكرية والدبلوماسية التركة في المناطق الكردية خارج حدودها انطلاقًا من هاجس "التهديد" المتصورة لفكرة الحكم الذاتي الكردية، وبدأت معها الأنشطة العابرة للحدود بشكلٍ جدي مع العراق وإيران وسوريا منذ عام 1990.[2] فضلاً عن تخوف تركي من تنامي العلاقات الكردية- الإسرائيلية ولا سيما بعد قيام جهاز الموساد الصهيوني في كردستان العراق بشراء أراض عراقية، فضلاً عن توظيف أموال صهيونية كانت الأساس في إنشاء بنك القرض الكردي مقره مدينة السليمانية، وتوسع عملية شراء الأراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط. ومنذ عام 2003 بدأ الحديث حول إمكانية تشكيل جيش كردي يهودي مشترك للحفاظ على المشروع الانفصالي

[1] Barkey, H. J. . "Kurdistandoff." The National Interest, 22(90) , 2007, 51-58

[2] Kerim yildiz, the kurds in Turkey eu accession. And Human rights, London 2005, p:118-123

للإقليم الكردي مقابل منح الشركات الصهيونية امتيازات كبيرة لاستغلال الثروات النفطية والمعدنية في شمال العراق.[1]

وتتخوف تركيا من استخدام الورقة الكردية التي تعتبرها جاهزة على الدوام "للاستثمار واللعب" من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيدًا عن المخططات الإمبريالية والصهيونية، فالقضية الكردية، إضافة إلى كونها نزاعًا داخليًا في تركيا وإيران والعراق بالدرجة الرئيسية، فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وتزل بؤرة ساخنة وعامل قلق وتوتر دائمين[2]. فعلى الرغم من التأكيد الأمريكي بمنع قيام أي كيان كردي من شأنه تهديد الحليف الأبرز لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترغب في توجيه الحركة الكردية لتكون داعمًا للرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط، واتباع نهج "اللا حل" بشأن المسألة الكردية بهدف ممارسة الضغوط على الحكومة التركيا واستخدام الورقة الكردية من العراق للتأثير على القرارات والسياسات التركيا الرامية إلى الخروج من العباءة الأمريكية ولعب دور إقليمي متوازن في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط.[3]

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بوصفها عضوًا رئيساً في حلف الناتو، إلا أن تركيا لم تسلم من انتقادات وزارة الخارجية الأمريكية التي تنتقد تركيا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فيما يخص الكرد، فقد عملت لجنة هلسنكي في الولايات المتحدة، وهي وكالة حكومية مستقلة، على مراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان، على إرسال رسالة إلى أعضاء الكونغرس تطالب فيها الأعضاء بتأييد قرار مجلس النواب رقم 136 الذي يطالب تركيا بوقف إطلاق النار والسماح باستخدام اللغة الكردية في المدارس والراديو والتلفزيون، وإلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا[4]. كما أن استمرار الولايات المتحدة في إهمال هذه القضية وعدم إيجاد حل بشأنها سيؤدي إلى تنامي الشعور

---

[1] هنري ج. باركي، تركية والعراق أخطار وإمكانات الجوار، تقرير معهد السلام الأمريكي، رقم 141، تموز 2005، ص4-6.

[2] لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ والوعرة، مرجع سابق، ص 48.

[3] محمد نور الدين، المشكلة الكردية في تركية مجلة فيلي ،(العدد 48، أربيل، آيار 2009،) ص6.

[4] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص 126- 129.

بالاستياء لدى أنقرة، وبخاصة في حال استمرار موجة العنف الداخلي التي شهدتها تركيا على أيدي نشطاء حزب العمال الكردستاني، وبشكل يهدد استقرار تركيا ومستقبل العلاقات التركيا الأمريكية، ثم إن العلاقات التركيا الأمريكية ستظل متوترة بسبب هذه القضية.[1] وتثار الشكوك لدى تركيا من استغلال حزب العمال الكردستاني الخلاف التركي اليوناني حول قضايا بحر إيجة وقبرص، والتخوف من تلقي الدعم والمساندة العسكرية والمالية من قبل حكومة القبارصة اليونان، بعد ادعاء تركيا أن اليونان تقدم معسكرات تدريب لأعضاء الحزب وفتح حساب للحزب في فرع البنك الوطني اليوناني، والسماح للحزب في إنشاء محطة إذاعية في اليونان تعرف بـ "صوت كردستان" وتوفير المنح الدراسية في اليونان لأعضاء في الحزب.[2]

وتشكل المسألة الكردية بالنسبة للروس "ورقة" مفيدة لاستخدامها لمواجهة اهتمامات الأتراك في بعض مؤتمرات للحزب في موسكو عام 1994، والسماح بعقد جلسة للبرلمان الكردي في المنفى عام 1995، ما أثار قلق تركيا التي سارعت إلى توقيع برتوكولات مع الجانب الروسي لمنع "الإرهاب" إذ تتعهد روسيا بمنع دعم وتأييد حزب العمال الكردستاني وعدم اعتباره منظمة قانونية في روسيا مقابل دعم تركيا لجهود روسيا في الشيشان، إلا أن هذه الاتفاقيات ذهبت أدراج الرياح مع تصاعد حدة العنف في الشيشان، وجعل المسألة برمتها تعتبر أن سياسة تركيا الخارجية مع روسيا أصبحت رهينة مشكلتها الكردية.[3]كما تشهد العلاقات الأوروبية التركيا تأزمًا واضحًا جراء المسألة الكردية في تركيا وذلك عندما قام حزب العمال الكردستاني بمهاجمة القنصليات والمصارف والبنوك والخطوط الجوية التركيا في عدد من المدن الأوربية مثل ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا والدنمارك، إلى الحد الذي اعتبرته تركيا أسوأ مشكلة دبلوماسية واجهتها أنقرة حتى ذلك الحين. فقد طالبت سويسرا برفع الحصانة عن أربعة أعضاء من هيئة السفارة التركيا، كما قامت الدولتين بسحب سفير الطرف الآخر لديها. كما شهدت العلاقات التركيا

1() Barth, F. . “Enduring and emerging issues in the analysis of ethnicity”. In **The Anthropology of Ethnicity: Beyond "Ethnic Groups and Boundaries"**. Vermeulen, H. and Govers, C., eds,. The Hague: Martinus Nijhoff International, 200., P 78

2()هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص 133- 137.

3()نفس المرجع السابق، ص 137- 139.

البلجيكية تأزمًا واضحًا بعد موجة الاحتجاجات التي قام بها الكرد ومناوئيهم من الأتراك في العاصمة بروكسل، ما دفع بوزير الداخلية البلجيكي لويس توباك بالإعلان عن تفهمه للاندفاع الكردي نحو الحكم الذاتي في تركيا.[1]

كما أن تخوف الحكومة التركيا من صلات الحزب التي قد تتخطى الحدود القومية كمشاركة مقاتلين دوليين من مختلف الجنسيات فيه، تجعل من الصعب مواجهته واحتوائه كادعاء تركيا أن حزب العمال الكردستاني لديه أكثر من 10 معسكرات تأسست له في أرمينيا، كما أنه يتسلم أسلحة وأموالاً منها.[2]

هذا وقد أضحى الأكراد يتميزون بقدر كبير من الفعالية السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، واستطاعوا تكوين جمعيات وجماعات ضغط وصحف وإذاعات تلفزيونية وبنوك وغيرها كان لها بالغ الأثر في دفع الحركة الكردية في تركيا وشكلت عامل ضغط نشط على حكوماتها. كما أن تركيا اشتكت كثيرًا من أن حزب العمال الكردستاني استخدم أراضي أوربا ميدانًا لنشاطها ضد مصالح الدولة التركيا وكان لنشاطهم المستمر دور كبير في تأكيد هويتهم بمطالبهم وحقوقها الإثنية والقومية، وكان لها تأثير كبير على تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، وقد شكلوا خلال عقود أحد مصادر التهديد النشطة والفاعلة للأمن القومي من منظور الدولة الكمالية، وقد شكل الأكراد نوعًا من "مركزية إثنية" في المجال الكردي للمنطقة والشتات، بسبب دورهم التاريخي وثقلهم الديمغرافي، فكان اتصالهم النشط بمناطق الهجرة والشتات، ففي ألمانيا وحدها يعيش ما يقارب 400.000- 450.000 كردي، كما يعيش حوالي 200.000 نسمة من كرد تركيا في مناطق أخرى من أوروبا الغربية من بينها الدول الإسكندنافية، وبريطانيا، وفرنسا وبلجيكا وهولندا واللكسمبرغ.[3]

فيما بقيت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مرهونةً بشكل أساسي في حل القضية الكردية لتضاف إلى جملة "المعوقات" أو الشروط الأوروبية لقبول تركيا في النادي الأوروبي وفق معايير

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 122- 123.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 133.

[3] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص 117.

كوبنهاغن، التي تنص على ضرورة احترام حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، وضمان حكم القانون وقيام مؤسسات ديمقراطية مستقرة، واقتصاد سوق فعال. وبناءً على ذلك واجهت تركيا ضغوطًا سياسية من عدة اتجاهات داخلية من أوساط ثقافية وحزبية وشعبية ومنظمات المجتمع المدني داخل تركيا، وخارجية كضغوط دولية من المنظمات الدولية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإجبارها على حل القضية الكردية بشكل سلمي.[1]

يرى الباحث أن العامل والدور الإقليمي والدولي لم يتبلورا بعد لحل القضية الكردية، إنما تلك الدعوات والإجراءات جاءت بوصفها ذرائع وحججا بهدف تأخير انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم ارتباطاتها مع تركيا كونها رأس جسر للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من التأكيد الأمريكي بمنع قيام أي كيان كردي من شأنه تهديد الحليف الأرز لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترغب في توجيه الحركة الكردية لتكون داعمًا للرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط، واتباع نهج "اللاحل" بشأن المسألة الكردية بهدف ممارسة الضغوط على الحكومة التركيا واستخدام الورقة الكردية لضبط التطلعات والطموحات التركيا بهدف إبقائها تحت المظلة الأمريكية. وبات من الحقائق الجلية أن أي حل تأتي به الدول الكبرى لأي قضية، هي بالدرجة الأولى تعبيرًا عن مصالح هذه الدول، وليس لصالح الدولة صاحبة القضية.

ومن ثم، نرى أنه أتسمت السياسة التركية في التعامل مع القضية الكردية بعدد من السمات من أبرزها:

أ- الإجراءات الأمنية: بعد توالي الهجمات العسكرية لحزب العمال الكردستاني بادرت السلطات التركيا إلى إنشاء جهاز عسكري يتولى حماية القرى من هجمات الأكراد والتي أطلق عليها اسم "حراس القرى" هذا الجهاز الذي يتشكل أغلب عناصره من العشائر الكردية الموالية للنظام، كما قامت بإعلان حالة طوارئ في المناطق الأكثر تعرضًا لنشاط الحزب الكردستاني ابتداءً من 1984، كما عمدت إلى استعمال الطائرات وأعداد كبيرة من الجيش والدبابات لمواجهة المقاتلين الأكراد في

[1] Kerim yildiz, the Kurds in Turkey EU accession, And Human rights, p: 133- 149.

الجبال الوعرة وضرب معاقلهم حتى خارج حدود الدولة في العراق وسوريا.[1]

ب- المشاريع الاقتصادية: عمدت السلطات في تركيا إلى تبني مشاريع تنموية في مناطق ذات الغالبية الكردية مثل مشروع تنمية الأناضول الذي بدأ في سنة 1983 بهدف إنشاء 21 سد على نهري الدجلة والفرات ومحطات كهربائية وأنفاق للري لضمان تنمية صناعية وزراعية للمنظمة والرفع من مستوى الحالة الاجتماعية للسكان، وهو في نفس الوقت وسيلة للضغط على سوريا والعراق اللتين تتهمهما أنقرة بدعم حزب العمال الكردستاني، وقد رفعت شعارات عديدة لحل القضية والدعوة إلى التخلص من النظام الإقطاعي العشائري داخل المجتمع الكردي، ويرى التوجه العلماني في أن الحل يمكن في ضرورة الاعتراف بالحقوق الكردية، أما التيار الإسلامي فيرى ضرورة رفع شعار الأخوة الإسلامية لحل المشكلة.[2]

ج- سياسة العصا والجزرة: تتشكل سياسة الحكومة تجاه المسألة الكردية بين حدى العصا والجزرة، فأما العصا فهي تشديد الخيار الأمني والوسائل العسكرية في مواجهة الحركة القومية الكردية، وأما الجزرة فهي المبادرة والانفتاح على الكرد، تحت عناوين شتى. وليس ما يحدث اختيار حد من بين الأثنين، وإنما هو إمساك العصا من المنتصف، والميل النسبي لأحد الخيارين من دون التخلي عن الآخر.

وقد تمكنت الحكومة التركية من إدارة اللعبة على هذا المنوال خلال السنوات الأخيرة؛ إلا أنها صارت تواجه تحديات جدية، وتتمثل في أن الكرد يدركون حقيقة تلك السياسة، ويحاولون فعل الشيء نفسه، وقد اتضح ذلك من خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعدما تراكمت لديهم تجارب جدية في العمل السياسي والمفاوضات مع الحكومات المتعاقبة، تحت عناوين مختلفة.

د- العلانية والسرية: ثمة دينامية أخرى استخدمتها الحكومة، وتتمثل في "العلانية- السرية" في التعاطي

---

[1] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول... قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1998)، ص 95

[2] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحارة، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 74.

مع الملف الكردي، إذ وجدت مبادرات للحوار الداخلي والأهلي مع القوي والمنظمات الأهلية والقوي القريبة من/ البعيدة عن حزب العمال الكردستاني، وقد سبق لعبد الله أوجلان أن تحدث عن مفاوضات جرت سرًا بينه وبين الحكومة بشأن مبادرته لحل المسألة الكردية؛ ولكن الحكومة لم تؤكد ذلك ولم تنفه.

وأما العلنية فتخص الحوارات منذ سنوات، والتي لم تتوصل إلى نقاط ارتكاز جديدة أو مستقرة ؛ لأن الأمر محاط بقدر كبير من الغموض وعدم اليقين، كما أنه مهدد دومًا بأفعال وردود أفعال اعتراضية يمكن أن تعيده إلى "نقطة الصفر".

وقد كانت المخاوف كبيرة من انكشاف أمر المفاوضات والمراسلات السرية، إلا أن التطورات أظهرت أنها تجرى على مستويات عديدة، كما سبق أن أجرت الحكومات السابقة، وقادة عسكريون، وأحزاب سياسية اتصالات عديدة مع حزب العمال الكردستاني، حتى في الفترة الكالحة من المواجهات بين الحزب والحكومة.[1]

إن تعامل السياسة التركيا تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين.

وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة أولاً: تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا، بل وتجيير هؤلاء ضد حزب العمال الكردستاني خاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب والحزب الديمقراطي الكردستاني، وثانياً: استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي. ولكن الثابت في السياسة الخارجية التركيا أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق

[1] عقيل محفوض، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية"،(قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012،) ص 106-108.

وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران والعراق وسورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته. ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق.[1]

ويمكن القول، في ظل الظروف التركيا الراهنة الداخلية المعقدة والخارجية الأكثر تعقيدًا ، حيث تقف تركيا على مفترق طرق فلا هي ظلت ضمن التوجه الإقليمي والعربي والإسلامي ، ولا هي قبلت – رغم اجتهادها في الوصول إلى الرضا الأوربي، في الاتحاد الأوربي فإن المشكلة الكردية لم تعد قابلة للمراوغة والالتفاف.

إن عدم الوصول إلى حلول معقولة لهذا تكمن وراءه أسباب عديدة تمتد جذورها إلى عقود ماضية، ولعل أولها عدم اعتراف الحكومات المتعاقبة بوجود (مشكلة كردية) وإنما هناك تمرد أو عصيان وأخيرا مشكلة إرهابية) مع العلم أن القومية الكردية تشكل نسبة كبيرة من المجتمع التركي والتي لا يعترف الدستور بوجود أي قومية غير التركيا. غير أن الواقع يشير إلى وجود اكثر من 12 مليون كردي في اكثر من 23 ولاية تركيا في جنوب شرق الأناضول . [2]

المسألة الثانية هي أن غالبية الحكومات التركيا تعاملت مع المشكلة وفق الضوابط التقليدية العسكرية ولم تعط للحوار مع الأكراد فرصته للوصول إلى نقاط التقاء معهم. ولذلك أخذت هذه المشكلة تتصاعد وتائرها، بل وتستقطب اهتمام دولي كانت تركيا في منأى عنه. وأخيرا أن المنطقة التي يشكل الأكراد غالبية فيها تعاني من تدهور وضعف في كل المجالات (الخدمية – الاقتصادية– التعليمية حتى أن حكومة أجاويد وبعد ثلاثة أيام من اعتقال أوجلان إلى إعلان بان المنطقة ستشهد مشروع تنمية وتطوي لهذه الأسباب أخذت المشكلة الكردية التركيا تخرج من نطاق المشكلة الداخلية ولتلقى دعمًا دوليًا

[1] خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (بيروت: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 33.

[2] Bremer, P. and McConnell, M. . **My Year in Iraq: the Struggle to Build a Future of Hope**. New York: Simon and Schuster, 2006, p87.

كبيرًا . وقد لعب هذا الدعم دورًا أساسيا في معالجة هذه المشكلة خاصة وفي ظل الظروف الدولية الجديدة سواء ما قبل أحداث 11 أيلول أو ما بعدها، وما استجد من ظروف بعد احتلال العراق وتطور المشكلة الكردية – العراقية وانعكاساتها على الساحة السياسية التركيا خاصة، بعد محاولات أكراد العراق الحصول على الفيدرالية وإقامة إقليم كردستان العراق. ويبقى السؤال مطروحًا وهو هل سيبقى حزب العمال الكردستاني مصنفًا ك"منظمة إرهابية" وفق المنظور الدولي للولايات المتحدة، والتي تسعى لمحاربة ما تسميه بـ "الإرهاب" أم أن تغييرًا ما سيحدث في الموقف الأمريكي عن هذا الحزب، وخاصة وان بعض قواعده لاتزال موجودة في شمالي العراق؟!.

المبحث الثالث

الأقلية الكردية في العراق وتركيا: رؤية استشرافية

أولاً– سيناريوهات مستقبلية لوضع الأقلية الكردية في العراق :

إن سيناريوهات الحلول المتوقعة لحل المناطق المتنازع عليها في العراق بين القيادتين السياسيتين في إقليم العراق والدولة الأمم، إن هذه السيناريوهات تعتمد في ظل العوامل التي تدفع بها إلى الظهور والأخذ بواحد منها وترك الباقي، وهذه العوامل تحددها الظروف الداخلية في كل من دولة العراق، وما يجرى على أرض كردستان والتوجهات السياسية التي ينقادون إليها، وتلك السيناريوهات هي:

أ–سيناريو ضم المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان: إن هذا السيناريو تكتنفه عدة سلبيات تتجلى بالآتي:

1- إن الدولة العراقية الأم ليست اليوم في وضع يساعدها في اتخاذ قرار جرئ لإلحاق المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان، كون ذلك يشكل بادرة سياسية لا ترضى بها الأطراف السياسية الأخرى في الحكومة العراقية، حيث تعتبر ذلك ضربًا من ضروب الأذى تتصف به الدولة عندئذ.
2- إن الاختلاف على المساحات المتنازع عليها يجعل الأمر في وضع شائك، حيث أن الأكراد يطلبون أكثر وفق وجهة نظر الحكومة الأم، في حين ترى الحكومة أن المناطق المتنازع عليها أقل بكثير من مطالب الأكراد، وهذا يؤدي إلى وضع الأمر بين شد وإرخاء، الأمر الذي يؤدي إلى صدود الحكومة عن إعطاء الأكراد شيئًا منها.
3- إن المناطق المتنازع عليها ذات أهمية اقتصادية، وبالتالي قد تكون وجهة نظر الحكومة الأم، أن تكون هذه المناطق تحت سلطة الحكومة، حتى توزع مردودها الاقتصادي على كل الشعب العراقي، ولا تستأثر به جماعة دون أخرى، لذا سيبقى التمسك بالمناطق عنوان وقوام السياسة الحكومية.
4- إن المناطق المتنازع عليها إذا ما لحقت بإقليم كردستان، الذي لم ينعم لحد الآن بالنظام الفيدرالي، قد يؤدي من وجهة نظر الحكومة إذا ما ألحقت المناطق المتنازع عليها، أن تكون سلطة الحكومة

المستقبلية عليها كسلطتها على إقليم كردستان اليوم لأن بساط السلطة اليوم بيد قادة الأحزاب الكردية لا غيرهم، ولا في حالة اختلاف.

5- إن المناطق المتنازع عليها إذا ما أعيدت إلى إقليم كردستان العراق، ستكون هي ذاتها موضوع صراع بين الحزبين الكرديين، ومما لا شك فيه أنهما ليسا على وفاق، ولكل جزب أجندته السياسية وتوجهاته الخاصة، إما لدولة من دول الجوار أو للدولة الأم.[1]

ب- سيناريو اللجوء إلى القوة: إن القوة سبيل مطروح بين الحكومة المركزية وسلطات الإقليم المتنازع عليها. إن هذا السيناريو له من العوامل ما تدفعه ليطفو على السطح وهذه مبررات ذلك:

1- إن الصراع لم يوضع له حد بين الحكومة العراقية (الأم)، وبين الكرد في إقليم كردستان، فالصراع والاحتكام لقوة السلاح أمر ليس ببعيد عن فريقين لجأ للسلاح عدة مرات، وخلال فترات تاريخية متباعدة أحيانًا ومتقاربة أحيانًا أخرى.

2- أن هناك أطراف خارجية تدعم التوجه إلى الاحتكام للسلاح، وذلك من خلال إعداد وتدريب، والإمداد بالسلاح وإرسال الخبراء، ومن ضمن هذه الأطراف نشير إلى دولة إسرائيل، التي لها دولة غير مستقرة، وأهدافها في إقليم كردستان والعراق معروفة للجميع، وبالتالي قد تكون المناطق المتنازع عليها بين الإقليم والحكومة المركزية الشرارة التي تقود إلى استخدام السلاح بين الطرفين المتنازعين، وبدعم من الخارج وخاصة دولة إسرائيل التي ترى بالصراع ما يشغل الآخرين عنها.

3- إن الثروات الاقتصادية التي تزخر بها المناطق المتنازع عليها تسيل لعاب الطرفين، وقد تؤدي إلى تنافس في استثمارها هذا التنافس يقود إلى المجابهة عنوانها الصراح والاحتكام إلى قوة السلاح.[2]

---

[1] Burgess, M. . **Comparative Federalism: Theory and Practice**.(London: Routledge, 2006) , P87.

[2] Chorev, M. . "**Iraqi Kurdistan: the internal dynamics and statecraft of a semi-state**." Boston: Fletcher School, Tufts University, 2007) , P87.

ج- سيناريو إقامة الدولة الكردية والتعامل مع فرضيات الهوية

تطرح احتمالات إعلان قيام دولة كردية مسألة في غاية الأهمية، وهي إلى أي مدى ستدفع تلك الدولة بالأكراد نحو هوية محددة؟ لقد كان واضحاً منذ البداية أن الأكراد خططوا بعد الاحتلال الأمريكي لتحقيق طموحاتهم عن طريق هدفين، هما:

1 - الخروج من تهميش الماضي، والإسهام في قيادة الدولة العراقية، مزيلين بذلك واقع وعقدة نفسية آلمتهم مدة طويلة.

2 إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية، من خلال الحصول على إقليم له معنى الدولة فعلياً في نطاق الفدرالية العراقية ليكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً.[1]

وبقدر تعلق الأمر بالهدف الأول، انطلق الخطاب السياسي للأكراد بعد عام 2003 للقول بأنهم لا يسعون إلى تقسيم العراق، وبأنهم اتخذوا قراراً استراتيجياً استند إلى رؤية وقراءة عقلانية للواقع، وهو البقاء داخل عراق فدرالي موحّد، والتعاون مع القوى السياسية العراقية للحصول على دعمها في تحقيق المصالح الكردية، متخذين في سبيل ذلك وسائل متعددة، أبرزها:-

1- استخدام أسلوب القوة الناعمة في التعامل مع جميع الأطراف، وتجنب التصعيد والمواجهات، فالقوى الكردية وجدت أرضية ملائمة لتكون لها حظوة داخل العراق الاتحادي، لأن القوى الفاعلة في بغداد ركّزت على مسائل الهيمنة على الثروة والسلطة والفساد، وتوسيع دائرة الامتيازات الشخصية وأعمال العنف السياسية ضد الخصوم، وهو ما كان فرصة لانشغالها وإشغال الحكومة الاتحادية عن الأوضاع التي تسير إليها كل مناطق العراق، ومن ضمنها عدم مناقشة المدى الذي يشترك فيه الأكراد في صنع السياسة العراقية، واندفعت قوى عديدة إلى تلمّس الدعم الكردي ضد بعضهم الآخر، ولا سيما في ظرف انساق فيه قادة العراق الاتحادي نحو خيار المحاصصة والتوافقات السياسية. وأكثر ما يمكن ملاحظته حول هذه النقطة هو وضع القوى الكردية لشروطها في مواد الدستور العراقي الدائم بما يضمن تحقيق هدف الحصول على مكاسب كبيرة لبناء الكيان الكردي،

[10] Dawisha, A. and Dawisha, K. . "**How to build a democratic Iraq.**" Foreign Affairs 82(3) , 2003,P 36-50.

وإنجاز استقلالهم على المدى البعيد مقابل الموافقة على تمرير الدستور، وإخراجه إلى النور بالطريقة التي أرادتها القوى الماسكة بالسلطة بعد العام 2005، وقد جعلت طرق إدارة القوى الكردية للملفات التي تجمعهم مع الحكومة الاتحادية في بغداد، الأكراد في أقصى درجات الاستقلال الذاتي. ولنا اليوم في الخلافات بين حكومتي بغداد وكردستان بشأن بعض القضايا، ومنها النفط، ما يدل على وجود قدر من التخبط لدى حكومة بغداد، لأنها تريد توسيع دائرة الصلاحيات الاتحادية خارج دائرة ما نصّ عليه الدستور الاتحادي من تحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية، وإطلاق صلاحيات الأقاليم.[1]

2- ترتيب البيت الداخلي الكردي على جميع المستويات لضمان قدرة الدولة مستقبلاً على التصدّي للتهديدات والتحديات التي تواجهها، ومنها إسراعهم في بناء مؤسسات كيانهم السياسي، ومنها المؤسسات الثلاث، والبيشمركة، والتمثيل الخارجي، خشية الطعن في الدستور العراقي مستقبلاً على أنه تمت صياغته وقت الاحتلال.

3- وجود قبول لسياسات القوى الكردية دولياً، ومثاله وجود طرح داخل الولايات المتحدة الأمريكية بأن العراق لا يمكنه أن يستمر كدولة واحدة بسيطة، ومثاله فكرة نائب الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) الخاصة بالتقسيم الناعم للعراق، والقائمة على أساس حقائق التكوين الديمغرافي، وأن إمكانية استمرار العراق الواحد غير ممكنة لعدم قدرة مكوناته على التعايش سلمياً، ويبقى الحل الأنسب هو الذهاب إلى الفدراليات.[2]

إن لإقليم كردستان اليوم إمكانات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسهم في توحيد الرؤية الاستراتيجية بين القوى السياسية الفاعلة، والتيارات الرئيسية الثلاث (القومية، والقبلية، والدينية) في الإقليم، بمعنى أنها يمكن أن تجعل كل التيارات والقوى تتفق على مضمون، ليس السياسات التي يمكن أن تعتمدها كردستان، إنما حتى بشان الهوية التي ستؤطر الإقليم لاحقاً، وهذه الإمكانات يمكن بيانها بالتالي:

1() Deiwiks, C. . "**The curse of ethno-federalism? Ethnic group regions, subnational boundaries and secessionist conflict.**" Paper prepared for the Annual Meeting of the Swiss Political Science Association, Geneva, 7-8 January 2010.

2() Dieckhoff, A. . **The Politics of Belonging: Nationalism, Liberalism, and Pluralism**.(Lanham: Lexington Books, 2004) , p56.

١ – نمو الموارد البشرية المؤهلة في إقليم كردستان، وذلك عبر سياسات ناجحة تبنّاها زعماء الإقليم بتأسيس الجامعات وابتعاث الكفاءات الكردية إلى الخارج، واجتذاب الكفاءات العراقية إلى داخل الإقليم، وجلب الاستثمارات التي تهيئ لبناء قاعدة من البنى التي يمكن لتلك الموارد أن تنمو في ظلها.

٢ – بروز المعارضة كجهة ضاغطة لكسر احتكار السلطة واحتكار صياغة الأهداف الاستراتيجية، بمعنى أن الديمقراطية قد أسست لنواة تجربة ناجحة، ألا وهي أن هناك معارضة يمكن أن تتطور باتجاه جعل العمل السياسي ككل، بطريق يسمح بإجراء حوار أوسع بشأن كل القضايا التي تشغل الأكراد، وبضمنها مسألة هوية الكيان السياسي المقبل.

٣ – نشوء ثقافة سياسية تعتمد المشاركة، ورفض هيمنة الأحزاب على السلطة خارج دائرة ما تفرزه الديمقراطية. وما يدعم هذا الاتجاه هو ظهور طبقة وسطى ناشئة، ووعي المواطنين بخطورة الاستمرار باحتكار السلطة، ومثال ذلك مظاهرات السليمانية في ١٧ شباط/فبراير 2011، وأحداث زاخو، فعلى الرغم من التفسيرات المختلفة حول دوافع هذه المظاهرات، إلا أنها تبقى بعيدة عن إمكانية وضعها بأنها أزمات تهدد استمرار التعايش السلمي أو السياسي داخل الإقليم، وقد شكلت دعوات إلى تصحيح مسار العملية الديمقراطية في الإقليم.[1]

٤ – تمسك أبناء إقليم كردستان والقوى السياسية ببعض الثوابت المتعلقة بحدود إقليم كردستان وتقسيم الثروات، وحدود السلطات التي لا يمكن للحكومة العراقية الاتحادية التدخل فيها في الإقليم، فضلاً عن ضرورة الاستقرار السياسي وتعزيز النظام الديمقراطي في كردستان.

٥ – وجود القناعة لدى النخب السياسية الكردية، وقسم كبير من الشعب الكردي، بأن إقليم كردستان يمثّل بيضة القبان في القضايا العراقية، وهذا يفسر بروز المبادرات الوطنية ل (البارزاني والطالباني

[1)] Elis, H.. "The Kurdish demand for statehood and the future of Iraq." Journal of Social, Political & Economic Studies, 29(2) , 2004. p191-209

وأخيراً أحزاب المعارضة)، ومحاولة إعادة التوازن بين القوى السياسية المتصارعة في العراق، واعتماد الأكراد جزءاً من الحلّ في العراق ككلّ. والجزء المكمل لهذه الإمكانية هو اعتراف الكثير من الأطراف العراقية والإقليمية والدولية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، بهذا الدور الكردي.

وإن هذه المقدمات، يمكن أن تكون عاملاً يقوي أي ظهور لاحق للكيان الكردي. وقد عمد الأكراد بالفعل إلى الانطلاق منها نحو تحقيق تنمية مهمة في الإقليم، وتشكيل مؤسسات تكون قادرة على إدارة كيان منفصل عن الدولة العراقية، والاتجاه أيضاً نحو تعزيز علاقات الأكراد ككيان سياسي متمايز في إطار الدولة العراقية، مع كل من تركيا وإيران، ومع الأقطار العربية، فضلاً عن الاتجاه نحو تطوير الثقافة القومية الكردية، والسماح لكل التيارات الكردية بالتعبير عن نفسها في إطار ديمقراطي حرّ .[1]

د- أكراد العراق وخيار الفيدرالية:

يعتبر النظام الفيدرالي، نظاما سياسيا تكون فيه السلطات مقسمة بين حكومة المركز الاتحادية، وبين الأقاليم الفيدرالية الأخرى ضمن حدود الدولة الاتحادية جغرافيًا، حيث يكون هذا التقسيم مكفولا دستوريا "ويقوم النظام الفيدرالي النموذجي على أن الحكومة المركزية تمتلك السيطرة على مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، دون أن يمنع هذا من أن يكون لكل ولاية دورها العالمي الخاص بها، بالإضافة إلى مشاركتها في اتخاذ القرار على مستوى الدولة ككل"[2]

حيث أن النظام الفيدرالي يعتبر شائعًا في كثير من الدول التي تشهد تنوعا قوميا وطائفيا على أراضيها، ويعتبره العديد من المحللين السياسيين نظاما يضمن وحدة البلاد واستقرارها، إلا أن آخرين اعتبروه نظاما يزيد من الأخطار ويهدد سلامة الوحدة الجغرافية للدولة، واعتبروا أن المركزية الإدارية هي ضمان لوحدة البلاد من الانقسام حيث "لم تعد اللامركزية- الإدارية تناسب العالم المتطور باستمرار

[1] Erk, J. . **Explaining Federalism: State, Society and Congruence in Austria**, Belgium, Canada, Germany and Switzerland. Abingdon: Routledge, 2008, p 87.

[2] كاكل، مرجع سابق، ص.114 -113

والمليء بالمشاكل، وغدت اللامركزية كأنها في غير أوانها، وعدم مناسبة اللامركزية تبدو لسبب تزايد الأخطار، مما يدعو للبحث عن أشكال جديدة للامركزية قادرة على الملاءمة أفضل مع مقتضيات العصر"[1]، هذا ويترتب على قيام الدولة الفيدرالية "ظهور نوعين من السلطات، سلطات اتحادية تتمتع بها الدولة الاتحادية، وسلطات محلية تتمتع بها الولايات أو الأقاليم أعضاء الاتحاد"[2] إلا كثيرًا من النصوص الدستورية في الدول الاتحادية تكون موضع اختلاف في التفاسير بين المركز والإقليم، مما يثير عدم الاستقرار في الدولة الفيدرالية، الأمر الذي نلمسه في العراق من حيث الاختلاف على تفاسير المادة 140 من الدستور العراقي، وبخاصة ما يتناول موضوع مناطق النزاع التي لم يوضحها الدستور بالاسم باستثناء كركوك، إضافة إلى الخلافات القائمة بشأن العقود النفطية مع الشركات الأجنبية التي عقدتها حكومة الإقليم في كردستان العراق، واستنكرتها حكومة بغداد واعتبرتها خرقا للنص الدستوري.[3]

وبالرغم من الخلافات بين بغداد وأربيل، إلا أن هناك رغبة جامحة لدى الأكراد في تحقيق فيدرالية ثابتة ومستقرة، وبخاصة في ظل مشاركتهم في إدارة الحكم من بغداد نفسها، ولما يرونه حصانة لكيانهم من أي مخاطر تأتي من دول الجوار المتنافسة على السيطرة والنفوذ في المنطقة، حيث ينظر الأكراد إلى تمزق قوميتهم بين عدة دول متجاورة ومتناحرة، يحمل عائقا أمام انفصالهم وتكوين دولة كردية كبرى لهم، كون ظروف العراق تختلف كليا عن ظروف دول الجوار، كما أن الرغبة الكردية تطمح إلى مزيد من المكاسب الجغرافية والاقتصادية، إضافة إلى تخوف الأكراد من أطماع الدول المجاورة التي تشهد صراعا مريرا مع أكرادها كإيران وتركيا اللتان تتنافسان على النفوذ والسيطرة على المنطقة، مما يجعل من الهاجس العسكري عامل مهم في تكريس مفهوم الفيدرالية لدى الأكراد "حيث يمثل هذا العامل خوف الدول الصغيرة من القوى الكبرى والمجاورة الطامعة، والشعور بخطر الاجتياح العسكري وما يترتب عليه من ضرورة إقامة نظام دفاعي مشترك"[4]، إضافة إلى ما يراه الأكراد ضرورة ملحة تجاه قبول مبدأ الفيدرالية من حيث التقارب الجغرافي مع بغداد، والاشتراك في مسألة الديانة، حيث أن الأكراد مسلمون كما هو حال

---

[1] Rivero (jan) . **droit administrative**. Dalloz. 1995. P. 208-210

[2] Rebecca, w. **international law,** 4th edition, (London, 2002) , p.51

[3] Esman, M.. **Ethnic Politics**. (New York: Cornell University Press, 2004) , p 84.

[4] William riker . h, federalis, origin, operation, significance, little brown and com pany, boston and tornoto, 1964, p.17.

الغالبية العراقية، حيث "أن الاشتراك في القومية أو اللغة أو الدين قد يكون من الأسباب البارزة لإقامة الاتحاد الفدرالي بالانضمام، فبالاشتراك في الروابط المذكورة تكون إمكانية العمل سوية أكثر سهولة ويسراً". [1]

الكونفدرالية تشترط الاستقلال التام للدول المتحدة، وليس وحدة أقاليم أو ولايات كما هو معمول به في النظام الفيدرالي الأكثر اندماجا، ولهذا يرى الباحث أن الأكراد قد يفكروا في مثل هذا الاتحاد مستقبلا مع كيانات كردية مجاورة في حال حصولهم (أكراد العراق وأكراد الجوار) على استقلال تام، وذلك بسبب صعوبة الوحدة الاندماجية بينهم بتأثير الصراع الداخلي فيما بين الأكراد في العراق ودول الجوار، كما أن أمر الكونفدرالية مع العراق ودول أخرى مجاورة أيضًا يقع ضمن الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة لمستقبل العراق بفعل عوامل الجغرافيا والديانة والتشابه الاجتماعي.[2]

وبالنظر إلى نص الدستور الكردستاني يتضح مدى التخوف الكردي من خرق بغداد لنصوص الدستور المخالف على تفسير بعض بنوده، مما ينذر بإعادة النظر في الخيار الكردي، حيث تشير المادة 8 من الدستور الكردستاني إلى ما يلي: "لشعب كوردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وحر في تحقيق نمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وقد اختار الاتحاد الحر بالعراق شعبًا وأرضًا وسيادةً طالما يُلتزم بالدستور الاتحادي والنظام الفدرالي البرلماني الديمقراطي التعددي ويحترم حقوق الإنسان الفردية والجماعية. وله إعادة النظر في اختياره لتحديد مستقبله ومركزه السياسي في الحالات التالية:-

أولاً- انتهاك حرمة الدستور الاتحادي بما يعد تراجعًا عن الالتزام بالنظام الاتحادي أو المبادئ الأساسية الدستورية للديمقراطية وحقوق الإنسان الفردية والجماعية.

ثانيًا- انتهاج سياسة التمييز العرقي وتغير الواقع الديموغرافي في كردستان أو العمل على إبقاء على

1() Where k.c, **Federal Government**, (London: oxford university press, new York, Toronto, fourth edition, 1967,) p.44-45.

2() Forsyth, M. . **Federalism and Nationalism**. Leicester: Leicester University Press, 2009, p 87.

آثارها ونتائجها السابقة تراجعًا عن الالتزامات الدستورية الواردة في المادة 140 من الدستور الاتحادي"[1] حيث تأتي هذه المادة من الدستور الكردستاني لتضع التخوف من نقض بغداد للدستور العراقي في حسبانها، وتشير صراحة إلى أن أي اختراق للدستور العراقي بشأن الفيدرالية والمادة 140 قد تؤدي إلى تغيير استراتيجية الأكراد في تقرير مصيرهم الذي يشير بوضوح إلى طلب الاستقلال، الذي إن تم لاحقا فإنه سيكون مقدمة للدخول في اتحاد كونفدرالي مع العراق نفسه، ومع دول الجوار، كون الإقليم لم يعد مهيئًا للاستقلال التام والانفراد بتدبير أموره، كونه يعيش في محيط ساخن يشهد تداخلا كبيرا للمصالح الإقليمية والدولية التي قد تفرض نفسها على الواقع الكردستاني وتجعله يقبل بالكونفدرالية لتعزيز موقعه السياسي في المنطقة.

يشار إلى أن مفهوم الاتحاد الكونفدرالي كان مطروحا بين الأكراد أنفسهم في العراق، بعد انقسام الإقليم إلى إدارتين في السليمانية وأربيل حيث "دأب الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البرزاني) على المطالبة بحكم ذاتي للأكراد، وقاتل الحزب عبر سنوات طويلة للوصول لهذا الغرض، أما الحزب الآخر. وهو الاتحاد الوطني الكردستاني. بزعامة (جلال الطالباني) فقد جعل قضيته التي يناضل من أجلها: حق تقرير مصير الشعب الكردي. ويقترح الحزب إدارة كونفدرالية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق، ويعدُّ هذا حلاً وقتيًا آنيًا"[2] إلا أن المصالحة بين الحزبين، وما تلا ذلك من تقاسم للسلطة، والتوحد في قائمة انتخابية واحدة ألغى طرح الكونفدرالية الكردية– الكردية، إلا أن الأمر بات مطروحا كحل مع بغداد، بحيث يسعى الأكراد إلى استقلال تام لقاء بقائهم على اتحاد كونفدرالي مع العراق.

"إن الالتباس والتناقض في الخطاب السياسي الكردي، بين المطالب القومية (الجغرافية) بالتوسع الإداري للإقليم وضم كركوك والموصل وصولا إلى أطراف بغداد الشرقية، وبين المطالب السياسية بتثبيت حق إدارة المركز وحصره في يد الطالباني، ليس مجرد التباس أو تناقض عابر يمكن حله بتعديل أو تلطيف هذا الجانب من المطالب أو ذاك، بل هو تناقض مصمم لحصد وجني منافع كثيرة، منها تفادي

---

[1] المجلس الوطني الكردستاني– العراق، مشروع دستور إقليم كردستان– العراق، لجنة إعادة النظر في مشروع دستور إقليم كوردستان– العراق، 2006/8/22م.

[2] كامل، عبد العزيز بن مصطفة، تقسيم العراق الضرر والضرورة، صيد الفوائد، WWW.saaid.net

تطورات مأسوية متوقعة في الإقليم قد تعصف بمستقبل الفدرالية الكردية كمشروع، إنه تناقض تمت هندسته بعناية.. ولذلك، لم يقدم الحزبان الكرديان (الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني) حتى اللحظة أي مقاربة سياسية وفكرية (وقانونية) للفصل بين مطلب الفدرالية، أي قيام الإقليم الكردي كمستقلة بحكم الأمر الواقع، وبين مطالب الكونفدرالية التي تتمثل في الحصول على مكاسب في الحكومة المركزية. أي هل يريدون فدرالية من العراق الممزق أم كونفدرالية معه؟ ويبدو أن هذا الفصل بات مستحيلا مع تعقد مشكلة قيام فدرالية كردستان نفسها التي باتت تصطدم بمشكلات داخلية وإقليمية، قد تجعل من تحقيقها الآن أو في المستقبل المنظور أمرا مستحيلاً[1] ويتضح هنا في ظل التناقض في الخطاب السياسي الكردي، أن الأكراد باتوا يتطلعون إلى مزيد من الاستقلال السيادي والإداري في الإقليم، مع تطلعهم مع جني مكاسب سياسية واقتصادية من بغداد، ويظهرون من خلال ذلك أنهم يريدون أكثر من الفيدرالية وأقل من الكونفدرالية التي ستفقدهم كثير من المزايا السياسية في بغداد، إلا أن تطورات الخلاف بين بغداد وأربيل قد تقودهم يوما ما وبتأييد أمريكي لطلب الاستقلال لقاء تعهدهم بكونفدرالية مع العراق.[2]

هـ- خيار الانفصال الكردي عن الوطن الأم:

ومع كل ما سبق، فالأكراد ذاهبون نحو الانفصال والاستقلال الذي من المحتمل حدوثه بعد ازدياد الهوة بين أربيل وبغداد على مناطق النزاع وغيرها من مواضع الخلاف، التي قد تقود إلى حرب دامية تنتهي باتفاق يقتضي الاستفتاء وتاليا الانفصال على غرار الحالة السودانية.

ويتوقع أيضًا إلى أن إسرائيل ستفعل فعلها في كردستان لتفعيل مبدأ الانفصال، شأنها في ذلك شأن السودان، سعيا نحو إضعاف العراق، وضمان عدم عودته إلى سابق عهده المعادي للكيان الإسرائيلي، لتبقى إسرائيل متفردة بقوتها العسكرية المتفوقة في المنطقة، حيث "استند الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق على مبدأ سياسي اتبعه قادة الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل يقوم على مصادقة المحيط غير

[1] فاضل الربيعي، ماذا يريد العراق.. فدرالية أم كونفدرالية؟، الجزيرة نت، 2010/7/14م، www.aljazeera.net

[2] Funk, A. . "Asymmetrical federalism: a stabilizing or destabilizing factor in the multinational federation?" Master's Thesis, Centre International de Formation Européenne. Nice, 2010, p 54

العربي كالأتراك والإيرانيين والأقليات الإسلامية وغير الإسلامية كالأكراد العراقيين والمسيحيين لأن إسرائيل تعيش في بيئة معادية لها"[1] واستنادا إلى هذا المفهوم فإن إسرائيل لن تتوانى لحظة عن دعم وإسناد المطلب الكردي بالانفصال والاستقلال، بهدف تفتيت العراق وإضعافه، حيث "نشطت إسرائيل حاليًا من السابق على خط الأكراد فنشرت ضباط الموساد وأعدت الكوادر الخاصة للإسهام في تفتيت العراق، وثمة أنباء مؤكدة عن تدريب منشقين إيرانيين وأكراد إيرانيين ليكون لهم دور في إضعاف وحدة العراق حيث لعب الأكراد دورًا مؤثرًا في إنهاء وحدة العراق وتوسيع نفوذ إسرائيل ومواكبة الأمريكيين في معظم حلقات التفكيك والتدمير والبلقنة ولم يكتف الإسرائيليون بتكثيف التصفيات وعمليات الذبح بين الشيعة والسنة والأكراد بل أبعدوا شيعة إيران عن شيعة العرب وعن شيعة المقاومة وفصلوا بين سنة السلطة وسنة المتشددين وتركوا السلاح يتسرب عبر الحدود وجهزوا كل شيء للانفجار الكبير في العراق، وقاموا بقتل العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات إما بقتلهم أو تهجيرهم أو سجنهم وقاموا بسرقة الآثار العراقية ونهبها وتحويلها إلى إسرائيل كل هذا بأيدي كردية وعملاء للموساد الإسرائيلي وهم يعملون الآن على ترسيخ قيام دويلات داخل العراق منها الدولة الكردية التي ستكون سكين في خاصرة العرب، وعلى تصنيع نظام عراقي يقيم علاقات إيجابية مع تل أبيب في اغتصاب الأرض وامتصاص آبار النفط وتحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات"[2]حيث أن العقلية الدينية اليهودية تسير وفق تعاليم توراتية تلمودية تفيد بتوسع دولة إسرائيل من نهر النيل في مصر، وحتى نهر الفرات في العراق، وهذا ما تسعى إليه تل أبيب من خلال مد نفوذها في شمال العراق لزعزعة الأمن والاستقرار حتى تنفيذ مخطط الانفصال.[1]

[1)] سيف الدين أحمد، العلاقات الكردية الإسرائيلية، شبكة ذي قار، 2010/9/7م.

[2)] خميس، حنان، أصل الأكراد، ، مرجع سابق.

[1)] Gagnon, A. "**The moral foundation of asymmetrical federalism: A normative exploration of the case of Quebec and Canada**." In Multinational Democracies. A. Gagnon and Tully J., eds. New York, Cambridge University Press, 2001, p 87.

بناء على ما سبق، وفي الإدارة الدولية لتفتيت العراق وإضعافه، ومع حالات التدخل الإقليمي في العراق، إضافة إلى فشل لجنة تنفيذ المادة 140، فإن العراق من المحتمل أن يذهب للانفصال، ولكن هذا الانفصال لابد له من محركات ومقومات، التي يراها الباحث في سيناريوها الخلاف وظهور التخاصم الإعلامي، وتبادل الاتهامات، وحشد للقوات، ومن ثم الاشتباك ، وتاليا التدخل الإقليمي والدولي وإنهاء الصراع المسلح، يتلو ذلك اتفاق بين بغداد وأربيل يتم بموجبه إعطاء فترة انتقالية للأكراد وبغداد للتعايش السلمي أو الفصل، وتنتهي المدة وأربيل يتم بموجبه إعطاء فترة انتقالية للأكراد وبغداد للتعايش السلمي أو الفصل، وتنتهي المدة المقررة يتلوها استفتاء شعبي كردي يقضي بالانفصال، ومن الممكن أن تعترف الأمم المتحدة بدولة كردستان العراق، وستتحول فيها القنصليات إلى سفارات، وستنشط إسرائيل هناك باسم الاستثمار وإعادة الإعمار، وستفعل فعلها الأمني المحرض والممول لاستئناف حالة الصراع وإبقاء البلاد تحت سوط الخلافات، وستنشأ من جديد حول ما تبقى من مناطق النزاع التي تطلق عليها كردستان مناطق الاستقطاع، إضافة إلى ما سينشأ من خلافات حول استحقاقات الأكراد بأثر رجعي في العائدات النفطية وغيرها، وبروز مشكلة السكان الأكراد في العراق، والعرب في كردستان، وستبقى المنطقة قابعة على شفير لهب من نيران الحرب مرة أخرى، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار احتمالية وقوع الخلافات الداخلية بين الحزبين المتنافسين، وبين الحزبين والمعارضة الكردية، وما بين الحكومة والحركات الكردية الإسلامية السلفية الجهادية التي باتت تنظر إلى حكومة أربيل، حكومة علمانية كافرة يجب قتالها، مع ما ستعانيه حكومة كردستان من خلافات مع دول الجوار التي تعاني من حركات تمرد كردية ستنشط بعد الانفصال، في محاولة منها لتقليد الحالة العراقية، مما يجعل من كردستان العراق حاضنة للفارين من دول الجوار، ما يدفع إلى مطالبة دول الجوار بتسليمهم والكف عن مساندة المعارضة الكردية، الأمر الذي قد يثير حالة من عدم الاستقرار وبخاصة بين الكرد وتركيا وكذلك مع إيران.[1]

[10] Galbraith, P. (2005) . "**Kurdistan in a federal Iraq". In The Future of Kurdistan in** =

وخلاصة القول إجمالاً، إن الأوضاع السياسية لأكراد العراق قد أثرت على علاقاتهم بالقوى الدولية إبان احتلال العراق عام 2003، حيث تطورت علاقة الأكراد بدول الاتحاد الأوربي، إضافة إلى عدد من القوى الدولية الأخرى مثل، الأمم المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية وقد تميزت هذه العلاقة بمزيد من التقدم والتطور بعد حصول الأكراد على استقلال فيدرالي مكفول دستوريا، ويتضح ذلك من خلال التطور السياسي لأكراد العراق الذي انعكس بشكل مباشر على سياستهم الخارجية تجاه المجتمع الدولي، حيث أقام الأكراد علاقات، أو على الأقل لم يمانعوا من إقامة علاقات حتى مع الدول التي عارضت الحرب على العراق، وذلك من باب دعن وإسناد وتثبيت كيانهم الجديد الذي حظي باستقلالية فيدرالية مكفولة دستوريا.

وقد أبدت الدول الأخرى التي أيدت أو عارضت الحرب على العراق مرونة في التعاطي مع الواقع الجديد الذي أفرز كيانا سياسيا فيدراليا في العراق، مع دعوتهم إلى الحفاظ على وحدة العراق جغرافيا، حيث تعود هذه المرونة إلى الأمر الواقع الذي تم ولابد منه، وعليه بدأت تنظر هذه الدول إلى مصالحها قبل أن تنظر إلى مبادئها، وبخاصة أن العراق عامة وكردستان خاصة تحظى بكثير من المشاريع الاستثمارية التي تجلب الربح والمنفعة لكل من يتعامل مع الإقليم ويعترف بكيانه، إضافة إلى كسب وطلب رضى الإدارة الأمريكية التي ساهمت بشكل كبير في إرساء دعائم الفيدرالية دستوريا.

ثانيًا– سيناريوهات مستقبلية لوضع الأقلية الكردية في تركيا:

باتت النخب الحاكمة في تركيا تعي تماماً أن التوصل إلى حلول مرضية للطرفين الكردي والتركي بشأن المسألة الكردية، وبشكل يحفظ كيان الدولة التركيا من التشرذم والتفتت، يتطلب منها العمل وفق كثير من المحاور والأسس، وأولها التعاون البناء مع أكراد إقليم كردستان العراق وهو ما تسعى إليه الحكومة التركيا من خلال تشجيع العمل المشترك من أجل تطوير علاقات تجارية ثنائية مزدهرة، تقوم

=

Iraq. B. O'Leary, B., McGarry, J. and Salih, K., eds. Philadephia: University of Pennsylvania, 2005, p 78.

على أساس تعزيز المصالح المتبادلة بين تركيا والحكومة الإقليمية الكردية التي كانت قد تولت حديثًا إدارة المناطق المأهولة بالأكراد، والواقعة خارج إقليم الحكم الذاتي الكردستاني. كما قامت بعض الشركات التركيا ببناء حرم جامعة السليمانية، وقد أفادت بعض التقارير أن أنقرة أبرمت اتفاقية مع جيرانها الأكراد تسمح بموجبها لطائرات "الخطوط الجوية الكردستانية" القادمة من مدينة أربيل بالهبوط في مطار إسطنبول.[1]

كما ترى الحكومة التركيا أن إقليم كردستان العراق قد يقدم مستقبلاً فرصًا اقتصادية كبيرة للدولة التركيا، إذ تحتاج تركيا إلى إمدادات الطاقة الرخيصة والوافرة لمواصلة تعزيز نموها الاقتصادي المتنامي، خصوصًا حقول الغاز الطبيعي غير المستغلة. وتحاول تركيا الاستفادة من موقعها الاستراتيجي المتميز في مد أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها. وكان رجب طيب أردوجان قد وقع في مارس عام 2013 مع رئيس وزراء إقليم كردستان العراق اتفاقية شاملة للطاقة وتقضي باستكشاف النفط والغاز في أجزاء من الإقليم وتيسير تصديره عبر الأنابيب إلى العالم.[2] وباتت تدرك النخب الحاكمة التركيا أيضًا أن حل القضية الكردية بشكل سلمي لن يتم بمعزل عن الظروف والارتباطات والمصالح الإقليمية والدولية لا سيما أن القضية الكردية أصبحت إحدى القضايا الرئيسية التي سيبنى الاتفاق الدولي عليها وهي من المسائل التي سيتناولها أيضًا الاتفاق الروسي– الأمريكي بشأن المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط، وضرورة معالجة القضية الكردية، كونها باتت تهدد كثيرًا من دول المنطقة والمصالح الغربية فيها. وستكون المسألة الكردية محور التحالفات الاستراتيجية الغربية الجديدة بالتزامن مع دعم الحليفة الاستراتيجية تركيا بهدف تمثيل المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة. فمساعدة تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق وتعاونهما مع بعضهما من شأنه أن يصب أولاً وأخيراً في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، فهؤلاء الحلفاء المقربون من الولايات المتحدة يشتركون في الأهداف نفسها لتقاسم المصالح الجيو سياسية بهدف قطع

---

[1] بيل باراك، سياسات تركية تجاه شمال العراق. المشكلات والآفاق المستقبلية،(مركز الخليج للأبحاث، 2010)، ص100- 106.

[2] محمد فيلي، تركية قد تحقق نبوءة تاراسوف ويتحول الحلم الكوردي إلى حقيقة، مجلة فيلي،(العدد 132، كانون الأول 2013،) ص10.

الطريق على النفوذ الإيراني في المنطقة، وتشكيل ما يسمى "محور بغداد– أنقرة" لتكون بمثابة ثقل موازن لطهران، إلا أن هذا الدور لن يكتب له النجاح والبقاء من دون الدعم السياسي والاقتصادي التركي، فهي على الرغم من معاملتها للأقلية الكردية، إلا أنها توفر فرصًا تجارية مباشرة مع أوروبا وغيرها من الدول، كما تسمح بمد أنابيب نقل النفط والغاز من كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، كما أن تحسين العلاقات مع حكومة إقليم كردستان العراق يمكن أن يسهم في حل التوترات والتناقضات بالنسبة إلى سكان الأكراد في تركيا ما يجعل من علاقات التعاون بين تركيا وكردستان العراق أمرًا قائمًا ومحتومًا.[1]

هذه السياسة الخارجية تجاه أكراد الجوار سيرافقها أيضًا العمل مع أكراد الداخل لا سيما بعد جملة التطورات التي يشهدها الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص العالم العربي، على إثر ما عرف "بثورات الربيع العربي" وقلق تركيا المتزايد إزاء تلك التطورات على أكراد تركيا الذين يتمتعون اليوم بثقل ديمغرافي واجتماعي وسياسي واقتصادي وعسكري كبير. إلى الحد الذي قد ترى فيه تركيا وجود كيانات كردية على حدودها الجنوبية، ما سيدفع الدولة التركيا إلى احتواء هذا الصعود الكردي عبر الشراكة مع الأكراد في إطار الفدرالية والحكم الذاتي. كما أن التوصل إلى حلول سلمية في ما يخص المسألة الكردية قد تدفع الحكومة التركيا إلى التفاوض ليس فقط مع حزب العمل الكردستاني بل مع الحركة السياسية الكردية أيضًا الممثلة في البرلمان، أي حزب السلام والديمقراطية. فخلافًا لحزب العمال الكردستاني، فإن حزب السلام والديمقراطية، يمتلك الاعتراف القانوني، كما أنه يمتلك الشرعية لدى الأكراد بسبب علاقته الوثيقة بحزب العمال، واشتراكه معه في الأهداف السياسية المتمثلة في إقامة الحكم الذاتي الكردي، واعتراف أعضائه عبد الله أوجلان زعيمًا للأكراد، لأمر الذي يجعل حزب السلام والديمقراطية شريكًا جدياً في المفاوضات، ويمكنه من إيصال مطالب حزب العمل والمساعدة في وضع حزمة إصلاحات قابلة للتنفيذ في البرلمان.[1]

[1)] Henry G.Barkey. **preventing conflict over Kurdistan**, (Carnegie endowment for international peace, Washington 2009) , P45.

[1)] أومير تاشبينار، "تركية: التسوية الكردية والديناميات الإقليمية"، ترجمة ريم الدبيات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013، ص21–22.

إذا كان ثمة أسباب عديدة تشجع القوى الكردية في تركيا على العودة إلى أسلوب العنف والكفاح المسلح، منها ما يتعلق بتخلف مقومات النهوض السياسي ومنها ما يرجع إلى استمرار مناخات القمع والاضطهاد والشعور بشدة الحيف والظلم من سياسات الحكومة التركيا، فإن تعقيدات المشهد الراهن يجب أن لا تحجب عن عيوننا وجود دوافع أخرى.

بعض هذه الدوافع يمكن إرجاعه إلى أمراض ذاتية مستوطنة –إن على المستوى النفسي أو الاجتماعي– تتكامل مع الدوافع الموضوعية وتتغذى منها وتعزز لدى الناس الاستهتار بأهمية العقلانية السياسية وجدواها، وتزيد من انتشار ظواهر ضيق الصدر وردود الفعل والتسطيح تجاه حراك المجتمع السياسي والمدني وتجاه سلبيات الواقع وسيئاته، وتزيد تاليًا من الأوهام بأن خيار التطرف والمكاسرة هو ما يوفر الشروط المساعدة على تحقيق كل الأهداف.

وبعضها الآخر يمكن إرجاعه إلى ما يشاع عن تناغم في المصالح بين حزب العمال الكردستاني وبعض الأطراف الإقليمية والعالمية، ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأميركية التي يبدو أنها تجد فيما يقوم به حزب العمال ما يساعد على تحويل الانتباه عن الساحة العراقية وما تعانيه من جهة، ولتوظيف هذه التطورات من جهة أخرى كأداة ضغط على الحكومة التركيا لتحذيرها عن مغبة دفع مواقفها أكثر خارج حقل السياسة الأميركية.

وهنا يقتضي التذكير بموقف البرلمان التركي من احتلال العراق ثم رفضه تحليق الطائرات الأميركية في الأجواء التركيا للقيام بعمليات عسكرية، وأيضًا ببعض الإشارات التي ظهرت من هذا المسؤول الأميركي أو ذاك تعبر عن الامتعاض من مسار التقارب بين السياسة التركيا والسياستين الإيرانية والسورية.[1]

والحال، إذ يبقى الاحتمال قائما بأن يشهد الصراع التركي الكردي مزيدًا من التصعيد في الفترة القادمة، لكن ثمة رهانًا كبيرًا بأن تسير الأزمة الراهنة نحو التهدئة وإن تكن مؤقتة، في ضوء التفاهمات التي جرت على هامش مؤتمر إسطنبول لجوار العراق، وفي ضوء وعود صريحة من الحكومة العراقية

[1] محمد مصطفي شحاته، الحركة الكردية في العراق وتركيا، السياسة الدولية،(العدد 107، يناير 1997،) ص 206.

بإغلاق مكاتب الأحزاب الموالية لحزب العمال ومحاصرة نشاطاته وإبعاد قياداته –إن وجدت– عن الأراضي العراقية.

يتناغم هذا المسار مع دعوة حزب العمال إلى الحوار والتفاهم السلمي مع الحكومة التركيا ربطًا بمبادرة حسن نية تجلت في إطلاق سراح ثمانية جنود أتراك احتجزهم مع بدء اندلاع المعارك.

هذا الأمر ينقذ من جانب آخر الوضع الخاص لكردستان العراق والذي بات مصيره مهددًا في حال توسع المعارك واحتدامها، فالحرب التركيا ضد حزب كردي ستغذي بلا شك الروح القومية شعبيًا وتسعر الكفاحية العسكرية، وقد تأتي على الجهد الذي بذله أكراد العراق في بناء إقليمهم متحدًا فدرالياً مع الدولة العراقية.

من خلال ما سبق يصبح القول إن توسيع المعارك على الجبهة التركيا– الكردية سيقود الشعبين إلى دورة جديدة من المعاناة والآلام ويترك أثاره السلبية على مستقبل الحقوق القومية الكردية وعلى تركيا ذاتها ومسيرتها الديمقراطية، الأمر الذي يمنح الأولوية للحوار السلمي وأن يشكل هذا المسار منعطفًا جديدًا لمختلف الأطراف وبالأخص حزب العمال الكردستاني. فهو المعنى اليوم قبل الغد بالحفاظ على ما حققه أكراد العراق من تنمية وتطور، وأساسًا بالتخلص من أوهامه بجدوى العمل العسكري أو الرهان على نتائج مجزية من اللعب على العوامل الخارجية ما دام خير من يعرف مدى خطورة هذه اللعبة على مصالح الشعب الكردي عامة وفي العراق خاصة، عدا عن أنه لا يملك من الأوراق ما يساعده على ذلك.[1]

أخيرًا ومثلما يبدو أن الأكراد هم اليوم في أمس الحاجة إلى العقلانية في تفكيرهم وفي كل عمل يقومون به، وليس لديهم من وسيلة لنسف المنطق المضاد لهمومهم ومطالبهم وذاك الجو المحموم باللاعقلانية إلا بالعقلانية والخيار الديمقراطي، فإن حزب العدالة والتنمية معني أيضًا بهذا الخيار والتحسب من الانجرار إلى الرهان على لغة الحسم العسكري، وإلا فإنه يذهب –عن قصد أو قصد– إلى منح الجيش فرصة كي يكون من جديد اللاعب الأول في المجتمع التركي.

[1)] Ghai, Y. . **Autonomy and Ethnicity: Negotiating Competing Claims in Multi-Ethnic States. Cambridge** (Cambridge University Press, 2000) , p 74.

يرى الباحث أنه قد يتاح للقضية الكردية الدخول في خارطة التوازنات الإقليمية والدولية بوصفها شريكاً فاعلاً، وقد يستطيعون الإمساك بخطوط تلك الخارطة وأداء تلك الأدوار إذا أمكنهم تجاوز العقبات والإشكاليات التي تعترضهم وبشكل يُضعف من القضية الكردية وفاعليتها على كافة المستويات الكردستانة والإقليمية والدولية وخصوصًا التطرف الديني المذهبي الكردي الذي يحكم بعض الجماعات الإسلامية وربطها بالجهات الإرهابية. وضرورة توحيد المواقف والخطابات الكردية في المحافل الدولية، وإلغاء حالة العداء المبطن بين القيادات الكردية، والقلق وعدم الثقة والشكوك والخوف من الآخر والعقلية الحزبية المتزمتة التي تحكم العلاقات بين القواعد الحزبية الكردية.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن حل القضية الكردية في تركيا يتطلب عدد من الأمور من أبرزها:

1. التأكيد على أن حل القضية الكردية في تركيا يجب أن يتم بالوسائل الديمقراطية ويتطلب العمل خطوات أولية أولها تجريد المنطقة الكردية في تركيا من الضفة العسكرية: كإلغاء قانون الطوارئ، وسحب القوات الخاصة، ووقف أعمال الترحيل، ومنح الحكم الذاتي الثقافي غير المقيد، كالسماح بإدخال اللغة الكردية في التعليم ووسائل الإعلام والسماح بتأسيس جمعيات ثقافية كردية، وتأسيس أقسام للدراسات الكردية في الجامعات، وتوفير ضمانات شاملة للحقوق المدنية والإنسانية والديمقراطية، والبدء بتنمية شاملة إقليمية في المناطق الكردية، وإنهاء الصراع المسلح والبدء بعملية الدمقرطة والاعتراف بالتعددية الاقتصادية، ومنح الحقوق الإنسانية والثقافية من خلال حوار بين الحكومة التركيا من جهة والأكراد ومن ضمنهم حزب العمال الكردستاني من جهة أخري، حينها سيصبح من الممكن الحديث ومناقشة بدائل الدولة المركزية الموحدة ويمكن التوصل إلى اتفاق مجتمعي في الرأي وإعادة تنظيم إقليمي.
2. إن التعامل مع المسألة الكردية يتطلب من الحكومة التركيا العمل وفق عدة محاور واستراتيجيات كالتشاور والتعاون مع دول الجوار ذات الأقلية الكردية. وحتى التعاون السياسي والاقتصادي مع أكراد شمال العراق وبصورة واقعية، ومحاولة احتواء المسألة الكردية كتصفير المشكلات مع دول الجوار، واطلاق المبادرات وتحقيق عمليات استيعاب أفضل، واللجوء إلى الحلول السلمية وإلى طاولة المفاوضات.

3. يجب إشراك أطراف إقليمية ودولية أخري من أجل التوصل إلى تسوية نهائية بشأن المسألة الكردية، وإلا بقيت مثار نزاع وقلق وتوتر دائم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، ويجب على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقديم المساعدة وحوافز التنمية إلى المناطق الكردية، بهدف احتواء انشطة حزب العمال الكردستاني وثني السكان المحليين عن دعم العنف ضد الدولة التركيا، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتأييد المساعي التركيا في الانفتاح الديمقراطي، والضغط على دول الاتحاد الأوروبي من أجل قبول تركيا في النادي الأوروبي.

ثالثًا– معوقات قيام الدولة الكردية:

مازال الأكراد يحلمون بقيام دولة كردية مستقلة، وهذه الرغبة تشتد بين حين وآخر في ظل الصراعات والنزاعات الاقليمية، وبرغم أن قيام دولة كردية موحدة مطلب مشروع وفقًا لحق تقرير المصير الذي اقره الرئيس ويلسون ويشير لحق البشر الذين تربط بينهم لغة مشتركة وثقافة مشتركة "قومية" والمقيمين في منطقة محددة في قيام دولة مستقلة، بيد أن هناك عقبات هائلة تقف في وجه الرغبة الكردية في قيام دولتهم المنشودة، هذه المصاعب تجتمع في عوامل يرتبط بعضها بالطبيعة الجغرافية للمناطق الكردية في (سوريا، العراق، تركيا)، وعوامل أخري مرتبطة بالظروف الإقليمية والدولية السائدة، وفيما يلي أهم لمعوقات قيام الدولة الكردية.

- الجغرافيا : يمكن وصفه بأنه " سلاح ذو حدين " حيث تشكل الأراضي الكردستانية مجموعة من الجبال والمرتفعات شديدة الصعوبة والتعقيد مما مثل حماية للأكراد في صراعاتها الإقليمية والداخلية المختلفة، وحفظت لعقود عديدة تراث الأكراد وثقافتهم، ولكن في نفس الوقت كان هذا العامل سببًا مستمراً في عدم إقامة دولة كردية مستقلة، حيث تسبب هذا العنصر في تقسيم كوردستان علي ارض الواقع بعيداً عن أي تقسيمات أخري، فضلا عن عدم الاتفاق بين الأكراد، فأكراد تركيا غير أكراد العراق أو سوريا.
- المشاكل الداخلية.

- الظروف الإقليمية: هذه الظروف التي تأتي لتشكل رفضًا صريحًا لأي توجه كردي للاستقلال سواء لأكراد (العراق، تركيا، سوريا) فالحكومات المركزية في هذه الدول تسعي بكل قوتها منع أي توجه كوردي يفضي إلي الاستقلال حتي وان اضطرت أن تخوض معها معارك دامية أو تدخل معها في صراع طويل الأمد كما هو الحال بين الحكومة التركيا وأكراد تركيا، هذه الظروف الإقليمية علي الرغم من كونها تشكل فرصة سانحة لمطالبة الشعب الكردي بالاستقلال التام، إلا أنها في نفس الوقت تشكل عائقاً ضد قيام الدولة من الأساس.[1]
- نقص الموارد : لابد أن صناع القرار الذين يريدون دولة كردية موحدة يفكرون فيما بعد قيام الدولة الكردية وهل يريدون مجرد استقلال سياسي دون اقتصاد قوي وحياة تستحق هذه المخاطرة أم لا، فاذا خضنا تاريخيا في رغبة الوحدات الدولية في الاستقلال كان لعامل الاقتصاد تأثيراً بالغًا كما نري حتي الأن مساعي إقليم " كتالونيا " في الانفصال عن إسبانيا، حيث يشكل الإقليم عصب الاقتصاد الإسباني، خصوصا في مدينة برشلونة، لذلك فنقص الموارد الطبيعية عاملاً يوضع باستمرار في اعتبار صانعي السياسيات الكردية، خاصة في ظل الحصار التي قد يفرض عليها في حالة اتخاذ قراراً بالانفصال من الدول المجاورة.
- انقسام داخلي: عدم ترتيب البيت الداخلي الكردي تعد من أكبر المعوقات في بناء الدولة وإعلانها، فالخلافات الكردية الداخلية أو صعوبة التنسيق في أحسن الأحوال لم يكن بالشكل المطلوب، إذ ما زال كرد كل دولة في المنطقة متميزين عن الآخرين من بني جنسهم في رؤاهم السياسية وأساليب عملهم بين عسكرية وسياسية وكذلك في تحالفاتهم الخارجية لا سيما الإقليمية أو مع الولايات المتحدة، ولهذا كثير من الباحثين والكتاب يعدون الخلافات الداخلية خاصة في إقليم كوردستان العراق يعدون من أكبر العوائق التي تقف أمام إعلان الدولة الكردية، وكلما تقر الكرد إلى الحلم وإعلان الدولة والاستقلال يرجعون مرة أخرى إلى نقطة البداية، وذلك بسبب الخلافات والصراعات

[1]() Gunter, M. . "**The Kurdish question in perspective**." World Affairs 166(4) , p 2004. p 197-205

الداخلية .[1]

- فيمثل العائق الأكبر أمام قيام الدولة الكردية فدائما ما يحدث انقسام كردي على كيفية إدارة العملية السياسية في الإقليم، الأمر الذي قوض من احتمالية قدرة الحزبين الحاكمين في الإقليم على المضي فعلا في إجراء استفتاء تقرير المصير الذي كان مزمع إجراءه فعلي سبيل المثال قالت حركة التغيير الكردية أن الوفد الكردي الذي زار بغداد للتفاوض بشأن اجراء الاستفتاء، يمثل الحزبين الكرديين فقط. وقال رئيس كتلة الحركة كاوة محمد "ان هذه الوفود ناقصة للشرعية السياسية والتفاوضية والتمثيلية، وهي تمثل الحزبين الرئيسيين فقط ". واتهم في بيان له حزبي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني بأنهما "لا يمتلكان سندا شرعيا أو سياسيًا أو قانونيًا كي يخولهما التحدث باسم شعب إقليم كردستان والتطرق إلى ملف المشاكل العالقة بين الإقليم وبغداد أو التفاوض بشأن موضوع مصير الإقليم وعلاقته المستقبلية مع الدولة العراقية.

- العامل الدولي : الذي يرفض أي تغيير في خريطة المنطقة لما بعد الحرب العالمية الأولي والسماح بقيام دولة كردية تتجاوز الواقع الجغرافي لما بعد الحرب العالمية الأولي، فتأسيس واقع جديد في المنطقة من عدمه مرتبط بمصالح الدول الكبرى، وقد يضر بمصالح دول وتستفيد منه دول أخري أو قد يأزم العلاقات بين دول كبري ودول أخري لها مصالح استراتيجية معها علي سبيل المثال فموقف تركيا من الاستقلال الكردي واضح بالرفض التام، ولذلك فموافقة أي دولة علي قيام دولة كردية موحدة من شأنه نشوب توتر بين تركيا وتلك الدولة، في هذا الاتجاه أكد ممثل وزارة الخارجية الأمريكية، هايزر ناويرت، تعليقًا علي الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق سيصرف الاهتمام عن محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي، مشيرا إلى أن واشنطن تدعم وحدة

[1)] Gunter, M. . **The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope**.) New York: St Martin's Press, 1992(, p 78.

الأراضي العراقية، وهو ما يدل علي رفض الولايات المتحدة القاطع لقيام دولة كردية.[1]

- تحفظات عراقية وحتى كردية حول بناء الدولة الكردية، هناك تحفظات من الأحزاب والقوي السياسية الداخلية في العراق من هذا الطرح إقامة الدولة الكردية المستقلة، سواء كانت سنية أو شيعية، إسلامية أو قومية أو يسارية، ولا يتوقف الأمر فقط على حد تحفظ أو اعتراض بعض الأحزاب والقوي السياسية، شيعية أو سنية، بل امتد الأمر ليشمل اختلاف وجهات نظر الأحزاب الكردية فيما يتعلق بشأن المناطق المتنازع عليها خاصة في محافظة كركوك، في الوقت الذي يسعي فيه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بالسيطرة على تلك المناطق بعد رفضه الانسحاب منها، يفضل الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني بان يكون الاحتكام للدستور لتطبيق المادة 140 هو الحل الأمثل بدلاً من الدخول في مغامرات سياسية ليس مضمونة العواقب في تلك المرحلة.

[1] علي الجمال، "معوقات قيام الدولة الكردية"(المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 29 أغسطس 2017)ص55.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات السياسية والإستراتيجية علي الحركة الكردية في العراق و تركيامن عام 1988 الي عام 2015,وانطلقت من فرضية مفادها:(هل ستؤدي المتغيرات السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية إليقيام دولة كردية أم لا) واعتبرت الدراسة ان المتغيرات المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية متغيرين مستقلين,ومؤثرين في بعضهما البعض من ناحية , والتحولات الاقتصاديةو الحركة الكردية متغير تابع يتأثر بهما.

كما هدفت الدراسة إلي الإجابةعلي العديد من التساؤلات منها:

1-ما موقف القوى الكبرى الإقليمية و العالمية و علي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من إقامة دولة كردية؟

2_ماهي أليات دمج و اندماج الحركة القومية الكردية في مجتمعاتهاوكيفية الستجابة لمطالبها و خاصتا قيام دولة كردية؟

3_هل هناك علاقة سلبية أو إيجابية بين المتغيرات الإقليمية و الدولية وبين قدرة أكراد العراق و تركيا علي تحقيق كيان مستقل لهم؟

وقد عالجت الدراسة المشكلة البحثية و تحققت من صحة الفرضية التي انطلقت منها من خلال الإجابةعلي تساؤلات البحث وخلصت إلي مجموعة من النتائج الهامة أبرزها :

1_ أظهرت الدراسة إن الأقاليم الجغرافية ذات الكثافة السكانية التي تنتمي إلى عرق واحد تلعب دورًا كبيرًا في استقرار الدولة القومية، ويكون الدور الأكبر إذا كانت تلك الأقاليم تقع على جانب الدول من الخارج، وذات الصلة بدول الجوار كإقليم كردستان، وبالتالي تزداد التدخلات وذلك لأمرين، الأول : ليكون أهل ذلك الإقليم أداة ضغط على الدولة الأم، وذلك لإفساح مجال أكثر لدولة الجوار للتدخل في شأن الدولة تلك، وهذا يجعل توجهها يعمل مراعاة مصالح دولة الجوار، وأما الأمر_الثاني : ليكون ذلك الإقليم ورقة رابحة بيد دول الجوار، حيث تعمل على ذلك لتوجيه أنظار السكان إلى تلك الأزمات، وبالتالي يتم

إخماد ثورة الداخل، لأن المسائل الأمنية الخاصة بالوطن توضع في الصدارة عند الشعوب.

2_ بينت الدراسة في مجال الحديث عن القضية الكردية، فإن إقليم كردستان والعراق، مقسم بين عدة كيانات سياسية هي إيران وتركيا وسوريا والعراق والاتحاد السوفيتي "سابقًا"، الأمر الذي أدى إلى تجزئة الحس السياسي والوعي الكردي، وهذا يؤدي إلى أن الأكراد لا يستند موقفهم على حال من الأحوال بل على أحوال عديدة، وهذا نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تهب على الأكراد من كل الأطراف السياسية التي تقتسم إقليم كردستان بينها،

3_ أكدت الدراسة أن التأثيرات والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، ومن ثم، فالأطماع الخارجية في منطقة كردستان العراق أدت إلى توظيف الورقة الكردية لصالح مصالح الدول الطامعة في العراق بصفة عامة وإقليم كردستان بصفة خاصة.

4_ أظهرت الدراسة إن القضية الكردية ليست قضية شائكة ومعقدة فحسب بل تحولت إلى صراع وجودي بوصفه جرحا نازفا في حاضر ومستقبل الدولة التركيا، كونها تحمل أبعاداً من شأنها أن تؤثر في مجمل الواقع التركي وعلى كافة الاصعد الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل تركيا وخارجها.

5_ أوضحت الدراسة أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأن المسألة الكردية، فإنها قد تغير وتؤثر في طبيعة الدولة التركيا وسياستها وتحالفاتها الحاضرة والمستقبلية، وقد تعيق الدور التركي من أخذ موقع له على الساحتين الإقليمية والدولية.

6_ أكدت الدراسة أن المطالب الكردية في تركيا تتسم بالتنوع بين مطالب ثقافية (كالاعتراف باللغة وبالعادات وبالتراث وبالمدارس والجامعات الكردية) ومطالب سياسية (كالمطالبة بتمثيل عادل في البرلمان بما يتوافق مع وزن السكان الأكراد في تركيا، وإعطاء حرية أكبر للمنظمات والأحزاب الكردية في العمل السياسي) وقد يتم رفع سقف تلك المطالب إلى حدود المطالبة بإقليم كردي ذاتي الحكم تكون فيه ملكية الموارد والثروات عائدة إلى ابناء المناطق الكردية. كل ذلك يجعل من المسألة الكردية قادرة على القيام بمهام التنظيم الداخلي للدولة التركيا، وبمثابة كفة الميزان في أي تغير أو تطور قد يحصل في السياسات

والتوجهات التركيا. فضلاً عن كونها عامل توتر وقلق دائمين يحسب له ما كل الحساب.

7_ أظهرت الدراسة أن الأنظمة العراقية المتعاقبة حاولت بعد الاستقلال إبراز الهوية العربية للعراق، على أنها الهوية الوطنية العليا، وطمس الهويات القوية والدينية الأخرى، وحاولت أبعاد الجماعات الاثنية المكونة للمجتمع العراقي، من الحكم والمواقع السيادية في الدولة، وتهميشهم اجتماعيًا واقتصاديًا، وخاصة الاكراد، نسبة إلى أن منطقة تواجدهم محددة جغرافيًا. وجابهت هذه الأنظمة مطالب الاكراد بالقوة وبمزيد من الدكتاتورية والمركزية، وهو الامر الذي عقد المشكلة بدلا من حلها، وساهم ذلك بطبيعة الحال في تأجيج الصراعات.

8_ بينت الدراسة أن الأكراد يحلمون بقيام دولة كردية مستقلة، وهذه الرغبة تشتد بين حين وآخر في ظل الصراعات والنزاعات الاقليمية، وبرغم أن قيام دولة كردية موحدة مطلب مشروع وفقًا لحق تقرير المصير الذي اقره الرئيس ويلسون ويشير لحق البشر الذين تربط بينهم لغة مشتركة وثقافة مشتركة "قومية" والمقيمين في منطقة محددة في قيام دولة مستقلة، بيد أن هناك عقبات هائلة تقف في وجه الرغبة الكردية في قيام دولتهم المنشودة، هذه المصاعب تجتمع في عوامل يرتبط بعضها بالطبيعة الجغرافية للمناطق الكردية في (سوريا، العراق، تركيا)، وعوامل أخري مرتبطة بالظروف الاقليمية والدولية السائدة.

9_أكدت الدراسة إن حل القضية الكردية أصبح يتطلب جهودًا إقليمية ودولية حقيقية، وفي ظل غياب هذه الجهود ستبقى المسألة الكردية عاملاً من عوامل التوتر والنزاعات في دول الشرق الأوسط والعالم على حدٍ سواء مالم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأنها. ولعل السبب في ذلك هو أن هذه الدول تفضل علاقاتها ومصالحها مع تركيا على ظهورها بمظهرٍ آخر، فضلاً عن الاستمرار بتوظيف العامل الكردي "ورقة لعب" على طاولة مصالح الدول

_ **10**أظهرت الدراسة أن المتغير الدولي الذي يرفض أي تغيير في خريطة المنطقة لما بعد الحرب العالمية الأولي والسماح بقيام دولة كردية تتجاوز الواقع الجغرافي لما بعد الحرب العالمية الأولي، فتأسيس واقع جديد في المنطقة من عدمه مرتبط بمصالح الدول الكبرى، وقد يضر بمصالح دول وتستفيد منه دول أخري أو قد يأزم العلاقات بين دول كبري ودول أخري لها مصالح استراتيجية معها علي سبيل المثال فموقف تركيا من الاستقلال الكردي واضح بالرفض التام، ولذلك فموافقة أي دولة علي قيام دولة كردية

موحدة من شأنه نشوب توتر بين تركيا وتلك الدولة، في هذا الاتجاه أكد ممثل وزارة الخارجية الأمريكية، هايزر ناويرت، تعليقًا علي الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق سيصرف الاهتمام عن محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي، مشيرا إلى أن واشنطن تدعم وحدة الأراضي العراقية، وهو ما يدل علي رفض الولايات المتحدة القاطع لقيام دولة كردية في الوقت الحالي

_**11**أكدت الدراسة أن المتغير الإقليمية لهذه الظروف التي تأتي لتشكل رفضًا صريحًا لأي توجه كردي للاستقلال سواء لأكراد (العراق، تركيا، سوريا) فالحكومات المركزية في هذه الدول تسعي بكل قوتها منع أي توجه كوردي يفضي إلي الاستقلال حتي وان اضطرت أن تخوض معها معارك دامية أو تدخل معها في صراع طويل الأمد كما هو الحال بين الحكومة التركيا وأكراد تركيا، هذه الظروف الإقليمية علي الرغم من كونها تشكل فرصة سانحة لمطالبة الشعب الكردي بالاستقلال التام، إلا أنها في نفس الوقت تشكل عائقاً ضد قيام الدولة من الأساس

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الوثائق العربية

1)وثائق جامعة الدول العربية.

2) وثائق وزارة الخارجية العراقية.

ثانيًا: الوثائق التركية:

1)وثائق الأرشيف العثماني.

2) وثائق وزارة الخارجية التركية.

ثالثًا: الكتب

1. إبراهيم أحمد شلبي، **علم السياسة... دراسة في قواعد الاصولية** , وضوابطه النظرية، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
2. إبراهيم البيومي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
3. أبو خلدون ساطع الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
4. الاتحاد الإسلامي في كردستان، نظرات ومواقف، منشورات مكتب الإعلام للاتحاد الإسلام الكردستاني، مطبعة الثقافة، أربيل، 1997.
5. أحمد الصاوي، **الأقليات التاريخية في الوطن العربي**، "مركز الحضارة العربية، السلسلة القومية، /1/ القاهرة، 1989".

6. أحمد تاج الدين، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2006.

7. أحمد سويلم العمرى، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1959.

8. أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسات في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، "الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004".

9. ادموند سي. جي، **كرد وترك وعرب**، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، مطبعة التايمز، 1971.

10. أسماء جابر أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، "الإسكندرية، الدار الجامعية2012".

11. أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، القاهرة، مكتبة مدبولي 2000.

12. باتريك هرمان وآخرون، **القانون الدولي وسياسة المكيالين**، ترجمة أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولي، 1995.

13. برهان غليون، **المسائلة الطائفية ومشكلة الأقليات**، "سيناء للنشر، القاهرة، 1988".

14. بودون دن، بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.

15. بيرش، بيربردجلو، ترجمة فخري لبيب، **اضطراب في الشرق الأوسط، الإمبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي**، "المشروع القومي للترجمة القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، بدون تاريخ".

16. تيد روبت جار، **أقليات في خطر 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، تعريب: مجدي عبد الكريم، سامية الشامي، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولي، 1990.

17. تيد روبرت جار، **أقليات في خطر، 230أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولي، 1995.

18. جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، بيروت، دار الطليعة، 1971.

19. جلال حسن التل، **الأكراد ومستقبل العراق**، المركز الإعلامي الأردني، عمان 2006.

20. جليلي جليل وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، بيروت، دار الرازي، 1992.

21. جمال الدين عطية محمد، **نحو فقه جديد للأقليات، في: الأمة في قرن:الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل**، الكتاب الخامس، أمتى في العالم "حولية قضايا العالم الإسلامي، "مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

22. حازم جمعة، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993.

23. حامد سلطان، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987.

24. حامد شريف الحمداني، **لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق**، الدار الثقافة للنشر القاهرة، ط1 عام 2007.

25. حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، ط1،القاهرة :مكتبة مذبولي،2002.

26. حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992.

27. حسام محمد هنداوي، **قانون المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت.

28. حنا بطاطو، **العراق: الشيوعيون، والبعثيون، والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992.

29. حيدر إبراهيم على، ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر، دمشق، 2003.

30. خليل إسماعيل، **القضية الكردية وجود أم حدود**، أربيل: جامعة صلاح الدين، 2006.

31. خليل جندي، **حركة التحرر الوطني الكردستاني**، دار الطليعة،ط1،بيروت 2007.

32. خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، بيروت: من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

33. د.م، المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، القاهرة، 1985.

34. ديبوراج.جيرنر(محرر)، أحمد عبد الحميد (مترجم)، **الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم**،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

35. ديفين ماكدوال، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج أل محمد، بيروت، دار الرازي، 2006.

36. دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان حمد الحسن، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1985.

37. رافع بن عاشور، الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في محمد السعيد الدقاق، "**حقوق الإنسان**"، المجلد الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، 1989.

38. رضا هلال، **السيف والهلال**، القاهرة، دار الشروق، 1999.

39. سعاد الشرقاوي، **منع التمييز وحماية الأقليات في المواثيق الدولية حقوق الإنسان**، المجلد2، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1989.

40. سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق:هموم الأقليات في الوطن العربي**، القاهرة: مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994.

41. سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، الكويت : دار سعاد الصباح، د.ت.

42. سعد ناجي جواد، **دراسات في الحركة القومية الكردية**، الأهلية للطباعة،عمان،الأردن،2007.

43. سعيد بشر اسكندر، **مراجعة سياسية للفيدرالية والحل الفيدرالي للمسألة الكردية في تاريخ العراق الحديث (1921-1999)**، بغداد، الحامدية للنشر، 2000.

44. سليم مطر، **جدل الهويات: عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط**، الأردن، دار الفارس للنشر و التوزيع، 2003.

45. السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية**، الاسكندرية منشأة المعارف، د.ت.

46. شاكر خصباك، **الكرد والمسألة الكردية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989.

47. صلاح بدر الدين، **الأكراد شعبًا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية**، بيروت: دار الكاتب، 2006.

48. ضاري رشيد الشامرائي، **الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1983.

49. عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.

50. عادل مختار الهواري، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق 2002.

51. عايدة العلي، **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 2000.

52. عبد الرازق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، دار لغة لبنان، ط3، بيروت، 2006.

53. عبد الرازق محمد أسود، **موسوعة العراق السياسية**، مج7، ط1، بدون مكان النشر، الدار العربية للموسوعات، 1986.

54. عبد الرحمن قاسملو، **كردستان وأكراد**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، 1970.

55. عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1993.

56. عبد العزيز سرحان، **الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية**،القاهرة: دار النهضة العربية، 1966.

57. عبد المنعم سعيد، **وثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.

58. عبد الوهاب الافندي، **الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات، 2002.

59. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

60. عزيز حيدر، **مظاهر الفقر بين العرب في إسرائيل**، دار الأسوار، عكا،1988.

61. عصام العطية، **القانون الدولي العام**، بغداد، بدون دار نشر، 1992.

62. عقيل سعيد محفوض **الأكراد واللغة والسياسة : دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية**، بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2013.

63. علا أبو زيد "محرر"، **الحركات الاسلامية في آسيا، ماجدة صالح في "الحركة الإسلامية في الفلبين** " (مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998).

64. علي الدين هلال، نيفين مسعد(محرران)، **معجم المصطلحات السياسية**، القاهرة:جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

65. على سنجاري، **الحركة التحررية الكردية مواقف وآراء**، مطبعة باتهوك،2005.

66. فايز العساف، **الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2010.

67. فوزي الأسمر، **عرب في إسرائيل**، دار المعارف، القاهرة، 1976.

68. لقاء مكي، **الكرد دروب التاريخ الوعرة**، الجزيرة للدراسات والبحوث، قطر، 2006.

69. لقمان أ. محو، **الكورد وكردستان ببلوغرافيا مختارة ومعرفة، أربيل**، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2007.

70. مجموعة من المؤلفين، **الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها علي الأمن القومي العربي**، مصر: وزارة الدفاع، إدارة المطبوعات والنشر، 2005.

71. محمد أحمد بيومي، **الانثروبولوجيا الثقافية**، بيروت: الدار الجامعية، 1983.

72. محمد السماك، **الاستغلال الديني في الصراع السياسي**، بيروت: دار النقاش، 2000.

73. محمد الهادي أبو زيد، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم**، الجيزة، هلا للنشر والتوزيع، 2003.

74. محمد أمين الميداني، **مجموعة وثائق أوروبية** (عمان : دار البشير، 1992).

75. محمد حافظ غانم، **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972.

76. محمد زيتون، **المسلمون في الشرق الأقصى.. الفلبين– أندونسيا – ماليزيا**، القاهرة: دار الوفاء للطباعة، 1985.

77. محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم... دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكرالإسلامي** (الاسكندرية : منشأة المعارف، د.ت).

78. محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم... دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي**، الاسكندرية : منشأة المعارف، د.ت.

79. محمد طه بدوى , **النظرية السياسية** , المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2009.

80. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري صعكر، محرران، **موسوعةالعلومالسياسية**، الكويت،

مطبوعات جامعة دولة الكويت، 1994.

81. محمد نورالدين، **تركياالجمهوريةالحارة**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

82. محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول... قلق الهوية وصراع الخيارات**، بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1998.

83. محمود دره، **القضية الكردية**، بيروت، دار الطليعة للنشر، 1966.

84. مسعود البرزاني، **البرزاني والحركة التحررية الكردية**، بيروت، كاو للثقافة الكردية،2007.

85. مصطفي محمد رمضان، إلهام محمد على ذهني، **الأقليات المسلمة في آسيا والمحيط الهادي**، الجزء الأول والثاني، منشورات الأزهر الشريف، سلسلة البحوث الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولي، 2011.

86. منذر الموصلي، **الحياة السياسية والحزبية في كردستان**، الرياض: الريس للكتب والنشر، لندن 2007.

87. منير البعلبكي، **المورد**، بيروت: دار العلم للملايين، 1989.

88. نبيل إبراهيم، **تاريخ العصابات البرزانية والطالبانية وتآمراتهم على العراق**، ج5، الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة، 2009.

89. نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، منشورات مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1988.

90. نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995**، بيروت: مركز دراسات الوجدة العربية، 2006.

91. هنري لورانس، **اللعبة الكبرى : المشرق العربي والأطماع الدولية**، ط 2، بنغازي، دار الكتب

الوطنية، 1993.

92. هوكر طاهر توفيق، **قومية بلا عنوان**، أربيل: مؤسسة موكزياني للطباعة والنشر، 2006.

93. وائل أحمد علام، **حماية حقوق الاقليات في القانون الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.

94. ول يورنت، **قصة الحضارة**، ج33، مطبعة الدجوي، دار القاهرة، 1988.

95. وليد حمدي، **الكرد وكردستان دراسة تاريخية وثائقية**، القاهرة، مطبعة سجل العرب، 1992.

96. يوسف حسن يوسف، **حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014.

رابعًا: المقالات العلمية

1. إبراهيم السعيدي، كردستان العراق.. فردوس يستعيد الربيع، **جريدة القبس**، عدد 14306، 2013.
2. أحمد السيد، " الثقافة الكردية تتعرض للإهمال من المثقفين العرب (حوار مع د. مثنى أحمد أمين عضو جمعية الكتاب المسلمين الكردية)"، **مجلةالعالمالإسلامي**، السعودية : رابطة العالم الإسلامي، العدد 1819، 17 نوفمبر 2003.
3. ألبرت وولستر، أنصاف حلول وأنصاف سياسات في الخليج، دراسات استراتيجية، **مؤسسة الأبحاث العربية**، بيروت، الدراسة رقم 26، السنة الثانية، 1990/2.
4. برهان غليون،" فكرة الوحدة في المغرب العربي"، **دراسات عربية**، السنو22، العدد8، حزيران، 1986. بطرس غالي، الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد121، حزيران، 1995.
5. برهان كور أوغلو، الذاكرة التركية للقضية الكردية.. من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، آب2011.

6. جريو، داخل حسن، القضية الكردية في العراق، **صحيفة العراق الإلكترونية**، عدد 2447، 2012.

7. جورج قدم، "الطائفية ومشكلة الاندماج القومي"، **مجلة دراسات عربية**، العدد1، 1987.

8. رجائي فايد، كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال، دراسة استراتيجية، عدد 1516، سنة15، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2005.

9. سعد الدين إبراهيم، "نحو دراسة سوسيولوجية لوحدة الأقليات في الوطن العربي"، **مجلة قضايا عربية**، السنة الثالثة، العدد 1- 6، عام 1976.

10. سعد ناجى جواد، أكراد العراق و أزمة الهوية، **العراق اليوم**، 4 يونيو2006م

11. سعيد زيدانى،"المواطنة والديمقراطية والعرب في إسرائيل"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد3، صيف1990.

12. صلاح سالم، "المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة "، **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام، العدد 116، أبريل 1994.

13. عبد الناصر وليد، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 172، 1999.

14. عقيل محفوض، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية"، قطر، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، مارس 2012.

15. علي الجمال، "معوقات قيام الدولة الكردية"، **المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية**، 29 أغسطس 2017.

16. عمروسعدأوين،الصراعاتالكردية – الكردية،**السياسةالدولية**،العدد 135، 1998.

17. عوني فرسخ، "الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت"، **المستقبل العربي**، السنة4، العدد38نيسان1982.

18. غازي عنتاب، محددات العلاقات الروسية التركية وآفاقها، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، قطر، 15 أبريل 2017.

19. غازي عنتاب، محددات العلاقات الروسية التركية وآفاقها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 15 أبريل، 1999.

20. محمد فيلي، تركية قد تحقق نبوءة تاراسوف ويتحول الحلم الكردي إلى حقيقة، مجلة فيلي، العدد 132، كانون الأول 2013.

21. محمود أبو العنين، **إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا**، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد 59، 2000.

خامسًا: الرسائل الجامعية

1. أسماء جابر أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع"1950-2006"**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية للعام2008-2009)،

2. أيمن جرجس حبيب، **الوضع القانوني للأقليات في ظل قواعد القانون الدولي العام وقواعد الشريعة الاسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2010،

3. عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، رسالة دكتوراه، كلية القانون السياسية، جامعة بغداد، 1988.

4. عبد العزيز العجمي، "**المشكلة الكردية وأبعادها المحلية والاقليمية والدولية: دراسة تطبيقية على أكراد العراق (1990- 2005)**"، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، 2009.

5. عبد القادر بشتيوان علي، **الأساسي القانوني الدولي لحق الشعب الكردي في تقرير المصير (كردستان العراق نموذجاً)**، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، العراق، 2007.

6. عدنان زياد فرحان،**الكرد في كردستان الجنوبية،دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، جامعة صلاح الدين، أربيل2002م.

7. محمود أبو العنين، **حق تقرير المصير في دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية**، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987.

8. نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.

9. هالة جمال ثابت، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية

A. Books

1. Anthony Richmond **,Reading in Race and Ethnic Relations,**oxford,Pergamum,1972.

2. Asbjorn Eide, The Non Inclusion of Minority Rights: Resolution 217,In:Gudmundur Alfred son & Asbjorn Eide (Editor),**The Universal Declaration of Human Rights: A Common Standard of Achievement**, Martinus Nijhoff Publishers,London,1999.

3. Barth, F.. “Enduring and emerging issues in the analysis of ethnicity”. In **The Anthropology of Ethnicity: Beyond "Ethnic Groups and Boundaries"**. Vermeulen, H. and Govers, C., eds,. The Hague: Martinus Nijhoff International, 2000.

4. Ben Whitaker **, Human Rights**, London : Routledge, 1988.

5. Benjamin B.Ringer and Elinor R. Lawless**, Race, Ethnicity and Society**.(New York:Routledge,1989).

6. Bertelsen ,Judy(ed):**Non-State Nations in International Politics**,(New York, Praeger, 1977).

7. Bremer, P. and McConnell, M.. **My Year in Iraq: the Struggle to Build a Future of Hope**. New York: Simon and Schuster, 2006.
8. Chorev, M.. "**Iraqi Kurdistan: the internal dynamics and statecraft of a semi-state**." Boston: Fletcher School, Tufts University, 2007.
9. Chris Kutschera ,**Le mouvement national Kurde**, Paris:Flammarion,1979.

10. Chris Kutschera, **Le d'efit Kurde : ou Le reˆve fou de 1 inde pendance**, Paris:Bayard Edition,1997.

11. Dorinic Mcgoldrick, **The Human Rights committee** , Oxford: Clarendon press, 1991.
12. Eman, M.. **Ethnic Politics**, New York: Cornell University Press, 2004.
13. Gagnon, A. "**The moral foundation of asymmetrical federalism: A normative exploration of the case of Quebec and Canada**." In Multinational Democracies. A. Gagnon and Tully J., eds. New York, Cambridge University Press, 2001.

14. Glazer,Nathan.**Ethnic Dilemmas 1964-1982**, Mass,Harvard University Press,1983.

15. Group of research , "**Kurds and Kurdistan :facts and figures", The International Journal of Kurdish Studies**, The Kurdish Libruary ,vo15,1992.
16. Gunter, M.. **The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope**. (New York: St Martin's Press, 1992.
17. Gunter, M.. **The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope**.(New York: St Martin's Press, 1992.
18. Jack David Eller , **From Culture To Ethnicity To Confict: An Anthropological Perspective** (the university of Michigan press.ch.1,1999).
19. M. Barkey, **Preventing conflict over Kurdistan**, Washington: Carnegie endowment for international peace, 2009.
20. Malcom n.Shaw, **The Definition of Minorities in International**

Law,In:Isreal Year Book on Human Rights,v.20,Martinus Nijhoff Publishers,London,1990.

21. Nader Entessar, "The Impact of the Iraq War on the Future of the Kurds in Iran," in **The Kurdish Question and the 2003 Iraq War** (Costa Mesa, CA: Mazda, 2005).

22. Natan Lerner, **Group Rights and Discrimination in International Law, International Studies in human rights**,v.15,martinus Nijhoff Publishers,London,1991.

23. Patrick Thomberry,ethnic Dimensions of International Human rights,in:angela hearty and Siobhan leonard(editors), **A Human Rights: An Agenda For the 21st century Cavendish** ,london,1999

24. Patrick Thornberry , **International Law and The Rights of minorities** (Oxford: Clarendon, 1991).

25. Russett, Bruce&Starr ,Harrey,**WorldPolities**,**ThemenuForChoice** , Second Edi-tion,W.H.Freemanand and Company ,New York , Oxford,1985.

26. Sabri Cigerbi ,Les Kurds et Leurs histoire , paris:L'harmatton,1999.

27. Shermerhorn,Richard:**Comparative Ethnic Relations**, N.Y.,Random House,1970.

28. Van-Dyke,Vernon**:InternationalPolitics**, N.y.,Appleton-Century Crofts,1971.

29. Von Glahn, **Law Among Nations : An introduction to public international Law**, New York: Macmillan, 1986.

30. Walgren, Scott A., **Explaining Intervention in Southeast Asia: A Comparison Of The Muslim Insurgencies In Thailand And The Philippines**, (Naval Postgraduate School, Monterey, California, December 2007), P 74.

31. Walker Connor,"Agnation is antinomies A State is an ethnic group",in Joun Hutchinson Anthony and D.Smith,**Nationalism,** Newyork:Oxford,1989.

B. Articles

1. Bruce, "Turkey on Alert to Stop Kurdish Freedom Move," **The Herald (Glasgow)**, 5 February 2003.

2. Gumter,Michael The KDP-puk conflict in Northern Iraq, **Middle East Journal** VOL.50,No.25 spring,UK,2001.

3. Gunter, M.. "**The Kurdish question in perspective**." World Affairs 166(4), p 2004.

4. Gunter, Michael, The KDP-PUK conflict in Northern Iraq, **Middle East Journal,** Vol. 50, No. 2, Spring 1996

5. Guy Chazan, "Turkey Strengthens Ties with Two U.S. Adversaries: Iran, Syria," **Wall Street Journal**, 10 April 2003.

6. Hadi Elis, "The Kurdish Demand for Statehood and the Future of Iraq," **Journal of Social, Political, and Economic Studies,** Vol. 29, no. 2 (Summer 2004.

7. James Brandon, "Kurds' Quest for Justice Overshadowed by Economic Discontent," **Christian Science Monitor**, 7 April 2006.

8. Jonathan Gorvett, "Ankara Steps Up Military Action," The Middle East, no. 368 (June 2006), p. 21; "Fighting On: Turkey and Its Kurds," **The Economist**, 15 April 2006.

9. Mark A.Tessler; The Identity Of Religious Minorities in Non-Secular States:Jews in Tunisia and Morocco and Arabs in Israel**", Comparative Studies in Society and History** ,Vol.20,No.3,July1987.

10. Michael Howard, "Iraqi Elections: Kurdish Youth Hold Key to Power: Pop Star Drafted in as Voters Threaten to Stay Away in Protest at Living Conditions," **The Guardian (London),** 12 December 2005, p. 16.

11. Michael M. Gunter, "Kurdish Futures in a Post-Saddam Iraq," **Journal of Muslim Minority Affairs,** 23, no. 1 (April 2003).

12. Michael M. Gunter, "Why Kurdish Statehood Is Unlikely," in "The Kurds in Iraq," ed. Hakan Yavuz and Michael Gunter**, Middle East Policy**, Vol. 11, no. 1 (Spring 2004).

13. Ofra Bengio, "Iraqi Kurds: Hour of Power?"**Middle East Quarterly** 10,

no. 3 (Summer 2003),

14. Patterson, Thomas, Major Problems in American foreign policy, **Documents and Eassy**, Vol, 2 nd (ed), D. C. Heath & Co., Lexington, 1984.
15. R.C. Hingoranl, Minorities in India and their rights**, Human Rights journal**, Vol 2-3, 1972.
16. Saad Salloum، End of Diversity in Iraq، History under the Sword: Tracking Cultural Heritage Destruction، Human Migration، and the Dynamic Nature of Conflict in Iraq،**Exploratory Seminar at the Radcliffe Institute for Advanced Study**، Thursday and Friday، July 9-10، 2015.
17. Sibel Utku Bila, "Iraq Ready to Revive Talks with Turkey over Kurdish Rebels: FM," Agence France Persse, 3 July 2003.
18. Solomon Moore, "Safety over Liberty in Kurdistan," **Los Angeles Times**, 10 April 2006.
19. The review international Commission, UN sub commission on Discrimination and minorities, No.33, 1984.